مخطوط رقم	3769 م.ك	الموضوع	منطق
العنوان	القياس		
المؤلف	ثيودورس		
أوله			
آخره			
تاريخ النسخ	القرن (10) هـ		
إسم الناسخ			
نوع الخط	تعليق معتاد	عدد الأوراق	275
لغة المخطوط		عدد الأسطر	0
تاريخ التأليف		المقاس	
الملاحظات	كتاب " أنولوطيقا " وهو القياس لأرسطو ترجمة ثيودورس		
مصدر المخطوط	شستربيتي		
المراجع			

فاما المبادی

ليس منها شيء يدرك به

ومبدأ هذا النظر ان نخص اولا هذه المعقولات الاولى
التي هي لنا صور وملكات هي حاصلة لنا من اول وجودنا
نحسنا ناسون لها وغير ذاكرين لامر حادثة بعد ان لم تكن
كونها حاصلة لنا من اول الامر ونحن ناسون لها يحتاج
شيخ وهو ان يكون معنيين بعلوم اشد تحصيلا واوثق
من علوم البرهان ونحن ناسون لها لكنا ان وضعنا
استفادتنا اياها انما يكون متاخرة فكيف يصح
هذا الموضع مع وضعنا ان كل ما نعلمه بعد انما يكون
بمعرفة متقدمة فيلزم على هذا ان يكون مبادي البرهان
مبينة وذلك مستحيل فنقول ان هذه المبادي انما تكون
تحصل لنا من قوة واستعداد موجود فينا لتلك
القوة وذلك الاستعداد بان يحصل عنه تلك المبادي
وهذه الشرف دون الشرف الحاصل لنا بالفعل التي
هي المبادي وهذه القوة هي موجودة في جميع الحيوان
وذلك ان في كل حيوان قوة الحس فكل حيوان الذي فيه
قوة الحس ينقسم الى قسمين فمنه ما يثبت له الشرف الذي
يحسه بعد انقضاء الحس وهذا هو الحيوان المتخيل ومنه
ما لا يثبت له وهو الغير المتخيل والذي يثبت منه
ما يثبت له ثباتا ومنه ما ليس له ثباتا والذي يثبت له ثباتا
يعرض له عند ما يتكرر الصور عليه الى ان ينتزع منه
الشيء به الذي يكون منها ومن هذا الوجه يحصل المعقول

الكل

الاشياء وهذا الشيء انما يسقط بالقوة الذاكرة او المتخيلة
اذ كانت هذه القوة هي التي تحفظ معنى الشيء المحسوس بعد
عن الشيء وذلك عند تكرار المعنى مرات كثيرة في الاشخاص
كثيرة وطالما كانت قوة التخيل والذكر انما يعطى في المعنى المحسوس
فكان استعدادا بين القوتين في الانسان من قوته واحدة
فان فكل الحاصل ماخوذ من الامور الارادية كانت المعقولات
الحاصلة منه مبدأ للامور العلمية فان كان ماخوذا من الامور الارادية
كان مبدأ لعلوم النظرية واذا كان الامر هكذا فليست
هذه الملكات من المعقولات حاصلة لنا من اول الامر
ولا نحن مستفيدون لها من ملكات هي اشرف ولا من علوم
اثبت منها لكن انما يحدث لنا من تكرار الحس مرة بعد مرة
في اشخاص كثيرة مثل ما يعرض من الجهاد عند ما ينهزم الصف
بانهزام المجاهدين ان يقف ثم ثان ثم ثالث
حتى يكمل الصف وهذا حال حدوث العلم من الحس فانه
اذا اقترن الى هذا الاحساس احساس ثاني ثم ثان
ثالث حدث الامر الكلي وذلك بسبب ما وجه
الاستقراء بالجزئيات فعلى هذا الوجه هو حدوث
العلم عن التجربة اذ قد تبين لنا فيما سلف
فيها تصدق تارة وتكذب نادرة فليست تجربة لنا في الطب والكم
ومنها ما يصدق دائما فهو بمنزلة العلم الحاصل عن البرهان
والعقل الذي هو المقدمات الاول وليس يحس اذ ليس من شأنه

ان كان حدوثه
صح

الذي هو

هي براهين محققة بل يظنون انها براهين حتى يجوز ان يكون
كذلك اذ كان قد يوجد المعلول ولا يوجد العلة ويكون
الحد الاوسط في امثال هذه البراهين المحققة حتى جملة التي
هو من طبيعة الجنس الذي ينطوي فيه تلك البراهين لزم
ان كان ذلك الجنس معقولا يتناسب ان يكون الحد
الاوسط فيه معقولا يتناسب وكلما كان الجنس شريفا
كان الحد الاوسط بتواطؤ فمثال الاشياء المعقولة
يناسب ان يوخذ لم صارت الاشياء المتناسبة اذا بدلت
يكون مناسبة صحيح لان اضعافها يوجد بالشرط المفروض
في الاشياء المتناسبة وليس الشبيه الذي يقع على الالوان
وعلى الاشكال بواحدة من الثلثة بل انما هو واحد
بالقطع فقد قال الثلثة في الالوان هو ان يكون تحركها
البصر بقدر واحد وفي الاشكال هو ان يكون الاضلاع
متناسبة والزوايا متساوية وهذا هو الفرق بين الشيء
المقول باشتراك والمقول بتناسب اعني ان المقول
باشتراك توجد حدودها مختلفة غير متحدة والمقول بتناسب
توجد حدودها واحدة بالتناسب وبالجملة فينبغي ان يوخذ
الحد الذي للثلثة في البرهان متساوية بعضها لبعض اعني العلة
والمعلول والشرط الذي له العلة وهو الموضوع فان هذا
الموضوع اخص من الحد الاوسط والحد الاوسط اخص
من الاكبر ثم يكمل على طريق الكل الذي اشترطناه في اول هذا

معلوم ان هذا البرهان هو البرهان الذي هو اتم
بالقوة ومعلوم ان هذا البرهان انما يكون بالسبب القريب
فاذا كانت للشيء اسباب كثيرة وبعضها اقرب من بعض
فالسبب القريب منها هو القريب من المعلول في المطلوب
لانه الموضوع اذا كان الحد الاوسط انما هو للطرف الاعظم
الذي هو المحمول في المطلوب اعني حد حلت وبين من هذا
ان ارسطوطاليس ان من شرط برهان المطلق ان يكون الحد
الاوسط فيه للطرف الاكبر ولا بد وانه ضروري فيه عالم
ذلك وهو الذي لا يصح غيره فقد تكلمنا في العلم
والبرهان فاكمل واحد منهما وبأي شروط وخواص يتم كل واحد
منهما وبين ان العلم باحدهما متعلق بالعلم الاخر وانهما
يجريان مجرى شيء واحد حتى فحاصل اين يقع العلم لنا مبدأ
البرهان التي هي المقدمات الاول وكيف يقع وبأي
قوة ندرك هذه المقدمات فذلك يظهر اذا تقدمنا
فوضعنا ان العلم بالبرهان لا يمكن ان يحصل الا بان يعلم مبادئه
التي هي مقدمات غير ذوات اوساط وذلك ايضا
بعد ان يتقدم في ذلك ما يجب من التعليم فنقول اما
القوة التي بها يعلم الشيء بالبرهان اعني القوة التي بها
يعلم مبادئ البرهان ام هي غيرها واما مبادئ البرهان
والاشياء التي يعلم بالبرهان كلاهما يعلمان بالبرهان
ام احدهما يعلم بالبرهان والاخر قوة اخرى يعلم بها

لاحاق ضوء القمر فيه فيتبين ولم يحق ضوءه فيتبين لاجتماعه مع الشمس
فان اجتماعه مع الشمس هي العلة الاولى لهذه الفصل وهي
السبيل في اخر الشهر هو المعلول الاخير وما بينهما معلول وعلة
فقد يشكك الانسان في العلة الماخوذة حدا
وسطا وفي المعلول الذي هو الطرف الاكبر ويقول هل
كما يمكننا ان نبين الشر من قبل علته كذلك يمكننا
ان نبين الوجود العلة من قبل المعلول وذلك بان يكون
كل واحدة منهما يلزم صاحبه ويوجد بوجوده مثال ذلك
هل كما انه اذا وجدنا جمود اللبن للشيرج وجدنا انتشار
الورق له لكنه اذا وجدنا انتشار الورق وجدنا وجود
اللبن وكما انا اذا وجدنا قيام الارض بين الشمس والقمر
وجدنا الكسوف له لكنه ايضا اذا وجدنا الكسوف
وجدنا قيام الارض بينه وبين الشمس فنقول اما انه
لو لم يكن بشر الواحد اكثر من علة واحدة فكان الشر
لا يمكن ان يوجد من دون علته فقد تبين كل واحد منهما
لصاحبه لكن اذا بين المعلول بالعلة كان ذلك برهانا
يعطي السبب والوجود واذا تبين العلة بالمعلول كان
ذلك برهانا يعطي الوجود فقط بمنزلة ما تبين انتشار
الورق واما ان كان بشر الواحد اكثر من علة واحدة
فليس يلزم ان يبين وجود العلة من قبل وجود المعلول
مثال ذلك ان يبين مبين ان ا موجودة في بوسط

اكثر من واحد اعني انه متى وجدت واحدة من
وجدت آ وانه ليس يلزم متى وجدت آ ان يوجد د آ وه
لان آ اعم من كل واحدة منهما واذا وجد الاعم لم يلزم ان يوجد
الاخص لكن تبين الاوسط في هذا انما انه قيل
ان من شرط البراهين ان يكون المقدمات ماخوذة
كلية ومحمولة من طريق ما هو واذا كان ذلك
وجب ان يكون الحد الاوسط خاصا بالموضوع ومساويا له
وكلا الاعظم مع الاوسط فينعكس العلة والمعلول ضرورة
في امثال هذه البراهين والعلة التي بهذه الصفة فليس
يمكن ان تكون الا علة واحدة لانها حد بشر والحد ليس يمكن فيه
ان يكون اكثر من واحد اذ كان هو المنبئ عن ذات
واحدة والمنبئ عن ذات الشر الواحد يجب ان يكون
واحدا مثل قيام الارض في الوسط بين الشمس والقمر
الذي هو حد الكسوف ومثل جمود اللبن للشيرج الذي هو حد
انتشار الورق فان لم يكن الوسط علة ذاتية فقد يمكن
ان يكون بشر اكثر من علة واحدة وان يوجد المعلول
ولا يوجد العلة مثال ذلك [illegible] ذاتية فيما
طويل [illegible] الطوبة
علة اخرى موجودة للحيوان او غير الحيوان لكن ينبغي
ان نتوقى في امثال هذه الاوساط في البراهين فانها
ليست علا محققة الا البراهين الحولقة من هذه الاشياء

اكرنا

ومن الحدود استعمال الاسم المشترك ليعرض لمضطرا
في الجدل حتى وواجب على من اراد يسهل عليه الجواب
بلم من الاعراض التي تاخذ لنصف صنف من اصناف
الموجودات المعروفة ان يكون قد وقف بطريق القسمة
على اجناسها وانواعها وبطريق التشريح على جميع
اعضائها خانه اذا كان عالما بذلك امكنه اذا سئل
عن وجود عرض للنوع من الانواع او الجنس من الاجناس
ان يجيب بالطبيعة العامة التي هي السبب في وجود
ذلك العرض لذلك النوع او الجنس مثال ذلك
ان الانسان اذا تقدم فعلم بطريق ان المتغذي
من حساس ومنه غير حساس ثم سئل لم كان الحيوان
ينبغي ان يجاب بالطبيعة الكلية التي هي السبب في وجود
النمو للحيوان فوق لانه متغذ ولم يقل لانه حيوان وذلك
ليعرض له اذا سئل عن لاحق النوع من الانواع
وكان عارفا بالطبيعة الكلية التي هي السبب في وجود
ذلك اللاحق لذلك النوع من قبل التقسيم مثل
ان يسئل لم صار الديك موفق الجناح فوق لانه
طيار ولم صار الانسان متنفسا فوق لانه حيوان
سيار ذو دم وربما لم يظهر لنا الطبيعة الكلية التي
هي السبب في ذلك العرض المسئول عنه بطريق
التقسيم لكن يكون قد ظهر لنا من قبل التشريح وضعا

ربما عرض تلك الطبيعة ضيقة مقام تلك الطبيعة مثال ذلك
انا قد وقفنا بالتشريح على ان ما كان من الحيوان له قرون فله
كرش وليس له اسنان في الفك الاعلى واذا سئلنا مثلا لم
الامل له قرون فله كرش وليس له اسنان في الفك الاعلى
وذلك لما وقفنا بالتشريح على ان كل حيوان طويل العرض صغير
المرارة وربما كانت الطبيعة والجنس الذي وقفنا عليه مع التقسيم
ليست هو احدا الا بالتناسب مثل مناسبة العظام للشوك
وللحوت في الحيوان الذي هو ذو قلب ويكون المسائل واحدة متى
كان السبب المأخوذ فيها حدا اوسطا واحدا فربما كان
واحدا بالنوع وربما كان واحدا بالجنس مثل ان يسئل
سائلا لم يحدث الصدى ولم يحدث قوس قزح ولم يرى
الانسان صورته في الجسم الصقيل قال السبب في هذه المسائل
واحد بالجنس وهو الانعكاس لكن سبب الصدى هو انعكاس
الهواء وسبب قوس قزح هو انعكاس الضوء وسبب الرؤية
في المرآة الصيقلية انعكاس البصر فقط وقد يكون المسئلة
واحدة تتبين باوساط كثيرة اذا كان بعضها سببا لبعض
فكان المتقدم منها يعطي ابدا في جواب السؤال بلم عن المتاخر
الى ان ينتهي السؤال الى السبب الاول فيها الذي هو علة
لجميعها مثال ذلك ان يقال لم صار النيل يكثر جريه في الحر الشديد
فيقال في جواب ذلك لان هذا الوقت شتوي يوقف الشتاء فيه
فيفيض ولم صارت هذا الوقت شتويا لوقت الشتاء فيه

المتقابلة التي قسم اليها جنس جنس يكون محمولا على الصادقة
اذ كانت الفصول التي ينقسم الجنس اليها على جهة القسم
ليس يمكن ان يدخل بينها متوسط واذ كان هذا هو
بينا بنفسه في القسمة فيلزم من ذلك ان يكون الذي نطلب
تحديده اذا عرف ان ذلك جنسه واختلفت احدها
ولا بد فواجب علينا عند ما نقصد تحديد اي ما شئنا محمولة
الموجودة له من طريق ما هو ان نتفحص في الاشخاص التي
هي غير مختلفة في ذلك المعنى الذي نقصد تحديده فان وجدناه
واصفا جميعها يتبين لنا من ذلك ان تلك الطبيعة
التي ترسم تحديدها طبيعة واحدة وان لها حدا واحدا
وان وجدنا ذلك المعنى في جملة من تلك الاشخاص غيره
في جملة اخرى علمنا ان الذي نقصد تحديده ليس بمعنى واحد
بل هو معنيان او اكثر من ذلك مثال ذلك انا اذا اردنا
ان نحد ما هو كبر النفس فتنا مل هذا المعنى في الاشخاص
الذين يصفهم كبر النفس فنجد بعضهم متمثل نفسه ونجد
بعضهم مستقل من دين اما دين وبعضهم عارب
من لا يكيد محاربته فاذا نا ما معنى كبر النفس هو الذي
وجدناه قوة احتمال الضيم واذا نا ما معنى كبر النفس هو الذي
هو موجود في ديوجانس وسقراط وغيرهم ممن يستخف
بكوده النجم وقلة احتمال الضيم نجد شيئا يجمعها ولا طبيعة
واحدة يجمع فيها وجدنا ان كبر النفس ليس لها حد واحد

وانه اسم مشترك فان احد انما يكون هذه الطبيعة الواحدة
الكلية لا طبيعة اخرى وذلك ليس يعطي الطبيب شفاء
هذه العين المشار اليها وانما يعطي شفاء العين بالاطلاق
فذلك يكون بان يفصل المعاني التي يقع اسم العين
وجرد النوع الذي نقصد تحديده من ذلك وتحديد اي شيء
لهذا المعنى اسهل من تحديد الجنس من قبل ان الاشتراك
الاسم يظهر في الانواع اكثر منه في الاجناس وكذلك
ينبغي ان نتوصل الى تحديد الاعم من تحديد الاخص ان كان
الاخص اعرف عند الحس وكما ان البرهاني ينبغي
ان يكون معرفة القياس فيها اعرف واضح صحيحا اعني
انها اقيسة صحيحة الشكل فكذلك ينبغي ان يكون المعاني التي
نقصد تحديدها واضحة بينة ظاهرة في الحدود وهذا انما
يكون اذا توصلنا الى تحديد الاشياء العامة من الاشياء
الخاصة التي وضوح المعنى الذي نقصد لقصد تحديده لائح
ظاهر فيها مثال ذلك انا اذا اردنا ان نحد طبيعة الصوت
جعلنا مبدأ النظر في ذلك من المعنى الموجود في الصوت
لا من اللون العام الذي هو جنس لجميعه الا انه ان كذلك
اذا اردنا ان نحد احد الصوت جعلنا النظر من الاصوات
النوعية لا من الصوت العام فان بهذا الفصل يقع
الاحتراس من الاسم المشترك وذلك ان كنا قد حفظ
في اي جدل من الاسم المشترك حكم ما يجري مجرى الخطأ

اولا الى فصلة متقابلين ثم ننظر ذلك الشئ المقصود
تحديده تحت اى الفصلين المتقابلين هو داخل تحتها
فاذا وجدناه تحت احدهما نظرنا هل مجموع ذلك
الجنس والفصل مساو لذلك المحدود او اعم منه
فان كان اعم منه قسمنا ذلك الفصل ايضا الى فصلين
متقابلين ثم ننظر تحت اى منها هو ذلك المحدود فاذا
وجدناه داخل تحت احدهما نظرنا الى الجملة المتممة
من الجنس الاول والفصول التى بعده فان كانت
مساوية للنوع او الجنس المقصود تحديده فقد وجدنا
حده وان كانت اعم فعدنا فى ذلك مثل ما فعلنا غير
اعتبار ان نقسم الفصل الاخير منها الى فصلين متقابلين
ثم نبين تحت ايهما هو المحدود داخل هل الجملة
مساوية له او غير مساوية واذا وجدنا مساوية فبالبين
ان ذلك الحد ليس بتقييمه فصل من الفصول التى
اثبت منها ذات الشئ المحدود اى تقومت به لا يوجد
فيها فصل من قبل انه ان فصل اما ان يكون جنسا
او فصلا والجنس الاول قد وضع فيه وقومت اليه
جميع الفصول الموجودة فى تلك الطبيعة فان وضع
انه قد نقصها فصل فان ذلك الفصل يكون مخالفا
فى الطبيعة لتلك الفصول والفصول التى يقوم
يكون منها الحد من طبيعة واحدة فتلك المقسم

فليس بحاجة عند تنبيه الحد ما القسمة ان نقسم جميع فصول
الموجودات حتى يكون استنباط الحد بالقسمة شيئا ممتنعا
اذ كان لا يمكن ان يعلم جميع الفصول كما نظن ذلك بعض
القدماء فان ناظرا فى ذلك غير صحيح اما اولا فلانه ليس
يضطر القاسم الى ان يقسم الجنس الى جميع الفصول
الموجودة فيه اذ كانت هذه منها جوهرية ومنها عرضية
وانما يضطر فى قسمته الى الفصول الجوهرية حتى اليه
يحدث انواعا تلك الجنس واما ثانيا فلان الطبيعى
الغاية ينقسم الى فصول متقابلة محصورة والشئ المقصود
تحديده اما ان يكون داخلا تحت احد تلك المتقابلات
وليس يحتاج حينئذ الى اكثر من ان يعلم المتقابل
الذى هو داخل تحته ذلك الشئ فاما المقابل للاخر
والمقابلات فليست بها حاجة الى ان يعلم الفصول
التى ينقسم اليها اذ كانت غير الشئ المقصود تحديده
مثال ذلك انا اذا قصدنا الى تحديد الانسان فحسبنا
الحيوان اما الناطق وغير الناطق فوجدنا الانسان
داخلا تحت الناطق فليست بنا حاجة الى ان نعلم
تقسيم غير الناطق الى جميع فصوله الاخيرة وسواء كانت
تلك الفصول معلومة لنا او غير معلومة فاذا سلكنا
هذا السبيل صح بنا ولا بد الى جملة متناهية من الحدود
وكون الشئ المحدود داخلا ولا بد تحت احد الاقسام

الى حاله رجلان وا الى ما ليس رجلان فان هذا النوع
من القسمة ليس يحيل حد نوع من الانواع اذ كانت
حدود الانواع انما يا تلف من امرين احدهما
الجنس القريب والاخر الفصل الذي يعده اخير
الذي يقيمه من غير وسط بمنزلة الانسان الذي حده
يا تلف من الحيوان وان ناطق وامثال هذه الاقاويل
يحيطها هذا النوع المحصل من القسمة انما هو مؤلفة
من الاجناس البعيدة والفصول الاخيرة فان
ذرا الرجلين هو فصل اخير حيوان وبينهما فصول
كثيرة ولاجل هذا ينبغي عندما اذا اقصد الى التحديد
بالقسمة ان لا يتخطى الفصل الاعم الذي الى الفصل
الاخص اخير ان لا يقسم الجنس انما بفصول الجنس الذي
تحته بل بالفصول الحاضرة للجنس الذي يقسم بها قسمة
لا يخلى شيء من الجنس قسمها بمنزلة من يقسم الحيوان
الى الماشي والطاير والسابح ثم يقسم كل واحد
من هذه الى الفصول الحاضرة لها مثل ان يقسم
الطاير الى ما هو مفترق الاجنحة او متصلها فيتخطى
الجنس الاول ولم يحضر جميع الحيوان في قسمته واذا
هذا هكذا فينبغي عند ما نريد استنباط احد بالقسمة
ان يكون مستعملا لشروط ثلثة احدها ان ناخذ
الاشياء التي تكمل حد الشيء من طريق ما هو والتي

ان يكون ترتيبها على ما ذكرنا فتجعل الفصل الاول اولا
والثاني ثانيا والثالث ثالثا وكذلك على الولاء والترتيب
الثالث ان نقف بالتقسيم عند حد ان يكون مساويته
للمحدود وهذا الشرط الاول فانما يكون حاصلا في الاشياء
المجهولة اذا حصل على الشيء من طريق ما هو اذ بينا بقياس
انها موجودة له بهذه الصفة اذا كان القياس قد تبين
ان هذا جوهر فمن اين يتبين انه جنس لهذا
او انه عرض لهذا فان كل قياس فانما يتبين به
احد هذين الامرين على ما تبين في كتاب طوبيقا
واعني ان المطلوب اما جوهر يا واما عرضيا واما
الشرط الثاني وهو ان يكون اجزاء الحد مرتبة
بالترتيب الذي ينبغي فان ذلك يكون متى رتبنا
الفصل الاعم فالاعم حتى ينتهي الى الفصل الاخير
من غير ان نخلط بينها بفصل او نورد الفصل منها
بفصل مساو له فانه اذا جرى القاسم على هذا النحو
الا فظ ان يكون كل فصل منها عاما لما تحته وموجودا
للشيء الذي يقسم بوجود اولا فان كان بين الاول
منها والاخير بون بعيد فالفصول المتوسطة التي
بينها هي التي تصل الاول بالاخير وصلة ذاتية واما
الشرط الثالث وهو ان يكون الجملة مساوية للمحدود
فيتاتى ذلك لنا ويظهر ظهورا بينا من قسمنا الجنس القريب

اما كمية واما كيفية واما غير ذلك من الاجناس العالية المحيطة
بذلك الشيء العالية فيكون المجتمع من ذلك هو الحد الجنس
المقصود تحديده مثال ذلك انا اذا اردنا ان نحد الخط
فانا نقصد الى انواعه الاخيرة وهو الخط المستقيم
والمستدير والمنحني ثم ناخذ حد كل واحد من هذه الانواع
الثلثة بتلك الطريق فلنتنزل انا وجدنا حد الخط
المستقيم انه طول بلا عرض لا يستقر وسطه اطرافه
عند النظر اليه على استقامة ووجدنا حد الخط المستدير
انه طول بلا عرض في داخله نقطة كل الخطوط الخارجة
منها اليه متساوية ووجدنا حد الخط المنحني ايضا
طول بلا عرض مضافا اليه خاصة اخرى فنطلب الجنس
لهذه الحدود الثلثة فنجده فيها قولنا طول بلا عرض
فنضيف اليه جنس الخط وهو الكم فيكون حد الخط
المطلق انه كم له طول بلا عرض وسيرنا الى حدود
الاجناس من حدود الانواع هو شيء يجري مجرى
الطبع وذلك ان الاجناس حركبة والانواع
بسيطة وما يوجد للمركب انما يوجد له من قبل وجوده
بسيط فقد يسهل ان كان الحد يوجد للانواع والاجناس
ان يكون وجوده للاجناس من قبل وجوده للانواع
قلت وهذه الطريق انما ذكرها ارسطوطاليس لانه يرى
انها هي الاسهل في استنباط حدود الانواع من طريق

التمام

وهي التي يعرف بطريق التركيب لانه يرى ان هذه
الطريق كافية في استنباط الحدود كما قدمنا ذلك
قوم فانه لابد في استنباط الحدود من المواضع
المذكورة في كتاب طوبيقا اعني مواضع الاتباث
والابطال ومواضع الجنس والفصل وساير
المواضع التي عددت هنالك فانها انما عددت
من اجل الحدود وعددت هنالك مشروحة
ليلتقط منها البرهانية تلك واما استخراج الحد
بطريق القسمة فانه قد ينتفع بها في التحديد بهذا
واما استخراج الحد بطريق القسمة فانه قد ينتفع
بها في التحديد بهذا النوع من الانتفاع على الجملة
الذي يتبين فيما سلف اخيرا ان طريق القسمة
انما ينتفع في الحدود الغير المجهولة للوجود للحدود
وانه متى دخل بها استنباط الحدود المجهولة فانما
في ذلك يستعمل طريق المصادرة وانما ينتفع بها
في النوع من الحدود الذي لا يبلغ الخاص منها
ان يتبين بحدا وسط اذا اقتصر بالقسمة فيها
فانه فرق كثير في القسمة بين ان يجعل الفصل
الاول في مرتبة والفصل الاخير في مرتبة
وبين ان يجري الامر فيها بخلاف ذلك اعني ان يجعل
الاخير في مرتبة الاولى بمنزلة من يقسم الحيوان

وليس يوجد الامر في هذه دوراقي لما كان تبيان
كيف يستنبط الحد من البرهان وعلى اي وجه يكون وعلى اي
وجه لا يكون فقد ينبغي ان نتعرف الطريق التي منها يتصيد الحدود
ويستنبط فنقول ان الاشياء المحمولة على الشيء اما
ومن طريق ما هو منها ما يحمل عليه وهو اعم من الشيء
اما عموما يتجاوز به طبيعة الجنس الذي يوجد فيه ذلك الشيء
واما عموما لا يتجاوز به طبيعة الجنس ذلك الشيء مثال
ذلك انا قد نحمل على الاثنينية من طريق ما هي انها موجودة
وانها عدد فردا لان حملنا عليها انها موجودة هو شيء
يتعدى طبيعة الجنس الذي فيه الاثنينية وهو العدد اذ كان
يعم الموجود اعم من العدد واما يعم الفرد وان كان
يفضل على الاثنينية اذ قد يوجد للخط والسطح وغيرها من الاجناس
فانه لا يتجاوز جنسها الذي هو العدد واذا كان ذلك
كذلك فالوجه في تقييد الحد وبهذا الطريق ان نتخذ
المحمولات على الشيء من طريق ما هو التي لا يتعدى جنس
ذلك الشيء ولا يتجاوزه الى ما فوقه ونجعلها الى ان نجد
منها اول جملة يكون كل واحد منها اعم من الشيء ويكون
جميعها مساويا للشيء المقصود تحديده فانه اذا اجتمع
لنا منها ما صفته هذه كان ذلك هو حد تام للشيء ومثال
ذلك انا نجد الاثنينية نحمل عليها من طريق ما هي انها عدد
فرد وانها عدد اول بالمعنيين اللذين بينا بهما في الحد

انه اول اعني الذي لا يتركب من عدد والذي لا تعده الا الواحد
فقط اذا كان الاول في العدد يقال على هذين المعنيين
فنجد هذه المحمولات كل واحد منها اعم من الاثنينية وجميعها
مساو للاثنينية وذلك ان الفردية توجد لها ولغيرها والاول
الذي ليس هو موجودا لعدد يوجد لها ولا اثنين وكذلك
الاول بالمعنى الثاني يوجد لها ولجميع الاعداد واما هذه المحمولات
الثلث فليس يوجد لغيرها فحد الاثنينية ضرورة التي اثبت
منها ذاتها انه عدد فرد اول وذلك انه اذا حملت اشياء
الكثرة من واحد على الشيء من طريق ما هو فاما ان يكون
قولها قولة الجنس ان لم يكن لها اسم واحد او يكون جنسا
ان كان لها اسم واحد لكن ان كان جنسا او كان قولها
قولة الجنس كانت اعم ولم يكن مساوية فيلزم اذا كانت
هذه المحمولات على الاثنينية ليست جنسا اذ كانت ليست
اعم ان يكون حد افهذا السبيل هي التي يسلكها في استنباط
حدود الانواع الاخيرة واما ان كان المقصود تحديده
جنسا متوسطا بين الانواع الاخيرة والجنس المنطوي
فيه فالسبيل في ذلك ان نأخذ حد تلك الانواع الاخيرة
التي ينقسم بها ذلك الجنس تلك السبيل التي وصفنا
فاذا وجدنا حد كل واحد من النوعين القسمين
اسقطنا من ذلك ما يختص واحدا واحدا منها
واخذنا المشترك واضفنا اليه جنس ذلك الشيء

متصلا بالذات خانه لو كان الامر كذلك لامكن ان يكون نهاية
الكون متصلة بمبدأ المكون والنهاية والمبدأ فليس يمكن
ان يتصل احدهما بالاخر من قبل ان كل واحد منهما غير منقسم
الا لو ايتلف الخط من نقطة وذلك مما يتبين امتناعه
في العلم الطبيعي ولا يمكن ايضا ان نقول ان مبدأ المكون
يماس نهاية الكائن وذلك ان المكون منقسم وليس
يمكن ان يشار الى مبدأه ونهاية الكون غير منقسم
وليس يوجد فيما ينقسم انه يماس ما لا ينقسم كالا يتم
ان الخط سلو النقط والكلام في غير هذا العلم فالكون
انما هو متصل لا متصل ولو كان الكون متصلا
لزم ان يوجد بين العلل المتقدمة بالزمان والمعلولات
المتاخرة عنها اوساط بلا نهاية اعني العلة والمعلول
القريب منها وهو بين انه ليس بين العلة المتقدمة
بالزمان والمعلول المتاخر اعني القريب وسط
فانه ان كان بيت فقد كان حايط وان كان حايط
فقد كان اساس وان كان اساس فقد كان بحسبانا
ومعلوم انه ليس بين البيت والحايط وسط هو علة
ولا بين الحايط والاساس ولا بين الاساس والبحسبانا
ولو كان البيت متصلا لوجب ان يكون بين البيت
والحايط متوسط هو متاخر عن الحايط متقدم على البيت
ولو كان يلزم ان يكون بين العلة القريب ومعلولها وسط

اعني

اعني بين العلة المتقدمة بالزمان على معلولها الاخير لنهاية
القريب بمعلولها فلا يكون متوقفة منها بالزمان ولو كان
ذلك لكان يلزم ان يكون بين هذا الوسط وعلته وسط
اخر يقرب ذلك الى غير نهاية فيكون الاسباب الاشياء
المكونة غير متناهية ولزوم هذا في الاشياء التي حركتها
ان يكون ولما كان هنا اشياء يخلس بعضها عن بعض
اعني بان يكون العلة معلولة والمعلول علة وجب
ان يكون من البرهان في هذه الاشياء وبحري دورا وان يكون
الاول فيها وسطا والاوسط اي لا مثال ذلك انه
ان كانت الارض مبللة فيكون منها بخار وان كان بخار
فيكون سحاب وان كان سحاب فيكون مطر وان كان
مطر فقد تتبل الارض فقد يجب ان كانت الارض مبللة
ان تكون الارض مبللة وان كان بخار ان يكون
بخار ولكل واحد من هذه وبعض الامور يكون موجودة
عاطرين الكل وايما وهذه اما ان تكون موجودة وايما
واما ان يكون مكونة وايما ولا بد وفي هذه ان يكون الامر
دورا وقد يوجد امور ليس وجودها سرمدا اكثر مثل
سحاب اللحية لكل ذكر من الناس واحد والوسط في هذه
كثير على الاكثر وذلك المقدمات والنتيجة وذلك انه اذا كانت
المحمولة على كل ب في اكثر الموضوع او اكثر الزمان
فانه يلزم ان يكون المحمولة على ج في اكثر الموضوع

وكانت ب محمولة على كل ج
في اكثر الموضوع او اكثر الزمان

مثل البيت في الامور الصناعيه والانسان في الامور
الطبايعيه وهي التي يحدث لكل شئ من الاشياء واما التي
يحدث بالاتفاق فهي الاشياء التي سببها الصناعيه
او الطبيعيه اذا لم يكن حدوثها مقصودا بالذات بل بالعرض
بمنزلة الصحة التي يحدث بالاتفاق ومن قطع عرق
في حب او هو اشبه فرك وبمنزلة الاصبع السادسة
في الامور الطبيعيه ولذلك الشئ الذي ليس اتفاقا ولا
متر حدث عن الصناعة او عن الطبيعه فهو الشئ الذي لم يقصد
الصناعة ولا الطبيعه فان الصناعة والطبيعه كليهما
انما يفعلان لكل شئ من الاشياء وهو الخير الذي تريد به
الصناعة او الطبيعه فاما السبب والاتفاق فليس يحدث
هو لكل شئ غاية من الغايات ولا لشئ من الاشياء
ولذلك كان حدوثه اقليا ولم يكن هذا السبب معدودا
في الاسباب المطلوبة ولا استعمل حدا اوسط في البراهين
تلك وعلل الاشياء الموجوده مع الاشياء هي الاشياء
الكاينة في المستقبل واحدة بعينها اعني انها بعينها
هي سبب للامور الموجوده في الزمان المستقبل وهي التي
يجعل حدودا اوسط في البراهين وهذه العلل اذا موجوده
مع الامور الموجوده وكاينه مع الاشياء الكاينه فالكاينة
الكاينه كاينة في الماضي فهي كاينة في الماضي وان كانت
في المستقبل فهي كاينة في المستقبل مثال ذلك ان علة الحمو

في الزمان الماضي والكاينة

في الكاينة

في الماء هو نقصان الحرارة التي يجعل حدا اوسط في وجود الحمو
للماء فان كانت هذه العلة موجودة بالفعل فان الحمو
موجود للماء بالفعل وان كانت بالقوة في الزمان
المستقبل وكذلك حال المعلول مع هذه العلة اعني انه
ايضا متر وجد المعلول وجدت العلة ان كان في الماضي
فهي الماضي وان كان في المستقبل فهي المستقبل فاما
العلل التي ليس يوجد مع معلولاتها وهي الفاعلة والهيولي
فليست هذه حالها مع معلولاتها اعني اذا كانت موجوده
فمعلولاتها موجوده وان كانت غير موجوده لم توجد لمعلولاتها
غير موجودة لكن انما يوجد لها ان معلولاتها ان كانت
موجودة فمعلولها موجودة والذلك انه ان كان بيت فقد كان
حايطان واساس وان كانت المعلومات الضد غير معه
ان يوجد فان العلل غير معه ان يوجد فمتى وجد الاخر
وجد الاول وليس اذا وجد الاخر وجد الاول يلزم
ان يوجد الاخر قد شك في هذا فيتضح كيف اذا كان
الاخير لا يتبع الاول يكون الكون سرمدا ومتصلا وذلك
انه قد كان يجب ان لا يتبع الكاين اي الذي قد وقع
من الكون الذي يكون فلا يكون الكون متصلا لكن
ان كان يتبعه فقد يجب ان يكون الاول اذا وجد
وجد الاخر فنقول ان الكاين ليس يتبعه المكون
بالذات لان الكون متصل بالذات على ما حددنا الحركة انواعه

الى حاله رجلان وا الى ما ليس رجلان فان هذا النوع
من القسمة ليس يعمل حد نوع من الانواع اذ كانت
حدود الانواع انما يا تلف من امرين احدهما
الجنس القريب والاخر الفصل الذي يعده الغير
الذي تميزه من غير وسط كمنزلة الانسان الذي يعده
يا تلف من الحيوان والناطق وامثال هذه الاقاويل
يحيطها هذا النوع المحتمل من القسمة انما هي موكلة
من الاجناس البعيدة والفصول الاخيرة فان
فرز الرجلين هو فصل اخير حيوان وبينهما فصول
كثيرة ولاجل هذا ينبغي لمستعمل اذا اوصله الى تحديد
بالقسمة ان لا يتخطى الفصل الاعم الذاتي الى الفصل
الاخص اعني ان لا يقسم الجنس الا على فصول الجنس الذي
تحته بل بالفصول الحاضرة بالجنس الذي يقسم بها قسمة
لا يخرج شيء من الجنس عنها بمنزلة من يقسم الحيوان
الى الماشي والطاير والسابح ثم يقسم كل واحد
من هذه الى الفصول الحاضرة لها مثل ان يقسم
الطاير الى ما هو مفترق الاجنحة او متصلها فصار يتخطى
الجنس الاول ولم يحصر جميع الحيوان في قسمين واحد
هذا هكذا ينبغي عند ما نريد استنباط الحد بالقسمة
ان يكون مستعملا لشروط ثلثة احدها ان ناخذ
الاشياء التي تحمل تحت الشيء من طريق ما هو داخل

ان يكون ترتيبها على ما ذكرنا فتجعل الفصول الاول اولا
والثاني ثانيا والثالث ثالثا وكذلك على الولاء والترتيب
الثالث ان نقف بالتقسيم عند حد ان يكون مساويته
لمحدود فاما الشرط الاول فانما يكون حاصلا اذا اشتبه
المجهول الحمل على الشيء من طريق ما هو اذ بينا بقياس
انما هو موجود له بهذه الصفة اذا كان القياس قد تبين
ان هذا جوهري لهذا مثل ان يبين انه جنس لهذا
او انه عرض لهذا فان كل قياس فانما يتبين به
احد هذين الامرين على ما بين في كتاب طوبيقا
اعني ان المطلوب اما جوهر او اما عرض واما
الشرط الثاني وهو ان يكون اجزاء الحد مرتبة
بالترتيب الذي ينبغي فان ذلك يكون مترتبا
الفصل الاعم فالاعم حتى ينتهي الى الفصل الاخير
من غير ان يختلط بها بفصل اجنبي فيدخل في الفصل منها
بفصل مساو له فانه اذا جرى القاسم على هذا النحو
الاضطر ان يكون كل فصل منها عاما لما تحته وموجودا
للشيء الذي ينقسم بوجوده اولا فان كان بعض الاول
منها والاخير بعيدا فالفصول المتوسطة التي
بينها هي التي تصل الاول بالاخير وصلة ذاتية واما
الشرط الثالث وهو ان يكون الجملة مساوية للمحدود
فبتالي ذلك بنا ويظهر ظهورا بينا متى قسمنا الجنس القريب

وليس يوجد الامر في هذه دوراق لما كان تبيين
كيف يستنبط العدد من البرهان وعلى اى وجه يمكن وعلى اى
وجه لا يمكن فقد ينبغي ان ننظر في الطريق التي منها يتصيد العدد
ويستنبط فنقول ان الاشياء المحمولة على الشيء اما
من طريق ما هو منها يحمل عليه وهو اعم من الشيء
اما عموما يتجاوز به طبيعة الجنس الذي يوجد فيه ذلك الشيء
واما عموما لا يتجاوز به طبيعة الجنس ذلك الشيء مثال
ذلك انا قد نحمل على الاثنة من طريق ما هي انها موجودة
وانها عدد فرد الان نحملها عليها انها موجودة هو شيء
يتعدى طبيعة الجنس الذي فيه الاثنة وهو العدد اذ كان
يعم الموجود اعم من العدد واما من الفرد وان كان
يفضل على الاثنة اذ قد يوجد فرد ليس بزوج والسبعة وغيرها من الاعداد
فانه لا يتجاوز جنسها الذي هو العدد واذا كان ذلك
كذلك فالوجه في تقييد الحدود بهذا الطريق ان نتخذ
المحمولات على الشيء من طريق ما هو التي لا يتعدى جنس
ذلك الشيء ولا يتجاوزه الى ما فوقه ونجمعها الى ان نجد
منها اول جملة يكون كل واحد منها اعم من الشيء ويكون
جميعها مساويا للشيء المقصود تحديده فانه اذا اجتمع
لنا منها ما صفته بهذه كان ذلك هو حد تام بشر ومثال
ذلك انا نجد الاثنة نحمل عليها من طريق ما هي انها عدد
فرد وانها عدد اول بالمعنيين اللذين يقع بهما في العدد

انه اول اعني الذي لا يتركب من عدد والذي لا تعده الا الواحد
فقط اذا كان الاول في العدد يقع على هذين المعنيين
فنجد هذه المحمولات كل واحد منها اعم من الاثنة وجميعها
مساو للاثنة وذلك ان الفرد يوجد لها ولغيرها والاول
الذي ليس هو مركبا من عدد يوجد لها ولا اثنين وكذلك
الاول بالمعنى الثاني يوجد لها ولجميع الاعداد واما هذه المحمولات
الثلث فليس يوجد لغيرها فمن الاثنة ضرورة التي اثبت
منها اذ انها انه عدد فرد اول وذلك انه ربما احملت اشياء
اكثر من واحد على الشيء من طريق ما هو فاما ان يكون
قولنا قولة الجنس اذ لم يكن لها اسم واحد او يكون جنسا
ان كان لها اسم واحد لكن ان كان جنسا او كان قولنا
قولة الجنس كانت اعم ولم يكن مساوية فيلزم اذا كانت
هذه المحمولات على الاثنة ليست جنسا اذ كانت ليست
اعم ان نعين حدا لهذا السبيل من التي يسلكها في استنباط
حدود الانواع الاخيرة واما ان كان المقصود تحديده
جنسا موجودا بين الانواع الاخيرة والجنس المنظور
فيه فالسبيل في ذلك ان نأخذ حدود تلك الانواع الاخيرة
التي ينقسم بها ذلك الجنس تلك السبيل التي وصفنا
فاذا وجدنا حد كل واحد من النوعين القسمين
اسقطنا من ذلك ما يخص واحدا واحدا منها
واخذنا المشترك واضفناه الى جنس ذلك الشيء

متصلا بالذات فانه لو كان الاخر كذلك لامكن ان يكون نهاية
الكون متصلة بمبدأ المكون والنهاية والمبدأ فليس يمكن
ان يتصل احدهما بالاخر من قبل ان كل واحد منهما غير منقسم
الا لو ائتلف الخط من نقطة وذلك مما تبين امتناعه
في العلم الطبيعي ولا يمكن ايضا ان نقول ان مبدأ المكون
يماس نهاية الكائن وذلك ان المكون منقسم ليس
يمكن ان يشار الى مبدأه ونهاية الكون غير منقسم
وليس يحق فيما ينقسم انه يماس ما لا ينقسم كما لا يحق
ان الخط يلقى النقطة والكلام في غير هذا العلم فالكون
انما هو متصل لا متصل ولو كان الكون متصلا
لزم ان يوجد بين العلل المتقدمة بالزمان والمعلولات
المتاخرة عنها اوساط بلا نهاية اعني العلة والمعلول
القريب منها وهو بين انه ليس بين العلة المتقدمة
بالزمان والمعلول المتاخر اعني القريب وسط
فانه ان كان بيت فقد كان حائط وان كان حائط
فقد كان اساس وان كان اساس فقد كان بحاذا
ومعلوم انه ليس بين البيت والحائط وسط هو علة
ولا بين الحائط والاساس ولا بين الاساس والبحاذا
ولو كان البيت متصلا لوجب ان يكون بين البيت
والحائط متوسط هو متاخر عن الحائط متقدم على البيت
ولو كان يلزم ان يكون بين العلة القريب ومعلولها وسط

اعني بين العلة المتقدمة بالزمان على معلولها الاخير نهايات
القريب بمعلولها فلا يكون منقرضة منها بالزمان ولو كان
ذلك لكان يلزم ان يكون بين هذا الوسط وعلته وسط
اخر غير ذلك الى غير نهاية فيكون الاسباب الاشياء
المكونة غير متناهية ولزوم هذا في الاشياء التي هي محدثة
ان يكون ولما كان هذا اشياء ينعكس بعضها على بعض
اعني بان يكون العلة معلولة والمعلول علة وجب
ان يكون البرهان في هذه الاشياء يجري دورا وان يكون
الاول فيها وسطا والاوسط اولا مثال ذلك انه
ان كانت الارض مبسطة فيكون منها بخار وان كان بخار
فيكون سحاب وان كان سحاب فيكون مطر وان كان
مطر فقد تقبل الارض فقد بحث انه كانت الارض مبسطة
انه يكون الارض مبسطة وانه كان بخار انه يكون
بخار وذلك في كل واحد من هذه وبعض الامور يكون معلولا
على طريق الكل دواما وهذه اما ان تكون موجودة دائما
واما ان يكون ممكنة دائما ولا بد وفي هذه ان يكون الامر
دورا فقد يوجد امور ليس وجودها سرمدا اكثر مثل
[illegible] كل واحد من الناس واحد والوسط في هذه
كثير على الاكثر في اكثر المقدمات الطبيعية وذلك انه ان كانت
المحمولة على كل ب في اكثر الموضوع او اكثر الزمان
فانه يلزم ان يكون المحمولة على ج في اكثر الموضوع

وكانت ب محمولة على كل ج
في اكثر الموضوع او اكثر الزمان

مثل البيت في الامور الصناعيه والانسان في الامور
الطبايعيه وهي التي يحدث لمكان شئ من الاشياء والتي
يحدث بالاتفاق فمن الاشياء التي سببها الصناعيه
او الطبيعيه اذا لم يكن حدوثها مقصودا بالذات مثل ما يوجد
بمنزلة الصحة التي يحدث بالاتفاق ومن قطع خرق
في ثوب او ما اشبه ذلك وبمنزلة الامر الرياسته
في الامور الطبيعيه وذلك الشئ الذي ليس اتفاقا فيها
متى حدث شئ الصناعة او من الطبيعه فهو الشئ الذي لم يقصد
الصناعة ولا الطبيعه فان الصناعة والطبيعه كليهما
انما يفعلان لمكان شئ من الاشياء وهو الخير الذي تؤدي به
الصناعة او الطبيعه فاما السبب والاتفاق فليس يحدثه
هو لمكان غاية من الغايات ولا لشئ من الاشياء
ولذلك كان حدوثه اتفاقيا ولم يكن هذا السبب معدودا
في الاسباب المطلوبه ولا استعمل حدا اوسط في البراهين
تلك وعلل الاشياء الموجوده مع الاشياء هي الاشياء

في الزمان الماضي والكاينه ٢ الكاينه في المستقبل واحده بعينها اعني انها بعينها
هي سبب للامور الموجوده في الزمان المستقبل وهي التي
يجعل حدودا اوسطا في البراهين وهذه العلل هي موجوده
مع الامور الموجوده وكاينه مع الاشياء الكاينه فاذا كانت
الكاينه كاينه في الماضي فهي كاينه في الماضي وان كانت
في المستقبل فهي كاينه في المستقبل مثال ذلك ان طرقمو

في الماء

في الماء هو نقصان الحرارة التي يجعل حدا اوسط في جميع الحدود
للماء فان كانت هذه العلة موجودة بالفعل فان الجمود
موجود للماء بالفعل وان كانت بالقوة في الزمان
المستقبل وكذلك حال المعلول مع هذه العلة اعني انه
ايضا متى وجد المعلول وجدت العلة ان كان في الماضي
ففي الماضي وان كان في المستقبل ففي المستقبل فاما
العلل التي ليس يوجد مع معلولاتها وهي الفاعله والهيولي
فليست هذه حالها مع معلولاتها اعني ان كانت موجوده
فمعلولاتها موجوده وان كانت مرتفعه ان يوجد لمعلولاتها
مرتفعه ان يوجد لكن انما يوجد لها ان معلولاتها ان كانت
موجوده ففعلها موجوده والا لم يكن ان كان بيت فقد كان
حايطان واساس وان كانت المعلومات انفسها مرتفعه
ان يوجد فان العلل مرتفعه ان يوجد فمتى وجد الاخر
وجد الاول وليس اذا وجد الاخر وجد الاول يلزم
ان يوجد الاخر وقد يشكك في هذا فيقال كيف اذا كان
الاخير لا يتبع الاول يكون الكون سرمدا ومتصلا وذلك
انه قد كان يجب ان لا يتبع الكاين اي الذي قد وقع
من الكون الذي لا يتكون فلا يكون الكون متصلا لكن
ان كان يتبعه فقد يجب ان يكون الاول اذا وجد
وجد الاخر فنقول ان الكاين ليس يتبعه المتكون
بالذات لا الكون متصل بالذات هذا حاصل ما كرره الورقه

السبب الذي على طريق الصورة حدا اوسط فشل هاهنا لم صار
زاوية المثلث المعمول على القطر نصف الدايرة قايمة
فيقول لانها نصف الزاوية التي على المركز والزاوية التي على المركز
اذا كان المثلث بهذه الصفة هي مساوية لقايمتين ومثال
اخذ السبب الذي على طريق الهيولى حدا اوسط ان يقال لم يفسد
الحيوان فيقول لانه مركب من اضداد ومثال اخذ السبب الذي
على طريق المحرك حدا اوسط ان يقال لم حارب اهل الجبل
محمدا فيقول لكان قتل عثمان ومثال اخذ السبب الذي
على طريق الغاية حدا اوسط ان يقال لم يختار الاطباء
المسهل قبل الغذاء فيقول لكان الصحة ولم يتخذ البيت
فيقول لكان حفظ الاساس ولم يمش الانسان لاجل العشاء
فيقول لينزل الطعام على فم المعدة وهذان العلل التي
على طريق الغاية هي معلولاتها بالعكس من حال العلل
التي على طريق الفاعل وذلك ان العلل التي على طريق
الفاعل هي الامور المتقدمة على المعلولات في الوجود
وبالزمان ولذلك يكون الاوساط فيها امورا متقدمة
الوجود بالزمان على النتايج واما السبب الذي على طريق الغاية
فهو متاخر بالزمان في الوجود على النتيجة وذلك ان الصحة
انما توجد بعد المشي وليس يمتنع ان يجتمع في الشيء الواحد
بعينه السبب الذي على طريق الغاية والذي على طريق الفاعل
اعني الذي من قبل الهيولى مثل ما ان لم صار الضوء يتقدى الاشياء

المتخلخلة

المتخلخلة فيتسع لسعة منافذها ولطافتها والمكان سلامتها
من التغير فان قولنا لسعة منافذها ولطافتها هو اخر من قولنا
المادة وقولنا المكان سلامتها من التغير هو اخر على طريق الخاصة
والطبايع كثيرا ما يستعمل الامور الضرورية في منفعة ما
اذا امكنه ذلك مثال ذلك ان شعر الاشفار هو للمكان
ضروري الجزء الدخاني الذي يتولد هنالك وصحة ذلك
منفعة سطا المعين ومثل ان الاعوج شيء موجود بالضرورة
لانتفاء النار في السبب وفيه منفعة ما فان المكان
كما قال انك عوزس للخوف بل اهل الجحيم وبالجملة
فكثيرا ما يوجد في الاشياء الطبيعية مع الامر الضروري
لمنفعة ما وذلك ان الطبيعة تقصد بفعلها غاية وبسبب
تلك الغاية يلزم من الضرورة والضرورة طايفتان
احدهما الضرورة الطبيعية التي من قبل صورة الوجود
مثل حركة الحجر الى اسفل وصعود النار الى فوق والاخر
الثاني الذي من قبل الهيولى مثل ان الكاين لزمه
بالضرورة ان كان فاسدا والهيولى ايضا هي نفسها
بالضرورة من قبل الصورة اعني ان الصورة الطبيعية
لا يمكن ان تكون الا في هيولى وهذا مختص بالعلم الطبيعي
والامور التي تحدث بالروية والفكر وكل احداثه
عن الطبيعة بعضها بالاتفاق والبخت وبعضها
ليس بالاتفاق فاما التي لا تحدث بالاتفاق مثل البيت

ويصدق عليه انه جيد وليس يصدق انه موسيقار جيدا
واذا كان الامر على هذا فعلى اى وجه يمكن ان يتبين الحد
ان كان فليس يمكن ان يكون بيانه من جنس بيان الاشياء
الخفية بالاشياء الظاهرة بان تكون الاشياء الخفية
يلزم من الاضطرار عن الاشياء الظاهرة اذ كان البيان
الذى بهذه الصفة هو البيان الذى يكون بالبرهان
وقد تبين ان الحد لا يتبين بالبرهان ولا ايضا يمكن
ان يتبين الحد بالاستقراء من قبل ان الاستقراء
انما هو بيان بالاحرى الكلى فى جميع جزئياته والحدود ليست
هى امورا جزئية فضلا عن ان تتبين بالامور الجزئية
وايضا فان الاستقراء انما يتبين به ان شيئا
موجود للشىء اعنى قولا حمليا والحد هو قول مبنى
عن ذات الشىء واذا لم يتبين الحد لا بالقياس ولا
بالاستقراء ولا بالحس فقد يظن انه لم يبق ههنا وجه
يتبين به الحد اذ كان ليس هو من الاشياء المحسوسة فتبين
بالاشارة اليه فقط فهذا هو حد ما شككنا فى الطريق
التى بها يقف على الحدود وايضا فان فى ذلك شكا آخر
ليس بدون هذا وذلك ان الذى يروم ان يتبين
حدا من الامور يلزمه ان يعلم قبل ذلك ان ذلك الامر
موجود لانه ليس يمكن لاحد ان يقول فى شىء لا يعلم وجوده
ما هو الا ان يقول ذلك على طريق شرح دلالة الاسم

مثل ما يقول فى غزال ان هذا اللفظ يدل على حيوان مركب من خواص
فامثال هذه الاقاويل فى الاشياء المجهولة الوجود هى اقاويل
شارحة وليست تحدود فان كان من شرط الحد ان يكون موجودا
بحدوده وذلك بان يكون المحدود موجودا لزم ان يكون
العلم بالحد الذى هو علم واحد يقتضى اشياء مختلفة الحدود
من البرهان ومتى لا يستنبط اى الاشياء يكون عليه البرهان
الذى يستنبط منه الحد واى الاشياء ليس يكون عليها
هذا النحو من البرهان وبالجملة فيتبين من ذلك الاشياء
التى يمكن ان يكون لها حدود تامة والتى لا يمكن ان يكون لها حدود
تامة وهى التى لا يعلم من قبل اسبابها لان كل ما يعلم من قبل
سببه فلم يعلم وجوده بالحقيقة ويتبين بما حكم وجه
الحدود وما هى الحدود وبالجملة فيتبين كيف نسبة الحد الى البرهان
وكيف يمكن ان يكون لشىء واحد وكيف لا يمكن وقد كنا
نرى انا قد علمنا الشىء متى علمناه بالعلة والسبب وكانت
الاسباب اربعة احدها السبب الذى على طريق الصورة
والثانى الذى على طريق الهيولى وهى التى يوجد من اجل الصورة
والثالث السبب الذى على طريق القريب والفاعل اول والرابع
السبب الذى على طريق الغاية فجميع هذه الاشياء يوضع فى الحد اوسطا
فى البراهين وذلك ان الحد الاوسط هو بمنزلة الهيولى
للقياس وهو مشترك للامرين فى ولذلك كان القياس
اكثر ذلك من مقدمتين يشتركان فى حد اوسط اما اخذ

بطريق البرهان المطلق اصلا فلك وليس توقف الحد
على الحد بان يوخذ بعضه الذى هو مثلا قول وجيز منبئ
عن ذات الشئ وحقيقته ويجعل مقدمة كبرى فى القياس
مثل ان يقال الانسان حيوان ناطق ماعلمت وهذا
قول وجيز منبئ عن ذات الانسان وحقيقته فهذا القول
هو حد الانسان وذلك لان من يفعل هذا فقد صار
حد الانسان عين الانسان وذلك ان الحد الاوسط
هو الحد والاصغر هو المحدود فهو حد للمحدود فان لم يكن
هذا الحد بينا بنفسه وجوده للانسان لم ينتفع بهذا القياس
وكان حد القياس لا يوخذ فى تبيين هذا القول
قياس بان يقال فيه ان نسبة احدى مقدمتيه الى النتيجة
هى نسبة الكل الى الجزء وذلك لا يوخذ حد الحدى بيان
ان هذا القول قياس بان يقال حد وانما يجب
ان يكون حدها عندنا معاد بين لمعاندة من يدعى
مثلا فى هذا القول الذى هو قياس انه ليس قياس
من قبل ان حد القياس ينطبق عليه وذلك يعرف
انه حد من قبل ان حد الحد منطبق عليه وليس يمكن
ايضا استنباط الحد بالمقاييس التى يكون منها
طريق قياس الشرط وذلك فى الامور المتضادة
مثل ان يقال ان كانت جهة الشر وحدة انه امر
منقسم فى ذاته ومختلف فقد يجب ان يكون حد الخير

انه شر غير منقسم فى ذاته ولا مختلف وذلك ان الاضداد
ينبغى ان يكون حدودها اضدادا فان من يسلك البعض
فى استنباط الحد بهذا المسلك فهو ايضا مصادر على الحد
وذلك انه قد ترى ان العلم يحدود العضدين والجهل
بهما على وتيرة واحدة فان كان حد احد الضدين
مجهولا فان لا خر مجهول وان كان معلوما فمعلوم والبعض
ان سلمنا انه قد يكون حد احد الضدين اعرف
فليس يعرض هذا فى كل موضع وكل من ينفع ان
من قبل الحد يستنبط الحد ايضا وفى كل موضع فقد
يلزمه ان يصادر على الحد فى البرهان ما يعرض من اقصاره
على الحد فى استنباط الحد فان الازم عنه ليس
هو حدا وانما هو شيئا موجودا لشئ فذلك لا شئ منه
فى ان يصادر على القياس على الحد واعسر ان يوضع
مقدمة حدودا اما بعضها او كلها وقد يعرض شك
فى الطريق جميعا فى تبيين الحد بطريق القسمة
وفى تبيينه بالقياس الشرطى اما فى القياس الشرطى
فمما قيل وانما فى طريق القسمة فمن قبل انه ليس
يلزم اذا حمل على الانسان انه حيوان حملا مفردا
وانه ناطق مفردا وانه ذو رجلين مفردا ان يحمل
هذه مجموعة على ما سلف فى كتاب ارسطاطاليس
وذلك ان الانسان يصدق عليه انه موسيقار

يمكن ان يوجد شئ بطريق القياس اولا يوجد مثال ذلك
ان نقول ان الانسان لابد ان يكون حيوانا او غير حيوان
ثم ان كان حيوانا فلابد ان يكون مشاء او غير مشاء
ثم ان كان مشاء فلابد ان يكون ذا رجلين او ذا رجل
فان بينا بحد اوسط انه حيوان لا غير حيوان بينا ايضا
بحد اوسط اخر انه مشاء لا غير مشاء واذا بينا ذلك
بينا ايضا بحد اوسط اخر انه مشاء ذو رجلين فيجتمع
لنا من نتايج هذا القياس ان الانسان وهو
ان الانسان حيوان مشاء ذو رجلين وكذلك
ليس يمنع مانع من ان يحمل ما يستنبط من القسمة
على الانسان مثلا او على غيره من طريق ما هو سواء
انه لا يحكم فيها ذلك دائما وانما يفعل ذلك
حيث يكون الاجناس المقسومة معروفة
الشئ الذي يحمل عليها ويكون قسمتها الى الفصول
التي ينقسم اليها قسمة لا يقع فيها خطاء من ان
يزاد في المقسومات ما ليس فيها او ينقص منها
ما هو فيها او يتخطى القاسم القسمة من الفصول
الاول الى غير الاول مثل ان يتخطى قسمة الحيوان
الى المشاء والسابح بان يقسمه الى ذي الرجلين
والارجل الكثيرة واما اذا لم يكن الجنس المقسوم
موجودا للشئ الذي يطلب تحديده ولم يقع فيها

شئ من الخطاء والتجاوز حتى ينتهي بذلك الى الشئ الذي
يقصده تحديده فقد يستخرج الحد بطريق القسمة من الاضطرار
سواء كان العلم الحاصل منها بهذا الوجه ليس هو علما
ولا هو من نوع العلم الحاصل من قياس لكن حصوله بطريق
اخر غير طريق القياس وهو في نفسه علم غير العلم الحاصل
من قياس كما ان العلم الحاصل من الاستقراء ليس هو
علما حاصلا من قياس ولا هو من نوع العلم الحاصل
من القياس لكن وجه الشبه بينهما ان الانسان
كما انه قد يحتاج بوجود النتيجة التي نضعها وضعا غير
حد اوسط ولا سبب بوجود السبب واحد الاوسط
لها اذا سئل عن ذلك لم قلت بحد المستعمل بالقسمة
القول المجتمع فيها اذا وضعه حد غير قسمة بان ما بان
في ذلك القسمة اذا سئل ايضا عن سبب ذلك مثل ان
الانسان حيوان ناطق ما بيت فيقول له ولم كان حيوانا
ناطقا ما شئت فتقول لانه كل حيوان لابد ان يكون ناطقا
او غير ناطق والانسان ليس هو غير ناطق فهو ناطق
وكل ناطق فلابد ان يكون ماشيا او غير ماشي والانسان
ليس بغير ماشي فهو ماشي فهذا طريق الاحتجاج
بالقسمة والجواب عن السؤال او الشبه الذي بينها
وبين القياس فقد بان من هذا القول ان احد
قد يمكن استنباطه بطريق القسمة ولا يمكن استنباطه

فلنسقط في الطريق التي منها يتبين ان استنباط احد فنقول
ان حد الشيء يظهر انه محال ان يتبين بالبرهان حتى قبل
ان البرهان قياس والقياس انما يكون بوسط والحد الشيء
منعكس على الشيء ومحمول عليه من طريق ما هو فيلزم في الحد
الاوسط الذي يدل به الان ان ان ينتج ان الطرف
الاكبر حد للاصغر ان يكون احد الاوسط منعكسا ايضا على الحد
وان يكون محمولا عليه من طريق ما هو حتى يكون الاوسط
محمولا على الاصغر من طريق ما هو مساويا له والاكبر محمولا
على الاوسط من طريق ما هو مساويا له فانه متى لم يشترط
بهذان الشرطان في حمل الاكبر على الاوسط والاوسط
على الاصغر لم يلزم عن ذلك ان يكون احد الاكبر حدا للاصغر
بل انما يلزم عن ذلك اذا لم يشترط في كلتا المقدمتين
او في احدهما هذان شرطان ان يكون الطرف الاكبر
موجبا والاصغر فقط الا ان فاعل ذلك يلزمه ان يجاوز
على المطلوب الاول اعني اذا اشترط في احد الاوسط
ان يكون محمولا على الطرف الاصغر من طريق ما هو مساويا له
وكل الاكبر من طريق ما هو مساويا له على حد مثال ذلك
ان يتبين انسان ان حد النفس هو جوهر محرك لذاته
على ما كان يراه افلاطون من قبل ان النفس هي علة
الحيوة بذاتها وذلك ان كلا الحدين الذين بهذه الصفة
ان كان يوجد كل واحد منهما في جواب هو هذا حيوان

وحد الشيء واحدة فيهما حد واحد اختلف بحسب ما يتهافادان
الذي يضع احدهما في بيان الاخر فقد صادر على المطلوب الاول
قال ولا ايضا طريق القسمة نافع في ان يقاس منه
ما عرض ان يستنبط منه شيء مجهول حتى شيء معلوم كما يتبين
ذلك في كتاب القياس من قبل ان النتيجة ليس ينبغي
ان يوضع في القياس من طريق انها متسلمة بل من طريق
انها يلزم عن الاشياء الاول التي توجد في القياس
مسلمة واما القسمة فان الذي يجتمع منها هو الاشياء
التي يوضع فيها على ما تيسره واحدة اعني انها ان لم تسلم
وتوضع لم يقع الاقرار بها مثال ذلك انه اذا اردنا
ان نبين من القسمة ان كل انسان حيوان مشاء
ذو رجلين على طريق التسليم لاجزاء هذا القول فقيل
ليس كل انسان حيوانا فاذا اسلم لنا هذا وضعنا
ثم نقول بعد ذلك هو مشاء او ساكن فاذا قال انه
مشاء سلمنا بعد ذلك ان هو ذو رجلين او ذو ارجل
كثيرة فاذا اسلم لنا انه ذو رجلين جمعنا جميع ما يسلم
لنا وقلنا انه حيوان مشاء ذو رجلين وذلك ليس
شيئا غير الاشياء التي يسلم وجودها واما النتيجة
فهي غير الاشياء التي يسلم وجودها الان طريق القسمة
وان كان ليس بقياس فهو نافع جدا في الجملة
وذلك ان بها يمكننا ان نقف على جميع الاشياء التي

فلا حد ولا كل ما له حد فله برهان فاما ان ليس كل ما له برهان
فله حد فذلك يظهر من ان البراهين قد ينتج موجبات
وسوالب والحد لا يعرف شيئا سالبا وانما يعرف
الذوات وايضا البراهين قد يفيد العلم الجزئي فذلك
فيما يتألف منها في الشكل الثالث والحد وهو كلي
واما ان كل ما له حد فليس له برهان فذلك تبين من ان
مبادئ البراهين قد تتبين من قبل الحد وليس تتبين من قبل
البرهان فانه لو احتاجت مبادئ البرهان الى برهان
لما كان يوجد البرهان اصلا على ما تقدم فقد تبين من هذا
انه ليس كل ما له برهان فله حد فله برهان فاذن
ليس كل شيء يمكن ان يعرف بالبرهان بل يمكن ان يعرف
بالحد من جهة واحدة فاما انه ليس يمكن ان يوجد ولا شيء
الصفة اعني ان يعلم بالحد والبرهان معا من جهة واحدة
فذلك بين من اوجه احدها ان من المعروف بنفسه
ان ما شأنه ان يتبين ببرهان ليس يمكن ان يتبين
بغير البرهان فلو كان شيء ما يتبين بالحد والبرهان لقد كان
يوجد شيء شأنه ان يتبين بالبرهان يتبين وذلك شنيع
وقد تبين ذلك بطريق الاستقراء وذلك انا اذا تفحصنا
الاشياء التي علمنا بالبرهان ثم نجد شيئا منها بان لنا
بطريق الحد سواء كانت تلك الاشياء من الامور
الذاتية او العرضية وايضا فالحد انما يعرف جوهر الشيء

والبراهين قد يعرفنا امورا خارجة عن جوهر الشيء وهي
الاعراض الذاتية وايضا فان الصانع تتضح الحدود
وضعا وليس وجودها للحدود وليس يمكن ان يتبين
وجودها للحدود بمنزلة ما يضع صاحب علم العدد احد الوحدة
وحد الفرد وايضا فان البراهين تركيبها على جهة الحمل والحدود
تركيبها على جهة الاشتراط والتقييد فان قولنا في الانسان
حيوان ماشاء ذو رجلين منتصب القامة ليس يحمل واحد
من اجزاء هذا القول على صاحبه واما اجزاء البرهان
فهي محمولة بعضها على بعض وليس الحد يعاند البرهان
على جهة ما يعاند الكل المعرف الداخل تحته اعني الذي خص منه
فانه يعاند برهان البرهان بهذه الصفة مثال ذلك ان البرهان
الذي يقوم على ان المثلث المتساوي الساقين زواياه
مساوية لقائمتين هو منحصر وداخل تحت البرهان
الكلي الذي يبين في المثلث المطلق فانه لو كان احد
يعاند البرهان بهذا النوع لكانت الاشياء الموضوعة
لها بعضها داخلا تحت بعض فكان بعض الشيء الواحد
بعينه بعضه اعم من بعض وذلك محال فذلك البرهان
والحد ليس يعاند احدهما الاخر فان احدهما منحصر
تحت العلم الاخر ولا العلم الحاصل عنهما هو علم واحد
لشيء واحد من جهة واحدة واذ قد تبين ان البرهان
غير الحد وان العلم الحاصل عن احدهما غير العلم الحاصل

اكثر من طلب معرفة ما هو الحد الاوسط بالطبع الذي هو سبب
وجود الانكساف وذلك الحال في المطلوب الفؤاد
مثل ان يطلب هل الحيوان موجود فان هذا الطلب
يقتضي طلب وجود حدا وسط هو علة وجود الحيوان
فاذا تبين وجوده تبين ان له علة وسببا واذا
تبين طلب بعد ذلك فيه ما هو وليس ذلك اكثر
من طلب معرفة الحد الاوسط الذي هو علة وجود الانكساف
سببا وجوده على الاطلاق فاذن يجب في جميع
المطالب ان ينظر في الحد الاوسط الذي هو علة هذين
النظرين اعني انه موجود وما هو وقد تبين ان هذين
المعنيين مطلوبان في الحد والاوسط من انه متى ظهر
لنا الحد الاوسط وعرف من اجله هذان الشيئان
اعني وجوده وما هو اي انه علة انا نستدل ان نلتمس
في ذلك الشيء معرفة اصلا مثال ذلك انا لو كنا
نحس بالسبب في كسوف القمر اعني انه يقع في محروط
الظل لما كنا نطلب فيه هل هو منكسف ولا لم هو
منكسف ولست اعني ان بالحس كان يحصل لنا
الكل من هذا السبب بل انما اعني ان الحس
كنا نقصد الامر الكلي لا من قياس ومطلب ما هو
ولم هو يظهر من اجله ان قوتها قوة مطلب واحد
وان العلم بها هو علم شيء واحد في كثير من الموضوع

وذلك

وذلك انا اذا طلبنا ما هو الكسوف المطلوب بالتمام فقيل
انه عدم الضوء الحاصل لجرم الشمس من قبل قيام الارض
بينه وبين الشمس واذا طلبنا لم ينكسف فقيل لان ضوءه
ينقطع عند ما يقوم الارض بينه وبين الشمس وقوة هذين
الجوابين في المعنى قوة واحدة وكلا المطلبين يحتاج
ان يتقدمها معرفة الوجود كما قيل فقد تبين من هذا القول
ان المطالب منها مفردة وانها مركبة ويتبين ايضا انا نحتاج
في جميع المطالب الى ان ينتمس في احد الاوسط الذي
هو العلة شيئين اعني انه موجود ومعرفة ما هو وظهر ايضا
ان العلم بما هو وبلم هو قد يكونان شيئا واحدا بعينه واذ قيل
في السبيل التي بها يصل على الوقوف على وجود الشيء
بيان او على سبب وجوده فنقول السبيل التي بها
نتهيأ لنا الوقوف على ماهية الشيء هو الحد وفي تعريف
ما هو الحد ولاي الاشياء يكون حدودا وقبل ذلك
فينبغي ان نفحص عما يجري مجرى المقدمة لما سيردان نقوله
في ذلك هو انا ترى كل شيء يعلم بالبرهان فهو يعلم بعلة الحد
شيء يكون معلوما انها معا من جهة واحدة وان لم يكن
كل شيء بهذه الصفة فهل يمكن ان يوجد شيء يعلم بالبرهان
والحد معا من جهة واحدة ام ليس يوجد شيء بهذه الصفة
فاما انه ليس يمكن ان يعلم كل شيء بالبرهان وبالحد
من جهة واحدة فذلك بين من ان ليس كل ما علته بسبب

بسم الله الرحمن الرحيم المقالة الثانية من تلخيص كتاب
البرهان لارسطوفي الاشياء المطلوبة عددها اي
بعينه عدد الاشياء المعلومة وذلك انا انما نعلم بالبرهان
الاشياء المطلوبة والمطلوبات عددها باجمعها اربع
اثنان حمليان واثنان شرطيان والاول من الحمليتين
هو ان يطلب هل هذا موجود لهذا مثل ان يطلب
هل الشمس منكسفة عندما لا وهو مطلب هل المركب
والمطلب الثاني مطلب لم كان هذا الشئ موجودا
لهذا مثل ان يسئل لم كانت الشمس منكسفة وهذا
المطلب الثاني انما يكون بعد الاول اعني انه انما يطلب
في الموضوع لم وجد له هذا المحمول بعد ان تبين عندنا
وجود ذلك له مهذان هما المطلبان من المركبان واما
المطلبان المفردان فاحدهما هو طلب وجود الشئ
على الاطلاق لا بحال ما وهو المطلب المفرد مثل ان يطلب
هل الخلاء موجود او غير موجود والمطلب الثاني وهو
الذي نلتمسه بعد معرفة هذا المطلب فيه وهو طلب
ما هو هذا الشئ الذي يتبين بعد معرفة هذا المطلب انه
وجوده فجميع المطالب التي بها يحيانا انتاج اليقينيه
بالجنس اربعة وقد يدل على انها مطلوبة بالطبع لنا
انا اذا وقفنا عليها نقفنا عن الطلب فانا لا نطلبها
اذ كانت عندنا معلومة بانفسها ويظهر انه اذا طلبنا

هل هذا

هل هذا المحمول موجود لهذا الموضوع وهو مطلب هل المركب
انا انما نلتمس وجود هذا الاوسط الذي هو علة في كون
ذلك المحمول موجودا لذلك الموضوع او غير موجود
كذلك متى طلبنا هل الشئ موجود باطلاق فانما نلتمس
وجود هذا الاوسط الذي هو علة وجود ذلك الشئ
على الاطلاق او نفيه فانه اذا صح عندنا ان هذا الشئ
موجود لهذا او انه موجود على الاطلاق لوجودنا هذا
وسطا يبين به لنا ذلك المعنى الذي طلبنا انه ان لم يكن
ذلك الحد الاوسط سببا من اسباب وجود المحمول
في الموضوع وذلك في المطلوب المركب او سببا
من اسباب وجود الشئ مطلقا وذلك في المطلوب
المفرد وانا بعد ذلك نطلب في المطلوب المركب
لم هو وفي المفرد هو لان نبرهن فنقف على وجوده ونقف
على انه له سبب وبين ان هذا المطلب ليس هو شيئا
غير طلبنا معرفة الاوسط الذي هو العلة وهو ذلك
في الموضعين جميعا اعني في المطلب المركب والمفرد
مثال ذلك انا اذا طلبنا هل القمر منكسف ام لا
فانما نطلب حدا اوسطا هو علة وجود الانكساف له
فاذا صح عندنا وجود الانكساف له بوجود هذا الاوسط
وكان هذا الاوسط ليس بعلة للانكساف طلبنا
بعد ذلك لم ينكسف وذلك انه ليس هو شيئا

وان هذا الاعتقاد نظر بل علم فوجب ان يكون الاشياء التي
هي في وجودها بهذه الصفة اعني الامور الممكنة هي موضوع
النظر اولا وبالذات الا انه قد نجد ايضا انه قد يقع لنا
ظن صادق بامور ضرورية ولذلك قايل ان يقول
ان النظر والعلم شيء واحد اذا كانا لمدرك واحد
وذلك ان كل ما يقع به لانسان ما علم فقد يمكن ان يقع به
لاخر ظن وسواء كان ذلك العلم الواقع موقوفا على وسط
وسواء كان اي اصل يوسط من باب العلم الشيء او من باب
ان الشيء ويقول ان كان المعتقد اعتقاده في الامور
الضرورية الموجودة الصادقة انها ذاتية وجوهرية واما
من اعتقد في تلك الاشياء الضرورية انها صادقة فقط
وذلك اذا لم يعلم من امرها انها ذاتية وضرورية فانما عنده
فيها ظن صادق فقط وسواء كان المعنى المعروف في هذه
الجهة معروفا بوسط او بغير وسط اذا كان الموضوع للظن
والعلم واحدا فهذه الجهة يغيرها فان وليس يلزم ان يكون
العلم والظن قد يكونان في شيء واحد ان يكونا شيئا
واحدا فان الظن الصادق والكاذب قد يكونان
في شيء واحد وهما مختلفان للاخر بالهيئة وكذلك الحال
في العلم والظن الصادق فان الواحد بعينه يقع على وجوه
كثيرة فالظن الصادق والعلم يكونان واحدا بمعنى واحد
من المعاني التي يقع عليها اسم الواحد ولا يكونان واحدا

من جهة

من جهة الاعتقاد ومثال ذلك ان من اعتقد ان القطر
مشارك للضلع فقد ظن ظنا كاذبا ومن اعتقد انه غير مشارك
للضلع من قبل اسور ضرورية فقد اعتقد علما يقينيا واذا كان
العلم والظن انما يمكن ان يكونا واحدا من جهة الموضوع
لا الاعتقاد فظن انه لا يمكن ان يكون لانسان واحد في شيء
واحد اعتقادان انه لا يمكن ان يكون بخلاف ما هو عليه واعتقاد
انه يمكن ان يكون بخلاف ما هو عليه فان ذلك مستحيل فاما ان
لانسانين في شيء واحد فان ذلك ممكن اعني ان يكون
لاحدهما فيه ظن صادق وللاخر علم فقد تبين من هذا
الفرق بين العلم والظن واما النظر في باقي قوى النفس
الناطقة التي هي الذهن والعقل والعلم والصناعة
والفهم والحكمة فان بعضها ينظر صاحب العلم النظري
وبعضها صاحب العلم العملي وهو المعروف بالخلق واما
الذكاء وجودة الحدس الفكري فهو الموقوع على الحد الاوسط
اي التنبيه له في زمان يسير ومثال ذلك انه ان راى الانسان
ان ما يلي الشمس من القمر هو المضيء اياهم بسرعة السبب
في اضاءته وهو انه يستنير من الشمس وكذلك ان راى
الانسان يخاطب انسانا واحدا بهاء ثم رآه الاخر غير متغير
حدس انه انما يخاطبه ليسأله شيئا وان كان
كلاهما عدوا الانسان واحدا حدس انهما صدوه
تمت المقالة الاولى بحسب ما امكن ونوفيقه

فما يجب ذلك الجنس من تحت هذه المبادى العامة فانه
لو كان الامر كذلك لكان جميع الصنايع النظرية اجزاء
لصناعة واحدة فليس الامر كذلك بل الصنايع مختلفة
بالاجناس الاول اختلافا ليس يشير فيه الى جنس
عال يجمعها حتى ينقسم بها ذلك الجنس انقسام الجنس
العالى الى انواعه الداخلة تحته فقد بان ان الاشياء
التى اجناسها مختلفة فاجناس مبادئها يجب ان يكون
مختلفة وذلك ان المبادى يقع على ضربين احدهما
العامة وهى التى تتبين بها مطالب كثيرة فى صنائع
شتى لكن لا على انها موجودة لجنس يعم تلك الصنائع
لكن على انها اسطقسات المبادى التى لها المقدمات
القائلة ان الايجاب والسلب يقتسمان الصدق
والكذب فى جميع الاشياء والضرب الثانى من المبادى الخاصة
وهذه ليس يوجد فيها شركة بوجه من الوجوه لكن كل صنعة
واحدة فالمبادى العامة تقول ارسطو فيها ان كان
منها ما يكون البرهان فى صناعة صناعة اذ كانت ليست
هى فى انفسها تستعمل فى صناعة صناعة وانما تستعمل فيها
والمبادى الخاصة تقول فيها ان منها ما يكون البرهان فيه
اذ كان هو اجزاء البراهين الخاصة بتلك العلم كالحد
الصادق من قبل ان العلم يكون فى الاكثر الاقل
الضرورى وجوده وسط ضرورية والضرورى هو الشئ الذى

هو على حاله وغير ممكن ان يكون بخلاف ذلك الحال وامر الحد الصادق
فانه يكون اولا وبالذات للامور الممكنة وذلك انه للحالات
هذه اشياء صادقة موجودة غير انه يمكن ان يكون على خلاف
ما هى عليه فبين انه ليس يمكن ان يكون فى هذه علم لان العلم
هو ان يعتقد فى الشئ الموجودة انه لا يمكن ان يكون
بخلاف ما هو عليه غير ممكن ان يكون بخلاف ما هو عليه واذا كان
هذا هكذا وكانت الاشياء التى يصدق بها العقل
والعلم والنظر منه صادق ومنه كاذب وكان الصدق
فى هذه الطبيعة ليس يمكن ان يحصل لنا فى قبل العقل
اعنى بالعقل القوة التى يدرك بها المقدمات الاول
الضرورية والعلم قبل العلم اذ كان موضوعها كليهما هو الموجود
الضرورى وكان ايضا ليس يمكن ان يحصل لنا الحكم الصادق
من قبل النظر الكاذب فقد بقى ان يكون الحكم على
هذه الموجودات هو النظر الصادق اعنى التى هى
موجودة بالفعل ويمكن ان يوجد على خلاف ما هى عليه وذلك
هو اعتقاد محدود وسط بهذه الصفة ونتيجة لازمة عنها
وهذه الصفة اعنى ضرورية وجد النظر هو موافق
لهذه الطبيعة وذلك ان النظر ان كان هو ان يعتقد
فى الشئ انه كذا او ليس كذا مما يعتقد فيه انه ممكن
ان يكون بخلاف ذلك وذلك ان الانسان لا يمكن
ان يعتقد فيما يعتقد فيه لا يمكن ان يكون بخلاف ذلك عليه

فلا حد ولا كل ما له حد فله برهان فاما ان ليس كل ما له برهان
فله حد فذلك يظهر حين ان البراهين قد تنتج موجبات
وسوالب والحد لا يعرف شيئا سالبا وانما يعرف
الذوات وايضا البراهين قد تفيد العلم الجزئي وذلك
فيما يتألف منها في الشكل الثالث والحد وهو كلي
واما ان كل ما له حد فليس له برهان فذلك تبين حين ان
مبادئ البراهين قد تتبين من قبل الحد وليس تتبين من قبل
البرهان فانه لو احتاجت مبادئ البرهان الى برهان
لما كان يوجد البرهان اصلا على ما تقدم فقد تبين من هذا
انه ليس كل ما له برهان فله حد فله برهان فاذن
ليس كل شيء يمكن ان يعرف بالبرهان يمكن ان يعرف
بالحد من جهة واحدة فاما انه ليس يمكن ان يوجد ولا شيء
الصفة اعني ان يعلم بالحد والبرهان معا من جهة واحدة
فذلك بين من اوجه احدها ان من المعروف بنفسه
ان ما شأنه ان يتبين ببرهان ليس يمكن ان يتبين
بغير البرهان فلو كان شيء ما يتبين بالحد والبرهان لقد كان
يوجد شيء شأنه ان يتبين بالبرهان يتبين وذلك شنيع
وقد تبين ذلك بطريق الاستقراء وذلك انا اذا تصفحنا
الاشياء التي علمنا بالبرهان لم نجد شيئا منها بان لنا
بطريق الحد سواء كانت تلك الاشياء من الامور
الذاتية او العرضية وايضا فالحد انما يعرف جوهر الشيء

والبراهين قد يعرفنا امورا خارجة عن جوهر الشيء وهي
الاعراض الذاتية وايضا فان الصانع تضع الحدود
وضعا وليس وجودها للحدود وليس يتعاطى ان يتبين
وجودها للحدود وتمنع ان يضع صاحب علم العدد احد الوحدة
وحد الفرد وايضا فان البراهين تركيبها على جهة الحمل والحدود
تركيبها على جهة الاشتراط والتقييد فان قولنا في الانسان
حيوان مشاء ذو رجلين منتصب القامة ليس بحمل واحد
من اجزاء هذا القول على صاحبه واما اجزاء البراهين
فهي محمولة بعضها على بعض وليس الحد يعاند البرهان
على جهة ما يعاند الكل المعرف الداخل تحته اعني الخاص منه
فانه يعاند برهان لمية هذه الصفة مثال ذلك ان البرهان
الذي يقوم على ان المثلث المتساوي الساقين زواياه
مساوية لقائمتين هو منحصر وداخل تحت البرهان
الكلي الذي يبين للمثلث المطلق فانه لو كان احد
يعاند البرهان بهذا النوع لكانت الاشياء الموضوعة
لها بعضها داخلا تحت بعض فكان بعض الشيء الواحد
بعينه بعضه اعم منه وذلك محال فذلك البرهان
والحد ليس يعاند احدهما الآخر فان احدهما منحصر
تحت العلم الآخر ولا العلم الحاصل عنهما هو علم واحد
بشيء واحد من جهة واحدة واذ قد تبين ان البرهان
غير الحد وان العلم الحاصل عن احدهما غير العلم الحاصل

اكثر من طلب معرفة ما هو الحد الاوسط بالطبع الذي هو سبب
وجود الانكساف وذلك الحال في المطلوب الموجود
مثل ان يطلب هل الحيوان موجود فان هذا المطلب
يقتضي طلب وجود حد اوسط هو علة وجود الحيوان
فاذا تبين وجوده تبين ان له علة وسببا واذا
تبين طلب بعد ذلك فيه ما هو وليس ذلك اكثر
من طلب معرفة الحد الاوسط الذي هو علة وجود الانكساف
بسبب وجوده على الاطلاق فاذن يجب في جميع
المطالب ان ينظر في الحد الاوسط الذي هو علة هذين
النظرين اعني انه موجود وما هو وقد تبين ان هذين
المعنيين مطلوبان في الحدود الاوسط من انه متى ظهر
لنا الحد الاوسط وعرف من اجله هذان الشيئان
اعني وجوده وما هو اي انه علة انا نسأل ان نلتمس
في ذلك الشيء معرفة اصلا مثال ذلك انا لو كنا
نحس بالسبب في كسوف القمر اعني انه يقع في محروط
الظل لما كنا نطلب فيه هل هو منكسف ولا لم هو
منكسف ولست اعني ان بالحس كان يحصل لنا
العلم من هذا السبب بل انما اعني ان لو احسسنا
كنا نقصد الامر الكلي من قياس وسط ما هو
ولم هو يظهر من اجله ان قوتهما قوة مطلب واحد
وان العلم بما هو علم لشيء واحد في كثير من الموضوعات

وذلك

وذلك ان اذا اطلبنا ما هو الكسوف المطلوب اولا فقيل
انه عدم الضوء الحاصل للقمر من الشمس من قبل قيام الارض
بينه وبين الشمس واذا اطلبنا لم ينكسف قيل لان ضوءه
ينقطع عندما يقوم الارض بينه وبين الشمس وقوة احد
الجوابين في المعنى قوة واحدة وكلا المطلبين يحتاج
ان يتقدمهما معرفة الوجود كما قيل فقد تبين من هذا القول
ان المطالب منها مفردة ومنها مركبة ويتبين ايضا انا نحتاج
في جميع المطالب الى ان ننتمس في الحد الاوسط الذي
هو العلة شيئين احدهما انه موجود ومعرفة ما هو وظاهر ايضا
ان العلم بما هو وبلم هو قد يكونان شيئا واحدا بعينه واما قيل
في السبيل التي بها يصل على الوقوف على وجود الشيء
برهان او على سبب وجوده فتنقل في السبيل التي بها
تتهيأ لنا الوقوف على جهة الشيء وهو الحد وفي تعريف
ما هو الحد ولاي الاشياء يكون الحد وقبل ذلك
فينبغي ان نتخصص بما جرى مجرى المقدمة لما سيدان نقوله
في ذلك وهو انا نرى كل شيء نعلم بالبرهان فهو يعلم لعلة ما
من شأنه ان يكون معلولا لتلك العلة جهة واحدة وان لم يكن
كل شيء بهذه الصفة فهل يمكن ان يوجد شيء يعلم بالبرهان
والحد معا من جهة واحدة ام ليس يوجد شيء بهذه الصفة
فاما انه ليس يمكن ان يعلم كل شيء بالبرهان وبالحد
من جهة واحدة فذلك بين من ان ليس كل علة بما

بسم الله الرحمن الرحيم المقالة الثانية في تخليص كتاب
البرهان لا رسطوقال الاشياء المطلوبة عددها هي
بعينه عدد الاشياء المعلومة وذلك انا انما نعلم بالاقوة
الاشياء المطلوبة والمطلوبات عددها بالجملة اربع
اثنان مركبان واثنان بسيطان والاول من المركبة
هو ان يطلب هل هذا موجود لهذا مثل ان يطلب
هل الشمس منكسفة فعدام لا وهو مطلب هل في المركب
والمطلب الثاني مطلب لم كان هذا الشئ موجودا
لهذا مثل ان يسئل لم كانت الشمس منكسفة وهذا
المطلب الثاني انما يكون بعد الاول اعني انه انما يطلب
في الموضوع لم وجد له هذا المحمول بعد ان تبين عندنا
وجود ذلك له فهذان هما المطلبان المركبان واما
المطلبان المفردان فاحدهما هو طلب وجود الشئ
على الاطلاق لا بحال ما وهو المطلب المفرد مثل ان يطلب
هل الخلاء موجود او غير موجود والمطلب الثاني وهو
الذي نقصد بعد معرفة هذا المطلب فيه وهو طلب
ما هو هذا الشئ الذي تبين لنا وجوده فهذا المطلب انما
وجوده فجميع المطالب التي بها يحيانا انما تنال اليقينية
بالجنس اربعة وقد يدل على انها مطلوبة بالطبع لنا
انا اذا وقفنا عليها تقفنا عن الطلب فانا لا نطلبها
اذ كانت عندنا معلومة بانفسها ويظهر انه اذا طلبنا

هل هذا

هل هذا المحمول موجود لهذا الموضوع وهو مطلب هل المركب
انا انما نلتمس وجود هذا الاوسط الذي هو علة في كون
ذلك المحمول موجودا لذلك الموضوع او غير موجود
كذلك متى طلبنا هل الشئ موجود باطلاق فانما نلتمس
وجود هذا الاوسط الذي هو علة وجود ذلك الشئ
على الاطلاق او نفيه وذلك انه اذا صح عندنا ان هذا الشئ
موجود لهذا او انه موجود على الاطلاق لوجودنا حدا
وسطا يبين به لنا ذلك المعنى الذي طلبنا انه ان لم نجد
ذلك الحد الاوسط بسببا من الاسباب وجود المحمول
في الموضوع وذلك في المطلوب المركب او بسببا
من اسباب وجود الشئ مطلقا وذلك في المطلوب
المفرد انا بعد ذلك نطلب في المطلوب المركب
لم هو وفي المفرد ما هو لانا نوقن عند وجوده ووقفنا
على انه له سببا وبين ان هذا المطلب ليس هو شيئا
غير طلبنا مع فقد الاوسط الذي هو العلة ما هو وذلك
في الموضعين جميعا اعني في المطلب المركب والمفرد
مثال ذلك انا اذا طلبنا هل القمر منكسف ام لا
فانما نطلب حدا اوسطا هو علة وجود الانكساف له
فاذا صح عندنا وجود الانكساف له بوجود احد الاوسط
وكان احد الاوسط ليس بعلة للانكساف طلبنا
بعد ذلك لم ينكسف وذلك انه ليس هو شيئا

وان هذا الاعتقاد نظر بل علم فوجب ان يكون الاشياء التي
هي في وجودها بهذه الصفة اعني الامور الممكنة التي موضوعها
النظر اولا وبالذات الا انه قد نجد ايضا انه قد تقع لنا
ظنون صادقة بامور ضرورية ولذلك تحاول ان يقول
ان النظر والعلم شيء واحد اذا كانا لمدرك واحد
وذلك ان كل ما يقع به لانسان ما علم فقد يمكن ان يقع به
لاخر ظن وسواء كان ذلك العلم الواقع موقوفا بنفسه او بوسط
وسواء كان اي وسط بوسط من باب العلم الشيء او من باب
ان الشيء ويقول ان كان المعتقد اعتقاده في الامور
الضرورية الموجودة الصادقة انها ذاتية وجوهرية واما
من اعتقد في تلك الاشياء الضرورية انها صادقة فقط
وذلك اذا لم يعلم من امرها انها ذاتية وضرورية فانما نجده
فيها ظن صادق فقط وسواء كان الموقوف بهذه
الجهة معروفا بوسط او بغير وسط اذ كان الموضوع للظن
والعلم واحدا فهذه الجهة بعينها قان وليس يلزم ويكون
العلم والظن قد يكونان في شيء واحد ان يكونا شيئا
واحدا فان الظن الصادق والكاذب قد يكونان
في شيء واحد واحدهما مخالف للاخر بالماهية وكذلك
في العلم والظن الصادق فان الواحد بعينه يقع علوما
كثيرة فالظن الصادق والعلم يكونان واحدا بالعرض واحد
من المعاني التي يقع عليها اسم الواحد ولا يكونان واحدا

من جهة

من جهة الاعتقاد ومثال ذلك ان من اعتقد ان القطر
مشارك للضلع فقد ظن ظنا كاذبا ومن اعتقد انه غير مشارك
للضلع من قبل امور ضرورية فقد اعتقد علما يقينيا واذا كان
العلم والظن انما يمكن ان يكونا واحدا من جهة الموضوع
لا الاعتقاد فظاهر انه لا يمكن ان يكون لانسان واحد في شيء
واحد اعتقادان لا يمكن ان يكون بخلاف ما هو عليه والاعتقاد
انه يمكن ان يكون بخلاف ما هو عليه فان ذلك مستحيل فاما ان
لانسانين في شيء واحد فان ذلك ممكن اعني ان يكون
لاحدهما فيه ظن صادق وللاخر علم فقد تبين من هذا
الفرق بين العلم والظن واما النظر في باقي قوى النفس
الناطقة التي الذهن والعقل والعلم والصناعة
والفهم والحكمة فانهم بعضهم ينظر صاحب العلم النظري
وبعضهم صاحب العلم العملي وهو المعروف بالخلق واما
الذكاء وجودة الحدس فهو الموقوع على الحد الاوسط
اي التنبيه له في زمان يسير مثال ذلك انه ان راى
ان ما بين الشمس وبين القمر هو المقدار الذي بينهم سرعة السير
في اضاءته وهو انه يستنير من الشمس وكذلك ان راى
انسانا يخاطب انسانا واحدهما عبد والاخر حقير
حدس انه انما يخاطبه ليستقرض منه شيئا وان كان
كلاهما حدود الانسان واحد حدس انهما صديقان
تمت المقالة الاولى بعون الله وتوفيقه

فما يجب ذلك الجنس هي تحت هذه المبادي العامة فانه
لو كان الامر كذلك لكان جميع الصنايع النظرية اجزاء
لصناعة واحدة فليس الامر كذلك بل الصنايع مختلفة
بالاجناس الاول اختلافا ليس يتيسر فيه الى جنس
عال يجمعها حتى ينقسم بها ذلك الجنس انقسام الجنس
العالي الى انواعه الداخلة تحته فقد بان ان الاشياء
التي اجناسها مختلفة فاجناس مبادئها يجب ان تكون
مختلفة وذلك ان المبادي توجد على ضربين احدهما
العامة وهي التي تتبين بها مطالب كثيرة في صنايع
شتى لكن لا على انها موجودة لجنس يعم تلك الصنايع
لكن على انها اسطقسات المبادي التي هي المقدمات
القايلة ان الايجاب والسلب يقتسمان الصدق
والكذب في جميع الاشياء والضرب الثاني المبادي الخاصة
وهذه ليس يوجد فيها شركة بوجه من الوجوه الا كثرة خاصة
واحدة فالمبادي العامة تقول ارسطو فيها ان كان
منها ما يكون البرهان في صناعة صناعة اذ كانت بيت
من في انفسها تستعمل في صناعة صناعة وانما يستعمل منها
والمبادي الخاصة تقول فيها ان منها ما يكون البرهان فيه
اذ كان هو اجود اذ البراهين التي فيها علم اليقين
الظن الصادق من قبل ان العلم يكون في الامر الكلي
الضروري وجوده وسط ضروريا والضروري هو الشيء الذي

هو على حاله وغير ممكن ان يكون بخلاف ذلك الحال واما الظن الصادق
فانه يكون اولا وبالذات للامور الممكنة وذلك انه لما كانت
هذه الاشياء صادقة موجودة غير انه يمكن ان يكون على خلاف
ما هي عليه حينئذ انه ليس يمكن ان يكون في هذه علم لان العلم
هو ان يعتقد في الشيء الموجودة انه لا يمكن ان يكون
بخلاف ما هو عليه غير ممكن ان يكون بخلاف ما هو عليه واذا كان
هذا هكذا وكانت الاشياء التي يصدق بها العقل
والعلم والنظر منه صادق ومنه كاذب وكان الصدق
في هذه الطبيعة ليس يمكن ان يحصل لنا فيه قبل العقل
اعني بالعقل القوة التي يدرك بها المقدمات الاول
الضرورية والعلم قبل العلم اذ كان موضوعها كلها الموجود
الضروري وكان ايضا ليس يمكن ان يحصل لنا الحكم الصادق
فيه قبل النظر الكاذب فقد تبين ان يكون الحكم على
هذه الموجودات هو النظر الصادق اعني التي هي
موجودة بالفعل ويمكن ان يوجد على خلاف ما هي عليه وذلك
هو الاعتقاد الذي وسط بهذه الصفة ونتيجة لازمة منها
وهذه الصفة اعني خبر ضرورية وجد النظر هو موافق
لهذه الطبيعة وذلك ان النظر انما هو ان يعتقد
في الشيء انه كذا او ليس كذا مع علة فيه انه يمكن
ان يكون بخلاف ذلك وذلك ان الانسان لا يمكن
ان يعتقد فيما اعتقد فيه لا يمكن ان يكون بخلاف ما هو عليه

البراهين على احد هذين الجنسين مخالفة سبيل البراهين التي
تقام على الجنس الآخر وذلك انها ان اتفقت فلا يخ
ان تتفق بان يكون كل منها في العلم الواحد جنسيه
يوضع في العلم الذي احدا او سطا بين الطرفين
واما موضوعا لشيء واما محمولا على شيء ما في ذلك العلم
الآخر اعني اما طرفا اكبر واما اصغر وذلك اما بان
يتفق وضعه في العلمين جميعا واما بان يختلف مثل
ان يكون في احدهما حدا اوسط وفي قياس الآخر
طرفا اكبر وبالعكس وهو بين ان النقطة لا يكون حدا اوسط
في العلم العددي والهندسي معا او يكون حدا اصغر
في احدهما واوسط في الآخر بل يختص باحد القياسين
فقط وهذا الذي بحسب المقدمات الخاصة يجب بعضه
في المقدمات العامة اعني ان يكون بحيث مختلفة لا عن
احدها ان المقدمات العامة انما يستعمل في علم
علم مقرونة بالمقدمات الخاصة بذلك العلم مثال
ذلك ان المقدمة القائلة ان الاشياء المساوية
لشيء واحد متساوية انما يستعملها العددي
مضافة الى ان هذا العدد يساوي هذا العدد والهندسي
الى ان هذا الخط يساوي هذا الخط والامر الثاني ان
كل واحد منهما به يساوي ويتغير بها جسم موضوعه فصاحب
علم العدد يقول الاعداد المساوية لعدد واحد هي متساوية

وصاحب الهندسة يقول الخطوط المساوية لخط واحد هي متساوية
وكذلك الحال في سائر المقدمات العامة فهذا احد ما يظهر منه
ان المقدمات التي في العلوم المختلفة يجب ان تكون
مختلفة وقد يظهر ذلك ايضا من ان المقدمات التي في العلوم
المختلفة يجب ان تكون مختلفة وقد يظهر ذلك ايضا
من ان المقدمات يجب ان تكون قريبة العدد من النتائج
وذلك انها انما يرد عليها بحد واحد وهو الحد الاوسط
وهو الموضوع اما بين الطرفين وانما خارجا عنهما
ولما كانت النتائج يمكنها ان تكون غير متناهية فقد يجب
ان تكون المقدمات غير متناهية ولو كانت مقدمات
العلوم واحدة باعيانها لقد كان يجب ان تكون محصورة
العدد متناهية فان الاشياء التي يشترك فيها اشياء
كثيرة يجب ان تكون هذه الصفة اعني محصورة العدد
بمنزلة حروف الهجاء من الخط المكتوب وبالجملة من قال
ان المبادي واحدة باعيانها لجميع العلوم وخاصة غير الخاصة
وكانت العلوم موجودات فقد يجب ان تكون الموجودات
واحدة باعيانها وان تكون الصناعة البرهانية
صناعة واحدة وان يتبين الى مطلوب اتفق
في اي صناعة اتفقت وذلك شنيع ومستحيل وليس
لقائل ان يقول ان هذه المبادي عامة غير ذاتية وانها
يشترك في جنس واحد ومبادي خاصة تختص موضوع نوع

البيان الاولى فى كل برهان يجب ان تكون ذاتيه مناسبة
محمولاته فتارة تكون ان يميز من المطلوب
الواحد بعينه فى الصناعة الواحدة بعينها براهين كثيرة
اى بحدود وسط مختلفة وليس يتفق ذلك بان تكون
الحدود الوسط بعضها داخلة تحت بعض بل من غير
ان يكون بعضها داخلة تحت بعض مثل من يميز هل ان
كل قابل للذة فهو متغير بواسطة المتحرك وبواسطة القابل
للسكون فيتالف البرهان الواحد هكذا كل قابل للذة
فهو متحرك وكل متحرك فهو متغير فكل قابل للذة متغير
ويتالف البرهان الثانى هكذا كل قابل للذة قابل
للسكون وقابل للسكون قابل للتغير فكل قابل للذة
قابل للتغير فيكون التغير الذى هو شئ واحد بعينه فى
واحدة بحدين او وسطين ليس احدهما داخلا تحت
الآخر فاما اذا كان احد الحدين الاوسطين محمولا على
الآخر فانه يتبين انه يكون منهما برهانا ما على شئ واحد
اذ كانا جميعا يوجدان لموضوع واحد مثل ان تبين
ان الانسان متغذى بواسطة انه حيوان وبواسطة
انه ناطق حتى والاشياء التى يحدث بالاتفاق
وعلى الاكثر فليس يكون منها برهان اذ كان ما يحدث
بالاتفاق ليس هو من الاشياء التى توجد بالضرورة
ولا من الاشياء التى توجد على الاكثر والبرهان فى اكثر

البيضاء

البيضاء من الضروريه والممكنه على الاكثر اذ كان
كل برهان فاما ان يكون مقدماته ضروريه واللازم عن المقدمات
الضروريه على الاكثر يكون على الاكثر حتى ولاسبيل ايضا الى
حصول العلم بالبرهان من المحسوس وذلك ان الحس
انما يدرك الاشخاص المحدودة الوجود بالزمان والمكان
واما العلم بالبرهان فانما يكون على الامر الكلى والامر الكلى
هو فى كل شخص وفى كل زمان ومكان هذا لو احسسنا
مثلا من هذا المثلث زواياه مساوية لقائمتين
لما كان هذا الاحساس هو انه موجود لنا ان زوايا
كل مثلث مساوية لقائمتين اذ كان الاحساس انما كان
هذا المثلث الذى رايناه الجزئى والعلم يكون بمثلث الكل
ولهذا السبب بعينه لو اتفق ان كنا فوق موضع القمر
حتى نشاهد كسوفه بقيام الارض بينه وبين الشمس
لما كان يحصل لنا من هذه المشاهدة العلم بالسبب
فى كسوفه وذلك لان العلم بالسبب انما يحصل
من جهة الامر الكلى والحس لا يدرك الكلى وهو ان كل
كسوف قمرى بسبب قيام الارض بينه وبين الشمس
لكن الحس وان كان لا يدرك الامر الكلى فان الذى
انما يدركه العقل من قبل تكرار الشخص على الحس
وقفات كثيرة حتى يجتمع من ذلك التكرار فى النفس
الامر الكلى ويتبين من ذلك ان الكلى اشرف من الجزئى

غير موجودة لشكل خ ح فاذا اردنا ان نبين هذه النتيجة
بقياس خلف فانا نحتاج ان ناخذ نقيض النتيجة
وهو ان ا ج موجودة لكل ح د وهي غير موجودة لها فالحدود
قد ارهنا بين ان يكون واحدة كما سلف لكن الفرق
بينهما ان المسالة الكبرى كلية اذا كانت عندنا اعرف
من النتيجة كان القياس مستقيما مثل ان يكون عندنا قولنا
اولا كل شكل خ ب اعرف من النتيجة كان قولنا اولا
كل شكل خ ح واما اذا كانت المسالة المنتجة هي عندنا
اعرف من الكبرى المسالة فانا نؤلف القياس على طريق
الخلف بان نضع نقيضها ونضيف اليه صادقا
فيلزم عن ذلك كذب بين الكذب فقياس الخلف
ليس يحكم حتى يكون النتيجة اعرف عندنا من المقدمة المتروكة
التي ينتجها بالطبع اعني المقدمات المحيطة بالنتاج وذلك كان
هذا هكذا اذا قياس ينتج الاخفى بالطبع من الاعرف
بالطبع وقياس الخلف ينتج من الاعرف عندنا لا
من الاعرف بالطبع وهو ينتج من الاعرف فهو افضل
وايضا فان النتيجة انما تكون بالطبع اذا كان مقدمتين
بينة احدهما اتى الاخرى كنسبة اتى الجزء على ما تبين
في كتاب القياس وذلك هو القياس المستقيم وفي قياس
الخلف ليست مقدماته هذه الحال اذ كان وكيا
من المحمل والشرطي على ما تبين في خازن القياس المستقيم

والذي

والذي يكون بالطبع ويعين طريق صناعي واما الكائن
اذا الخلف فقل ما يفعله الفكر بالطبع من النتيجة هو افضل
واذا كان البرهان الموجب المستقيم هو افضل من الخلف
باطلاق قلت والعلوم تفضل بعضها بعضا فما باب
استقصاء المعرفة واليقين بالشيء حتى يكون علم
او ثق من علم لاسباب احدها ان العلم الذي يبين
وجود الشيء بعلته اوثق من العلم الذي يبين وجود الشيء
بامر ما خارج عنه والثاني ان العلم الذي يكون موضوعه
اشد تبريا من المادة فهو اوثق مثل اذا كانت
المادة هي ا ب سببا بالعرض في العلوم الذي
كان علم العدد اوثق براهين من علم الاوتار الثالث
ان العلم الذي مبادي موضوعاته ابسط فهو اوثق
من العلم الذي مبادي موضوعاته مركب من ذلك العلم
البسيط ومعرفة زايدة اليه مثال ذلك قولك علم العدد مع
علم الهندسة قلت مبدأ العدد هو الواحد ومبدأ
الاعظام هي النقطة والوحدة هي ذات غير منقسمة
لا وضع لها والنقطة ذات غير منقسمة لها وضع
فاذن النقطة اقل في البساطة من الوحدة قلت
والعلوم المختلفة هي التي مبادئها مختلفة من امة
حلت المبادي المستعملة في علم علم الى المبادي الاول
الغير المتناهية التي ذلك العلم وحدها مختلفة اذ كانت

من البرهان السالب في المعرفة والاخرى اعرف منهما لزم ان يكون
البرهان الموجب اعرف من البرهان السالب وبيانه ان الحد
الاوسط الجامع اضعف من المدرك فاذا اجتمع في البرهان
بساطة من قبل الكيفية والكمية كان افضل من البرهان
الذي انما هو بسيط من جانب الكمية فقط وذلك
ان البرهان البسيط من باب الكمية انما هو مثلثة حدود
فقط فيجب ان يكون هذا هو الذي قصده ارسطوطاليس بقوله
وايضا فان التشكيك الموجبة تبين من مقدمتين موجبتين
فقط واما السالبة فانها تتبين من مقدمتين احديهما
سالبة والاخرى سالبة والموجبات افضل وايضا
فان القياس السالب انما تتبين فيه حد اوسط
بان حدين حتى يصير واحدة وكثيرة فقط يلزم فيه ان تكثير
الموجبات فيه فاما السوالب فليس فيه يكون منها السالبة
واحدة مثال ذلك ان يكون آ غير موجودة شيء من ب
وب موجودة لكل ج فاذا جمعنا الى تتميمة المقدمتين
كلتيهما فانه يجب ان يحصل بين آ وب حد اوسط وهو
ب ج فليكن الحد الاوسط الذي بين آ وب
وهو ب ج فمن البين انه يكون في هذا القياس
ثلثة موجبات وسالبة واحدة وذلك انه يكون اولا
على ثلثة وهي على كل ب وب على كل ز وز على كل ج
وذلك فانكررت الاوساط زادت وبقيت السالبة

واحدة فقط واذا كان هذا هكذا فان الموجبات اكثر السبب
في ان كانت السالبة منتجة فان الموجبة ليست هي
المنتجة بل اذا كان القياس مركبا يحتاج
الى اكثر موجبة واحدة وكل ما يحتاج الى ان يتبين شرطا
اخيرة فتلك الاخيرة اعرف فالموجبة بالجملة اعرف
من السالبة والبرهان الذي نتيجته ومقدماته اعرف هو
اعرف والاعرف افضل وقد تبين ان الموجبة
اعرف من السالبة فمن ان السالبة انما تتبين بالاضافة
الى الموجبة والموجبة ليس تتبين بالاضافة الى السالبة
اذ كان هذه حال العدم مع الوجود وايضا فان الموجبة
يدل على الوجود والسالبة على العدم والوجود اقدم من العدم
واعرف فالبرهان الذي مبادية اقدم واعرف فهو افضل
واقدم وايضا فان البرهان كانه متقدم بالطبع على السالب
من قبل ان الموجبة متقدمة على السالبة حيث ترفع
المقدمة الموجبة فليس هناك نتيجة سالبة واذا وجدت
المقدمة الموجبة فليس يلزم ان توجد نتيجة سالبة والبرهان
الذي نتيجته من المقدمات المتقدمة بالطبع اشرف
من البرهان الذي يتألف من مقدمات متأخرة بالطبع
ولانه قد تبين ان البرهان الموجب المستقيم افضل
من البرهان السالب فالخلف اشرف وبيانه انه تبين
ان المستقيم السالب صورته هذه الصورة وهو ان نأخذ

الخارجة بهذه الصفة فقد اعطى السبب التصديقي التام
المفيد للعلم التام وايضا فان الامور الجزئية هي غير متناهية
والامور الغير المتناهية غير محاط بها ولا محصورة واما الكليات
فمحيطة بالجزئيات وحاصرة لها فيكون البرهان
على الامور الكلية افضل من البرهان على الامور الجزئية
من قبل ان البرهان على الاشياء التي معلوماتها اكثر
هو افضل من البرهان الذي يكون على الاشياء التي معلوماتها
اقل اعني الامور الجزئية وايضا البرهان الذي يعلم به شيئان
افضل من البرهان الذي يعلم به شيء واحد والذي يعلم الكل
فعنده علم الجزئي من قبل الكل بالقوة القريبة منه واما الذي
يعلم الجزئي فليس عنده من قبله على الكل الا بالقوة القريبة والا البعيدة
وايضا فان الحد الاوسط الذي يكون من السبب الكلي الاعم
هو البرهان الذي عنده ينتهي الفحص عن اسباب ذلك
الشيء بحسب التشوق الطبيعي واذا كان البرهان الذي
هو اكثر كلية افضل مما هو اقل كلية في باب معرفة العلة
فاذن البرهان الذي يكون على الكل افضل من الذي يكون
على الجزئي وذلك انه ان كان البرهان الافضل المقدمة الكبرى
فيه اتم كلية فالنتيجة التي بهذه الصفة قد يجب ان يكون كلية
افضل تلك فهذه هي الاقاويل التي احتجنا بها بجري مجرى
الاقاويل المنطقية بريد الجدلية احدها اعني بالمنطقية
وانما ينبغي ان نعتمد بها على ان الكل اكثر في باب العلم

من الجزئي من قبل ان الذي عنده العلم بالامر الكلي فعنده
العلم بالامر الجزئي بالقوة الذي عنده العلم بالامر الجزئي ليس
عنده العلم بالكل اصلا ولا بنحو من الانحاء اعني لا بالقوة
ولا بالفعل فهذه جملة ما قاله من ان البرهان الكلي افضل
من الجزئي فاما ان البرهان الموجب افضل من السالب
فهو بين [illegible] وجوه احدها ان الذي ينتج على المقدمة
الثانية في باب الكيفية او في باب الكمية اعني [illegible]
افضل [illegible] الذي ينتج على مقدمات اكثر في ان من
جميعا او في احدهما والبرهان الموجب والسالب
يتفقان في انهما يتلفان من ثلثة حدود الا
ان الموجب يتلف من مقدمتين هما من نوع واحد
اعني من موجبتين والسالب يتلف من مقدمتين
من نوعين اعني احدهما موجبة والاخرى سالبة
فاذن البرهان الموجب افضل من البرهان السالب
فاما ان البرهان الذي يتلف من مقدمات اكثر
فالمعرفة بنتيجته ابعد من المعارف الاول بالطبع
وكذلك يشبه ان يكون الاعرف الذي يتلف
من مقدمات متنوعة في المعرفة اعني ان يكون احدها
اعرف من الثانية وليس كان البرهان السالب يتلف
من مقدمتين احدهما اقل معرفة من الاخرى والموجب
يتلف من مقدمتين احدهما مساوية للمقدمة الواحدة

فالبرهان على الشيء الذي لا يكون سببا للغلط افضل من
الذي يكون على الشيء الذي هو سبب للغلط قالوا
وايضا فان الجزئي احرى بالوجود خارج النفس
من الكلي والبرهان على الشيء الذي هو احرى بالوجود
هو افضل من البرهان على الشيء الذي هو اقل في باب الوجود
وقد يدل على ان الجزئي هو احرى بالوجود من الكلي
ان الذين يثبتون وجوده انما يثبتونه بوجوه
الجزئي قال وهذه الحجج كلها واهية اما الحجة الاولى فنحن
احق بها منهم وذلك انه يظهر ان الذي يعلم ان كذا
هو كذا من قبل انه شار اليه فهو انما يعلم بطريق
العرض لا من جهة ما هو مثال ذلك ان الذي يعلم ان
كذا هو كذا من قبل انه شار اليه فهو انما يعلم بطريق
العرض لا من جهة ما هو مثال ذلك ان الذي يعلم ان
وجود زوايا المثلث ومساواتها لقائمتين للمثلث الحاضر
الباقين لا للمثلث المطلق فانما علم ذلك
لا بما هو والذي علم ذلك للمثلث فهو الذي
علم الشيء بما هو واذا كان هذا هكذا فالعلم
بالامر الكلي افضل من العلم بالجزئي وايضا
اذا كان الكلي معنى واحدا ولم يكن اسما مشتركا
فليس معنى وجوده خارج الذهن اقل من وجوده
الاشخاص لكن زيد عليها زيادة في الوجود و

ذلك انه

ذلك انه غير فاسد ولا كان والاشخاص كائنة فاسدة
ولا يجب اذا كان اسم الكلي يدل على معنى واحد موجود
ان يظن به لذلك انه شيء موجود مفارق للاشخاص
وذلك انه كما انه ليس يظن ذلك في كليات
مقولات العرض مثل الكلي البياض والسواد كذلك
ليس ينبغي ان يظن ذلك في كليات الجواهر و
ايضا الذي يظن ذلك بالكلي فالنقض انما هو من قبل
لا من قبل وجود الكلي في نفسه قال فهذا هو ما من
قد ما اعترضوا به وسنبين ان البرهان على
المعنى الكلي افضل من البرهان على المعنى الجزئي من حجج احديها
ان الشيء الذي يعلم بالشيء الذي هو احق بالسبب
هو افضل من الشيء الذي يعلم بالشيء الذي
ليس هو احق بالسببية باعطاء السبب والكلي
هو احق بالسببية اذ كان هو الذي يحمل عليه الشيء
بذاته وكان هو الذي عنده يقف السؤال بلم فيعلم
انه السبب الحقيقي مثال ذلك انا اذا سئلنا مثلا لم كان
هذا المثلث زواياه الخارجة مساوية لاربع قوائم
فقيل لانه متساوي الساقين كان المعطي في
ذلك سببا ناقصا اذ كان عرضيا ولذلك ان
قيل من قبل انه مثلث فاذا قيل انه شكل مستقيم
الخطوط وهو الشيء الذي من قبله وجدت زواياه

ان تتبين بغيرها وهذان الصنفان من المقدمات
في الموجبات والسوالب كما تبين والمقدمات غير ذوات
اوساط هي التي تتبين بغيرها من البرهان منزلة الاطراف
وذلك اما كلها واما البعض منها والمقدمة غير ذات
وسط هي المقدمة الواحدة باطلاق البسيط واما
المقدمة التي لها وسط فهي مركبة وكما ان في سائر
الاشياء المركبة ينتهي الامر فيها الى مبادئ بسيطة في
غاية البساطة مثل انها النغم التي هي ربع طنيني و
مثل انها الاشياء المكيلة والموزونة الى مثاقيل و
اكيال لا يكون اصغر منها في الحس كذلك الامر في
مبادئ القياس في اسطقسات القياس هي
المقدمات غير ذات وسط والوسط يقع في المقدمات
ذوات الاوساط اما في الموجبات فبين الطرفين
وذلك اذا كانت النتيجة الكلية انما تنتج في الشكل الاول
فقط واما الوسط في المقدمات السالبة فقد
يقع بين الطرفين وذلك اذا كانت السالبة
الكلية المنتجة في الشكل الاول لان المقدمة الصغرى
تكون فيه موجبة فهي يجب ضرورة كون الحد
الاوسط موجودا بين الطرفين. واما الشكل
الثاني فان الحد الاوسط فيه يقع خارجا عن الطرف
الاكبر واما الشكل الثالث فليس يقع الوسط فيه

خارجا

خارجا من الطرف الاعظم قال ولما كان البرهان منه كلي و
منه جزئي ومنه موجب ومنه سالب ومنه مستقيم
ومنه خلف فقد ينبغي ان ننظر ان افضل البرهان
الكلي الموجب او الجزئي والبرهان الموجب او السالب
او المستقيم او الخلف ولنبتدئ من ذلك بالنظر في
امر البرهان الكلي او الجزئي فنقول ان قوما ظنوا ان
البرهان الجزئي افضل من الكلي اما اولا فمن قبل انهم
اعتقدوا ان الذي يعلم ان هذا موسيقار يعلم ذلك
بنفسه وبغير واسطة وهو العلم الجزئي والذي يعلم انه
موسيقار من قبل علمه ان الانسان موسيقار
فهو يعلم من قبل غيره وهو العلم الكلي والعلم الذي
يكون للشيء بذاته وبنفسه افضل من الذي يكون
للشيء من قبل غيره فالعلم الجزئي افضل من العلم
الكلي قالوا وكذلك الحال فيمن علم بالبرهان ان
المثلث المتساوي الساقين مساوية زواياه
لقائمتين بغير واسطة انه مثلث هو افضل ممن
علم ذلك منه من قبل انه مثلث قالوا وايضا
لما كان الكلي ليس هو شيئا خارجا عن الاشياء الخاص
وكان البرهان على الامر الكلي اذا كان هو الموضوع
توهمنا انه شيء موجود بذاته ممتاز عن الاشياء الخاص و
البرهان على الامر الجزئي لا توهمنا مثل هذا الوهم الكاذب

فان وجدت محمولات بهذه الصفة بغير نهاية امكن ان يوجد في
الجنس الواحد بعينه اشياء غير متناهية بالفعل وذلك
مستحيل والذي يوجد في امثال هذه المحمولات ليس
هو ان يترقى الى غير نهاية بل انما يوجد فيها انها ينعكس
امني ان يحمل الاعم على الاخص وذلك ان الثاني منها
اخص من الاول ومثال ذلك ان النوع هو اخص من الجنس
فان كان شيء اخر يتبين من النوع فهو من الجنس
العدد فهو اخص ايضا من النوع ولذلك يظهر ايضا
من هذه الجهة انه ليس يمكن الاعم فيها الى غير
نهاية بل ينتهي الامر الى محمول لا يوجد اخص منه ولا ايضا
المحمولات التي توصف في حدود الموضوعات يمكن ان
يصير الامر فيها الى غير نهاية فانه لو كان الامر كذلك
لما كان لنا سبيل الى معرفة حدود الاشياء فاذا
كانت المحمولات في البرهان هي هذين الصنفان
من المحمولات وكان قد تبين في هذه انها ينقطع
في الاعم الى فوق اعني في الجنس وفي الاعم
ايضا الى اسفل ينقطع اعني في وضع بعضها لبعض
واذا كان الامر هكذا وكانت الحدود التي هي
محصورة بين حدين قد تبين قبل انها متناهية
فبين انه يجب عن ذلك ان تكون للبراهين
مقدمات اوايل ليس لها برهان اذ ليس لها حد

اوسط

الذي
اوسط ولا يكون البرهان واقعا على كل شيء وهو
حكينا ان قوما يعتقدون ذلك فقد تبين ان في
كل القياسين المنطقي والبرهاني يجب ان يكون
مقدمات غير ذوات اوساط معلومة بانفسها
لا بغيرها ويظهر انه اذا كان شيء واحد بعينه يحمل
على شيئين من قبل ان يحمل على شيء ما انهما ان ذلك
لا يمر الى غير نهاية اعني ان يحمل على ذلك العام من قبل
عام اخر موجود له بل يقف ذلك مثل ان يحمل على
المثلث المختلف الاضلاع والمتوسي الاضلاع
ان زواياه متساوية لقائمتين من قبل ان
كليهما مثلث فانه ليس ان جعلت متساوية الزوايا
للمثلث من قبل امر عام ايضا موجود بذلك
الى غير نهاية فانه لو كان ذلك كذلك لتفقت
المقدمات الطبيعية الموضوعة في تلك الصناعة
من طبيعة الجنس ووجدت امم منها باضعاف لا
نهاية لها وقد تبين ان المقدمات لا يجب ان يتعدى
طبيعة الجنس الموضوع سواء كانت خاصة او
عامة على ما تبين فيما تقدم ولذلك ليس يمكن
ان ينتقل البرهان من صناعة الى صناعة فلذلك
ما يجب ان تكون المقدمات المستعملة في البراهين
صنفين صنف ليس له اوساط وهي التي شأنها

الاجناس

هي واحدة من المقولات التسع وكل واحد من
والانواع الموجودة في مقوله مقوله متباينه فبتاكي
اجناس مقوله الجوهر وانواعها الموضوعه لتلك
فانه ليس يوجد الامور الكليه الا في الامور المشار
اليها ولذلك لا نعدها هنا لوضع الصوره التي يقول
بها افلاطون لو كانت موجوده لان البراهين
انما هي لهذه الاشياء المشار اليها لا لتلك
الصور المفارقه واذا تقرر هذا فبين ان الاوسط
الى فوق في الحمل ليس يمكن ان يمضي الى غير النهايه
في مقوله من المقولات وذلك ان الخطاط الى اسفل
واذا كان الامر هكذا فبين ان كل حمل حقيقي
فهو متناه من الجهتين جميعا اعني المحمول والموضوع
فهذا الوجه هو احد الوجوه التي يتبين منها ان
كل قياس منطقي فان الحمل فيه ينتهي الى مقدمات
غير ذوات اوساط من قبل ان الطرفين فيه
يجب ان يكونا محدودين واما الوجه الاخر فهو
انه ان كان البرهان انما يقوم من المقدمات الكليه
المحيط بالنتيجه اعني التي هي اعلى منها وكانت الاشياء
التي تعلم بالبرهان غير ممكن ان تعلم بشيء اخر سوى
البرهان ولا شيء افضل من البرهان فقد يجب ان
كانت كل مقدمه ماخوذه في البرهان تحتاج الى مقدمه

اعلم منها

اعلى منها لا محالة شيء من الاشياء العلم بالبرهان من قبل ان
وجود ما لا نهايه له غير ممكن ان يخرج الى الفعل الله
الا ان يضع واضع ان البرهان قد يكون من المقدمات
المصطلح عليها الموضوعه وضعا من غير ان يتبين
في علم من العلوم وذلك سنضيع فقد تبين انه لا
يمكن ان يوجد قياس منطقي من مقدمات غير متناهيه
واعني بالمنطقي القياس الذي مقدماته كلها وضعيه
الا انها غير متناسبه فاما امر القياس البرهاني المناسب
وهو الذي قصدنا البحث عنه ههنا فقد تبين انه يجب
ايضا فيه ان ينتهي الى مقدمات غير ذوات اوساط من
قبل انه محدود الطرفين من هذا القول وذلك ان
البرهان انما يكون من المقدمات الذاتيه كما سلف
والمقدمات الذاتيه ضربان احدهما ان يكون المحمولات
هي التي منها يتقوم طبيعة الموضوعات وهذه المحمولات
هي ما حدود موضوعاتها واما اجزاء حدود والضرب
الثاني المحمولات الماخوذة موضوعاتها في حدودها
على انها جزء من حدود جزء العدد الزوج واذا
كان الامر هكذا فبين انه ولا واحد من صنفي هذا
الحمل يمكن الاصعاد فيه الى غير نهاية وذلك انه ان
وجد للفرد شيء يتألف منه جزء الفرد من العدد فان
العدد يكون ايضا ماخوذا في حد ذلك الشيء مع الفرد

تكون في القياسات العادة الصادقة التي تستعمل في الحيوانات
الجنس الذي يستعمل فيه ذلك في القياسات لا يخلو
ان يكون اعراضا للموضوعات التي بالحقيقة موضوعات
وهي الجواهر او حدودا واجزاء حدود اعني اجناسا
وفصولا واما ان كانت حدودا فبين انها متناهية
من جهة الحمل ولذلك ان كانت اجزاء حدود لانه
ان كانت الاجزاء الحدود حدود من الامر الى غير
النهاية لم يمكن ان نقف على الاشياء التي تقومت
منها تلك الاشياء وذلك محال فان كنا نقف
على الاشياء من قبل حدودها فقد يجب ان يكون
اجزاء الحدود متناهية ولا ايضا الموضوع للحدود
واجزاء الحدود ويمكن ان يكون له موضوع اعني
المحدودات ويمر ذلك الى غير نهاية فان الموضوع
اما ان يكون جنسا او نوعا فان كان جنسا
فلابد ان يكون له نوعا اخيرا والنوع الاخير منتهى
حمل الاشخاص وان كان جنسا نوعا فانها يحمل
على الشخص فقط والشخص ليس يحمل على شيء على الجزء
الطبيعي فهذه هي حال المحمولات الجوهرية اذا كانت
حدودا او اجزاء حدود اعني اجناسا او فصولا
واما اذا كانت المحمولات اعراضا للموضوعات
اذا فانه يجب ايضا في هذا النوع من الحمل الحمل

الذي

الذي يكون بطريق العرض كما يختلف الحمل على غير
الطبيعي وهو بالجملة حمل العرض على العرض من جهة
حمل كليهما بالطبع على الجوهر الذي هو موضوع العرض
مثل حملنا على هذا الابيض انه ذو ذراعين او
على ذي الذراعين انه مضاف وغير ذلك
من سائر المقولات فان ذي الذراعين انما
حمل على الابيض من جهة ان عرض ان كان مجمولا
على الشيء الذي يحمل عليه الابيض هو الجوهر الموضوع
لهما كما انك قلت انسان او فرس واستعمل
في ذلك الحمل الحقيقي وان لم يكن ذاتيا وهو الحمل العرض
على الجوهر مثل حمل الشيء على الانسان فقد يتبين ايضا
ان مثل هذه المحمولات ايضا متناهية وموضوعاتها
متناهية وذلك ان كل عرض يحمل فهو ضرورة اما
محمول على الجوهر من جهة كيف هو وبالجملة واحد من
المقولات التسع وهو بهذه الصفة فهو متناه
ضرورة من جهة متناهي المحمولات الجوهرية الموضوع
لها ان هذا اخذ الموضوع محمولا بالطبع والموضوع
موضوعا بالطبع لا بالعرض مثل ان يحمل مقولة
العرض على مقولة عرض اخر من قبل حملها جميعا على
الجوهر فالجواهر بالحمل انما يحمل عليها احد امرين اعني
الحمل الحقيقي اما اشياء يعرض فاهياتها واما اشياء

غير متناهية لكان لا يمكن ان يسلك من طرفان السلوك منتهيا
انما يكون على الاوساط واذا كانت الاوساط غير
متناهية فالسلوك عليها سلوك غير منقض واذا
كان من احد الطرفين غير منقض فالطرف الاخر
غير موجود بالفعل وقد كان فرض موجودا بالفعل
هذا لا يمكن وسواء فرضنا الاوساط الغير المتناهية
من بعض الاوساط الموجودة بالفعل بين الطرفين
مثل ان يكون الطرفان اوب والاوساط التي
بينهما وج وسواء فرضنا هذه الاوساط الغير
المتناهية بين او ح وبين ح د وبين د و
او فرضنا ها بين حدين منها فقط وفرضنا الباقي
ليس بينهما وسط مثل ان يفرض الاوساط الغير
المتناهية بين او ح فقط والباقي ليس بينهما وسط
واللازم في ذلك واحد اللازم من هذين البعيدين في
البراهين التي ينتج الموجبات هو اللازم بعينه في البراهين
التي ينتج السوالب اعني انه ان كانت الاطراف
فيها محدودة فان الاوساط محدودة متناهية
وذلك انا كما بينا انه اذا وضعنا الاوساط
المحمولة بايجاب غير متناهية وبين طرفين موجودين
بالفعل احدهما محمول على الاخر بايجاب فانه يمكن
حمل على ذلك الاوساط الغير المتناهية لم يمكن ان

يكون

يكون ذلك الطرفان موجودين بالفعل وان احدهما
محمول على الاخر على طريق السلب فقبل احدهما
سالبة وسط لا نهاية لها وذلك ان كل شيء
يسلب عن شيء بوسط فهناك مقدمتان
احديهما موجبة والاخرى سالبة فان كان يجب
ان يكون مقدمات موجبة غير ذوات اوساط
وان لا يمر الامر في الموجبات الى غير نهاية فقد يجب ان
يكون الامر في المقدمات السالبة كذلك مثال
ذلك ان انما سلبت ب عن ج من قبل سلبها عن
ووجودها لـ ولذلك الى غير نهاية فانه اذا كان
الامر كذلك لم يكن اصلا شيء من شيء في وقت
من الاوقات الا وامكن وجود مقدمات موجبة
لا نهاية لها بين طرفين محدودين وسواء كان
البرهان السالب الذي هذه الصفة مؤلفا من
اكثر من شكل واحد فان المؤلف من المتناهي هو
متناه ضرورة واذا تقرر ان الاطراف اذا كانت
متناهية فان الاوساط متناهية ولنبين ان الاطراف
متناهية واولا في القياسات العامة الصادقة التي
يتألف من المحمولات الغير الذاتية لم من ذلك
في القياسات الخاصة المناسبة وهي التي يتألف
من المحمولات الذاتية فنقول ان المحمولات التي

نهايه لها بعضها موضوع لبعض ام ينتهي الامر فيها الى موضوع
الاول اعني ليس يكون له موضوع اخر مثل ان يكون
محمولا اولا ليس يحمل عليها شئ ويحمل هي على
وعلى ح وحمل ه وايضا فقد ينبغي ان يكون
ايضا ان بين اي اطراف الحدود وفي البراهين
متناهيه اعني انه يلزم ان يوجد بين كل حدين
منها حد وسط وبين ذلك الحد حد ويمر ذلك
الى غير النهايه والبحث عن المطلوبين الاولين
يستفاد منه هل المطلوبات متناهيه ام غير متناهيه
وهذا البحث الثالث يستفاد منه هل هنا مقدمات
غير ذوات اوساط اوايل لا يبتني غيرها ام
كل شئ فله وسط ويقوم عليه البرهان عليها
كان يمكن ذلك من جهة ما وذلك من القدماء
والقول في المقدمات التي به هو هذا القول
بعينه اعني ان كانت الحدود التي بهذه الصفه
بعضها يحمل بايجاب وبعضها بسلب هل ينتهي
الحمل الذي يكون في اشتمال هذه الحدود من
الطرفين ام ليس ينتهي وان انتهى فهل
يمكن ان يكون بين الطرفين اوساط لانهاية
لها ام ليس يمكن ذلك والمنفعة في الفحص عن
هذه الاشياء هي في اشتمال هذه المقدمات اعني

التي تكون مؤلفة من الايجاب والسلب هي تلك المنفعة
بعينها التي في الموجبات فقط اعني هل يوجد سوالب
بغير ذات وسط وهل يكون العلوم التي على
طريق السلب متناهية وينبغي ان يعلم ان قوة
هذين المطلبين والحدود المشتركة بعضها على بعض
قوة واحدة اعني انه ان كانت المحمولات اما
متناهية واما غير متناهية فان الموضوعات يكون لتلك
الصفة وذلك ان المحمولات فيها يمكن ان
تكون موضوعات فمتى وجدنا المحمول ما موضوعا
اخيرا فقد وجدنا الموضوع ما اول فيترقى منه الى
محمول اخر وهو الموضوع الاخير ومتى لم نجد موضوعا
اخيرا لم يجد محمولا اخيرا وكذلك متى لم نجد محمولا
اخيرا لم نجد موضوعا اخيرا وسواء كان انعكاسها
وحملها كليها على المجرى الطبيعي مثل العرض على
الجوهر او على غير المجرى الطبيعي مثل الجوهر على
الاعراض الا انه ان كان حملها وانعكاسها طبيعيا
لم يكن هناك موضوعا اول ولا يجوز او بالطبع
فتبين اولا ان الاطراف اذا كانت متناهيه ان
الاوساط بالضرورة ان تكون متناهيه فنقول
انه لو كان يمكن ان كانت الاطراف متناهيه اي
موجودة بالفعل ان تكون الاوساط بينها بالفعل

التم يكون

الى الاستقراء المحسوس تلك الحاسة واذا لم يكن لنا سبيل
الى العلم بالمقدمات الكلية التي في ذلك الجنس واذا لم
يكن لنا سبيل الى البرهان على شيء في ذلك
الجنس فاذن متى فقدنا حاسة فقدنا علما
وكل قياس فانما يقوم ذاته من ثلثة حدود
على ما تبين في كتاب فان كان القياس موجبا
اي منتج الوجود كانت الحدود الثلثة محمولة
بايجاب بعضها لبعض اعني الاول على الاوسط
والاوسط على الاخير وان كان القياس سالبا
اي منتجا للسالبة كان احد الحدين محمولا
بايجاب والاخر محمولا بسلب وهذا كله قد
تبين في كتاب القياس واذا كان هذا هكذا
فان القياس الذي يكون من المقدمات
المشهورة وهو القياس الجدلي ليس يشترط
في مقدماته الا ان تكون مشهورة فقط سواء
وجد فيها شروط المقدمات اليقينية او
لم يوجد وما القياس البرهاني فانه ينبغي ان يشترط
في مقدماته مع سائر ما ذكرنا الا تكون تحمل الحدود
بعضها على بعض بطريق العرض على غير مجرى
الطبيعي بمنزلة ما يحمل الانسان على الابيض فهو
انسان وذلك ان الابيض محمول بالطبع على الانسان

اذ كان

اذ كان موجودا في الانسان والانسان موضوع
بالطبع واذا كان الامر هكذا اعني ان ههنا اشياء
موضوعة بالطبع ومحمولة بالطبع فقد ينبغي ان
ننظر اذا وجدنا شيئا موضوعا فقط بالطبع
شيء وليس هو محمولا على شيء اخر مثل شخص الجوهر
وكان الشيء المحمول عليه على المجرى الطبيعي وأولا
موضوعا لشيء اخر وذلك المحمول الثالث ايضا
موضوعا للمحمول رابع هل ينتهي هذا التردد ولا يمكن
الى فوق في مثل هذا الحمل الذي يكون بالطبع
وبالذات حتى يصير في النوع الى محمول اول
ليس لموضوع شيء احرام ذلك يمنع الى غير
النهاية وان ننظر ايضا هل اذا وجدنا محمولا اولا
اي ليس يحمل عليه بالطبع شيء البتة وان كان
موضوعة يحمل ايضا على موضوع ثان والثاني
على ثالث هل يمكن ايضا في مثل هذا الانحطاط و
الامعان الى اسفل ان يتصل الى موضوع اول
ام لا بل ذلك الى غير نهاية والفرق بين المطلبين
ان الاول طلبنا فيه هل يحمل الموضوع الاول المحمولات
لا نهاية لها بعضها على بعض مثل ان يحمل على ج
وعلى د وعلى ه ام ذلك يقف والثاني كان
طلبنا فيه هل المحمول الاول وجد له موضوعات لا

واما الغلط الذى يعرض فى الاكبر الكلى فانه يعرض
ايضا اذا كان الوسط مناسبا واذا كان ايضا غير مناسب
اما اذا كان ايضا غير مناسب اما اذا كان مناسبا
فانه غير ممكن ان يكون كلتا المقدمتين كاذبتين
من قبل انه يلزم من الاضطرار ان يكون مقدمة
ما التى ينتج الى موجبة ومقدمة اخرى سالبة
فاذا حللت احديهما وحفظ بان يكون القياس
منتجا فانما يكون ان له فقط وعلى هذا المثال
يعرض الامر اذا كان الحد الاوسط قريبا من
المناسب كما قيل فى الغلط الذى يكون فى ان له
الكلى وذلك اذا اتفق ان كانت اخير موجبة فى
شئ من محمولها فى الكل فاما متى لم يكن
القياس بوسط مناسب فايتهما كانت اخير موجبة
لكل محمول غير موجبة لشئ من ب فان مقدمة
ا ستكون صادقة ومقدمة ب كاذبة لانها
هى التى نقلت موجبة واما متى كانت اخير موجبة
لشئ من ج محمول غير موجبة لشئ من ب فان المقدمتين
كلتاهما تكونان من السلب فى الاكبر فتكون
كلتاهما كاذبتين مثل موجبا كاذبا واما ان
كانت اصلا بعض كل ج محمول غير موجبة لكل
فهو وسط مناسب والكاذبة فيه كما قلنا هى

الكبرى اذا كانت هى التى تحمول مثل ان تاخذ هذا
كل موسيقى علم وان كل علم ليوان فينتج له ان
كل موسيقى حيوان واما مثال ذلك اذا كان
الحد الاوسط سلبا من الطرفين. فاخذه
اخذ موجبا للطرفين من المواد مثل قولنا
كل انسان حجر وكل حجر ديك فكل انسان ديك
فقد تبين من هذا القول كيف يقع الغلط بالقياس
الصحيح الشكل فى المقدمات التى للاوساط وفى
المقدمات التى للاوساط وعلى كم ضرب
يقع وباى شرط وخواص يقع وقد يظهر ايضا من
يفقد حتى من الحواس يفقد علما من العلوم من
قبل ان جميع ما يعلم الانسان ليس يحلو من ان
يكون قد علمه اما بالاستقراء واما بالبرهان فانه
يكون من المقدمات الكلية الطريق لنا الى العلم
بها الا بالاستقراء وذلك ان المقدمات الكلية
الماخوذة فى الذهن مجردة من المواد اذا رام الانسان
ان يتبين صدقها فانما يتبين صدقها بالاستقراء
اما بان يتبينها بيانا مطلقا اذا كانت مما شانها
ان توجد مجردة من المواد مثل المقدمات التعاليمية واما
ان يقرنها بمادة ما اذا كانت مما شانها ان
توجد فى مادة ما وكان متى فقدناها فلا طريق لنا

به ان شيأ موجود في كل شيء فهو ذلك غير مناسب
فان كان الحد الاكبر موجبا في كل الاوسط كما
قلنا والاوسط سلوبا عن كل
الاصغر فان ذلك ممكن مثل ان يكون ا موجبة
لكل ب وج غير موجود لشيء من ب فا موجبة
لكل فمن الاضطرار ان يكون المقدمتان
كلتاهما كاذبتين لانه لا يمكن من مثل مايتين
المقدمتين ان ينتج نتيجة كاذبة سالبة الامكان
نقلت المقدمتان الصادقتان جميعا اعني بان
ترد الموجبة سالبة والسالبة موجبة لانه دون
هذا لا يكون للقياس منتج في الشكل الاول مثل
ان ياخذ اخذ او لا على شيء من ج موجبة على كل
ب فينتج لا على كل ان او لا شيء من ب وهو
سالب كلي كاذب عن مقدمتين كلتاهما
كاذبتان واما متى كان الحد الاوسط سلوبا
عن الطرف الاعظم والاعظم في الاصغر بمنزلة
يكون ا سلوبة عن كل ج فان مقدمة ا ج
اما ان تكون الصادقة واما المقدمة ج ب الموجبة
فانها تكون كاذبة من قبل انها توخذ موجبة
وهي سالبة لانه لو كانت صادقة من حيث
توخذ موجبة للزم ان يكون النتيج سالبة صادقة

وقد فرضنا امر ج فذلك ما يجب اذا كان الحد الاوسط
الغير المناسب سلوبا عن الطرف الاعظم ان يكون
سلوبا عن الطرف الاصغر كما قلنا فاما متى
كان هذا الغلط في الشكل الثاني فانه غير ممكن
ان يكون كلتا المقدمتين كاذبتين بكليتاهما
من اجل ان متى كانت ا موجبة لكل ب فغير ممكن
ان يوجد اوسط يكون موجبا لكل احديهما و
سلوبا عن الاخر لانه لو كان ذلك كذلك
لكان سلوبا عن كل ب قد قيل فيما تقدم فاما ان
يكون احدى المقدمتين كاذبتين اينتهما كانت
فقد يمكن بمنزلة ما يكون ج موجبة لكل او لكل
فاذا اخذ ج موجبة لكل او غير موجبة لشيء
من ب انتج ان ا غير موجبة لشيء من ب مقدمتين
احديهما كاذبة وهي السالبة والثانية صادقة
وهي الموجبة وكذلك يعرض ان اخذ الامر بالعكس
اعني ان اخذت ج غير موجبة لشيء من ا وموجبة
لكل ب واما ان كان الكذب ضروريا فقد يمكن
ان يكونا كاذبتين معا مثل ان يكون ا موجبة
في بعض ج وهي بعض ب فقد بان كيف يعرض
الغلط في السالبة في الشكل الاول والثاني و
باي احوال من الصدق والكذب يكون عند ذلك المقدمات

والكاذبة ضمها محدودة المقدمات ذوات الاوساط
فان الغلط فيها العارض عن القياس الكاذب المقدمات
لابد ان تكون ايضا اما سالبا كليا واما موجبا كليا
ثم القياس الذي ينتج الكاذب لابد ايضا من ان
ينتج حدا اوسط مناسبا للحق او غير مناسب
واعني بالمناسب للحق الحد الاوسط الذي يمكن ان
ينتج به الحق الذي هو ضد النتيج الكاذب وبغير المناسب
الذي ليس يمكن ان ينتج الحق من جهة انه ليس فصف
من الطرفين وصفا ما تلف منه شكل ينتج اصلا
فاما الغلط السالب فقد يكون كما قيل في الشكل
الاول وقد يكون في الثاني فاما اذا كان في الشكل
الاول وكان بوسط مناسب فانه ليس يمكن
ان تكون المقدمتان كلتاهما كاذبتين لكن
الكبرى منهما فقط تكون هي الكاذبة والصغرى
هي الكاذبة الصادقة مثال ذلك ان نكون امر موجبة
لكل ب فانه يتبين ان مقدمة ح وهي الصغرى
ليس يمكن ان يغلط فيها فيوجد على الضد اعني ان
يوخذ سالبة كلية بعد ما كانت موجبة كلية لانه
ان غلط فيها واخذت سالبة وكذلك ان
اخذت كلتاهما كاذبتين اعني ان يوخذ السالبتين
معا اذ كان ما من سالبتين لا ينتج في شيء من

الاشكال

الاشكال وكذلك ان كان الحد الاوسط قريبا من
المناسب
اعني قريبا من ان ينتج الحق مثل الموجبتين في الشكل
الثاني وذلك بان يكون ح مثلا محمولا على كل او
محمولا على كل ب فانه متى ما اخذ ان ينتج مناقضا
لح في هذا الموضع في الشكل الاول فان مقدمة ج ب
يمكن صادقة ولابد اذا كان من شرطها ان
يكون موجبة والكبرى هي التي يمكن ان يوخذ الضد
اعني فقد تبين ان الغلط انما يعرض في المقدمة الكبرى
في الشكل الاول اعني السالبة متى كان الحد الاوسط
مناسبا للحق او قريبا من المناسب واما ان
كان الحد الاوسط الذي اضد في القياس الكاذب
غير مناسب للحق فان الحد الاوسط الذي بهذه
الصفة لابد ان يكون موجودا للطرف الاعظم
سلوبا عن الاصغر او يكون سلوبا عن
كليهما واما ان يكون سلوبا عن الاعظم موجودا
للاصغر فانه ذلك لا يمكن لانه اذا وجد محمول
موضوع اعني الكل فليس يمكن ان يوجد شيء
[illegible] يوجد [illegible]
[illegible] يوجد شيء [illegible]
يسلب عن الموضوع ويوجد المحمول فقد يمكن
وبين ان الحد الذي بهذه الصفة

بالايجاب وسلوبا عن جميع وبعكس ذلك ما
عليه الامر من ترتيب الحدود وسط في الشكل الثاني
من الطرفين حتى يكون الغالط اذا اخذ مكان
السالبة موجبة او مكان الواجبة سالبة فقد
استعمل قضيتين كاذبتين بالكلية في الشكل
الثاني واما ان كانت المقدمتان كاذبتين في البعض
فقد يمكن ان تكونا كاذبتين وذلك انه ليس مانع يمنع
من ان يكون ح موجبة لبعض او لبعض فاذا
اخذت ح موجبة لكل ب وسلبة عن كل ا
وبالعكس فان المقدمتين تكونان كاذبتين ما جرى
مثال ذلك ان فرس يوجد لكيوان وجودا لا
والمتحجر يوجد في بعض الحيوان وتسلب الفرس فاذا
اخذ احد ان كل حيوان متحجر وانه ولا فرس
واحد متحجر انتج سالبا كليا كاذبا وهو انه
ولا حيوان واحد فرس من مقدمتين
كاذبتين بالجزء وقد يمكن ان تكون في هذا الشكل
احدى المقدمتين كاذبة ايتهما كانت والاخرى
صادقة فان كل ما هو موجود لكل ا هو موجود لكل
ب من جهة وضعنا ان ا موجودة لب وجودا
اولا فلنفرض ذلك الموجود لكليهما هو ح فان
اخذان ح موجودة لكل ا وغير موجودة لشئ من ب

فان مقدمة

فان مقدمة ح الكبرى تكون صادقة والصغرى
كاذبة والنتيجة سالبة كاذبة ولذلك يعرض متى ما لم يكن
ممكنا الموجبة وذلك ان تكون ح موجودة لكل
ب وغير موجودة لكل ا فان الصغرى تكون صادقة
والكبرى كاذبة ولذلك ايضا ما هو غير موجود
لشئ من احدهما فانه ليس موجودا لكل الاخر من
قبل انه ان كان موجودا له كان موجودا للشئ
الذي وضع وهو مسلوب عنه وذلك خلف
لا يمكن فاذا كان ح مثلا غير موجودة لب وغير
موجودة لكل ا فاخذ احدان ح غير موجودة لب و
موجودة لكل ا اعني ايضا بهذه الجهة ان تكون احدى
المقدمتين كاذبة والاخرى صادقة مثل ان تكون
ح غير موجودة لب فان السالبة تكون صادقة وهي
الصغرى والموجبة كاذبة ولذلك ايضا يعرض اذا
غير ممكن السالبة اعني ان توجد ح ولا في شئ من
او ح في كل فان الكبرى تكون الصادقة و
الصغرى الكاذبة وذلك ان الموجبة بداهي
الكاذبة فمقدمتين من هذا متى يمكن ان يقع غلط
والانخداع في القياس في المقدمات التي هي بيّنة دون
اوساط عندنا وكون المقدمتين معا كاذبتين
او كون احديهما فقط ايتهما اتفق او كان صادقة

موجبه لب فقد وضع مقدمتين كاذبتين ينتج
سالبة كاذبة وهو ان اغير موجبة لشئ من
ب وانما يمكن ان تكون ج على ما يجب كاذبة بالاطلاق
ليس اذا وجد شئ في شيئين لزم ان يوجد احدهما لآخر
فان الحيوان موجود للفرس والحمار وليس الحمار
موجودا للفرس ومثال هذا من المواد ان يقول
كل انسان فرس ولا فرس واحد حيوان فينتج
لنا عن ذلك سالبة كاذبة عن مقدمتين كاذبتين
وهو ان كل انسان ليس بحيوان ووجه الحيوان
الانسان بغير وسط واما ليفيد عرض ان يكون
احدى المقدمتين كاذبة والاخرى صادقة فمثل
ان يكون اصلوبة عن ج ويكون ج صلوبة
عن ب ويكون ا موجودة وجودا اوليا فان
ذلك غير ممتنع فاذا اخذنا اصلوبة عن ج و
ج موجبة لب انتج لنا ان اصلوبة عن عن
مقدمتين كبراهما صادقة وصغراهما كاذبة ومثال
ذلك من المواد كل انسان ججر ولا ججر واحد حيوان
فلا انسان واحد حيوان واذا فرضنا المقدمة
الكبرى صادقة تكون الكذب الصغرى واجبا
ضرورة من قبل انه غير ممكن ان تكون ا غير موجودة
لج وموجودة لب وان تكون ج موجبة لب ايضا

سلف

فلو كانتا صادقتين لوجب ان يصدق النتيج عليهما
وكذلك يمكن ان تكون الصغرى هي الصادقة والكبرى
كاذبة وذلك مثل ان تكون ا موجبة في ج و
ج في كل ب وب في كل ح اعني ان تكون الصغرى
منعكسة فيكون ا ضرورة في ح لانها اذا كانت تالية في
كل ب وب في كل ح اعني ان تكون الصغرى منعكسة
فيكون ا ضرورة في ح لانها اذا كانت تالية في كل ب و
في كل ح فواجب ان تكون ا في كل ح الا انها في ب
بغير وسط وفي ح بوسط فاذا اخذنا ان ا غير
موجودة لج وان ج موجودة لب فانتج من ذلك ان
ا غير موجودة لشئ من ب فقد انتج سالبة كلية
كاذبة عن مقدمتين صغراهما صادقة وكبراهما كاذبة
فقد تبين ان في الشكل الاول يمكن ان ينتج سالب
كاذب لكن نقيضه موجب غير دي وسط وذلك
اما بان تكون المقدمتان كاذبتين معا واما بان
تكون احديهما كاذبة انتهى اتفق بخلاف الامر في
الموجب الكاذب فان هناك ليس يمكن ان تكون
الصغرى صادقة واما في الشكل الثاني فليس يمكن
ان ينتج فيه سالب كاذب عن مقدمتين كلتاهما
كاذبة بالكل فانه ان كانت امثلا موجبة لكل ب
بغير وسط فانه ليس يوجد شئ يكون محمولا على جميع

فلو كانتا

ان يعتقد في السالب انه موجب وفي الموجب انه سالب
فاما الغلط الموجب الكلي فانه لا يكون الا في الشكل
الاول وذلك يعرض في السالب الذي بغير وسط
اعني ان يعتقد فيه انه موجب اما من قبل ان مقدمتي
القياس تكون كاذبتين واما من قبل ان
الصغرى تكون كاذبة والكبرى صادقة ومثال ذلك
انه اذا كانت المسلوبة عن بغير وسط فاعتقد
انها موجودة لب بطريق القياس اعني
بوسط موجبة فانه قد يعرض ها بجهتين احديهما
ان تكون المقدمتان كاذبتين وذلك انه قد
يمكن ان تكون ا وب كلاهما مسلوبين عن ج
سلبا كليا فيعتقد هو ان ا موجودة لج وان ج
موجودة لب وان اذ لك موجودة لب فتكون
قد اعتقد موجبا كليا كاذبا في سالب صادق بغير
وسط من قبل مقدمتين كل واحدة منهما كاذبة و
ذلك غير ممتنع فانه كما كان المسلوبة عن بغير
وسط لم يمتنع ان تكون كل واحدة منهما مسلوبة عن
ج والجهة الثانية ان تكون الكبرى صادقة والصغرى
كاذبة فانه يمكن ان تكون المحيطة بج وهي ب
عن ا سلبا اولا فان ذلك ليس بممتنع وانما الممتنع
ان تكون ج محيطة بب وتكون المسلوبة عن ب

سلبه كليا

سلبا كليا اولا فان ذلك ليس بممتنع
بل تكون المسلوبة عن ب سلبا بغير وسط فليس
يمكن ان تكون الغلط العارض في ذلك من قبل ان
المقدمة الصغرى صادقة والكبرى كاذبة لانه ليس
يوجد شئ يحيط ب حتى تكون ج بغير اسط و
هو مسلوب عن ا وتكون مسلوبة عن ا سلبا
اوليا فبهذين الوجهين فقط تكون الغلط الموجب
الكلي في الشكل الذي بغير وسط والغلط الموجب الكلي
انما تكون في الشكل الاول كما قلنا واما الغلط الذي
هو سالب كلي فيعرض في الشكل الاول والشكل
الثاني اذا كان كلاهما ينتج السالب الكلي صحيحا
ويعرض الغلط السالب في الوجه الذي بغير وسط
في الشكل الاول اعني اذا كان المقدمتان فيه من
الصدق والكذب فعلى ان يمكن ان يعرض في هذا
الشكل قياس تكون مقدماته كاذبتين كلتاهما و
قد يمكن ان تكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة
وتكون الصادقة والكاذبة ايتهما اتفق اما الصغرى
واما الكبرى فاما كيف يعرض ان تكون كاذبتين
معا فذلك اذا اتفق مثلا ان تكون ا موجبة لج ولب
بغير وسط وتكون ج مسلوبة عن ب فاذا جعل
جامل وسطا واعتقد ان ا غير موجبة لج وان ج

الصغرى سالبة واذا كان هذا هكذا فاذن المقومات
التي المحمولات فيها سلوبة عن الموضوع سلبا اوليا
هي المقومات التي ليس واحد من جزئياتها منحصرا تحت
طبيعة كلية ولا كلا الجزئين بهذه الصفة فاما اذا كان
اذا كان شئ مسلوبا عن شئ ما ان سلب كل
واحد منهما عما هو داخل تحت الاخر حتى يكون سلب
كل منهما بوساطة سلبه عنه فقط مثل انه اذا كانت
الحيوان مسلوبة عن الفرس فانه يجب ان يكون الحيوان مسلوبة عن
كل ما هو داخل تحت الفرس ويكون الفرس مسلوبة عن
كل ما هو داخل تحت الفلك تبين من انه اذا وصفنا
صنفا من الاصناف فكثيرة طبايع متلازمة في الوجود
اي يلزم الاعم منها عن الاخص ووصفا صنفا ثانيا
تحته طبايع متلازمة ايضا في الوجود ووصفنا انه ولا
واحد من الصنفين يعد لصاحبه فانه من البين
ان اي شئ وجد لطبيعة واحدة من الطبايع التي في
صنف واحد منهما انه مسلوب عن كل واحد من
الطبايع التي في الصنف الثاني والا وجد ذلك الصنفان
متباينان احدهما للاخر شال ذلك ان نضع احد الصنفين
المتباينين الحيوان او الطبيعتين المتلازمتين
البري والسيار والصنف الثاني النبات والطبيعتين
المتلازمتين النبج والتير فهو بين ان اي شئ

واحد

وصف واحدة من هذه الطبايع التي في صنف
من الصنفين المتباينين انه غير موصوف بطبيعة من
الطبايع التي في الصنف الثاني شال ذلك انه اذا وصفنا
النخلة بانها شجرة فبين انها ليست حيوانا بريا
ولا سيارا والا كان بعض هذه موصوفا ببعض
اعني النبات والحيوان واذا تقرر هذا فقد توجد
اشياء تسلب عن اشياء من قبل سلبها عن الاشياء
المحيطة بها ولامكان الجهل صنفين صنف جهل على
طريق السلب والعدم وهو الجهل الذي ليس معه اعتقاد
شئ من الاشياء وجهل على طريق الملكة والحاصل
هو الاعتقاد الكاذب فان الجهل الذي على طريق
الملكة قد يعرض لجهتين احديهما بقياس والجهة الثانية
بغير قياس بل بتوهم مجرد فقط اعني ان يعتقد في
الشئ الموجود انه غير موجود او في غير الموجود انه
موجود وذلك في الاشياء التي وجودها اولا وجودا
اما بغير وسط واما بوسط واما التوهم والغلط الذي
يكون بغير قياس فليست تكون له اسباب
متعينة وهو بسيط غير مركب كما ان سببه بسيط
واما الغلط الذي يكون بقياس فان له اسبابا
كثيرة وذلك ان هذا الغلط يكون فيما ليس له وسط
وفي كل واحد من هذين في الايجاب والسلب اعني

الامر هكذا فبين من جميع هذه الوجوه ان الشكل الاول
احق الاشكال ان يكون شكل البرهان المطلق
عنى الذى يفيد وجود الشئ وسببه معا او السلب
اذا كان وجوده معلوما وكما انه قد يوجد مقدمات
موجبات اول اعنى ان يوجد محمولاتها الموضوعاتها
بغير وسط مثل حملنا التعجب على الانسان لانك
قد تجد سوالب اول اعنى ان تسلب محمولاتها
عن موضوعاتها سلبا اولا بغير وسط مثل
سلبنا الانسانية عن الحمار وانما يكون المحمول
مسلوبا عن الموضوع سلبا غير اول متى اتفق
ان كان المحمول او الموضوع داخلا تحت طبيعة ما
كلية وجزء الاخر مسلوبا عنها او كانا كلاهما داخلين
تحت طبيعتين كليتين الا ان الطبيعتين متباينان
فانه اذا كان ذلك كذلك عرض ان يكون المحمول
مسلوبا عن الموضوع اما من قبل سلب تلك
الطبيعة الكلية عند ان كان الموضوع هو الداخل
تحتها من قبل سلب الطبيعة المحيطة بهن الموضوع
ان كان هو الداخل تحتها واما من قبل سلب
الطبيعتين احديهما عن الاخرى فاذا كان سلب
المحمول عن الموضوع من قبل سلب الطبيعة المحيطة
به عن الموضوع ايتلف ذلك في الشكل الاول و

الثاني مثل ان نبين ان شجرة التين ليست حيوانا
بتوسط النبات فيتالف القياس في الثاني
هكذا شجرة التين نبات والنبات ليس بحيوان
فينتج من ذلك ان شجرة ليست بحيوان وبين
ان هذا السلب ليس هو اول لان سلب الشجرة
عن الحيوان انما هو من قبل سلب نفسها الذى
هو النبات عن الحيوان مثال ذلك حما ليس ينتج
في الشكل الاول وينتج في الثاني ان ليس عكس هذا
وهو ان الحيوان ليس بشجرة فيتالف القياس
هكذا الحيوان ليس بنبات والشجرة نبات فينتج
من ذلك في الضرب الثاني من الشكل الثاني الحيوان
ليس بشجرة واما مثال سلب المحمول عن الموضوع
من قبل ان الطبيعة المحيطة بكل واحدة منهما مسلوبة
عن صاحبتها كمثل سلبنا الحمار من شجرة التين فانه
يمكننا ان ننتج سلب احدهما عن الاخر بتوسط
كل واحدة من الطبيعتين المحيطتين بهما اعني بتوسط
الحيوان او بتوسط النبات فمثل قولنا شجرة التين
نبات والنبات ليس بحمار فشجرة التين ليست
بحمار واما بيان ذلك بتوسط الحيوان فمثل قولنا
شجرة التين ليست حيوانا والحمار حيوان ينتج
في الشكل الثاني ان شجرة التين ليست بحمار لكون

بل هو موجود في العلم الذي موضوعه مجرد من الهيولى واقرب
التجريد وهذا هو العلم التعاليمي فان اصحاب التعاليم
عندهم الاسباب موجودة هذه الاشياء التي بينت
وجودها في العلم الذي هو اقرب الى الهيولى والمادة
ولذلك كثيرا ما يعرض لاصحاب التعاليم انهم لا يشعرون
ان الشيء موجود وانما يشعرون بسببه فقط
لانهم انما يحسون من الاشياء من حيث هي
مجردة من الهيولى والوجود لشيء انما هو مع
الهيولى ولذلك قد نجد كثيرا من اصحاب علم التاليف
بالحون لا يشعرون بكثير من النغم الموجودة في
الموسيقى العملية ونجد كثيرا ما يظرفه صاحب
العلم الطبيعي حال من علم المناظر مع علم الهندسة
اعني ان العلم الطبيعي يعطي فيه وجوده والعلم المناظري
سببه مثل القمر والقوس قزح والهالة فان
الطبيعي يعطي فيه وجوده والعلم المناظري سببه
وقد يوجد علم حال من علم آخر هذه حال وليس
هو داخلا تحته بمنزلة علم الطب عند علم الهندسة
فان كون الجرح مستديرا غير البرء والطبيب
يعطي وجوده والمهندس يعطي سبب ذلك
قال واولى الاشكال واحقها ان يكون شكل
البرهان هو الشكل الاول فان العلوم التعاليمية

انما يستعمل

انما يستعمل هذا الشكل ويكاد ان يكون جميع العلوم التي
تعطي سبب الشيء كما قلنا انما تالف براهينها
في هذا الشكل لان العلم بسبب الشيء انما هو العلم
المحقق الذي على طريق الايجاب وهذا يتالف
في الشكل الاول ايضا فان الحدود لا تنتج الا في هذا
الشكل من قبل ان الحدود موجبة والحدود في
الشكل الثاني ليس تنتج موجبة والشكل الثالث
وان كان قد ينتج موجبة فهو ينتج كلية والحدود في
النتايج البرهانية بالجملة هي كلية وايضا فان الشكل
الاول هو غير محتاج الى الشكلين الاخرين في
ان يتبين مقدمات بمقدمات غير ذوات
اوساط اذا كانت مقدماته ذوات اوساط
والشكلان الاخران يحتاجان اليه في هذا المعنى
وانما كان ذلك كذلك ان كل شكل كان محتاجا
الى الوسط احتيج ان يتبين بمقدمات غير ذوات
اوساط في شكل اخر والموجبة ليس يمكن
ان تنتج في الشكل الثاني والكلية ليس يمكن
ان تنتج في الثالث فمتى كانت الكلية هي الموجبة
وكانت ذوات اوساط احتاجت في ان تتبين
بوسط الى الشكل الاول ضرورة سواء كانت
جزئية قياس في الشكل الثاني والثالث واذا كان

ضرورة هو السبب القريب للصحة وكذلك متى كانت العلة هي
السبب القريب في وجود ذلك فان سببها هو
السبب القريب في سلب ذلك الشيء وكون امثال
هذه البراهين يابكف في الشكل الثاني ظاهر فان الكد
الاوسط يكون في امثال هذه الاشياء محمولا على الطرفين
فان الكيوانية محمولة على الطرفين فان الكيوانية محمولة
على المتنفس بالجاب وعلى المحايط بسلب وانما
نتولى باشال هذه الاسباب البعيدة على جهة التعمق
والاستغراق في تبين ذلك الشيء مثل ما قال ابو خر بشر
ان بلدان الصعالبة ليس فيها موسيقى والسبب
في ذلك انه ليس عنده كرة فان وجود الكرة سبب
بعيد للموسيقى وانما كانت امثال هذه تعطي
الاستغراق لانه اذا سلب شيء عن شيء من قبل
سلب سببه البعيد عنه كان ذلك اخص من سلب
عنه سلب سببه القريب عنه فهذا قد ما يخالف
به برهان لم برهان الوجود في قضية واحدة بعينها
واما الخلاف الذي بينهما اذا كان احدهما في علم و
الاخر في ثان فهو غير هذا الخلاف وهذا الخلاف
هي الجهة التي بها يكون احدها انما يعطي في ذلك العلم
الواحد من الشيء انه موجود فقط وليس يمكن فيه
ان يعطي سببه في ذلك العلم من جهة ما هو ذلك

الفصل

العلم والاخر يعطي في العلم الثاني سبب وجوده فقط وليس
يمكن فيه ان يعطي في هذا العلم وجوده واذا كانا في
علم واحد لم يختلفا بهذه الجهة واذا كانت الجهة التي يعطي
السبب فيها احدهما والجهة التي فيها يعطي الوجود
الاخر جهة واحدة كانك قلت اما من حيث كلاهما
طبيعي او الهي فانهما يختلفان بالاشياء التي تقدمت
واذا كانا في علمين اختلفا بالجهة التي بها كان احدهما
يعطي السبب والاخر الوجود كانك قلت من جهة
ما احدهما برهاني هندسي والاخر مناظري وبعض
هذه الجميع العلوم التي تكون موضوعاتها داخلة
موضوع بعض بمنزلة ما موضوع علم المناظر داخل
تحت موضوع الهندسة وذلك ان الابعاد الشعاعية
داخلة تحت الابعاد الهندسية وكذلك الحال في علم
الحيل مع علم المجسمات وعلم تاليف النغم مع
علم العدد وعلم احكام النجوم الملاحية اعني التي تظهر
وتعرف عند علم احكام النجوم التعاليمية واما عرض
هذه الاشكال هذه لتعاريها حتى يعطى بها ان موضوعها
متفق بالاسم والحد بمنزلة علم النجوم الملاحي وبمنزلة
علم اللحون التعاليمي مع العلم الطبيعي فالعلوم التي هي امثال
هذه العلوم يلحق العلم بان الشيء موجود في العلم الذي
هو اقرب الى الامر المحسوس والامر الجزئي واعلم

الذى هو الحد الاوسط امر معلوم من القرب الان
القرب عندنا مجهول والمقدمة القايلة ان مالا يتضح
فهو قريب متضحة بالحس والاستقراء وعندنا
اعرف من ان الكواكب المتحيرة قريبة منا ومثال
من بين ان القمر كرى لان ضوءه ينمو قليلا قليلا
بشكل هذا بان قال القمر ينمو ضوءه بشكل هلالى
وما هو بهذه الصفة فهو كرى الشكل فالقمر كرى الشكل
وذلك ان الكرية التى فى القمر هى السبب لنمو
ضوءه قليلا قليلا على ذلك الشكل لكن النمو الذى
بهذه الصفة اعرف عندنا من الكرية وقد يمكن
فى مثل هذا صنف من براهين الوجوه اعنى التى
الحد والوسط فيها معلول ومنعكس على الحد الاكبر
الذى هو السبب ان يجعل الحد الاوسط فيها
الكبرى والاكبر اوسط فيكون عند ذلك برهان
على ان كان ذلك الشئ موجودا وذلك بعد ان
تعلم وجود المقدم بالمتاخر مثال ذلك انه اذا عرفنا
ان القمر كرى الشكل لكن ضوءه ينمو بشكل هلالى
امكننا ان نعكس المقدم الكرى فنجعله على السبب
فى كون ضوءه بهذه الصفة من قبل انه كرى
فيأتلف البرهان لكى القمر كرى الشكل وما هو
كرى الشكل فضوءه يجب ان ينمو بهذه الصفة

فالقمر

فالقمر اذن ينمو ضوءه بهذه الصفة لانه بهذا الشكل
فيكون قد اخذنا فى مثل هذا القول بالسبب الذى من
اجله كان القمر كريا بهذه الصفة وهذا هو الذى يسمى برهان
لم واما البراهين التى الحدود الوسط فيها ظاهرة
عن الاكبر وليس ينعكس بل يتفق فيها البرهان
من وجه فقط والبراهين التى يتفق فيها الشكل الثانى
من الاسباب البعيدة وهى براهين وجوه و
ليست براهين لم كالحال فى البراهين الموجبة التى
تكون من الاسباب البعيدة فان فى كليهما
يوت بالسبب القريب فيها مثال ذلك من سأل
فقال لم لا يتنفس الحايط فقيل لانه ليس بحيوان
وذلك لانه ليس العلة القريبة فى انه لا يتنفس
انه ليس بحيوان لانه لو كان كذلك لوجب ان
يكون الحيوانية هى العلة القريبة فى انه لا يتنفس فكان
يكون كل حيوان متنفس وليس الامر كذلك فان
كثيرا من الحيوان لا يتنفس وانما كان ذلك كذلك
لانه ضرب من سلب هى عرض من قبل سلب سبب
ذلك الشئ القريب عنه فواجب ان يكون ذلك
الشئ هو السبب القريب فى وجود ذلك الشئ
مثال ذلك من قال ان هذا الحيوان ليس بصحيح
من قبل انه غير معتدل الحرارة فواجب ان يكون معتدل

يأتلف ٥٣

نقل

النتيج موجودة وجدنا الازم عنها الذي ينتجها فكان
اغلط لذلك والتحليل بالعكس في التعاليم اسهل
عنه في الجدل من قبل ان النتيج في التعاليم انما يتبين
من امور محدودة محصورة وهي المقدمات الذاتية
المناسبة والنتيج في الجدل يكون من امور كثيرة
متفننة اذ كانت يكون من الامور العرضية و
غير العرضية والامور التعاليمية تخالف الجدلية
من قبل ان المقدمات التعاليمية ليست تتبين
بمقدمات تتبين بمتوسط بل المقدمات التي
في التعاليم اما مقدمات بينة بغير متوسط و
اما مقدمات هي نتيجة عن مقدمات بينة بغير
متوسط واما المقدمات الجدلية فقد يكون مقدمات
ليست بينة الا بمتوسط واتفق لها ان اخذت
بالسوية على انها معروفة بغير متوسط فيعرض
الغلط لاجل ذلك في الجدل كثيرا فصل
ولما كان البرهان الذي يفيد وجود الشئ قد
يكون غير الذي يفيد سبب وجوده و
كان قد يوجد هذان الصنفان اما في صناعة
واحدة واما في صناعتين فقد ينبغي ان ننظر
بماذا يخالف كل واحد منهما صاحبه اذا كانا في
علم واحد واذا كانا في علمين فنقول اما مخالفة

احدهما

احدهما الآخر اذا كانا في علم واحد فمن وجهين
ان البرهان الذي يفيد وجود الشئ فقط يكون
مقدماته ذوات اوساط وهي المقدمات التي
هي اسباب بعيدة والبرهان الذي يفيد مع ذلك
الشئ لمَ يكون بالعلة القريبة والوجه الثاني هو
ان البرهان الذي يفيد وجود الشئ فقط قد
يكون من مقدمات غير ذوات اوساط لكن
الحدود الوسط فيه امور معلولة وبعيدة عن
الطرف الاكبر وانما يكون امثال هذه البراهين
اذا كانت الامور المتأخرة في الوجود وهي المعلولة
اعرف عندنا من الامور المتقدمة والامور المتأخرة
التي توخذ حدودا وسطى في امثال هذه البراهين
صنفان اما امور مساوية للطرف الاكبر الذي
هو العلة ومعلوم عليه واما امور اطرف الاكبر
اعم منها فمثال التي هي معلولة ومعلوم قول من
بين ان الكواكب المتحيرة اقرب بنا من الكواكب
الثابتة من قبل انها لا ترى كان شعاعها يضطرب
بان قال الكواكب لا يضطرب وما لا يضطرب
من الكواكب فهو قريب منا فالكواكب المتحيرة
قريبة منا وذلك ان القرب الذي هو محمول المط
هو سبب رؤية الكواكب لا تضطرب والاضطراب

الهندسية بمنزلة مسئل هندسي ليس لخطوط المتوازية
اذا خرجت بلتقي فان هذه المسئلة من جهة انها
خطا غير هندسية ومن جهة انها من امور ذاتية
هندسية وذلك ان التوازي من الامور الذاتية
للخطوط واما ما قيل فيه انه غير هندسي بمعنى انه
قد عدم الامور المنسوبة للهندسة فهو من صناعة
اخرى بمنزلة ما يسئل المهندس عن جسئلة موسيقية
واما الصنايع فقد يعرض فيها الغلط من قبل صورة
القياس ومن قبل مادته وبخاصية من قبل
اشتراك الاسم الواقع في الحد الاوسط لكن التعاليم
قل ما يعرض فيها الغلط الذي يكون من قبل اشتراك
الاسم من قبل ان الحد الاوسط فيها ليس يظن فيه
انه واحد وهو كثير كما يعرض ذلك من قبل اشتراك
الاسم في غيرها من الصنايع والسبب في ذلك ان
الامور التي تنظر فيها التعاليم هي عند اذهان كثير
الاشيا المشار اليها عند الحس وذلك ان المهندس
اذا بين مثلا ان كل دايرة شكل وقد كان تقدم
فرسم الدايرة ما هي خانه ليس يمكن ان يغلط و
لان يغلط بان يعانده معاند بان يقول ليس
كل دايرة شكلا اذ كان القول الموزون دايرة
وليس بشكل فان الدايرة الهندسية التي فهمنا

لا يلتبس
عند رسم الدايرة هي من الوضوح في الذهن بحيث
حلية الدايرة الهندسية مع الدايرة التي هي القول الموزون
ولا اذا عوند بمثل هذه المعاندة ان يستثنى منها
الدايرة التي هي القول الموزون وليس ينبغي ان يكون
العناد البرهاني جزئيا وماخوذا من الاستقراء
بل كليا لان الشروط بعينها التي يشترط في المقدمات
البرهانية على الاطلاق هي التي يشترط في المقدمات
العنادية البرهانية برهانا موجها نحو الابطال والغلط
الذي يعرض من قبل صورة القياس هو مثل ان
يبين بين بنتيجة ما موجبة في الشكل الثاني بمقدمتين
موجبتين وذلك ان الموجبة ليس ينعكس كليا في كل
مادة مثل ان بين بالشكل الثاني من قبل انها
تضئ والنار تضئ وانما يمكن ان ينتج من موجبتين
في الشكل الثاني ما هو المنعكس وهي الحدود
والخواص والرسوم ولوكانت النتيجة انما ينتج ابدا
عن مقدمات صادقة فقد كان التحليل بالعكس
عن المستنبط المجهول من المعلوم سهلا جدا
ولم يعرض فيه غلط لانه كان يكون الامر ان متلازمين
اعني انه لو كان كانت المقدمات صادقة
يلزم ضرورة ان يكون النتيجة صادقة لذلك اذا كانت
النتيجة صادقة يكون المقدمات صادقة لكن متى وضعنا

والمهندس فليس ماخذ
مقدماته من السوال ص

ان صناعة الجدل ليس يقصد تبيين شئ محصور بعينه و
لها موضوع مخصوص كانت المقدمات التي تستعملها
صناعة الجدل ماخوذة من السوال اذ كان ليس
يقصده اثبات اى متقيضين لفظا اتفق او ابطال
بل انما قصده اثبات شئ واحد بعينه وابطال
نقيضه والمطلوب والمقدم هي اشياء واحدة بالموضوع
وانما يختلفان بالحد ولذلك كان الشرط في المطالب
البرهانية هو الشرط بعينه في المقدمات البرهانية و
لذلك ممكن ان تقلب المقدمات الخاصة بعلم علم فيجعل
السوال في ذلك العلم واذا كانت شروط السوال في
علم علم هي بعينها شروط المقدمات فقط انه ليس
يجب على المهندس ان يجيب عن اى مسئلة اتفق
وعلى الطبيب ان يجيب عن اى مسئلة اتفق وبالجملة
فليس على صاحب صناعة ان يجيب الا عن السايل
التي تخص صناعته او السايل التي هي من جنس
الاعلى من صناعته مثال ذلك انه ليس يجب على
صاحب علم المناظر ان يجيب الا عن السايل التي
تخص علم او عن السايل التي يستعمل مبادي في صناعته
لكنه ليس يجب عن مبادي تلك السايل بما هو صاحب
علم المناظر وانما يجيب عنها المهندس بما هو مهندس
والمهندس ايضا ان اجاب عن سايل من علم المناظر

فذلك عارض ل

داخل

فذلك عارض لمن جهة انها اصعب لاحقة للموضوعة
كتة واذا كان ذلك كذلك فقط انه ليس يمكن
ان يتكلم صاحب صناعة ما في كل من ليس من اهل
تلك الصناعة فانه لو فعل ذلك الانسان ذلك
يوقع له حيرة في الصناعة وقد يسال سايل ويقول
هل يمكن ان يحيط انسان بعلم من العلوم مسائله
منسوبة الى ذلك العلم مثل ان يحيط الخ علم الهندسة
مسائل غير هندسية فان ظرات فهل هي منسوبة
الى ذلك العلم ام الى علم اخر وهل في كل صناعة تعرض
مسايل هي خطاء وان عرضت فهل الخطاء في ذلك
عارض من قبل صعوبة القياس او من قبل مادته
فنقول ان قولنا مسئلة غير هندسية مثلا وغير
طبيعية تفهم على ضربين احدهما ما ليس له تعلق بالصناعة
بوجه من الوجوه بمنزلة ما يقول في العادم الصوت انه لا
صوت له والثاني ما له تعلق بالصناعة لكن تعلق
خطاء وردي بمنزلة ما يقول في من له صوت قبيح انه لا
صوت له وهذا العلم هو احد قسمي الجهل اعني الجهل
المضاد للحق وهو لاعتقاد الكاذب لا الجهل الذي
هو عدم الحق وذلك ان لا يكون عنده اعتقاد في
الشئ اصلا لا كاذب ولا صادق فاما ما قيل فيه
انه غير هندسي من قبيل انه هندسي خطاء فتعلقه بصناعة

بالحكم البرهاني فانه اذا لم يكن في الاشياء الكثيرة طبيعة هذه
لم يكن هناك معنى كلي موجود واذا لم يكن هناك معنى
كلي لم يكن هناك حد اوسط يظهر عليه من طريق ما
هو واذا لم يكن هناك حد اوسط لم يكن هناك
برهان ولذلك ما كان يجب ان يكون في الاشياء
التي يقوم عليها البرهان طبيعة هذه الصفة يحمل على
الاشياء الكثيرة متواطئا لا بالاشتراك الاسم قال و
القضية العامة المشتركة التي يقال فيها ان جزئي النقيض
لا يمكن ان يصدقا معا ظهور ما قد يأتي كثيرا ان لا
تصح بها في البراهين وان نحن جعلناها جزء قضية
من البرهان الا حيث يضبط اليها وذلك في موضعين
احدهما اذا اردنا ان نبين من ان المحمول موجود للموضوع
وان نقيضه غير موجود له مثل ان نريد ان نبين ان
العالم متناه وانه ليس غير متناه واذا اردنا ذلك
فينبغي ان نشترط هذا الشرط في الحد الاكبر ذلك اذا
اردنا ان نبين هذا المعنى للعالم بوساط انه جسم
فانا نقول العالم جسم والجسم متناه وليس غير متناه
فينتج لنا ان العالم متناه وليس غير متناه وليس
هذا الاشتراط ينتفع به في هذا المعنى في حد الاوسط
انه في حمل الاوسط على الاكبر وسلب نقيضه عنه
وكذلك في الحمل الحد الاصغر على الاوسط وسلب

نقيضه عنه وذلك ان الحمل الاوسط على الاكبر و
سلب نقيضه عنه انما يصدق اذا كان الاكبر صادقا للاوسط و
كذلك الحال من الاوسط مع الاصغر واما اذا كان
اعم منه فليس يصدق ذلك مثل انتاجنا ان الانسان
جسم بوساط انه حيوان فانه لا يصح لنا على المقدمة
الكبرى من هذا الشكل وهي ان كل جسم حيوان
وانه ليس بغير حيوان كما صح لنا ان كل حيوان جسم
وانه ليس بغير جسم وايضا في المادة التي تصح لنا فيها
هذا الاشتراط هو شرط غير المنتفع به في انتاج
ما قصد له من ان الحد الاكبر موجود للاصغر ونقيضه
غير موجود وانما الموضع الثاني اعني الذي يستعمل
في هذه القضية العامة مصححا بها فهو اذا برهنا على
شيء ببرهان الخلف حين نقول واذا كان هذا كاذبا
فنقيضه صادق لان النقيضين لا يجتمعان معا على
الكذب لكن ليس استعمالنا في العلوم الجزئية اعني
كعلم بجنس جنس من الموجودات من جهة ما هي عامة
لها لكن بان نرد فيها ذينها الى الموضوع بقدر ما يمكننا
لتكون مناسبة لما سلف ذلك من قولنا وهذا الجنس
من القضايا اعني العامة يشترك في استعمالها الجميع
العلوم وصناعة الجدل قد تتكلف نصرة هذه المقدمات
وتثبتها ولذلك العلم المدعو بالحكمة ان الفرق بين اعلى

والنفوس لا يتناسب بل يشترك وهذه المقدمات
استعملها صاحب صناعة صناعة فقوتها وادناها
من موضوعه الخاص به كانت قوتها قوة المقدمات
الخاصة المناسبة مثل ان يقول المهندس بدل قولنا
الاشياء المتساوية لاحد هما المتساوية وان يقول
العددي بدل ذلك الاعداد المتساوية ولذلك ليس
يوقع امثال هذه المقدمات الشك فيما قبل من المقدمات
البراهين ينبغي ان تكون خاصة ومناسبة وانما يجب
لذلك لان يتصل البرهان من صناعة صناعة فان هذه
المقدمات العامة هي مقدمات كثيرة والمستعمل
من ذلك في الهندسة غير المستعمل في الهندسة غير المستعمل
في العدد والمقدمات التي تنسب الى صناعة انواع
منها مقدمات معروفة بالطبع عندنا واجب قبولها
ومنها مصادرات ومنها اصول موضوعة ومنها حدود
فالمقدمات المعروفة بالطبع يخالف المصادرة و
الاصول الموضوعة من قبل ان المقدمات المعروفة
بالطبع يصدق بها بذاتها وليس يمكن احدا ان
يتصور فيها انها على غير ما هي عليه ولا يمكن ان
يعاند فيها بنطقة الداخل بل ان كان فبنطقة الخارج
وهو اللفظ فقط والبرهان هو كسب النطق الداخل
لا كسب النطق الخارج واما الاصل الموضوعة فهي المقدمة

الى

التي تسلمها المتعلم من المعلم على انها من قبل المعلم
انها امر من عند المتعلم ولا عنده ايضا علم بخلافها
واما المصادرة فهي التي تسلمها المتعلم المعلم لكن
عنده علم بخلافها ويخالف الحدود والاصول الموضوعة
والمصادرات من قبل ان الحدود ليس فيها حكم
بان شيئا موجودا او غير موجود وانما الحد جزء
مقدم والحدود تفهم ذات الشيء ومعناه فاما
الاصول الموضوعة فليست هي جزء مقدم بل الاصل
الموضوعة هي التي اذا تسلمت جنسها وجب النتيجة
وليس يستعمل المهندس في الهندسة مقدمات كاذبة
كما ظن ذلك قوم كحيث فاكس انه يضع ان هذا
الخط هو مقدار كذا وليس هو عند الحس ذلك
المقدار وان هذا الخط مستقيم وليس الخط
الذي يتمثل به مستقيما فان المهندس ليس يبرهن
على الخط الذي يتمثل به وانما يبرهن على الخط المعقول
الذي في نفسه الذي اشد ذلك الخط المحسوس مثالا
له وبدلا منه وفرق اخر بين الحدود والمصادرات
والاصول الموضوعة وهو ان الحد لا يكون الا كليا و
تلك قد تكون كلية وجزئية والبرهان فليس يقوم
على الاشياء الكثيرة بما هي كثيرة بل انما يقوم على الطبيعة
الكلية التي في تلك الاشياء الكثيرة المحكوم عليها

صادق غير ذوات اوساط وليس امر كذلك دون
ان يكون فيها سائر الشروط الذي ذكرنا من المناسبة
والتقدم بالطبع وامكان كل برهان فان التمام
وقوامه من ثلثة اشياء احدها الامور الموضوعة
في تلك الصناعة والثاني المقدمات الواجب قبولها
والثالث المحمولات المطلوبة في تلك الصناعة وجودها
لتلك الموضوعات فبين ان الناظر في الصناعة يجب
ان يتقدم عنده في هذه الثلثة الابواب معارف
اول اذكان قد وضع ان كل علم وتعلم فيجب ان يكون
عن معرفة متقدمة اما الموضوع فيجب عليه ان يتقدم
فيتسلم من امره انه موجود اصلا انه ليس عنده
مقدمات بما يحثه عنه واما المقدمات فيجب
ان يتقدم فيعلم من امرها ايضا على ما ذايدل اسمها
فانها موجودة واما المحمولات فقط وجودها للموضوعات
فانما يحتاج ان يعلم من امرها على ما ذايدل اسمها فقط
ثم يطلب وجودها للموضوعات بالبراهين مثل
ما يحتاج المهندس ان يعرف على ما ذايدل اسم
المثلث والدايرة والمنطق والاصم والعدد
على ما ذايدل اسم الفرد والزوج والاول وغير الاول
وربما يحتج في هذه الثلثة الى التقدم في تعريف
بعض الاشيا لظهور الامر فيها وذلك ان كثيرا

من الموضوعات

من الموضوعات سنا يحتاج ان يتقدم فيجب بانه يجب على
صاحب هذه الصناعة ان يتسلم وجودها اذكان
وجودها في الغاية من الظهور عند الحس مثل وجود
الحار والبارد والذي موضوع العلم الطبيعي و
كثير منها يحتاج فيها الى ذلك مثل الحال في العدد فان
الناظر فيه يجب ان يتسلم اولا انه انما يتسلم وجوده
تسلما فان وجوده ظاهر عند الحس وكذلك الحال
في المقدار والعظم وكذلك كثير من المقدمات ومن
المحمولات المطلوبة ما ليس يحتاج فيها الى ان يتقدم
فيوقف على ما ذا يدل الاسم منها مثل المقدم التي يقال
فيها انه اذا نقص من المتساويين متساويين بقيت
الباقية متساوية والمقدمات التي تستعمل في الصنايع
منها خاصية وهي المناسبة الذاتية التي ليس يمكن
ان يستعمل في اكثر من جنس واحد مثل ان الخط المستقيم
هو الموضوع على سمت النقط المتقابلة ومنها ما
لا اكثر من جنس واحد مثل ان الخط المستقيم هو الموضوع
الا ان عمومها ليس كعموم طبيعة واحدة بل كعموم نسبة
مثل قول القايل اذا نقص من الاشيا المساوية متساوية
بقيت الباقية متساوية فان هذه القضية يصدق
على الاعظام والاعداد والازمان لكن ليس التساوي
فيها معنى واحدا يتواطو مثل عموم الحيوان للانسان

يمكن ان ينقل هذا النحو من البيان من صناعة الى صناعة
ويستعمل في بيان اشياء كثيرة ولما كان البرهان كما
تبين انما يكون من الاشياء الذاتية الخاصة فيجب ضرورة
ان يكون الحد الاوسط في البراهين اما من طبيعة الجنس
الموضوع لتلك الصناعة واما من طبيعة الجنس الاعلى
المحيط بذلك الجنس بمنزلة ما يكون البرهان كثيرا ما
الامر الموسيقي من المبادي العددية وذلك ان
النغم داخلة تحت العدد وبمنزلة ما يبرهن عليه كثيرا من
الامور التي في علم المناظر من المبادي الهندسية و
اذا عرض للصناعتين مثل هذا من جهة ما ان احديهما
تحت الاخرى فان الصناعة التي تنظر في الجنس
العالي تبين من ذلك الشيء السبب والصناعة
التي هي دونها تبين من ذلك الشيء وجوده ومثال
ذلك ان صناعة الموسيقى تتضح ان البعد الذي بالاربعة
متفق ويوقف على سبب هذا الاتفاق من صناعة
العدد وهي ان هذه النغم هي على نسبة المزايد جزءا
والنغم التي على نسبة الضعف مثلا او الزايد
جزءا هي مختلفة ومثال ما يتضح صاحب المناظر
ان الاشياء اذا نظر اليها على بعد ظهرت اصغر و
يعطي سبب ذلك من صناعة الهندسة وهي ان
الزاوية الصغرى التي ترتسم خط اصغر وانما كان ذلك

لان

لان الوسط الذي من العلم الاعلى في اشكال هذه الاشياء
يكون للمحمول الاخس في الصناعة الاسفل على
قرب واذ قد تبين ان البراهين المحققة انما تكون
من المبادي المتقدمة بالطبع التي هي اوائل عندنا
وعند الطبيعة فمن البين انه ليس يمكن ان يبرهن
صاحب صناعة مبادي صناعته الخاصة بالجنس
الموضوع لها من قبل انه يحتاج في بيان تلك المبادي
الى ان تكون مبادي اخر خاصة بذلك الجنس متقدمة
عليها والمبادي الخاصة ليس لها مبادي خاصة
بل ان كانت فعامة ولذلك واجب ان تكون البرهان
جميع المبادي الصناعة الحكمة العامة اعني الفلسفة الاولى
التي موضوعها الموجود هو موجود فقد تبين من
هذا القول ان البرهان يكون من المبادي المناسبة
الخاصة وهي الاسباب القريبة للشيء وتبين
مع هذا متى يمكن ان ينقل اشكال هذه البراهين من
صناعة الى صناعة ومتى لا يمكن. ولكون البرهان
المطلق الذي يعطي السبب الشيء القريب هو البرهان
الذي مقدماته موجودة بهذه الشروط التي تقدمت
كلها علينا ان نعرف طبيعة البرهان الذي هو برهان
بالحقيقة لعسر معرفة هذه الشروط علينا ويظن كثيرا
ان قد علمنا الشيء علما محققا متى علمناه بمقدمات

واما ان يكون واحد ايجهما وذلك ان يكون احد
الصناعتين واحدا بعينه على الاطلاق كما يقال
تحت الصناعة الاخرى بمنزلة علم المناظر الذي هو
تحت العلم الهندسي وبمنزلة علم الموسيقى الذي تحت
علم العدد فان علم المناظر يستعمل امورا هندسية
وعلم الموسيقى امورا عددية واما اذا كان المطلوبان
اثنين فليس يمكن ان يبين واحد منهما في غير
الصناعة التي تخصه مثال ذلك انه ليس يمكن ان
يبرهن صاحب علم الهندسة ان الضدان امر ضد
واحد وان الضدين علمهما واحد وانما ذلك للعلم
الالهي كما انه ليس للعلم الالهي ان يبين ان للمكعب
اذا ضوعف احد سطوحه الاربعة كان منهما عدد مكعب
وانما ذلك للعددي وليس انما يمتنع ان يبين صاحب
صناعة الامر الغير الهو جود لموضوع صناعته الا انه
ليس من الامور الذاتية له ولذلك ليس للمهندس
ان يبين ان الخط المستدير او المستقيم هو
افضل الخطوط وان كان الافضل واحدا منهما في غير
الصناعة التي تخصه مثال ذلك انه ليس يمكن ان
يبرهن صاحب علم الهندسة ان الضدان امر ضد
واحد وان الضدين علمهما واحد وانما ذلك للعلم
الالهي كما انه ليس للعلم الالهي ان يبين ان للمكعب
اذا ضوعف احد سطوحه الاربعة كان منهما عدد مكعب
وانما ذلك للعددي وليس انما يمتنع ان يبين صاحب
صناعة الامر الغير الهو جود لموضوع صناعته الا انه
ليس من الامور الذاتية له ولذلك ليس للمهندس
ان يبين ان الخط المستدير او المستقيم هو
افضل الخطوط وان كان الافضل واحدا منهما
منهما موجودة للعظيم لكنها ليست موجودة له بالذات
وهذا مما يدل غاية الدلالة على انه ليس يمكن ان ينقل
البرهان من صناعة الى صناعة لان الامور المشتركة
لاكثر من موضوع صناعة واحدة هي من الامور العرضية

لامر الامور

لامر الامور الذاتية فقد تبين من هذا انه لا سبيل الى
ان يقام البرهان على امر من الامور الامن مبادي المناسبة
التي تخصه اذ ليس يكتفي في البراهين ان تكون مقدماتها
صادقة بغير ذوات اوساط اي معلومة بنفسها
فقط بل وان تكون مع ذلك خاصة بالموضوع
الذي ينظر فيه ولذلك برهان برقوس الذي استعمله
في استخراج المربع المساوي للدايرة ليس قولا برهانيا
وان كان استعمل فيه مقدمات صادقة لانها عامة
مشتركة وذلك انه لما عمل مربعا اعظم من كل شكل
يقع في الدايرة واصغر من كل شكل يقع خارج
الدايرة قال ان المربع الذي هذه صفته يجب ان
يكون مساويا للدايرة لان الدايرة هي اعظم من
كل شكل يقع خارجا عنها والاشياء التي هي
اصغر واعظم مما من اشياء واحدة بعينها هي
متساوية وهذه القضية امامها الكلية وان كانت
صادقة فليست خاصة بل مشتركة قيلت على ذلك
ما صرح به ارسطو في كتاب السفسطة ان برهان
برقوس هذا هو برهان سوفسطائي وان لم يكن
كاذبا لكن شبيها سوفسطائيا اي قياسا مرئيا
اذ كان يظن به انه برهان وليس ببرهان ولذلك

بل وان يكون صح هذا اعلم للنتيج فان ههنا مقاييس ايضا
نتيج والحدود الوسط فيها ذاته ولكنها متاخره عن
النتيج وهي التي تسمى براهين لما مطلقة بمنزله من
يقيس على ان هذه المرأة حامل لانها ذات لبن
وذلك ان الحمل هو سبب اللبن امر متأخر فاما
ان مقدمات البراهين يجب ان تكون مناسبة
فذلك ليس من اذ يجب ان تكون الحد الاوسط
موجودا بالذات للاصغر والاكبر موجودا للاوسط
بالذات واذا كان الامر كذلك فليس ان مقدمات
البراهين هي من جنس واحد واذ لذلك ليس
يمكن ان ينقل البرهان من جنس العلوم الى جنس
آخر فان المقدمات الخاصة المتناسبة هي فيما هو
في الجنس ضرورة غير مشتركة لجنسين متباينين
ولذلك ليس يمكن المهندس ان يستعمل في بيان
امر هندسي المقدمات التي تستعمل العددي وانما
كان ذلك كذلك لان الاشياء منها ما هي طبيعة
البرهان ويقوم في صناعة هي ثلثة اشياء احدها
المحمولات المطلوبة في تلك الصناعة وهي التي تبين
انها موجودة للموضوع بالذات والثاني الامور
المعلومة بالطبع في ذلك الجنس وهذه هي المقدمات
التي بها تبين وجود المحمول للموضوع اما باياب او

للسلب والثالث الطبيعة الموضوعة التي تحمل البراهين
على العوارض والتاثيرات الموجودة لها بذاتها مفروضة
اليها وهي التي تسمى موضوع الصناعة فاما المقدمات
التي منها تكون البرهان من جنس جنس وطبيعة طبيعة
من طبايع الصنايع البرهانية فلما كانت من الامور
الذاتية للجنس فقد يجب ان تكون خاصة وان
كانت ههنا مقدمات عامة لاكثر من جنس واحد
فسنبين كيف استعمال الصنايع الخاصة
لها ولذلك الامر في المطلوبات ايضا انه يجب
فيها ان تكون خاصة بالطبيعة الموضوعة اذ كانت
ذاتية لها واذا كانت المقدمات يجب ان تكون
خاصة لجنس جنس وكانت المطلوبات فيه انه ليس
يمكن ان ينقل من جنس الى جنس والسبب في
ذلك ان الطبايع الموضوعة للصنايع مختلفة مثل
مخالفة طبيعة العدد التي هي موضوعة لصناعة الارثماطيقي
لطبيعة المقدار التي هي موضوعة لصناعة الهندسة
ولذلك كان البرهان على مطلوب عددي ليس يمكن
ان ينقل الى غير عدد والبرهان القايم على امر هندسي
ليس يمكن ان نحمله الى امر غير هندسي وانما يمكن ان
ينقل البرهاني من صناعة الى صناعة متى كان المطلوب
الصناعتين واحدا بعينه اما على الاطلاق ان امكن ذلك

للسلب

اضطراريه

معنى نفس لزوم النتيجة عن المقدمات لافى كل النتيجة
واذ قد تبين ان مقدمات البراهين يجب ان تكون
ضروريه فان الضروريه يجب ان تكون ذاتيه و
على الكل فبين ان ذاتيه المطالب العرضيه ليس يقع
العلم بها من الاضطراريه اذ كانت توجد ولا توجد
ولذلك لم تكن المقدمات من الامور العرضيه ومن
البين ان نتيجة البرهان هى كليه والسبب فى ذلك
ان مقدمات البرهان هى كليه واذا كانت نتيجة
البرهان كليه وذاتيه فبين انه لا يقوم على الاشياء
الفاسدة برهان الا على النحو من طريق العرض اى
فى وقت ما ولو كان البرهان يمكن على الاشياء
الفاسدة اى الجزئيه للزم ان يكون المقدمات
الصغرى امورا جزئيه فاسده لان الموضوع فيها
هو الموضوع فى النتيجة ويكون اما غير كليه والذى
يجب من ذلك فى البرهان يجب الحد بعينه لعنى
ان الحدود غير كائنه ولا فاسده اذ كانت الحدود
انما هى اجزاء مبادى برهان او نتيجة برهان او برهان
متغير موضوعه على ما سنبين بعد والاشياء
الجزئيه التى تحدث مرة بعد اخرى بمنزلة الكسوفات
فان البرهان ليس يقوم عليها من حيث هى جزئيه
وانما يقوم على الطبيعه المشتركه الكليه لجميع الكسوفات

لا لهذا الكسوف

لا لهذا الكسوف الجزئى كما ليس يقوم البرهان على الشئ
الجزئى الذى يفسد ولا يوجد وسنبين هذا بعد
بيانا كافيا وينبغى ان يعلم انه ليس يكتفى فى مقدمات
البراهين التى هى براهين مطلقة لا بالاضافة
البتة ان تكون المتوسط ضروريه فقط اذ لم
نسلم ان كل ضرورى ذاتى بل وان تكون
مع هذا ذاتيه فانه قد يظن ان هذه مقاييس
تكون الحدود الاوسط فيها ضروريه لكنها ليست
بذاتيه قلت وقد طعن قوم فيما وضعناه اولا
ههنا من ان كل ضرورى فهو ذاتى وقالوا ان ههنا
مقاييس تكون الحدود الوسطى فيها ضروريه لكنها
ليست بذاتيه وذلك اذا اتفق ان كان لشيئين
كل واحد منهما موجود لشئ ما بالذات فاتفق ان
اخذ احدهما فى برهان صاحبه مثل ان يبين بين
ان هذا العليل به حراره غريزيه من قبل ان بعضه يختلف
فان هذين يتبعان بالذات للعفونه وكل واحد منهما
للآخر ضروره لكن ان قيل فى امثال هذه ضروريه فهى
مع الضروريه فجوهرها معقول باشتراك الاسم وهذه الضروريه
بجوهرها وهى التى تصح فيها ان يقال ان كل ضروريه
ذاتيه على ما يذهب اليه ارسطو قال ولا تقع فى الحدود
الوسطى فى مقدمات البراهين المطلقه ان تكون ذاتيه فقط

موجودة

موجود او القياس موجود او نتيجه موجودة والعلم بها غير
وذلك انه قد يمكن ان يرتفع الحد الاوسط فيكون
المطلوب غير معلوم والقياس موجودا فيكون حالنا
في الجهل بذلك المطلوب ومعنا قياسه مثل حالنا هو
قبل ان نكون عندنا قياسه وذلك اذا ارتفع
الحد الاوسط وان كان الحد الاوسط غير مرتفع
فيجب ان نكون حالنا في العلم بالنتيجه حال ممكنا
ان العلم بها امر ممكن ان يتعين لا امر ضروري
وذلك الحد الاوسط هو ممكن وليس يمتنع ان
يقع العلم بان نتيجه ضروريه من قبل حد اوسط ليس
بضروري لكن بالعرض لا بالذات مثل من يقيس
فيقول الانسان ناطق والناطق حيوان فالانسان
حيوان بالضروره فكما انه ليس يمتنع ان يقع نتيجه
صادقه من مقدمات كاذبه وذلك الحال في
استتباع ضروره النتيجه لضروره المقدمات كذلك
في الاستتباع صدقها لصدق المقدمات على ما تبين
في كتاب القياس اعني انه متى كانت المقدمات
ضروريه كانت النتيجه ضروريه لانه ان لم يكن ضروريه
وكانت ممكنه كانت المقدمات ممكنه وقد فرضت
ضروريه هذا لا يمكن فكما ان المقدمات اذا
كانت صادقه كانت النتيجه صادقه ضروريه وليس

بمنكر

بعكس هذا المعنى انه متى كانت النتيجه ضروريه كانت المقدمات
ضروريه وكذلك الحال في صدق النتيجه مع صدق المقدمات
لانه ليس يلزم عن وجود التالي وجود المقدم على ما تبين
في كتاب القياس والذي يعلم الشيء بوسط غير
ضروري فهو يعلم ان الشيء المنتج عنه ضروري
ولما كان ضروريا لكن الذي يعلم الشيء بوسط
ضروري هو على هذه الصفه اعني بوسط غير ضروري فهو بين
احد الامرين اما ان يظن انه يعلم وهو لا يعلم وذلك
اذا ظن ان الوسط الذي ليس ضروريا انه ضروري
واما ان يتحقق انه ليس يعلم وذلك اذا علم ان
ذلك الوسط غير ضروري فانه ليس يكون عنده
من علم ذلك الشيء الا ان ذلك موجود في ذلك
الوقت الذي علم وانه قد يمكن ان يتغير هو في
نفسه او يتغير الحد الاوسط في نفسه فيصير وسطا آخر
وقد يشكك في هذا ان كانت النتيجه انما تكون
ضروريه من مقدمات ضروريه بعينها بحيث لا يمكن
هنا قياس الا من مقدمات ضروريه فكيف يمكن
للجدل ان ينتج من المقدمات التي يسلمها المجيب
باسر نتيجه ضروريه وحل هذا قريب مما تقدم و
ذلك انه انما قيل في حد القياس انه قول يلزم عنه شيء آخر
باضطرار ولم يقل شيء آخر ضروري فان الاضطرار في القياس

فنقول انه قد يمكن ان يكون النتيج ضروريا غير مستفيد ولا
منفعة فواجب ان يكون البرهان الذي من شأنه ان يفيد
لنا العلم بهذه الصفة ايضا ضروريا بل هو احرى
بذلك واذا كان واجبا في البرهان ان يكون بهذه
الصفة اعني ضروريا فالمقدمات واجب فيها
ايضا ان تكون ضرورية الا انه ليس واجبا في كل
قياس ان تكون من مقدمات ضرورية وذلك
انه قد يمكننا ان ننتج نتيجة صادقة من مقدمات
صادقة غير ضرورية واما البرهان فمن شرطه ان
تكون مقدماته مع انها صادقة ضرورية وقد يدل
على ذلك انا انما نعاند من ظن انه قد اتى ببرهان
على مطلوب ما من المطالب من غير ان يكون له
برهان يعرفه ان البرهان الذي اتى به ليس من
مقدمات ضرورية او بان ذلك القياس الذي
ظن انه منتج له ليس بمنتج او بان تلك المقدمات
ماخوذة من الشهرة والشهادة لا يقينية قال ومن
ههنا تبين ان من جعل شرط المقدمات البرهانية
ان تكون مشهودة فهو في غاية البلد والعمل مثل
ما يظن او قرطاعوس ساق هذه المقدمات
انها برهان وذلك انه قال ان الذي يعلم عنده
علم ومن عنده علم فهو يعلم ما هو العلم وذلك كان

وان كان مشهودا وذلك انه اذا كنا نقول انه لا يكتفى
في مقدمات البرهان ان تكون صادقة فقط
بل وان تكون ضرورية ومناسبة واولية للمجنس الذي
يوجد فيه علم فالذي لا يكتفى بكونها مشهودة
وانه ليس كل مشهود صادقا فضلا ان يوجد فيه
سائر الشرائط الاخر وقد يظهر ان البرهان يجب
ان تكون من مقدمات ضرورية من قبل ان
الذي ليس يعلم الشيء ان ضروري ما ضروري
فليس يعلم انه امر ضروري لعلة لان على الامر
الضروري ضرورية من ليس يعلم الشيء لعلة فليس
عنده علم به الا بطريق العرض مثال ذلك ان من
ظن انه قد علم ان امر موجودة لج بالضرورة بواسط
غير ضرورية وهو في ان هذا ايعلم ان وجود
لج بالضرورة من قبل الحد الاوسط وذلك
ان الحد الاوسط الذي هو ب قد يمكن ان
يرتفع ويكون عنده ان امر موجودة لج بالضرورة
واذا كان ذلك كذلك فبان الذي هو
الحد الاوسط لم يكن بسبب علمنا ان امر موجودة لج
بالضرورة الا اذا كان ذلك بالعرض وايضا فان
كان الانسان قد يعلم بوسط غير ضروري كما
كان ضروريا فيلزم على هذا ان يكون في وقت ما القياس

المحمول من نحاس مثلا ومن خشب زوايا
مساوية لقايمتين فانا اذا اردنا ان نسقط الصفة
التي من قبلها وجد هذا المحمول فوجدنا انه متى
رفعنا عنه انه من نحاس وايضا انه مثلث لم يرتفع
عنه المحمول الذي هو مساواة الزوايا القايمتين
وكذلك متى رفعنا عنه انه من نحاس وايضا انه
مثلث يرتفع متساوي الساقين او غير ذلك
من الصفات الموجودة لم يرتفع عنه هذا المحمول و
اما متى رفعنا عنه انه مثلث وابقينا ساير
الصفات فان المحمول يرتفع عنه ارتفاعا اوليا و
ليس مما نحن بهذا القاول انما نجد اذا رفعنا عنه انه ذو
شكل او ذو حدود انه يرتفع عنه مساوات الزوايا
لقايمتين فان ذلك ليس هو ارتفاعا اوليا وانما نعرض
له ذلك من قبل ارتفاع المثلث بارتفاعها ولو امكن
ان يبقى المثلث ويرتفع الشكل لما ارتفع المحمول
الذي هو مساواة الزوايا لقايمتين فاذا علمنا بهذا
الطريق ان المحمول انما هو موجود على الكل للمثلث علمنا
ان الشيء الذي وجد له البيان على الكل وانه الذي من
قبله تبين على طريق البرهان لكل واحد من اصناف
المثلثات اعني المختلف الاضلاع والمتساوي
الساقين مساواة زوايا المثلث لقايمتين واذ قد

ما هو المحمول على الكل وبينت اصنافه
الذاتية وانها ستة اصناف المحمول الذي يوخذ
في الموضوع وكان قد تبين ان البرهان يجب ان
يكون من مقدمات ضرورية اذ كان العلوم البرهانية
من شرطها ان لا يكون خلاف شيء منها ولا في وقت ما
وذلك انما يجب ان يكون من قبل المقدمات الضرورية و
كانت المقدمات الضرورية هي الذاتية المحمولة على
الكل فبين انه يجب ان يكون البرهان من المقدمات
الضرورية الذاتية المحمول على الكل فبين انه يجب ان
يكون البرهان من المقدمات الضرورية الذاتية المحمول
على الكل قلت هذا انما يصح لو ان ارسطوطاليس ان
كل ذاتية ضرورية وكل ضرورية ذاتية وايضا فان
البرهان كما قال الشيخ ان يكون من المقدمات الذاتية
او العرضية فان كان من العرضية فليكن من الضرورية
لان العرضية ليست بضرورية للكثير من الامور الضرورية
فليس من الامور العرضية واذا لم يكن من العرضية فهو
من الذاتية قال فاما ان مقدمات البراهين ينبغي
ان تكون ضرورية وهو الذي جعلناه شرطا في ان يجب
ان تكون مقدمات البراهين ذاتية فقد يمكن ان
يكتفى في بيان ذلك بما سلف وقد يمكن ان نبين
ذلك بيانا اوسع بان نبتدي القول فيه ابتداء آخر

وكانت المقدمات الضرورية هي

من طبعه وجود مساوات الزوايا للقائمتين للمثلث الذي
نهو موجود للمختلف الاضلاع والمتساوي الاضلاع و
المتساوي الساقين فلم يعرف بعد ان هذا الامر موجود
لكل مثلث بما هو مثلث وانه لا مثلث من المثلثات
الا وزواياه مساوية لقائمتين. الآن قد بنا ان نعرفه
بنحو من المعرفة التي يفيدها الاستقراء وذلك شيء غير
كائن في الزمان. واما الموضع الثاني الذي يعرض لنا فيه
ان ننظر انا قد بينا الامر الذي على الكل وكم بينه فهو
الموضع الذي يعرض لنا ان نتبين شيئا شيئا بما يحد اوسط
يوضع محمولا على الكل ولا يكون الشيء الذي يبين به محمولا على
الكل فنقول مثلا ان الذي بين بهذه الصفة مثال ذلك ان كل مهندس انه اذا وقع
خط مستقيم على خطين مستقيمين فيكون كل واحد
من الزاويتين الداخلتين اللتين في جهة واحدة
مساوية لقائمة فان الخطين متوازيان فان التوازي
موجود لكل الخطين اللذين بهذه الصفة لكن لا
على الكل لان التوازي انما يوجد للخطين اللذين
يقع عليهما خط ثالث فيكون المجموع الزاويتين
الداخلتين في جهة واحدة مساويا لقائمتين
سواء كان كل واحدة منهما قائمة او كان ما ينقص
من الواحدة زائدا في الاخرى واما كل خط الخط الاوسط

في هذا فهو محمول على الكل اذا كان هذا هو تلك الشروط
بالبراهين. فقد ينبغي ان نعلم متى يقع لنا العلم بالحمل
الذي على الكل ومتى لا يقع فنقول انه اذا بينا شيئا
واحدا بعينه لاشياء كثيرة فان وجد تلك الاشياء
انما تختلف بالاسماء فقط مثل اختلاف السيف
والصمصام والمعنى فيهما واحد فالبرهان عليهما على
الكل مثال ذلك انه لو كان معنى المثلث المختلف
الاضلاع ومعنى المثلث المتساوي الساقين
معنى واحدا بعينه لقد كنا نرى ان مساواة الزوايا
لقائمتين انما ثبت للمثلث المختلف الاضلاع
والمتساوي الساقين على طريق الكل فاما اذا لم يكن
معناهما واحدا بعينه لكن معنى كل واحد منهما غير معنى
الآخر فالبيان لم يكن محمولا على الكل ولا كان اوسط
محمولا على الكل واذا لم يكن معروفا هذا الوصف
الشيء الذي له يكون البيان على الكل اعني ان يستنبط
بان يتناول الاشياء التي بها يتصف ذلك الشيء
الذي اوجبنا ذلك المحمول فاذا وجدنا الصفة التي
اذا بقيت هي وارتفعت سائر الصفات بقي المحمول
واذا ارتفعت هي ارتفع المحمول او لا يرتفعها فتلك
الصفة هي الصفة التي من قبلها وجد البيان لهاهنا
الكل مثال ذلك انا اذا بينا في المثلث المتساوي الساقين

مثل ان يقيم البرهان على ان السماء جسم لا ثقيل ولا خفيف وان
الارض في الوسط فانا قد نظرنا اذا اقمنا البرهان
على امر شخصي لا على امر كلي اذ كان ليس يوجد
كثير من شخص واحد وليس الامر كذلك فانا لم نقم
ذلك على الارض بما هي مشار اليها وشخص وانما اقمنا
على الطبيعة الكلية الموجودة للارض بما هي ارض سواء
وجد منها اشخاص كثيرة او لم يوجد بل اذا اقمنا البرهان
عليها فقد علمنا انه لو وجدت ارضون كثيرة
لكانت حالها هذه الحال اعني انها كانت تكون
مثل الوسط كما انه لو عدم اشخاص الناس حتى
لا يبقى منها الا شخص واحد يقوم البرهان بما ذلك
الانسان انه ناطق لا بما هو شخص انسان بل
بما هو انسان ولم يكن ذلك ضارا لنا في اقامة
البرهان من طريق ما هو واما الاشياء التي يعرض
لنا فيها ان نكون كم شيء فيها المقول على الكل و
نظن انا قد جهلناه فهي اشياء احدها الاشياء
المختلفة الانواع التي يعرض ان يكون لها وجود محمول
واحد بعينه لكل واحد منها على حدة من قبل
خفاء الطبيعة المشتركة التي توجد لها ذلك
المحمول بما هي مثل ما يعرض من العدد ان الاعداد
المتناسبة اذا ابدلت تكون متناسبة وبين

وبين ان الاعداد المتناسبة اذا ابدلت تكون متناسبة صح

هذا المعنى

هذا المعنى بعينه الرجل الطبيعي للارض فانه قد يتبين
من هؤلاء انه قد تبين الامر الذي على الكل وليس
كذلك فان تبديل النسبة هي للخطوط بما هي
خطوط والاعداد بما هي اعداد وانما هي
شيء موجود بذاته للطبيعة العامة التي تشترك فيها
هذه الثلثة ولذلك يصدق ان كل الاعداد والاجسام
والازمنة المتناسبة فانما اذا ابدلت تكون متناسبة
وانما كان يكون البرهان في هذه على الكل لو كانت
الطبيعة المشتركة لهذه معروفة فاقيم البرهان حينئذ
على الكل لو كانت الطبيعة المشتركة عليها واما اذا
اقيم البرهان في تبديل النسبة على كل واحد من هذه
على حدته فانه لم يقم البرهان على الكل ولا عرف
ذلك عرفا فانه كما انه اذا سئل بين في المثلث
المختلف الاضلاع على حدة ان زواياه مساوية
لقائمتين وبين ذلك بينه في المتساوي الاضلاع
وفي المتساوي الساقين ولم يعرف من طبيعة
وجود مساواة الزوايا لقائمتين للمثلث
اكثر من هذا المعنى من وجوده لكل واحد من انواع
المثلث فهو بعد لم يعرف ما يوجد الطبيعة المثلث
بما هو مثلث الا انه في بعض من العدد
على نحو ما تكون العلم الموفطائي وايضا لم يعرف

الجنس احد المتقابلات واذا كان ذلك كذلك فمن

جهة ان

يعلم انه ليس يخلو من احدهما يعلم انهما من الاضطرار

لكن لا على التعيين فقد تبين من قولنا ما هو في

بالذات والحمل الكلي المستعمل في البراهين. و

اما الحمل على الكل المخصوص بهذا الايجاب فهو المحمول

الذي جمع ثلثة شروط احدها المحمول الذي يقال

على جميع الموضوع الذي رسمناه قبل والثاني ان

يكون محمولا على الموضوع بالذات والثالث

ان يكون محمولا عليه حملا اولا اعني ان لا يكون محمولا

على الموضوع من قبل طبيعة اخرى مثل حملنا

مساوات زواياه لقائمتين. فانها اول للمختلف

وليس اول للمختلف الاضلاع لانه ليس مساواة

زوايا لقائمتين موجودة لما هو مثلث مختلف

الاضلاع بل بما هو مثلث قلت وانما اشترط

هذا في محمول البراهين لان المحمول الذي ليس بمحمل

من طريق ما هو هو داخل في وجود في المحمل الذي نابعرض

ولذلك قد يرى ان الحمل الذي على الكل يكتفي

فيه ان يقال انه المحمول على الكل الموضوع بذاته من

قبل انه لا فرق بين قولنا ان هذا الشيء المحمول

موجود لهذا الموضوع بذاته او موجود له اولا و

ذلك ان الاستقامة والانحناء هما امران موجودان

للخط

اذ كانا

للخط بذاته وبما هو خط وهما ما خوذان في حيثية

فضاء الخط الذي به يقوم وكذلك الحال في مساواة

الزوايا لقائمتين في المثلث فان هذا المحمول ليس

بل ان يبين للشكل بما هو شكل اذ كان المربع

شكلا وليس زواياه مساوية لقائمتين. ولا

يمكن ايضا ان يبين من المثلث المختلف الاضلاع

وان كان امرا موجودا له فان ذلك ليس له بما هو

مختلف الاضلاع اذ كانت مساواة الزوايا

لقائمتين يوجد للمتساوي الاضلاع والمتساوي

الساقين واذا كان ذلك كذلك فهذا المحمول

انما هو ذاتي للمثلث بما هو مثلث والبرهان

المحقق انما هو الذي محموله اما مثل هذه المحمولات

ولذلك كان برهان مساوات الزوايا لقائمتين

للمثلث المختلف الاضلاع ليس ذا تيال ولما

هو قال وقد ينبغي ان لا نذع ونظن انا قد بينا

الشيء على طريق الحمل الذي على الكل ونحن نظن

انا لم نبينه فاما الاشياء التي تعرض لنا فيها ان

نبين فيها المحمول على الكل ونظن انا لم نبينه فهي

الاشياء التي ليس يوجد فيها الاشياء شخص

واحد فقط مثل السماء والارض والشمس و

القمر فانه متى اقمنا برهانا على شيء من هذه انه بصفة ما

في حدود ما على انها اجزاء حد بمنزله الخط المأخوذ في حد الا
والانحناء الموجودين في الخط وبمنزله اخذ العدد في حد
في حد الزوج والفرد في حد الاول والمركب وبمنزله
اخذ المثلث في قولنا ان زوايا المثلثين والمحولات
التي ليس يحمل بها بين الجهتين فهي ان المحولات
العرضيه بمنزله حمل الابيض والحيوان على الموسيقي
والطب فان قولنا الموسيقار ابيض او حيوان هو
بالعرض واما المعنى الثالث فهو المقول على الاشخاص
الجوهره وذلك انه قد جرت العاده ان يقال فيما
ليس هو موجود في شيء ولا هو مقول على شيء على
ما قيل في رسم شخص الجوهر انه موجود بذاته ولما
ما يقال في موضوع فليس يقال فيه انه موجود بذاته
بل بغيره وهذا هي حال الاعراض واما المعنى الرابع
فهو المعلولات اللازمه اي كعللها التي عليه بها اعني
التي منعها ولا بد فان هذه يقال ان معلولاتها
لازمه عنها بالذات من الموت الذي يتبع الذبح
واما المعلولات التي ليس منعها يتبع علتها الا
بالاتفاق وفي الاقل في العلل العرضيه مثل ان
يمشي انسان فيبرق برق فانه ليس مشي الانسان
علة لوجود البرق وانما اتفق ذلك اتفاقا وكذلك
هكذا حال الموت التابع للذبح فانه لم يعرض الموت

على الذبح بالاتفاق بل حدوثه عنه ضروري وادم
والمستعمل من اصناف هذه المقولات في مقدمات
البراهين هما صنفان المحمولات الذاتيه اعني
الذي يوخذ الموضوع في حد المحمول وذلك ان
هذا الصنف ايضا يظهر من امره ان المحمول فيه
ضروري وذاتي للموضوع فان نسبه اجزاء
الحد الى المحدود نسبه ضروريه وهذه الى كان
الموضوع نفسه يوخذ في حد المحمول فالامر فيه بين
انه ضروري اذ كان لا يفارقه مثل اخذ الانسان
في حد الضحك واما اذا كان يوخذ في حد ما خبر
الموضوع وهي الاعراض المتقابله مثل الخط المأخوذ
في حد الاستقامه والانحناء والعدد المأخوذ في
حد الزوج والفرد فان هذه لما كان الجنس منقسم
بها قسمه ذاته وكان واجبا ان لا يخلو الجنس
من احدهما وذلك ان تقابلهما يكون اما على جهه
العدم والملكه واما على جهه الايجاب والسلب
وجب ان يكون هذه التقابلات محدوده و
منحصره في الطبيعه التي تنسب اليها حتى يكون
نسبه الجنس الى جميع تلك المتقابله نسبه الموضوع
نفسه الى خاصته اعني مثل نسبه الانسان الى الضحك
اي كما ان الانسان لا يفارق الضحك كذلك لا يفارق

اذ لما كان من البين بنفسه ان المطالب التي يعلم علما
وهو الذي حددناه قبل ان يكتب في الشيء المعلوم هو
ان هو موجود على الصفة التي يعلم ان يكون غير ممكن ان
يوجد بخلاف ما هو عليه موجود ولا في وقت من
الاوقات وذلك هو ان يكون ضروريا وايضا
وكان هذا انما يعلم من امر المطلوب من قبل البرهان
وكان البرهان انما يعطي هذا من قبل مقدماته
مانبين في كتاب القياس فانه تبين هناك ان
النتيج الاضطراريه الدايمة لا تكون الا عن مقدمات
اضطراريه فتبين انه اذا كان من شرط العلم الحقيق
ان يكون النتيج ضروريه انه يجب ان تكون مقدمات
البرهان ضروريه اي غير مستحيلة ولا ممتنعة واذا تبين
هذا من امر مقدمات البرهان فقد يجب ان ينظر
في سايرالشروط والخواص التي تكون بمقدمات
البرهان من قبل كونها ضروريه ثم نتبع ذلك النظر
في المطالب البرهانيه واول ذلك فينبغي ان
نتبين ما معنى الحمل على جميع الاشياء وما معنى
الحمل بالذات وما معنى الحمل المسمى في هذا الكتاب
الحمل على الكل فاما معنى قولنا ان الشيء محمول
على جميع الشيء فيعني به في هذا الكتاب من شيء
لم يكن المحمول موجودا لبعض الموضوع ولبعضه

ليس موجودا متى لم يكن ايضا موجودا في وقت ما
وفي وقت اخر غير موجود بل ان يكون لجميع الموضوع
وفي جميع الزمان مثل قولنا ان الانسان حيوان
فانه اي شيء هو موصوف بانه انسان فهو موصوف
بانه حيوان ومتى يوصف بانه انسان فهو يوصف
بالحيوانية وقال وقد يظهر ان الحمل على جميع الشيء
يحتاج ان يجتمع فيه هذان الشرطان من ان الاضداد
امثال هذه الموضوعات تحمل على جميعها
وذلك بان يتبين ان هذان جميع الموضوعات
فقد يكون من ذلك المحمول او يتبين انه قد يكون من موضوع
الذي يحد فيه وقتا ما او اما الذي ما ان وجد فيقا
على وجه واحد على المحمولات التي تقصد في حدود
موضوعاتها اما على انها حدود تامة لها او اخر
حدود تامة لها او اخر احدود من النمط الاخر
في حد المثلث وذلك ما نقول ان شكل محيط به
خطوط ثلث فان هذا الخط في حد هذا الشكل
لانها ايضا اخذ مثل من حده بانه اقصر
خط يحمل بين نقطتين او الموضوع على ما يمكث
النقط المتقابلة كان حمل الخط على المثلث امر
فاني اعني بذلك ان كل خط على الاطلاق والاطلاق في معنى
ما بالقوة هي المحمولات التي ليست موضوعاتها

آخر يسمى برهانا بالاضافة الى الامر في نفسه وهو الذي
جرت العادة بان يسمى برهانا مطلقا فقد تبين
من هذا ان كل البرهانين محتاج الى صاحبه على طريق
الدور تبين ان الشيء موجود شيء اخر لانفكاك
لهم عنها وحال الخر وهو ان ياخذ الشيء في بيان
نفسه وهذا يظهر بان يفرض ثلثة اشياء يلزم بعضها
في البيان على جهة الدور فانه لا فرق بين ان يلزم الدور
في اشياء كثيرة على طريق اللزوم او في اشياء
قليلة من القليل في اثنين او ثلثة فان طبيعة الدور
فيها كلها طبيعة واحدة اذ كان انما يجب فيه ان يكون
في عدد متناه فقط واقل العدد اثنين. فلنفرض
انا انما علمنا ا من قبل علمنا ب وب انما علمنا
من قبل علمنا ج وان ج انما علمنا ا من قبل علمنا
با وذلك انه اذا كانت انما علمنا ا من علمنا ب
وب من قبل علمنا ج فبين ان ا انما علمنا ا من
قبل علمنا با وذلك محال وايضا فانه قد تبين
في كتاب القياس ان البيان بالدور انما يمكن
في المقدمات المنعكسة وتلك هي المقدمات التي
يأتلف من الحدود والخواص وقد تبين هناك
انه ليس يمكن ان ينتج عنه شيء هو مقدمتان
والدور في المقاييس لذلك انما يكون بان يتبين

اولا

اولا ما بمقدمتين ثم يتبين كل واحدة من المقدمتين
بالنتيجة وبعكس المقدمة الثانية ولذلك متى شرط اليها ان
الدور ان ينعكس المقدمتان واذا لم ينعكس المقدمتان
لم يتفق البيان الدائر على التمام وتبين ايضا انه اذا
كانت النتيجة موجبة والمقدمتان بهذه الصفة امكن
ان ينعكس بها الا في جميع الاشكال وكل واحدة من
المقدمتين اذا اضيف اليها عكس مقدمتها بقي في
الشكل الاول فقط واما اذا كانت النتيجة سالبة
فليس يمكن ان يتبين بها الا المقدمة السالبة فقط
لا المقدمة الموجبة واذا كان هذا هكذا فالبيان الدائر
يحتاج الى اربعة شروط ان يكون كل واحدة من
المقدمتين منعكسة وان يكون النتيجة موجبة وان يكون
التاليف في الشكل الاول وان يكون ذلك بحيث
اعني ان يكون المقدمات اعرف من النتيجة بها
والنتيجة اعرف منها بها اخرى فكيف يصح قول
من قال ان جميع الاشياء يتبين بعضها ببعض على
طريق الدور وذلك ان هذه المقاييس التي يتفق
منها بيان الدور وهي سبعة بالاضافة الى جميع
المقاييس انكان الدور انما ياتي فيها بجميع هذه
الشروط التي ذكرناها وقد تبين هذا فليتجه الى ما
كنا فيه من ذكر شروط مقدمات البرهان فنقول

فلا برهان اصلا وما اعتقدوه من ان الاشياء المتاخرة
الا بعقده وان قطع ما لانهايه مستحيل صحيح وصواب
واما ما اعتقدوا ان كل شئ محتاج الى البرهان فخطا وانه
ليس ههنا مبادي معلومه بانفسها فباطل واما
القوم الاخرون فانهم سلموا ان كل شئ يحتاج
الى البرهان وراوا ان وجود البرهان لكل شئ ممكن
على جهه الدور لا على جهه الاستقامه وهي التي يلزم
فيها قطع ما لانهايه له مستحيل واما نحن فنقول
انه ليس كل شئ يعلم بالبرهان بل ههنا اشياء يعلم
بغير وسط والبرهان ووجوده ذلك بين بنفسه
ومن سلم وجود البرهان فيلزمه ضروره ان
يريد ان ههنا مبادي معلومه بنفسها وذلك انه
ان كان واجبا ان يعرف مقدمات البرهان فاما
ان يعرف بها بوسط او بغير وسط فلان يعرف بوسط
عاد السوال ايضا في ذلك الوسط هل يعرف بنفسه
او بوسط فاما ان يمر الامر الى غير نهايه وهو على الاستقامه
فلا يكون ههنا برهان اصلا واما ان يكون ههنا مبادي
معلومه بنفسها واما ان يكون البرهان دورا قال ولنا
ان نسلم الوسطين ان مبادي البرهان غير
معلومه بغيرها بل نقول انها معلومه بالعقل وهو الذي
يدرك باجزاء القضيه المعروفه بنفسها فاما انه غير ممكن

لك حسن

ان شيئ مجهول المعلوم على طريق الاوفق
مما ذكره اما اولا فقد تبين ان البرهان الذي في ما
نحن فيه انما يكون من المبادي التي هي اعرف عند الطبيعه
فان ثبت المقدمات بالنتيج على ان النتيج اقدم منها
عند الطبيعه وقد كانت النتيج بينت بمقدمات
قيل انها اقدم عند الطبيعه فقد لزم ان يكون شئ
واحد بعينه مقدما على شئ واحد بعينه ومتاخرا
عنه بجهه واحده وذلك مستحيل فانه ليس يمكن
ذلك الا ان يكون ذلك التقدم بجهتين مختلفين
مثل ان يكون احدهما اقدم عندنا اقدم في المعرفه
والثاني اقدم في المعرفه عند الطبيعه الا انهم ان ادعوا
ذلك لزمهم اما اولا فان يكون طبيعه البرهان الذي
الذي في الغايه من البعد طبيعتين وذلك ان يكون
منه ما هو من الاشياء الاقدم في المعرفه عندنا ومنه
ما هو من الاشياء الاقدم عند الطبيعه فيكون طبيعه
البرهان الذي في الغايه من البعد طبيعتين وذلك
ان الكل في المطلق هي طبيعه الاستقراء وذلك
ان الاستقراء انما يبين فيه الاعرف عند الطبيعه و
هو الكلي والاعرف عندنا وهو الجزئيات وايضا
فان سلمنا لهم ان ههنا نوعين من البرهان نسمي
برهانا ما بالاضافه الينا وهو الذي يسمى الدليل ونوعا

يجب من ذلك ان لا يكون معرفتنا بالشيء المعلوم بالبرهان
وهي النتيجة معرفتنا بالمقدمات التي بها عرفت النتيجة
على حد سواء اعني ان يكون معرفتنا بالمقدمات
والنتيجة في مرتبة واحدة من المعرفة وذلك اما في
جميع المقدمات واما في بعضها بل يجب ان يكون
معرفتنا بالمقدمات اكثر وذلك الشيء الذي من
اجله وجد شيء ما فصفة ما هو حق لوجوده تلك
الصفة من الشيء الذي وجدت له تلك الصفة من
قبل ومثال ذلك انه لما كنا نحب المعلم من اجل
حب الصبي فقد يجب ان يكون حبنا للصبي اكثر
من حبنا للمعلم وكذلك اذا كنا نصدق بالنتيجة هو
من اجل تصديقنا بالمقدمات فقد يجب ان يكون
تصديقنا بالمقدمات اكثر وان كان تصديقنا
بالنتيجة هو من اجل تصديقنا بالمقدمات ومحال
ان يكون تصديق الانسان بالشيء الذي لا يعرفه
اكثر من الشيء الذي يعرفه وان يكون في علم افضل
من الشيء الذي يعرفه وان اتفق ان يعرف بعد
الجهل به لان الجهل قد يلزم ان لا يعرف متقدم الان
تعرفها بالاشياء التي لم يجهلها قط واذا كان
هكذا فواجب ان تكون مبادي البرهان اما كلها
واما بعضها اعرف من النتيجة عنده وان يكون

تصديقه

تصديقه بها اكثر من تصديقه بالنتيجة بل وقد يحتاج
مع ذلك ان لا يصدق بشيء من مقابلات المقدمات
المعروفة منفسها وتلك هي الامور المغلطة التي
هي مبادي قياس السوفسطائيين والسبب
في ذلك ان العلم البرهاني خاصة لا يقبل التغير ولا
الخلف ولا يخطر بباله المعتقد له امكان مقابله
ما دام المعتقد له صحيح العقل موجودا قال وقد ظن
قوم انه ليس ههنا برهان اصلا ويقولون طيبة البرهان
جدلا من قبل انهم ظنوا ان كل شيء يجب ان يقام
عليه برهان اعني انهم راوا ان حال مقدمات
البرهان في حاجتها الى البرهان هي مثل حال النتيجة
بعينها وقوم اخرون اثبتوا طيبة البرهان فانهم
قالوا واعتقدوا ان البرهان يكون على جميع الاشياء
وكلا الرايين كاذب فانهما يتقابلان تقابلا
الذين نفوا طيبة البرهان فانهم قالوا انه لما كان
كل شيء يحتاج الى البرهان وكان غير ممكن ان يعلم
اشياء متاخرة في العلم باشياء متقدمة دون
ان يكون تلك المقدمة ايضا بمقدمة اخرى وكذلك
الى ما لا نهاية له وكان قطع ما لا نهاية له غير ممكن
فاذن ليس ههنا مبادي معلومة منتهى اليها على سبيل
الوضع لا على سبيل الطبع واذا لم يكن ههنا مبادي

ان كانت محاسنها ان يدركها الحس والاشياء البعيدة
من الحس بالجملة هي الاشياء الكلية والقريبة منا كما
الاعرف عنده هي الاشياء الجزئية اي الاشخاص
الموجودة المركبة ومعنى قولنا في البرهان انه يكون
من الاوايل اي من المبادي المناسبة فانه لا فرق
بين قولنا اوايل وبين قولنا مبادي من قبل انهما
اسمان مترادفان اي يدلان على معنى واحد و
مبدأ البرهان هو مقدمة غير ذات وسط اي مقدمة
غير معروفة بحد اوسط وهي التي ليس يوجد مقدمة
اخرى اقدم منها في المعرفة ولا في الوجود فاما المقدمة
بالجملة فقد تقدم رسمها حيث قيل انها احد جزئي
القول الجازم اما الموجب واما السالب فقد يحد
بانها قول جازم فيه شيء على شيء واخر فيه شيء عن
شيء وهذه منها موجبة ومنها سالبة واما المقدمة
الجدلية فهي المقدمة التي يسلم بالسوال اي جزء من
النقيض اتفق ان يسلم المجيب كان ذلك الذي
سلم هو الصادق او غير الصادق واما المقدمة
البرهانية فهي الصادقة من احد جزئي النقيض واما
الحكم فهي اي جزء اتفق من المتقابلين بالايجاب
والسلب واما النقيض فهو المقابل الذي ليس بينه
وسط وكل هذا قد سلف في الكتب المتقدمة

ومبدأ

ومبدأ البرهان الذي هو كما قلنا مقدمة غير ذات وسط
ينقسم اولا قسمين فاحد هما ما لم يكن سبيل الى البرهان
في تلك الصناعة ولا كان معروفا عند المتعلم
وهذا يسمى اصلا وموضوعا والقسم الثاني ما كان
معروفا عند المتعلم وهذا هو الذي يسمى العلوم
المتعارفة والوضع ايضا ينقسم قسمين فمنه ما يوضع
فيوضع بها اتفق من جزئي النقيض اما الموجب
واما السالب ومنه ما هو الذي يخص باسم الوضع و
هو محدود في جنس المقدمات ومنه ما يوجد بمنزلة
حد الوحدة التي يضعها العددي اذ يقول انها شيء
غير منقسم بالكمية غير ذات وضع والفرق بين المقدمة
الموضوعة والحد الموضوع ان المقدمة يقتضي ولا
ان الشيء موجود او غير موجود وهذا هو معنى المقدمة
واما الحد فليس يتضمن بذاته ان الشيء موجود او غير
موجود اعني من جهة ما هو حد فانه ليس معنى ما هي
الوحدة ومعنى انها شيء موجود معنى واحد بل
ذلك معان مختلفان واذا كان يلحق في اشياء ان
تعلم بالعلمين معا كما سيأتي بعد ولما كان الشيء
المعلوم بالبرهان انما يقع لنا التصديق اليقيني به
من قبل القياس البرهاني وكان القياس البرهاني
انما يكون من قبل المقدمات التي منها ائتلف القياس فقد

اول

يرى انه قد علم هذه الجهة سواء كان علما بالحقيقة
بعيد فان كليهما انما يزعمان انهما علما الشئ بهذه الجهة
لكن الفرق بينهما ان الذى لا يعلم الشئ على ما هو
به يظن انه علمه وهو لم يعلمه والذى علم على
التحقيق علمه علمه وهو يعلمه واذا كان هذا هو
العلم الحقيقى المطلق فالذى يفيد هذا العلم هو البرهان
وقد يقال العلم الحقيقى على نحو اخر وهو العلم المكتسب
بالحد الآن القول ههنا اقلا انما هو فى العلم المكتسب
بالبرهان ثم من بعد ذلك يتكلم فى ذلك العلم الثانى
والبرهان بالجملة هو قياس يفيد علم الشئ
على ما هو عليه فى الوجه بالعلم الذى هو بهذا الوجه
اذا كانت تلك العلل من الامور المعروفة لنا بالطبع
واذا كان القياس البرهانى هو الذى من شانه
ان يفيد هذا العلم الذى هو العلم الحقيقى كما قلنا
فبين انه يجب ان تكون مقدمات القياس
البرهانى صادقة واولية وغير معروفة بحد اوسط
وان تكون اعرف من النتيج وكان تكون علل النتيج
بالوجهين اعنى علمنا بالنتيج وعلمه لوجود ذلك
الشئ المنتج فقد يكون فيها ان تكون منسوبة
للامر الذى تبين بها فان هذه هى حال العلل من
المعلول وقد تبين فى كتاب المقدم انه قد يكون

قياس

الذى

قياس صحيح وحسن الشروط على ما تقدم فيما
تبين ههنا فهو انه لا يمكن ان تكون قياس برهانى
دون اجتماع هذه الشروط اما كون مقدمات البرهان
صادقة فمن قبل ان المقدمات الكاذبة يفضى
بمستعملها ان يعتقد فيما ليس بموجود انه موجود مثل
ان يعتقد ان قطر المربع مشارك لضلعه واما كونها غير
ذوات حد اوسط فمن قبل ان التى هى بحد وسط
فهى محتاجة الى البرهان كحاجة الاشياء التى يراد ان يبرهن
بها واما كونها علة للشئ المبرهن فمن قبل ما قلناه
من ان العلم الحقيقى الذى فى الغاية انما هو لمن علم الشئ
متى علمناه علته واما كونها متقدمة على النتيج فمن قبل
انها علل للنتيج فهى متقدمة عليها بالسبب واما كونها
اعرف منها فانه يجب ان تكون اعرف فى الوجهين
المتقدمين جميعا اعنى ان تكون اعرف من النتيج فيما
ذاته لعليته اياها وفى انها موجودة اى صادقة و
الاعرف فيما عارضين احدهما عندنا والاخر
عند الطبع فانه ليس المتقدم فى المعرفة هو المتقدم
عند الطبع فى جميع الاشياء وذلك ان الامور المحسوسة
المركبة هى اقدم فى المعرفة عندنا والاعرف عند الطبع
هى الامور البسيطة التى منها استلفت المركبات
وهى البعيدة من الحس اعنى التى يدركها الحس موجزة

هو جاهل به فان كان يعلم ما علم فلم يتعلم بعد شيئا كان
مجهولا عنده وان كان يعلم ما جهله فمن اين علم ان
الذي كان يجهله هو الذي كان علم فان من يطلب
عبدا آبقا وهو يجهله فاذا صاده فلم يعلم ان ذلك
هو الذي كان يطلبه الا ان يكون قبل ذلك
يعلم فاذن لا تعلم هناك اصلا ولا تعليم واما
نحن فلما كنا نقول ان الشيء المطلق يعلم بامر كلي
ويجهل بجهة جزئية وهي الجهة التي يخصه لم يلزمنا هذا
الشك المذكور ولزلك بهذه الجهة بعينها يحل الشك
السوفسطائي التي جرت العادة باستعمالها
في هذه الاشياء الجزئية وذلك انهم كانوا يقولون
هل عندك علم بان المثلث زواياه مساوية
لقايمتين او ليس عندك علم بذلك فاذا اجابهم
مجيب بان عنده علما من ذلك كشفوا عن مثلث
مرسوم في لوح وقالوا فهل عندك علم بهذا المثلث
ان زواياه مساوية لقايمتين قبل ان يكشف
لك عنه ام لم يكن عندك علم بذلك فاذا قال لم
يكن عندي علم بان زواياه مساوية لقايمتين قالوا
فقد كان عندك علم بان المثلث زواياه مساوية
لقايمتين ولم يكن عندك علم بذلك فان هذا
مثلث لم تعلم حاله قبل فحين تخبر بان نفوسكان

عندنا

عندنا علم به بجهة ولم يكن عندنا به باخرى وليس مستحيلا ان
يعلم الشيء بجهة ويجهل باخرى وانما المستحيل ان
نعلم الشيء بالجهة التي نجهله بها معا وكذلك لا ينبغي ايضا
ان نجعل هذا الشك بالجهة التي حلها قوم وذلك
انهم قالوا في جواب هذا انا لا نعلم ان لكل مثلث زوايا
مساوية لقايمتين بل انما علمنا انما هو موجود مثلثا
زواياه مساوية لقايمتين فان العلم الحاصل لنا
بالمثلث عند ما كشف عنه لم يحصل بهذا الشرط اعني
ان الذي لم يكن ماخوذا بهذا الشرط اعني انه
لم يحصل ان هذا المكان معلوما انه مثلث
زواياه مساوية لقايمتين بل انما نعلم
وهذه الكلمة انما تعني عندنا ان هذا
مثلث وجب ان زواياه مساوية لقايمتين
فان العلم الحاصل لنا عن هذا البرهان انما حصل
عن طبيعة المثلث مطلقة لا من حيث هي ماخوذة
بهذا الشرط قال وانما نرى انا قد علمنا الشيء علما
حقيقيا في الغاية متى علمنا الشيء انما هي عارضة على
نحو ما يعلم السوفسطائي بل متى علمنا بالعلم الموجبة
لوجوده وعلمنا انها علة وانه لا يمكن ان يوجد
من دون تلك العلة ومن الدليل على ان العلم الحقيقي
هو هذا ان كل من يدعي انه قد علم الشيء فانه انما

يقال فيها ان على كل شئ يصدق اما الايجاب او السلب فان
امثال هذه المقدمات يحتاج ان يعلم من امرها صدقها
فقط وانه لا يدخلها الا السوفسطائيون وبعضها
يجب ان يتقدم فيعلم من امرها ما ذا يدل اسمها فقط
مثل ان يتقدم المهندس فيعلم على ما ذا يدل اسم الدائرة
في صناعته واسم المثلث وبعضها يحتاج ان
يتقدم المتعلم فيعلم الامرين جميعا مثل الوحدة فانه
يجب على المتعلم ان يعلم على ما ذا يدل اسمها وانها
شئ موجود وذلك ان العلم بوجود غير العلم بما ذا
يدل عليه اسمه فقد يعلم ما يدل عليه الاسم ولا يعلم
وجوده ولا ينعكس هذا بل يجب على من علم
الوجود ان يعلم دلالة الاسم وليس تقدم العلم المتقدم
على العلم المتعلم بمنزلة تقدم الاحس الاول الشئ
على الاحس الثاني له في وقت اخر وكذلك
انا قد ذكرنا اشياء قد كنا تقدمنا ما قبل فاحسسنا بها
فعندما ذكرناها ثانيا نعرف انها التي قد احسسنا بها
قبل فانه لو كانت حال العلم المستفاد بالتعلم مع
العلم المتقدم هذه الحال لوجب ان يكون للمتعلم تذكرا
ولا ايضا كنا في هذه المقدمة اعني القائلة ان
كل تعليم وتعلم انما يكون بمعرفة متقدمة انا قد ذكرنا اشياء
من غير ان يتقدم لنا حس بها فان هذه المعرفة و

المعرفة حاصلة عن التعلم معرفة باشتراك الاسم و
تحصل لنا معرفتها بالحس ابتداء وتعلمها معا وذلك
هي الاشياء الجزئية التي ادركتها وهي ما ادركت
الاشياء الكلية التي علمناها مثال ذلك انا عندنا علم
بان كل مثلث فزواياه مساوية لقائمتين وليس
عندنا علم بان المثلث الذي رسمته انت في اللوح
واخفيته عنا انه بهذه الصفة فاذا كشفت لنا
عنه حصل لنا من قبل الحس انه موجود مثلث ومن
قبل العلم بالامر الكلي ان زواياه مساوية لقائمتين
فالمقدمة الصغرى في هذا العلم حصلت لنا عن
الحس وهي ان العلم الحقيقي هذا مثلث والنتيجة
وهي ان هذا المثلث زواياه مساوية لقائمتين
حصلت لنا عن المقدمة الكبرى التي كانت عندنا
معلومة من اول الامر لما اضافت الى المقدمة
الحاصلة عن الحس وهي الصغرى وهذه حال جميع
الاشخاص مع كليتها المعلومة قبل ان نعلمها بالحس
اعني انها مجهولة من جهة ما هو جزئي ومعلوم من
جهة الامر الكلي المحيط به فانه لو كان الشئ المجهول
عندنا مجهولا من جميع الجهات لما امكننا ان نتعلم
وللناس شك في هذا المشهور وهو الذي يقول
ان الانسان لا يخلو ان يتعلم ما قد علم او ما لم يعلم و

الاوسط
الحد
شجاع لانه عظيم الاطراف وعظيم الاطراف هو
والشجاع هو الطرف الاكبر فمتى يصح عكس الطرف
الاوسط وهو العظيم الاطراف على الاكبر وهو
الشجاع لم يكن ان سلمنا ان هذا شجاع لانه عظيم
الاطراف لان هذا يتبين من مقدمتين احديهما
ان زيدا هو عظيم الاطراف وكل عظيم الاطراف
شجاع فزيد هذا شجاع وانما كان من شرط ان
لا ينعكس الطرف الاصغر على الاوسط لانه لو
انعكس كان كل عظيم الاطراف اسدا وذلك
ان ههنا ثلثة حدود الاسد والشجاع والعظيم
الاطراف هو الاوسط والاسد الاصغر
والشجاع الاكبر فلا يصدق انعكاس الطرف
الاصغر على الاوسط وهو ان عظيم الاطراف
اسد لم يكن ان يوجد عظيم الاطراف غير الاسد
فلم يمكن ان يتبين بذلك في غير الاسد انه شجاع
كما انه لم ينعكس الاوسط على الاكبر لم يكن عظيم
الاطراف علامة خاصة بالشجاع وههنا
انقضى تلخيص معاني هذا الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم المقدمة الاولى من البرهان
قال كل تعليم وكل تعلم فكري فانما يكون بمعرفة
متقدمة للمتعلم والالم يمكنه ان يتعلم شيئا وهذه

التعليمية
القضية يظهر صدقها بالاستقراء وذلك ان العلوم
وما اشبهها من الامور النظرية اذا تصفح امرها ظهر
ان العلم الحاصل فيها من التعليم انما يكون من معرفة
متقدمة للمتعلم منها وكذلك يظهر الامر في سائر الاشياء
التي من شانها ان يتعلم بقول وقد يظهر صدق
هذا مما تقدم وذلك ان كل تصديق بقول فانه
يكون اما من قبل القياس واما من قبل الاستقراء
والتمثيل على ما تبين قبل هذا فالذي يعلم بالقياس
فقد يجب قبل تعلم نتيج القياس ان تكون قد
سبق عنده العلم بمقدمات القياس الذي
يصح المقدمة الكلية وبالاستقراء قد يجب ايضا
ان يكون عنده معرفة الجزئيات متقدمة على معرفة
الكلية وكذلك الذي يعلم الشيء بطريق التمثيل و
الاقناع قد يجب ايضا ان يكون قد تقدم معرفة
الشيء الذي يمثل به قبل ان يعرف الشيء الذي عرف
من قبل المثال والعلم الذي يجب ان يتقدم على كل
ما شانه ان يدرك بعد وقياس على ضربين
اما علم بان الشيء موجود وهو العلم الذي يسمى
التصديق واما علم بما اذا يدل عليه اسم الشيء ويكون
الذي يسمى تصورا فبعض الاشياء يجب على المتعلم ان
يتقدم فيعلم من امره انه موجود فقط مثل المقدمة التي

واذا كانتا اخص ايتلف في الثالث واما العلامة التي
يأتلف في الشكل الاول فهي اصدق العلامات واجلها
وهي التي تخص باسم الدليل القول في قياس الفراسة
قال واما قياس الفراسة فانما يكون وجوده ممكنا
عند من يسلم ان عوارض النفس الطبيعية مثل الغضب
والشجاعة مأواها النفس والبدن في اصل الخلقة
لان معلوم ان العوارض الغير الطبيعية لا يتاثر
عنها البدن وان تاثرت النفس مثل انه من يعلي
صناعة الموسيقى فقد تاثرت نفسه لكنه لم يتاثر
من ذلك بدنه واما من خلق شجاعا من الحيوان
بالطبع او جبانا بالطبع فان لقايل ان يقول انه قد
ابدان هذه الانواع من الحيوان متاثرة عن هذه
العوارض الطبيعية الموجودة في نفوسها فاذا سلم
هذا وسلم انه يوجد لنوع من انواع الحيوانات
عارض من العوارض النفسانية الطبيعية لزم ان
توجد لواحد واحد منها علامة واعراض خاصة
لعارض عارض انفسها الطبيعية واذا كان الامر
كذلك امكن ان يوجد قياس الفراسة مثال
ذلك انه لما كانت قد توجد الشجاعة للاسد
فقد يجب ان يكون في خلقه علامة تدل على الشجاعة
لانه قد وضعنا ان النفس والبدن يتاثران عن

العوارض

العوارض النفسانية الطبيعية فليكن تلك العلامة
مثلا عظم الاطراف في كل نوع من انواع الحيوان الذي يكون
شجاعا لانه يجب ان يكون هذه العلامة هي خاصة
بالشجاعة اذ قد وضعنا ان لكل عارض من عوارض
النفس علامة خاصة والشجاعة قد توجد في غير الاسد
وذلك الانسان وغيره شجاع فيجب مني فحصنا
العلامات الدالة في نوع من انواع الحيوانات على
العوارض النفسانية التي يختص بها نوع واحد و
اكثر من نوع واحد كان ذلك الذي يوجد في ذلك
الحيوان الواحد منها هو عارض واحد مثل ان يكون
في الاسد الشجاعة والسخاء ولكل واحد من هذه
علامة قد عرفناها ان استعمل الفراسة فيحكم على
ما يوجد له من الاشخاص تلك العلامة انه يوجد له
ذلك العارض من عوارض النفس وقياس الفراسة
يكون اذا انعكس الحد الاوسط على الطرف الاكبر
ولم ينعكس عليه الطرف الاصغر انه متى كان الحد
الاوسط على الطرف الاكبر ولم ينعكس عليه الطرف
الاصغر انه متى كان الحد الاوسط غير منعكس على الاكبر ثم
العلامة خاصة بذلك الاثر فلم تدل عليه مثال ذلك
انه ان لم يكن صادقا قولنا ان كل عظيم الاطراف
شجاع لم ينتفع بذلك في بيان ان هذا الانسان

والضمير قال واما العلامة والضمير فليس شيئا واحدا لان
يكون من المقدمات المحمودة وهي التي يكون من المملكة
على الاكثر اعني الامر الذي يكون اولا يكون على الاكثر
ويوجد اولا يوجد وذلك مثل قول القايل ان الحي
يغضبون وان الحجر يحبون واما العلامة فيكون
من المقدمات التي هي دلايل على وجه الشئ وكونه
وهذه الدلايل اما ان يكون اضطراريه واما مشهوره
الصدق والعلامة التي تدل على وجه الشئ يحمل على
ثلثة اصناف على مثال ما يحمل الحدود الوسطى في الاشكال
الثلثة اعني اما ان يكون محمولا على الاصغر موضوعه
للاكبر فيأتلف العلامة في الشكل واما ان يكون
محمولا عليهما فيأتلف في الشكل واما ان يكون
موضوعه للطرفين فيأتلف في الشكل الثالث
مثال ذلك في الشكل الاول قول القايل هذه المرأة
قد ولدت لانها ذات لبن لانه يأتلف القياس
هكذا هذه المرأة ذات لبن وكل ذات لبن والدة
فهذه المرأة والدة وهي النتيجة ومثال ايتلاف في
الشكل الثالث قول القايل الحكماء فاضل لان
سقراط فاضل فيأتلف القياس سقراط حكيم
وسقراط فاضل فالحكيم اذن فاضل ومثال
ايتلاف العلامة في الشكل الثاني قول القايل

هذه المرأة

القياس

هذه المرأة قد ولدت لانها مصفرة فيأتلف
هكذا هذه المرأة مصفرة والوالدة مصفرة فينتج
في بادي الراي ان هذه المرأة والدة فاذا
صرح في جميع هذه الاصناف الثلثة بالمقدمتين
جميعا سميت اقيسة واذا اضمرت احدى المقدمتين
اما البينة واما المذكرة فسميت علامة والعلامة
التي تكون في الشكل الاول لا ينقص من قبل صحة
لزوم النتيجة عنها واما في الشكل الثالث فينقص
من قبل ان النتيجة يوجد كلية وهي في الحقيقة جزئية
اما التي في الشكل الثاني فينقص من قبل ان الشكل فيه
لا يكون قياسا من مقدمتين موجبتين لانه
ليس اذا كانت المرأة الوالدة في وقت قائلة
صفراء وكانت هذه المرأة صفراء يجب ان تكون
والدة فيعم جميع هذه العلامات الثلث ان مقدماتها
تكون صادقة وينفصل بعضها ببعض بالاشكال
التي يأتلف فيها فالمسمى من هذه علامة بالحقيقة
هو ما يأتلف في الشكل الثاني والثالث و
هو ما كانت العلامة فيه اخص من الطرف الاعم
من الطرفين اعني حاد في المطلوب فاذا كانتا اعم ايتلف
في الشكل الثاني واذا كانتا اخص ايتلف
في الثالث واما العلامة التي يأتلف في الشكل الثاني

فاوضا هذه المقدمة الكلية بعقد جزئية اخذنا المحمول فيها
جزئيا سلبا عن بعض الاضداد وليكن مثلا ان
المجهول والمعلوم ليس علمها واحدا فيأتلف بالحد الاوسط
موضوعها الطرفين ويأتلف القياس هكذا المجهول
والمعلوم اضداد فاذن بعض الاضداد ليس
علمها واحدا ولذلك يعرض اذا كانت المقدمة
التي يعقد مقاومتها له كلية اعني ان المقاومة
لها ان كانت كلية في الشكل الاول وان كانت
جزئية كانت في الثالث ولما كان بينا انه يجب
ان يؤلف القياس تأليفا يكون مطابقا للوجود
اعني ان تكون فيه المحمولات في الذهن على ما هي
عليه في الطبع خارج الذهن وهو الذي يعرف
بالحمل على المجرى الطبيعي فتبين ان المقاومة انما
يأتلف في الشكل الاول والثالث لان مادة
المقدمة التي يأخذ ما يناقضه بالقوة يقتضي
لانها ان كانت كلية كما قلنا كان الشكل الاول
وان كانت جزئية كان الشكل الثالث فاما المقاومة
بالشكل الثاني فانما يتأتى ذلك لا بان يضع
المقدمة التي هي بالقوة مناقضة للمقدمة المقصود
ابطالها من اول الامر على انها بينة بنفسها بل بان
يضع عليها اولا على انها بينة بنفسها ثم يضع انها

صنعته

الشكل الثاني

صنعته ولذلك يحتاج المناقض كما يقول ارسطوطاليس
الى عمل كثير ومثال ذلك انه اذا اراد ان يناقض قولنا
في كل مناقضة كلية في الشكل الثاني فانه يضع
اولا على انه بين بنفسه ان كل محيط ليست
شيء من ما ثم يضع ان هذا ينعكس حتى يعود اولا في
شيء من كل وهذا كله تكلف خارج عن الطبع حتى انه
يكون حملا على غير مجرى الطبيعي وكذلك الحال في المقاومة
الجزئية التي تكون في الشكل الاول فهذه هي اصناف
المقاومات التي تكون بالاشكال الجميلة وهناك
ايضا مقاومات ماخوذة من الضد ومن الشبيه ومن
الراي المقبول عن واحد مرتضى او بغير مرتضى
والمقاومة من الضد ان يضع واضع ان الخمر هي
الذي يحسن الى جميع اخوانه فمقاومته بان يقول
لو كان الخير هو الذي يحسن الى جميع اخوانه لكان
الشر يرجع شيء الى جميع اخوانه ومثال المقاومة بالشبيه
ان يضع واضع ان الابصار يكون بان يخرج من
البصر شيء الى المبصر فنقول انه لو كان ذلك لوجب
ان يكون من السمع شيء يخرج الى المسموع ومثال
المقاومة التي تكون من الراي المقبول قول القائل
ليس ينبغي ان يعتقد السكاري فيما يحدثوا لان ملكا
كان لا يعتقدهم وكان يلزمهم الجنايات القول في العلامة

لعناد

فهو الاتيان بمقدمة مضاد المقدمة التي يقصد ابطالها با
والفرق بين المقدمتين ان المقدمة التي يقصد ابطالها
يكون ابدا كليه لانها هي التي يبطلها يبطل النتيجة
القياس الذي احدى مقدمتيه جزئية والثانية كلية
واما المقدمة المضادة بالقوة لهذه المقدمة فقد يكون
كليه اذا كانت اعم من المقدمة المناقضة للمقدمة
التي يقصد ابطالها وقد تكون جزئية اذا كانت
اخص من المقدمة المناقضة للمقدمة التي يقصد
ابطالها والمعاندة تكون بالطبع واولا في شكلين
الشكل الاول والثالث وذلك ان النتيجة التي
يقصد بها ابطال المقدمة الكلية من القياس اما
ان تكون كلية اذا قصد الابطال الكلي والجزئية
انما يتاتى انتاجها عند المقارنة انتاجا اوليا في
الشكل الثالث والكلية في الشكل الاول وسواء
كانت المقدمة المقصودة ابطالها سالبة كلية او
سالبة جزئية وان كانت سالبة كلية فوقعت
اما موجبة كلية واما جزئية وبين ان المقاومة
للمقدمات الكبرى يكون اذا كانت كلية في الشكل
الاول واذا كانت جزئية في الشكل الثالث من
المواد انفسها مثال ذلك انه اذا وضع واضع ان
الموجبة في كل واردنا ان يقاوم هذه الكلية

نتيجة

نتيجة كلية سالبة فانا نضع ان الاسود من كل ما يحيط
ب وكل غراب وليكن مثلا ج فيكون ب موضوعة
بالطبع لج وج موضوعة للالف وذلك هو تاليف
الشكل الاول ضرورة وان قاومنا مقاومة جزئية
اخذنا ان الاسود عن بعض ب وليكن ذلك
البعض د فيأتي د موضوعة بالطبع للطرفين وذلك
هو تاليف الشكل الاول ضرورة وان قاومنا
مقاومة جزئية اخذنا ان الاسود عن بعض ب
وليكن ذلك البعض د فيأتي د موضوعة بالطبع
للطرفين وذلك هو تاليف الشكل الثالث و
تكون كلتا المقدمتين الموضوعتين للمناقضة مقابلة
بالقوة للمقدمة التي يقصد ابطالها اما من جهة
انها اعم واما من جهة انها اخص وكذلك يفعل
اذا كانت المقدمة التي يراد ابطالها كلية سالبة
ومثال ذلك من المواد ان يقصد الى مقاومة قول
القائل كل زوج من الاضداد علمها واحد فانا
اردنا ان نقاوم بمقدمة كلية ولتكن الاضداد التي
هي موضوع المقدمة التي يقصد ابطالها داخلة تحت
المتقابلات فيأتلف القياس في الشكل الاول وهو ان
الاضداد متقابلات ولا زوج من المتقابلات
علمها واحد قولا واحدا من الاضداد علمها واحد وان

ان كل فضيد علم والثانية ان كل علم متعلم فيكون الكبرى
معلوم بنفسها وهي قولنا كل علم متعلم ويكون
صغرى مجهولة الكلية مثل جهل النتيج لان من
المعلوم لنا ان بعض الفضايل وهي الحكم علم ومتعلم
وانما المعلوم هو كل فضيد علم ومتعلم فاذا صح لنا
بالاستقراء ان جميع الفضايل علم فيكون قد
صحت لنا المقدمة الصغرى وهي ان كل فضيد
علم بعد ان كان جهلنا بها على وتيرة واحدة
اعني بالمقدم الصغرى وبالنتيج وذلك من
جهة ان الوصف فيها كان معلوما وانما كان المجهول
الكلية واما اذا كانت النتيج مجهولة الوصف بالجزء
والكل وهي على الاطلاق وكانت الكبرى معلومة
بنفسها فالصغرى مما شأنها ان تبين بالاستقراء
فانه يجب ضرورة ان يكون المعرفة بها اكثر من
المعرفة بالنتيج وذلك يعرض اذا كانت الجزئيات
المستعملة في الاستقراء محدودة العدد مثل ما
كان يعرض للمهندس القديم حين اراد ان يبين
ان الدايرة توجد لها شكل مربع يساويها بان
وضع مقدمة كبرى وهو ان كل شكل مستقيم
الخطوط فتوجد له مربع يساويه وذلك معروف

فانها
عند المهندسين ثم راام ان يبين ان كل دايرة
ما يساويه لكل مستقيم الخطوط من قسم الدايرة
الى اشكال كثيرة العدد ما يساويه للاشكال المستقيم
الخطوط وهي الاشكال الهلالية فانه لو كانت
الدايرة منقسمة كلها الى الاشكال الهلالية حتى
بقيها لقد كان ما عمل من الاستقراء في هذا الموضع
يجري مجرى ما كانت المقدمة الصغرى فيه اقل قضاء
من النتيج واما متى لم تكن الاوساط محدودة
فان اشال هذه المقدمات ليس يتبين بالاستقراء
وانما يتبين بالقياس فلذلك يقول ارسطوفانس
اشار هذه انه ليس يسمى البيان المستعمل فيها
استقراء لان البيان الواقع مثل هذه المقدمة
اما ان يكون بقياس واما بمثال واما بالاستقراء
لم يستوف فيه جميع الجزئيات وقد صرح هو في هذا
الموضع ان هذا النوع من الاستقراء هو مثال وهما
انه اذا كانت وسايط المقدم الصغرى كثيرة
لم يبن البيان المستعمل في ذلك استقراء كذلك
ايضا ولا اذا كانت المقدمة الصغرى معلومة بنفسها
فالمقدمة التي تبين بالاستقراء من خاصها ان
يكون صغرى ويكون اقل حدا من النتيج او مساويا لها و
ان يكون غير معلومة بنفسها القول في المعاندة قال واما المعاندة

خليف

الخفاء جوز قلت عشر جوز وهو بين ان يكون عشر
وان قلت عشر جوز اعرف عندنا من ان قلت عشر
جوز وهو بين انا نبين ان الطرف الاكبر موجود
في الاوسط وهو قولنا قلت الخفاء جوز بوجوده
في الشيء بالطرف الاصغر الذي هو قلت عشر
الشيء عشر في الخلاف والصحة وكذلك يعرض
ان كان عشر بوجود الطرف الاكبر في الوسط
بوجوده في اشياء كثيرة فلم يستوف فيجميع
الجزئيات فيكون الاستقراء المتقدم وبين
من هذا المثال هو البيان الذي يحمل المصير اليه
فيه من جزئي اعرف الى جزئي اخفى لان المتشابهين
ليس احدهما اعرف من الاخر وان الاستقراء هو مصير
من جزئيات اعرف الى كلي اخفى والقياس
من كلي اعرف الى جزئي اخفى وهي النتيجة الداخلة
تحت المقدمة الكبرى والفرق بين المثال و
الاستقراء من جميع الجزئيات الداخلة تحت
الحد الاوسط بين ان الحد الاكبر موجود للاو
واما المثال فليس من جميع الجزئيات الداخلة
تحت الحد الاوسط بين بوجود الطرف الاكبر
في الواسط واما البيان الذي يكون بالاستقراء
فانما ينتفع به في ان يوجد جزء قياس اذا جعلت

المقدمة التي تبين بالاستقراء مقدمة صغرى في
القياس من الشكل الاول وان كانت الكبرى
بينة بنفسها وذلك ايضا اذا كان وجود الحد
الاوسط للاصغر اقل خفاء من النتيجة او مساويا
لها في الخفاء واما كون المقدمة صغرى فلانه اذا
استعمل في بيان المقدمة الكبرى واستوفيت
جميع الجزئيات على الشرط المذكور فيه فقد
تبينت النتيجة بنفس الاستقراء فلم يكن ما تبين
بالاستقراء ينتفع به في ان يجعل جزء قياس بل يكون
ذلك مبينا بالاستقراء وحده من غير ان
يضاف الى الاستقراء قياس واما كونها اقل
خفاء من النتيجة او مساويه لها في الخفاء فلانه اذا
كانت هي اخفى من النتيجة لم يكن ان تبين بالاستقراء
واجبا ان يكون دون خفاء تبين بالقياس
والا كانت قوة القياس وقوة الاستقراء واحدة
وانما يعرض ان يكون خفاء المقدمة التي تبين بالاستقراء
مساوية للتي تبين بالقياس اعني النتيجة اذا كانت
النتيجة انما تجهل من هذا المعنى الذي يجهل من المقدمة
الصغرى وهو كونها كلية مثال ذلك ان يكون الخط
هل كل فضيل صعلوفيروم بيان ذلك بمقدمتين احديهما

الشيء
عنها

الجدل ان يكون الاستقراء مستعملا فيما يجب ان يلزم
الذي يقصده بيانه ضرورة ثم ينفصل من الاستقراء
المستعمل في البرهان اما بالذي يقصده بيانه ضرورة
ثم ينفصل من الاستقراء المستعمل في البرهان
اما بالذي تلتئم من الحمل الذاتي واما بان يكون
الاستقراء المستعمل في الجدل استوفيت فيه
جميع الجزئيات التي هي جميع في المشهور لا التي
هي جميع في الحقيقة فعلى هذا ينبغي ان يفهم الامر عن
ارسطو ههنا وبه ينحل جميع الشكوك التي ترد فيها
ابو نصر واما هل يستعمل صناعة الجدل النوع من
الاستقراء الذي لا يستوفى فيه جميع الجزئيات
بل اكثرها وهل هو استقراء او قوة قوة مثال فقد
شيء يخص عنه في كتاب الجدل قال والاستقراء
انما يتبين به ابدا ما ليس شانه ان يتبين به ابدا
او ما ليس شانه ان يتبين بحد اوسط ولا هو
ايضا ظاهر بنفسه لان ما شانه ان يتبين بحد
اوسط فليس يمكن ان يتبين الا به وما هو
ظاهر بنفسه فاستعمال الاستقراء فيه فضل
فهذا احد ما يخالف فيه الاستقراء القياس
والاستقراء كما قلنا شارك القياس في انه
يكون بثلثة حدود ويخالفه ايضا في ان القياس

بين

بين بوجه الطرف الاكبر للاصغر بالحد الاوسط
واما الاستقراء فبين فيه وجود الطرف الاكبر
في الحد الاوسط وجوده في الطرف الاصغر اعني
فيما شانه ان يكون في القياس طرفا اكبر وحدا
اوسط وطرفا اصغر لان الذي يبين به المطلوب
في الاستقراء هو فيه حد اصغر ولان الذي به يبين
وجود المطرف هو فيه حد اوسط ويخالف ايضا
القياس في انه اقدم بالطبع والاستقراء اقدم بالمعرفة
فهذه الثلثة اشياء التي بها يخالف القياس الاستقراء
التام لاغير ذلك القول في المثال قال واما المثال فهو
ان يبين وجود الطرف الاكبر في الاصغر بان
يبين وجود الاكبر في الاوسط بوجود الاكبر في
الشبيه بالاصغر اذا كان وجود الاوسط في
الاصغر والاكبر في الشبيه بالطرف الاصغر اعرف
من الذي نريد ان نبينه وهو وجود الاكبر في الاصغر
ومثال ان يكون الطرف الاكبر او الاصغر والاوسط
والشبيه بهذه يكون وجود ب في ح واضح
من وجود ا في ح ومثال ذلك من المواد ان ناخذ بدل
اجود رجل قتل عثمان مجد فانما تقدم لذلك ان
قتل الخلفاء مجد وبين ذلك بان قتل عمر مجد
فاذا تبين ذلك قلنا قتل عثمان هو قتل الخلفاء وقتل

ان يكون الحد المتوسط بين او حد من جهة ما يحمل
الجزئي الطبيعي حرف ب فيكون ا هو الحد الاكبر
بالطبع و ب الاوسط بالطبع و ح الاصغر
فنبين بحرف ح وجود ا في ب لا وجود ا
ح بحرف ب على جهة ما يمكن عليه البيان في
القياس و مثال ذلك من المواد ان ناخذ بدل
الحيوان الطويل العمر و عوض الحيوان الصغير
المرارة و عوض ح البغل و الفرس و الانسان
فنبين منها ان كل حيوان صغير المرارة فهو طويل
العمر بان نستقري جميع اصناف الحيوانات
الصغيرة المرارة الطويل العمر و اذا كان الاستقراء
هو ما فهو من ان طول العمر هو الحد الاكبر هنا
بالطبع و الاوسط الصغير المرارة و الاصغر
الجزئيات و كنا بينا وجود الاكبر في
الاوسط و وجوده في الاصغر و انما يكون هذا
هو البيان لانا عن الاستقراء لزوما صحيحا
اعني مناسبا للزوم النتيجة عن القياس
الصحيح الشكل متى استقرينا جميع الاصناف
الصغيرة المرارة فوجدنا جميعها طويلة العمر لانه
ح يجب اذ كان ا موجبة تين في كل ج
اي الطويل العمر و الصغير المرارة في البغل و الفرس

والحمار و الانسان ان يكون ا موجبة في كل
قبل هذا و ذلك انه اذا استقرينا جميع الحيوانات
الجزئية التي اخذنا عوضها حرف ح الاصغر
حرف ب على حرف ج في الحمل فلزم عن ذلك
ان يكون ا في كل ج على ما تبين قبل هذا فهذا
ما يجب ان يكون اللازم عن الاستقراء لازوما صحيحا
اذا استقرئت فيه جميع الجزئيات لا شئ
مما لف القياس هكذا كل صغير المرارة فهو طويل
واما في سر ما حمار و انسان و كل واحد
من هذه طويل العمر ضرورة و اما اذا لم يستوف
فيه جميع الجزئيات فليس يلزم عنه شئ بالضرورة
وليس ا في الاستقراء مما تقدم من
الاستقراء المستعمل في الجدل الى الاستقراء
المستعمل في البرهان بحاظ قوم فان الاستقراء
المستعمل في البرهان التصديق به انما يكون من
خارج و بحصول شئ له لنا لا بفيده الاستقراء
بالذات و ان استوفيت فيه جميع الجزئيات
و هو كون المحمول ذاتيا للموضوع فهذا يتفصل
هذا الاستقراء من الاستقراء البرهاني اما ان
هذا الاستقراء يجب ان يكون خاصا بالجدل
او بالجدلي فذلك بظهر من ان شرط صناعة

هذا خلف لا يمكن وان فرضنا اثرين لزم ان يكون
اقل طلبا والاكثر هو المقابل لما هو اكثر طلبا
واذا كان اكثر طلبا من اجل اكثر هو ما من شأنه فيكون
وجوب اكثر طلبا واظهر بالمن او وجوب عين
ذلك نقيض ما وصفنا هذا خلف لا يمكن فواجب
متى فرضنا اثرين وكان يكون الاثر
من هو مثال ذلك من المواد التي نحن بسبيلها
بحيث ان الافضل ان يختار الانواع كثيرة من ان
يدانيه وذلك انه لما كان من الظاهر ان الافضل
ان يختار ان يواسي مع الانواع من ان يواسي
مع ان لا يختار ان يواسي فحينئذ قد ضا
ان يختار الانواع وافضل من ان يواسيه وبهذا
من اغلاطن ان الافضل للمحتاج لا يجامع لان
الجماع مواساة يرتفع معها اختيار ان يواسيه و
اذا لم يجامع اختار ان يواسيه فاعلمه اذن يجامع فقل
ارسطو اما ان لا يكون من فعلها الجماع واما
ان يكون الجماع انما هو شهوة مقربة بالطبع والمنزل
الطبيعي اولا انما ينتظم من المحبة وهذه الشهوة
وجع كمل فعل فان كثيرا من الشهوات اذا اقترنت
بالصنايع والاخلاق تممت افعال تلك الصنايع
وذلك مثل الشجاعة الطبيعية اذا اقترنت بالفروسية

فانه يكون

فانه يكون فعل الفروسية على التمام فقد تبين من هذا
كيف حال الحدود المنعكسة بعضها على بعض وكيف
يقاس بين الاثر والافضل هذا النوع من الاستدلال
وينبغي ان نكون ارسطو انما حصر هذا الموضع بالاثر
هنا دون سائر المواضع الاثر والافضل لقرب
هذا من طبيعة القياس اعني في عموم فصل
في ان الاستقراء والضروب سائر المقاييس المستعملة
قوتها قوة ما تقدم قال وينبغي ان نبين الان
سائر المقاييس التي يستعمل في الخطابة والفقه
والموجودة راجعة الى المقاييس التي سلفت و
بذلك يصح لنا ان نقول ان جميع المقاييس يكون بالاشكال
التي سلفت وليس البرهانية فقط ولا الجدلية
بل وجميع المقاييس الفكرية وباطل كل تصديق يقع
في شيء من ذلك بغير هذين اعني ان كل تصديق اما
ان يكون بالقياس وما يجانس القياس و
هو المسمى ضميرا واما بالاستقراء وما يجانس الاستقراء
وهو المسمى تمثيلا فاما الاستقراء فانه انما يتبين
فيه ابدا وجود ما شأنه ان يكون طرفا الكبرى في
القياس فيما شأنه ان يكون حدا اوسط
في القياس بما شأنه ان يكون اظهر فالاصغر وبهذه
الجملة الاولى ان الامر هكذا وجب ضرورة ان ذلك

برهان ذلك ان لم يكن غير الملكون غير فاسد فليكن
فاسدا
ولان كل شئ قد وضع انه اما فاسد واما غير فا
فان كان غير الملكون فاسدا وكان قد وضع
ان الفاسد ينعكس على الملكون اى كان فاسد
ملكون فانه يلزم من ذلك ان يكون غير الملكون
ملكونا وذلك خلف لايمكن لانه يأتلف القياس
هكذا غير الملكون فاسد وكل فاسد ملكون النتيجة
فكل غير ملكون ملكون ومثل هذا سين ان غير
الفاسد ينعكس على غير الملكون فضل وايضا
اذا ائتلف موجبتان كليتان في الشكل الثاني
وكان الحد الاوسط لا يوجد في غير الطرفين و
كان الطرف الاعظم يوجد في كل الاصغر فانه يجب
ان يوجد الاكبر في كل الاوسط اعني ان ينعكس
عليه مثل ان يكون ا موجبة في كل ب وفي كل
ج لا في غيرهما ويكون ب موجبة في كل او وذلك
انه اذا كانت ب يوجد في كل ج وفي جميع جزئياتها
وكانت ا لا توجد الا في كل جزئياته هو في كل
ب فظاهر ان كل ما يوجد فيه ا فان ب يوجد
فيه فاذن كل ما هو ا فهو ب وايضا اذا ائتلف
موجبتان في الشكل الثالث وكان الحد الاوسط
ينعكس على الطرف الاصغر اعني ان ينتج موجبة كلية

مقولة على
مثال ذلك ان يكون ا وب يقال على كل ج وهو
كلب فاقول انه يجب ضرورة ان يكون ا مقولا
على كل ب لانه يكون ا مقولا على كل ج وهو مقول
على كل ب فيكون ا ضرورة في كل ب لانه يرجع
الثالث الى الشكل الاول فضل واذا كان
شيئان يتقابلان مثل ا وب وكان ا امرا
مؤثرا عندنا وب مجتنبا وكان ايضا شيئان
آخران متقابلين مثل ج ود وكان ج ايضا مجتنبا
ود مؤثرا مطلوبا فانه ان كان كل ا ج افضل من
كل ب ود فان ا افضل من د وايضا لانه طالما كان
ا وب متقابلين وكانت ا مطلوبة وب مجتنبة
كان ا مطلوبا مثل ما ب مجتنبة وذلك ان كل
مقابل فهما في غاية واحدة من التقابل واذا كان
هذا هكذا فانا نقول ان الملكون ضرورة افضل و
اثر من د لانها ان لم تكن اثر فهي اما مساوية لها
واما ان تكون د اثر منها فان كانت ا ود بالسوية
مطلوبين فهو بين ان ج وب بالسوية مؤثرة
منهما لان مساوية في الهرب منهما لالتف
في الطلب وج في الهرب منهما اذ في الطلب لها
واذا كان ذلك كذلك فان كان ا ج مساويان
في الطلب لكل ب ود قد كنا فرضنا ان ا ج اثر

الصنف و

الثاني ان ح ولا شئ من ا واذا انعكست النتيجة في هذا
انعكست الصغرى انعكست الكبرى لانه يكون معنا
ج ولا شئ ا وح في كل ب فينتج في الشكل الثاني
ب ولا شئ من ا وبهذه الجهة فقط يمكن ان
ينعكس المقدم بعكس النتيجة كما امكن ذلك في الصنف
الموجب وان كان لا بد ههنا من عكس المقدمة
الصغرى مع عكس النتيجة من انعكاس احدهما
المقدمتين فليس يمكن في الصنف الموجب كما
امكن ذلك ههنا لانه لا ينتج من موجبتين في الشكل
الثاني فصل قال واذا كان حدان ينعكس كل
واحد منهما على صاحبه مثل ان يكون كل ا ب وكل
ب ا وكان ايضا حدان اخران ينعكس كل واحد
منهما على صاحبه مثل ان يكون كل ح هو د وكل د هو
ج وكان او ح متقابلان في ب و د ايضا متقابلان
فانه ان كان الزوجان المتقابلان لاحق من احدهما
موضوع ما فان الزوج الثاني من المتقابلين الآخرين
لاحق من احدهما هو موضوع ذلك الموضوع بعينه
فان ب و د لاحق من احدهما لانه ان كان كل
ب هو ا فليس بعد في ا ح فتوجد
في د وكان لا اما ان يوجد فيه او اما ح فظاهر ان
لا اما ان يوجد فيه ب و اما د لانه يأتلف القياس

الراك اما ان يوجد فيه او اما ح وكل يوجد فيه
ب وكل ما يوجد فيه ح ففيه د فلا اما ان يوجد فيه
ضرورة او اما د وكذلك يتبين عكس هذا اعني
ان فرضنا ان لا شئ من ا ب فانه يلزم ان
لا شئ اما من او اما من ح ومثال ذلك من المواد
اذا اخذنا بدل الممكنة والباطل فاسدا وكل
فاسد ممكنا وكذلك كل غير ممكن غير فاسد
وكل غير فاسد غير ممكن فانا نقول انه ان كان كل
شئ اما ممكنا واما غير ممكن فواجب ان يكون
كل شئ اما فاسدا واما غير فاسد لانه ان كان
كل ما هو ممكن فاسدا وما هو غير ممكن غير فاسد
وكل شئ لا بد من ان يكون اما كائنا واما غير كائن
فبين ان كل شئ لا بد من ان يكون اما فاسدا واما
غير فاسد واقول ايضا انه اذا وضعنا ان
الموضوع الواحد بعينه لا بد من ان يوجد فيه احد
الزوجين المتقابلين ووضعنا ان احد جزئي المتقابلين
ينعكس على الجزء الآخر من المقابل الآخر فان ذلك
انه اذا كان كل شئ اما ممكنا واما غير ممكن واما
فاسدا واما غير فاسد فليس كل فاسد
وكان كل ممكن فاسدا وكل فاسد ممكنا فاقول
ان كل غير ممكن غير فاسد وكل غير فاسد غير ممكن

يتوهمون
للذين يتوهمون ان الاضداد شئ واحد مثل الذين
ان الخير والشر شئ واحد انه يلزمهم من هذا القول
ان يكون الشر محمولا على الخير والخير محمولا على الشر حتى يعرض
عن ذلك ان يحمل الشئ على نفسه وذلك انهم يسلمون
ان الخير هو شر وان الشر هو خير فيما تلف هذا القول
على مثال ايتلاف الشكل الاول ويلزمهم ان يكون
الخير الممكن ما يتلف القول لو كانت هذه المقدمات
صادقة وكذلك يلزم من يقول ان جميع الموجودات
واحدة اعني ان يكون الشئ محمولا على نفسه لانه ان
كانت ح وشيئا واحدا وب واشيا
واحدا زمهم ان يعترفوا ان ح هو ب وان ب
هو ا وان ح هو مع انها شئ واحد فالنتيج يكون
لازما ضرورة في امثال هذه الاقاويل لكن نتيج كاذبة
عن مقدمات كاذبة وذلك انه ليس يمكن ان
يكون خبر شرا الا بالعرض فاما بالذات فلا و
توهم الاضداد واحدة بهذا السبب يكون وقوع
كثيرة من التوهمات كما عرض ذلك للقدماء وانواع
هذه التبكيتات التي يستعمل مع امثال اصحاب
هذه الآراء اذا استقصى امرها وجدت معادة
لانواع المتقابلات ولانواع الاشياء التي يقال
عليها اسم الواحد والكثرة قال واذا كان معنا

صدد ثلثة مرتب ترتيب الشكل الاول مثل ان يكون
مودة في كل ب وب في كل ا فانه ان اخذنا ان ح
في كل ا فواجب ان يكون ح موجودة في كل ب و
ب في كل ا فانه ان اخذنا ان ح في كل ا واضفنا
اليها المقدمة وهو ان ا في كل ب انتج عكس الصغرى
وهي ان ح في كل ب وكذلك ايضا متى اخذنا
عكس النتيج وهي قولنا ح في كل ا واضفنا اليها
المقدمة الصغرى انتج عكس الكبرى وذلك انه
يكون صنف في كل ح وهي الصغرى وح في
كل ا وهي عكس النتيج ينتج كتاب في كل ا وهي عكس
المقدمة الكبرى واما القياس الذي يكون
من هذا الشكل فانه يعرض له اذا انعكست المقدمة
الكبرى هذا ان النتيج ينعكس ومثال ذلك انا
اذا فرضنا اولا في شئ من ب وب في كل ح
انتج لنا اولا في شئ من ا ح فان عكسنا الكبرى
انعكست النتيج وذلك انه يكون صنف ب ولا
في شئ من ا وهو عكس النتيج هذا ان كان عكس
الذي له الكلية عندنا غير معلوم او على ان ما لم يتبين
لنا بعد فيستعمل في هذا الموضع وكذلك متى عكسنا
من الصغرى الموجبة انعكس النتيج ايضا لانه يكون صنف
كل ح هو ب ولا في شئ من ب فينتج لنا في الشكل

لقابلتين وذلك انه عرفه من جهة الامر الكلي وجهله
من جهة
الامر الجزئي الخاص به وبهذه يجب ان يحكم على شئ ما
من الذي قيل فيه ان المتعلم ان كان المطلق من اين
يعلم انه قد علم اذا علم وكيف يعلم المجهول من العلوم
وان يعلم قبل ان يتعلم فالتعلم فصل وذلك ان
الجواب في هذا هو ان يقال ان المطلق هو مجهول
من جهة انه خاص ومعلوم من جهة عام لما جاوب
به افلاطون من ان تعليم ان العلم تذكر لانه اذا
كان عندنا ان كل مثلث زواياه مساوية لقائمتين
ولكن نجهل هذا المثلث المخفي الذي اليه انه مثلث
ما حصل من العلم عند ظهور المثلث بان زواياه مساوية
لقائمتين هو تذكر فانهم يقولون ان ما حصل عن
الحس ليس تذكرا وكان الجهل الذي يكون لنا بالجزئي
ليس يضاد العلم الذي لنا بالكلي كذلك العلم بالمقدمتين
ليس يضاد الجهل بالنتيج لان المقدمتين معلوم بالفعل
والنتيج بالقوة وذلك ان المعرفة يقال على اربعة
ضروب اما معرفة عامة واما خاصة واما بالقوة
واما بالفعل وعلى هذه الجهات الاربع ليس يمتنع ان
يوجد لنا في الشئ الواحد جهل وعلم ما فيوجد فينا
فيظن وعلم اي من جهتين مختلفتين وذلك كما
موجود بالحس فانا نجد كثيرا من الناس يكون عنده

عند
مقدمتان معلومتان ومخدوع في النتيج كما يكون
العلم الكلي فينخدع في الجزئي ومثال ذلك انه قد يكون
عند انسان ما ان كل بغل عاقر وان هذه التي اربيها
بغل ويظن بها انها حامل لمكان انتفاخ براه في
جوفها فيكون عنده ظن وعلم بالشئ الواحد بعينه
اما علم من قبل مقدمتيه الصادقتين اللتين عنده
واما ظن من قبل قياس فاسد حدث له في
ذلك الشئ وذلك ان من شان الظن الذي يحدث
لنا في امثال هذه المواضع في مقابلة العلم ان ينشأ من
قياس فاسد فمتى علم المقدمتين وجهل النتيج فقد
علم شيئا واحدا بعينه وجهله لكن علم من جهة القوة
وجهل من جهة الفعل ومتى علم المقدمة الكبرى من جهة
القياس فقط فقد جهل الصغرى من جهة وعلمها من
جهة لكن علمها من جهة الامر الكلي وجهلها من جهة الخاص
الجزئي ومتى علم الصغرى فقد علم الكبرى من جهة و
جهلها من جهة لكن علمها من جهة الجزئي وجهلها من جهة
العلم الكلي فقد تبين من هذا على اي جهة يمكن ان يحصل
لنا في النتايج علم وظن معا اعني الاثنان واحد و
على اي جهة لا يمكن ذلك وان الجهة التي لا يمكن فيها اثنان
واحد هي ممكنة هي في اثنين فصل في اشياء
من الاستدلالات قوتها قوة القياس قال بعض

مقدمتان

بعضها على بعض ليس يمكن ان يعرض لنا في المقدمة
من احد القياسين ظن كما ذكرنا مع العلم بالمقدمة
الكبرى من القياس الاخر والمقدمتين الصغريين
من القياسين كليهما ومثال ذلك انه متى كان
عندنا ان ا في كل ب و ب في كل ج وجب في كل
فانه ليس يمكن ان يغلط فيظن ان النسب في
شيء من ج لانه يعرض من ذلك ان يكون معتقدنا
القياسين الكبريين منهما متضادتين في الاعتقاد
او قريبا من قوة المتضادة في الاعتقاد وذلك الشيء
لا يمكن اعني ان يحصل لنا معرفة متضادة في الشيء
الواحد بعينه ولا يلزم ذلك لانه اذا علم الانسان
بعلم يقين ان ا موجبة في كل ما يوجد فيه ب و
علم ان ب في د فانه يعلم ان ا في د فان توهم ان
ا غير موجبة في شيء مما يوجد فيه ج مع علمه ان ج في
كل د فقد توهم ان ا غير موجبة في بعض ما فيه ب
مع توهم ان ا غير موجبة في د وكلا الوجهين محال
لانه يلزم ان يتوهما متضادا وامانوهما قويه قوة
التوهم المتضاد وذلك مستحيل اعني ان يكون
الانسان يظن الايجاب والسلب في شيء واحد
بعينه من جهة واحدة واما ان يغلط الانسان
في احدى هاتين المقدمتين الكبريتين اذا لم يكن عنده

علم بالمقدمة الاخرى وذلك ممكن فهذه هي حال
في القياسات حدودها الوسطى فيها مختلف واما في
القياس الواحد والقياسات المحمولة حدودها الوسطى
بعضها على بعض فقد يمكن ان يكون عند الانسان
علم وظن في النتيج لكن لا من جهة واحدة بل من جهتين
مختلفتين مثال ذلك انه يمكن ان يكون معلوما عندنا
ان ا في كل ب و ب في كل ج وتكون النتيج مجهولة
عندنا وهي ان ا في كل ج فقط ويظن ان اولا
شيء من ج لانه ليس من طرفي المقدمتين فقد علم النتيج
اذ كانت النتيج معلومة بالقوة في المقدمتين لا بالفعل
على جهة ما يعرض للنتيج ان لا تكون معروفا عند من
عرف الكلي مثال ذلك انه من علم ان ا موجبة في كل
ب اي في كل ما يوجد فيه ب وكانت ب موجبة
في كل ج فقد علم ان ا موجبة في كل ج الا انه علم ذلك
من قبل العلم الكلي وجهلها من قبل الجزئي ولذلك
ليس يمتنع من جهة الجهل ان يعرض له فيها ظن موجب
من قياس اخر فاسد مضاد لعلمه مثال ذلك من
المواد انه من علم ان كل مثلث فزواياه مساوية
لقايمتين فقد علم المثلث المشار اليه المحسوس انه
بهذا الحال بالقوة لا بالفعل ولذلك قد يمكن ان
يغلط فيه فيظن به انه ليس بمثلث ولا زواياه مساوية

النتج
موجبه والاخرى سالبه فان اجتمع هذان يكون
نقيض الوضع الذى تضمن المجيب حفظه فقد كان تبكيت
بالضرورة لان التبكيت هو قياس ينتج نقيض
الوضع الذى تضمن المجيب حفظه فاما متى لم يقدر
المجيب بعقد موجبه فانه من المحال ان يكون تبكيت
لانه قد تبين انه لا يكون قياس من المقدمات
سالبة واذا لم يكن قياس لم يكن تبكيت لانه
قد تبين انه لا يكون قياس من مقدمات سالبه
واذا لم يكن قياس لم يكن تبكيت واما اذا كان
تبكيت فقد يجب ان يكون قياس واما اذا كان
قياس فليس يجب ان يكون تبكيت وذلك
لان هذه هى حال الاضرب مع الاعم مثل حال الحيوان
مع الانسان وحال القياس المطلق مع القياس
المبكت وكذلك تبين ايضا انه لا يكون قياس
اذا لم يقدر مقدمه كليه لان القياس المنتج قد تبين
ان من شرطه ان تكون احدى مقدميه كليه والثانيه
موجبه فصل قال وكما يعرض الغلط والاخلاع
فى المقدمات حتى يعرض فيما هو معلوم لنا بعلم اول
انه كان كذا ان يظن به انه ليس هكذا كذلك
يعرض لنا هذه بعينه فى النتايج اعنى ان يظن به انه
ليس هكذا او بالعكس وقد يظن ان هذا غير ممكن

وان
ان يعرض لنا فى النتايج اعنى ان نعلمها بعلم يقين
نظن بها خلاف ما علمنا مثل ان يكون شئ واحد
يعلم وجوده فى شيئين بلا توسط ويكون ذلك
الشئ يعلم وجودهما ايضا فى شئ اخر بلا توسط
مثل ان يكون ا موجوده فى كل ب وموجوده فى
كل ج وهو ايضا ان ج موجوده فى كل د فانه ليس
يمكن ان يظن قط ان وهم ان ا غير موجوده فى شئ
من د لانه قد يعرض من ذلك انه يعلم الشئ بعينه و
يجهل من جهه واحده وذلك انه انما يقع للانسان
بالشئ ظن من جهه الجهل المتقدم له فى ذلك الشئ
فان كان عنده فى ذلك الشئ علم عرض ان يعلم
الشئ ويجهل معا وذلك مستحيل وكما يظن ان
هذا ممتنع فى المقاييس المختلفه بالحدود الوسط
مثل هذين القياسين اللذين تمثلنا بهما كذلك
يظن ايضا انه ممتنع فى المقاييس التى بحد صدورها
الوسطى بعضها على بعض مثل انه ان علم احد ان
ا موجوده فى كل ب وب فى كل ج وج فى د فانه
ليس يمكن ان يتوهم ولا ان يظن ان ا غير موجوده
فى كل جزء من د لانه يكون عنده علم بالشئ
الواحد بعينه وجهل معا وذلك محال الا ان هذا اذا
تؤمل ان الوجه الاقل وهو الذى فيه الحدود الوسطى

ودكر في ذلك وصايا ثلثة خاصة بهذا الكتاب
احدها ان لا يسئل عن المقدمات مع النتايج بل
يحذف النتايج ويسئل عن المقدمات سواء
كانت المقدمات قريبة او بعيدة وذلك
يعرض في القياس المركب اذا كانت المقدمتان
اللتان ينتج النقيض احديهما نتيجة والثانية ماخوذة
بالسوال فهنا يجب ان يسئل عن ثلث مقدمات
البعيدة ويترك السوال عن القريبة وذلك متفق
ايضا في القياس المركب اذا كانت المقدمة
المنتجة للنقيض تخمينية والوضعية محسوسة من
قياسين كل واحد من ذينك القياسين
مالف من مقدمتين كلاهما ماخوذة بالسوال
فهنا يجب ان يسئل عن ثلث مقدمات فيكون
هنا ست مقدمات اربعة بعيدة وهي المقدمات
التي ليست نتايج واثنتان قريبة وهي النتايج
فيسئل عن الاربعة ويترك الاثنان والفرق
بين هذه الكيفية والاولى وان كان كلاهما
حذف فيه النتايج ان هناك حذفت النتايج
بما هي نتايج وهنا بما هي قريبة والوصية الثالثة
ان يغير ترتيب المقدمات في السوال فيسئل
عنها على غير النظام الذي يالف عليه في القول مثال

ذلك اذا

وجه ذلك اذا رام ان ينتج عليه ان ا موجبة في ج بتوسط
في ب و ب في د و د في ه و ه في ز فليس ينبغي ان
يسئل هل ا موجبة في ب ثم هل ب موجبة في د
وعلى هذا النحو يفعل في السوال عن الباقية من
عدم الترتيب الموجبة لها عند الانتاج فان بذلك
يخفى الامر على المجيب فهذا ما يجب ان يفعله السايل
من الاخفاء في القياس المركب واما في القياس
البسيط الذي يكون من مقدمتين فقط وجد
اوسط واحد فانه ينبغي ان يبتدي بالسوال
اولا عن المقدمة التي لم يسئل عن الصغرى
لانه على هذه الجهة يخفى النتيج جدا على المجيب وذلك
انه يشكل في ذهنه خلاف الشكل المنتج ولان السايل
العارف بصناعة هذا الكتاب وهو الذي يتوجه
اليه هذه الوصايا خاصة وقد عرف متى يكون
قياس منتج في القول ومتى لا يكون وكيف يكون
فهو بين انه لا يخفى عليه متى اجتمع من المقدمات
التي يسلمها من المجيب سلمت له ومتى لا يجتمع
ذلك لانه قد علمنا انه متى اخر المجيب بمقدمات
موجبة او كان فيها الموجب والسالب انه قد يمكن
ان يكون تسلمت لانه قد تبين انه لا يكون قياس
الا بان يكون مقدمتاه معا موجبتين او يكون احديهما

وجودا

والموضوع مقدم كاذبة فان النتيجة كاذبة لامحالة
من مقدمات صادقة على ما تبين فان كان
القياس الذي اضيف الوضع اليه وراء السائل
ان يبطل به الوضع قياسا بسيطا اعني من مقدمتين
فقط فان كون المحال لازما مع رفع الوضع يكون
بينا بنفسه او كونه لازما عن الاصل الموضوع و
اما اذا كانت المقاييس التي يتصل بها المحال من
قياس واحد فان ذلك يكون غير بين لكن
يعلم انه قد انطوى في القياس كذب فاذا
حللت تلك المقاييس كلها الى القياس الاول
الذي تركب عنه وتبينت نتيجته فانه يظهر
هنالك هل يوجد الكذب مع ارتفاع الوضع او
لا يوجد والمقاييس التي بهذه الصورة اعني
المركبة هي التي تؤلف او لا عن مقدمتين احديهما
صادقة والاخرى كاذبة مشكوك فيها ولكن
يكون النتيجة غير بين فيها انها كذب فاذا اضيف
اليها مقدم صادقة ربما كانت النتيجة الحاصلة ايضا
مجهولا من امرها انها كاذبة فيضاف اليها ايضا
مقدمة صادقة وتعتبر نتيجتها الى ان ينتهي الى
نتيجة من امرها انها كذب فيعلم ح ان تلك
النتائج كلها كاذبة فاذا حللت الى القياس الاول

واجب

بهذا

واعتبر القياس الاول مع الاصل الموضوع عن
القانون هل المحال لازم عنه ام لا فصل قال
وقد ينبغي للمجيب في صناعة الجدل اذا تضمن حفظ
شيء ما وان يقصد ابطاله بالمقدمات التي
تسلمها منه ان يحفظ ان لا يسلم له واحدا من
المقدمات التي يسأل عنها مرتين واكثر وذلك اذا
كان السؤال بالمقدمات فقط دون النتيجة فانه
اذا لم يسلم له واحدا مرتين في المقدمات التي لم
يكن بها لك واحدا مرتين واذا لم يكن في المقدمات
ان يسلمها له يشترك فيه فليس يتأتى منها قياس
فضلا عن ان يتأتى له منها قياس يبطل الوضع
وان يسلم له واحدا مرتين في المقدمات
فقد ترتب الحد الاول عند نوع من انواع النتائج
الاربعة التي قبلت اعني كم مرتبة الترتيب الذي
ينبغي وهذه القوة تكون للمجيب بمعرفة اي نتيجة
نتج له اي شكل من الاشكال الثلثة اعني ما كان
منها خاصا لكل واحد او مشتركا لاثنين منها او
الثلثة بأسرها وذلك شيء قد تقدم قال والذي
نامر فتقلد الجواب بما يذهب عليه من التسليم
ما يعود بابطاله وصفه هو الذي نامر ان نتأمل ان
يسلم شيئا اخفى ما يكون حتى يذهب ذلك على المجيب

الاصل

الاصل الموضوع بقي المحال كما كان وكذلك ان وضع
الموضوع شاركا لهذه المقدمة باخذ طرفيه من
جهة اسفل اعني بان يوضع موضوعا لموضوع المقدمة
الاخيرة من المقدمات التي انتجت الكذب مثال
ذلك ان نضع ح على كل د و د على كل ه و ه على كل
و و على كل ب الذي هو الموضوع و يبقى المحال
اللازم ح على كل ا فهو بين ان الموضوع شارك
النتيج الكاذبة يحمل المحمول على ما هو موضوع لها وكذلك
ان وضعنا ح على كل د و د على كل ه و ه على ب
و ب على كل ا وكان المحال ان ح على كل ا فهو بين
ايضا ان النتيج الكاذبة شارك الاصل الموضوع
بجوهر موضوعه على انه موضوع فيها فهذه كما يرى
اربعة اصناف يحدث من شارك المقدمات
في الشكل الاول لاحد طرفي الاصل الموضوع ومحمولها
يتوخ الجواب فيها بان يقال انه ليس من قبل
الاصل الموضوع لزم الكذب لان الاصل الموضوع
الذي هو مقدمة اب ربما رفع في جميعها و بقي
المحال بعينه وكذلك يعرض قبل هذا في جميع ضروب
الشكل الاول وفي الشكل الثاني والثالث
والوقوف على ذلك قريب فقد تبين من
هذا انه قد يكون الموضوع متصلا بالمقدمات

الوسط

الوسط التي انتجت النتيج الكاذبة ولا يكون الكذب
لازما من الموضوع وعلى كم جهة يعرض ذلك و
كذلك ليس يكتفى في كون المحال لازما عن الاصل
الموضوع بان يكون شاركا للمقدمات التي انتجت
المحال بل وان يكون مع هذا اذا ارتفع ارتفع
الكذب فانه اذا اتضح هذان الامران للموضوع
علم ان الكذب لازم عنه اعني ان يكون شاركا
للنتيج الكاذبة وان يكون اذا ارتفع ولم يخلفه مقدمة
ثانية شاركه ارتفع الكذب لانه قد يمكن اذا ارتفع
الموضوع وخلفه مقدمة ثانية شاركه ان ينتج
ذلك الكذب بعينه فانه قد يمكن ان ينتج شيء واحد
باوساط مختلفة واما ان ينتج بعينه نتيج واحدة
بمقاييس مختلفة الحدود بأسرها فليس يمكن الا
ان يكون الاختلاف في الحدود الوسطى دون
الاطراف ولذلك ليس يمكن ان نقول انه اذا
ارتفع الاصل الموضوع وبقي المحال ان ذلك
المحال قد يمكن ان يلزم عن ذلك الاصل الموضوع
واذا رفعنا مقاييس متباينة بجميع حدودها
للقياس الذي انتج المحال دون الموضوع واذا
رفعنا الموضوع اشتركت وبقي المحال فبين
انه يجب ان يكون في مقدمات الوسط بين المحال

القطع

ومثال ذلك كما يقول ارسطو من المواد من قال ان
لا يشارك الضلع لانه ان يشاركه وكان المحور
انما يقطع الماس المتناهيه بعد ان يقطع نصفها
ولا يقطع نصفها الا بعد ان يقطع نصف ذلك
النصف وكان يوجد في المعظم انصاف لا نهاية
لها فواجب ان كانت الحركة موجهة ان يكون المحور
قد قطع ماسا غير متناهيه في زمان متناه وذلك
محال والمحال انما لزم عن قولنا ان القطع الشاركه
للضلع فانه بين ان هذا القول الذي لزم عنه المحال
الذي هو قولنا ان ثبن في الحركة ليس بمتصل بجزء
من الاجزاء الموضوع الذي ريم بهذا القول ابطاله
ولذلك قل ما يستعمل هذا النحو الثاني الذي هو
اخفى من الاول ان يكون الوضع الذي ريم ابطاله
شاركا باحد جزئيه اما للمقدمات التي انتجت
الكذب دون النتيج واما للنتيج الكاذب والذي
يكون شاركا للنتيج هو اخفى وهو الذي ذكره
ارسطو واذا كان شاركا للنتيج فاما ان
يكون شاركا بالمحمول او بالموضوع ثم اذا كان
شاركا بواحد من هذين فاما ان يشاركها
على ان يكون محمولا اعني في النتيج واما ان يشاركها
على انه موضوع فيه فيما تلف من ذلك اربعة ضرب

وذلك

وذلك انه اذا شارك النتيج شارك المقدمات
في الشكل الاول واما ان يشاركها من فوق وذلك
بان يكون احد طرفي الموضوع محمولا على الطرف
المحمول الاول في المقدمات اما المحمول منه واما الموضوع
فيكون احد طرفي الموضوع محمولا في النتيج الكاذب
مثال ذلك ان يكون الموضوع الذي يريد ان يلزم
ان الكذب لزم عنه ان في كل ب وكون المقدمات
المركبة في الشكل الاول الذي وساطها انتج
الكذب ان ح على ك و ك على كل ح فاذا اخذنا
مثلا ب على ح والعلى ب و ب على كل ح وضع
كل ك و ك على كل ح ثم انتجنا عن ذلك محالا في
هو ان ب محمولة على كل ك فهو بين ان هذا المحال
لازم دون مقدمات الذي هو الاصل الموضوع
وان هذه الشاركة هي الموضوع الاصل المقصود
ابطاله فقط على ان الموضوع الاصل هو محمول في
النتيج الكاذب وان وضعنا القياس هكذا فقلنا
اني كل ب ما ح و ح في كل ك و ك في كل
ثم انتجنا عن ذلك محالا وهو ان ا في كل ك فهذا
بين ان الطريق الى ابطال الشاركة الاصل الموضوع الذي
قصد ابطاله هي المحمول فقط الذي هو على انه
محمول في النتيج اذ اذا رفعت مقدمات التي هي

على المجيب الكذب من وضعه وهو الموضوع الاول
او وجه المجيب فيه بان يقول ان الكذب لم يعرض
من قبل الامر الذي وضعته ايها السايل وانما عرض
من امر اخر في هذا القول الذي دمت به ان بين
ان الكذب عرض من الوضع الذي تضمنت اما
حفظ او سلمة فذلك انما يعرض في القياس
الذي بالخلف اذا عرض ان يكون الكذب فيه
لازما من غير ان يكون في ذلك تاثير للاصل الموضوع
وذلك انما يعرض في قياس الخلف متى كانت
احدى مقدمتيه صادقة والتي لزم عنها الكذب
مشكوك فيها فانتج منها السايل الكذب بعد ان
ادخل في جملتها الوضع لتوهم ان الكذب انما لزم عن
الوضع وقد يكتفي المجيب ههنا ان يقول ان
الكذب انما لزم عن الكذب الذي في القياس
دون ان يحتاج ان يقول له ليس من قبل الموضوع
عرض الكذب لانه انما يحتاج الى هذا القول
اذا كانت احدى مقدمتي قياس الخلف صادقة
والاخرى مشكوك فيها وكذلك ايضا يظهر
انه ليس يكون هذا القول من المجيب اذا كان
الابطال الذي وجه السايل عليه مولفا من قياس
مستقيم وذلك ان القياس المستقيم ليس

واضيف اليها الوضع على
انه امر زايد على المقدمتين
فانه متى كانت مقدماتا
قياس الذي بالخلف
مشكوك فيها صح

صح احد فيه ما يروم ابطاله وانما يعرض ذلك في
قياس الخلف واذا كان بينا ان هذا القول
العنادي من المجيب انما يكون عند ما تالى السايل
بقياس خلف لا بالقياس المستقيم فهو بين
انما يعرض في قياس الخلف اذا كان المحال
لازما وجد الموضوع الذي يعرضه المجيب او
ارتفع لانه ليس يسوغ للمجيب ان يقول للسايل انه
ليس من قبل الوضع الذي فرضته انا اوسلمته
لزم المحال في هذا القياس الذي زعمت وان
من قبل لزم المحال في هذا القياس وهذا يعرض على ضربين
في قياس الخلف منهما وهو الذي ليس يخفى على
احد ولا يمكن ان يغالط به او يغلط فيه الا قليل
من الناس وهو لا يكون الموضوع شاركا
ولا الواحد من جزئيه اعني المحمول والموضوع لحدود
المقدمات التي لزم عنها المحال مثال ذلك ان يكون
الاصل الموضوع الذي يروم ابطاله انه في كل
فنقول ان كان انه في كل وكان ح في كل او
في كل فانه يلزم ان يكون ح في كل وذلك
محال فالمحال انما لزم عن وضعنا انه في كل فاذن
انه في كل محال فانه ظاهر انه ليس للقول الذي
في هذا القول تاثير اذ وجه ح في الذي هو المحال

واما وجود الاوسط للاصغر ان كانت المعلومة هي
الكبرى مثل ان يكون ب و ح اسمين مترادفين
فتريد ان تبين وجود اني ج بتوسط ب اعني
بان تاخذ اني ب و بي ج فان وجود اني
ب يكون المقدمة المجهولة ووجود ب في ج
يكون المقدمة المعلومة اذ كان اسمين مترادفين
او حائطين لها انها كان وكذلك يعرض ان
كان او ب هما الاسمان المترادفان اعني ان
يكون وجود اني ب هو المعلوم ويكون وجود
ب في ج هو المجهول واذا كان هذا هكذا فهو ظاهر
ان اصناف الاقاويل المركبة من هذا التركيب
التي مصادرة يكون كل شكل من الاشكال
الثلثة وانها اذا كان القياس من مقدمتين
موجبتين فانه يكون الاصناف الموكفة من
هذا الجنس في الشكل الثالث والاول ضعف
الاصناف المنتجة في واحد منهما اما في الاول فلان
شكل فلان حدودها منعكسة بعضها على بعض
اعني المقدمة المعلومة واما في الثالث فانها ضعيف المنتج
في الموجبات فلان كل صنف منها ينقسم الى
قسمين احدهما ان يكون الصغرى هي المجهولة
والكبرى هي المعلومة والصنف الثاني عكس هذا

وهو ان

وهو ان يكون الصغرى هي المعلومة والكبرى المجهولة
واما اذا كان القياس سالبا اعني من مقدمتين
احديهما موجبة والاخرى سالبة فليس يتفق
ان يتضاعف هذه الاصناف لان المجهولة
انما يكون ابدا السالبة اذ لا يصح ان يكون المقدمة
المنعكسة المعلومة سالبة لانها ابدا اما شيء هو في
الحقيقة واحد واما مايظن به انه واحد واذا
كان البيان على هذه المصادرة صعيبا اما مصادرة
هيئة وهي التي يكون المقدم المنعكس فيها اسمين
مترادفين واما مصادرة بحسب الظن الجمهوري
المشهور وهي المقدمة التي يظن بها من قبل انعكاسها
على نفسها انها واحدة او من قبل انطواء احد الحدين
تحت الآخر انها واحدة فبين ان صناعة البرهان
انما يرفض العمل الحقيقي منها وان صناعة الجدل
يرفض منها الصنفين جميعا اعني ما هو مصادرة
حقيقة وما هو مصادرة بحسب المشهور واما صناعة
السوفسطائية فهذا البيان خاص بها ولذلك
يشبه ان يكون الخطابة لا يرفض واحد من صنفي
هذا البيان فهذه تبين من هذا ما هو البيان الذي
مصادرة ولم اضافة القول الى اخذ ما ليس بسبب
للنتيجة الكاذبة على انه سبب قال واما اذا انتج الاسابيل

بيان الذي يعرف بالمصادره مثل ان يكون عندنا
مجهولا وجه اخي ب وانما يجب ان يكون مثل
هذا البيان مصادرة اما في الحقيقة فمتى كان شيئين
شيئا واحدا بعينه بالحقيقة اعني ج و ب وانما
يختلفان بالاسم وذلك اذا كان لهما اسمان
مترادفان واما في الظن المجهود فاذا ظن ب
وج انهما شيء واحد من غير ان يكونا في الحقيقة
شيئا واحدا بالعدد وذلك يعرض اذا كان
كل واحد منهما معلوما على صاحبه مثل ان يكون
احدهما خاصة للآخر او وسما او كان
احدهما يلزم الآخر وان لم يكن معلوما مثل
رؤوم الحيوان عن وجه الا ان ذلك هو
هي مصادرة في المشهور لا في الحقيقة واما اذا
كانا مختلفين بالاسم فقط فهي مصادرة حقيقة
مثل ان يبين ان ا في هذا الشيء المشار اليه
انه غير لانه جزء وكذلك متى كان عندنا شيئا
مجهولا الوجه شيئا اخر وكلاهما معلوم الوجه
للآخر واردنا ان نبين وجود احدهما لذلك المجهول
الوجه الآخر له فانه ليس يمكن هذا مصادرة
على المطلوب لان ذلك الشيء المعلوم وجه
وجود احدهما خر ما في الحقيقة شيئا واحدا

وظن

وهن بهما انهما شيء واحد اما لكان ان كل واحد
منهما منعكس على صاحبه واما لانه يلزمه مثل ان
يكون عندنا او ب مجهول الوجه في ج ويكون
عندنا او ب مجهول الوجه في د فيكون ا
لهما معلوما فانه ليس يكون ذلك مصادرة على
المطلوب لم يظن ان او ب شيء واحد بعينه او
يكونا شيئا واحدا بعينه والفرق بين المصادرة
والبيان الدائر ان الحدود الثلثة يجب في البيان
الدائر ان يكون منعكسا بعضها على بعض على ما مر
اعني او ب وج واما ههنا فليس يشترط العكس
الا في ج اعني في حدين من حدود القياس
واذا كان البيان الذي هو مصادرة وضع المطلوب
انما هو ان من الشيء المجهول الوجه بنحو من
وجوه ما يوجد ذلك الواحد ان يظن بشيئين
وذلك اما في المحمول المطلوب والحد الاوسط واما في موضوعه
والحد الاوسط فبين ان القياس المصادر
يأتلف من مقدمتين احديهما معلومة وهي
التي وجود احد ذينك الشيئين للآخر اعني اللذين
هما في الحقيقة واحدا وفي المشهور والثانية مجهولة
وهي التي وجود الطرف المجهول من المطلوب احديهما
اما الاكبر للاوسط ان كانت المعلومة هي الصغرى

على جهات بل القول الذي لا يرجع به المطاحكي الذي
منه مجرى الجنس وهذا النوع من القول الذي يسمى
مصادرة وهو ان يروم انسان ان يبين شيئا
مجهولا بذلك الشيء نفسه ويعني بالشيء المجهول حالا
يمكن ان يبين الا بغيره فان الاشياء المعلومة صنفان
اما معلوم بانفسها وهي المقدمات الاول واما
معلوم بغيرها وهو الذي يعلم بالمقدمات الاول
فمتى رام انسان ان يبين شيئا مما يعلم بغيره بنفسه فهو
الذي يسمى في هذه الصناعة مصادرة ووضع الخط
الاول من الخالط والمحالط يقع على وجهين احدهما
ان يقع الخط المؤلف مقدمة في بيان نفسه وذلك يعرض
اذا كان المجهول والموضوع في الخط باسمين مترادفين
على ما سيأتي بعد والوجه الثاني ان يبين النتيجة
بالمقاييس كثيرة مركبة من مقدمات كثيرة مسلمة
احد احدى تلك المقدمات ان لا يسلم الا اذا
استعمل تلك النتيجة مقدمة في القياس المنتج لها مثل
ان يسأل انسان ا موجود في ب فيقال ان
ا موجودة في ب و ب في ج ثم من وجود ب
في ج و ج في د ثم بين وجود ا في ب
بوجود ا في د التي هي النتيجة ووجوده في ب فانه لا
فرق بين هذا الصنف والصنف الاول الا ان

الاول

الاول انتج في الشيء المقصود اتمام من الشيء الخالط
الصنف الثاني فيه الشيء المقصود اتمام باكثر من
واحدة والغلط في هذا الصنف الثاني يقع كثيرا
لوضع النسيان مثل ما يعرض لمن يبرهن انه اذا
وقع خط مستقيم على خطين مستقيمين فيصير
الزاويتان اللتين في جانب واحد مساويتين
لقايمتين ان الخطين متوازيان فانهما ان لم
يكونا متوازيين فانهما اذا خرجا على استقامة
التقيا في احدى الجهتين فيكون هنالك مثلث
تكون زواياه اكثر من قايمتين وذلك خلف لا يمكن
فان كون المثلث وزاويتين قايمتين انما
سن بالخطوط المتوازية وبالجملة يعرض لمن يستعمل
هذا النوع من البيان من الشبه ما يخفى لمن يفتش
فنقول ان كان هذا الشيء موجودا فهذا الشيء
موجود على هذه الجهة لان الاشياء كلها معلومة
بانفسها وغنية عن ان تعلم بغيرها فمتى كان عندنا
شيء مجهول الوجود شيئين مختلفين وكان وجود
احدى ذينك الشيئين للاخر معلوما بنفسه ووجدنا
ان بين وجود ذلك الشيء المجهول لاحد ذينك
الشيئين بوجود الشيء الاخر فقد بينا ان المجهول
مجهول لكن ليس يلزم ان يكون مثل هذا البيان هو

سوالنا

فعلى هذا المعلوم يمكن المجيب ان يسلم لنا هذه المقدمة
اياه عنها فاذا استثناه بعد ليس الان ان يمنع ايضا
امكن ان يسلم لنا هذه الاخرى فينتج عليه المحال وهو
ان بعض ما هو ابيض ليس بابيض وكذلك يمكن ايضا
ان يسلم لنا المقابلتين اذا وضعت احديهما جزء
من قياس بسيط نحو نتيجة محدودة وضعنا الاخرى
ايضا جزء من قياس اخر بسيط ايضا نحو نتيجة
اخرى وهذا بعينه يمكن الان ان يغلط فيه
في المقاييس المركبة مقدمات متناقضة مثل ان يسلم
لنا ان كل علم ظن بسبب غير تصنيح بالملازم عن ذلك
وهو قولنا كل طب علم ثم يسلم لنا مقدمة تامة وهي
قولنا ولا شئ من الطب ظن فينتج قد سلم لنا في
هذه المقدمات الثلث مقدمتين متقابلتين وهو
ان في كل علم ظن ولا شئ من الطب ظن فيلزم عنه
انه ولا شئ من الطب طب واكثر ما يعرض هذا
حتى سالنا عن لازم المقابل لما عن المقابل نقيضه
فانه مخفي ويسلم لنا وبخاصة متى كان اللازم
بعيدا مثل ان يسال عن ايجاب الموضوع فيسلم
لنا ثم يسال عن سلب ذلك المحمول عن جزء
ذلك الموضوع او عن نوعه او عن شخصه فيسلم
لنا فيلزم عنه سلب ذلك المحمول بعينه عن جميع

ذلك

ذلك الموضوع او الذي وجب له او عن بعضه القول
في وضع المطلوب الاول نفسه في القياس وهو
الذي يسمى مصادرة قال ووضع المطلوب
الاول اعني الذي يقصد بيانه نفسه لا الاصل غيره
جزء من القياس المنتج له وهو من جنس الاقاويل
التي لا يمكن ان يسلم فيها الشئ الذي قصد برهانه
والمطلوب عرض له ان لا يسلم من القول الذي قصد
برهانه على جهات اربع احدها ان يكون ذلك
القول لا يلزم عنه النتيجة التي قصد ان يلزم عنه
اما لانه غير صحيح اصلا شئ من الاشياء واما لانه
غير صحيح للشئ الذي قصد به انتاجه والجهة الثانية
ان يكون المقدمات اخفى من النتيجة التي قصد
ان يلزم عنه فان من شرط المقدمات ان يكون
اعرف من النتيجة والجهة الثالثة ان يكون المقدمات
والنتيجة في مرتبة واحدة من الخفاء والجهة الرابعة
ان يكون النتيجة وهي السبب في معرفة المقدمات
قال من شرط المقدمات ان يكون اعرف من النتيجة
وان يكون هي السبب في معرفتها وهذا ينفصل
هذا من القسم الثاني واذا تقرر هذا فليس وضع
المطلوب الاول جزء قياسه وهو الذي يسمى المصادرة
وهو القول الذي ارتبط به المطلوب اذ كان هذا يقال

ان يكون سالبة فيما سلف وبالاضافة الى مطلوب
والغرض بهذه المقاييس المركبة انما هو التغليط واتضاح
المحال سواء كان المحال هو النتيجة او عكسها فقد تبين
من هذا القول في اي الاشكال يمكن ان يأتلف
المقاييس التي من مقدمات متقابلة وكم عدد
الاوائل التي يجري منها مجرى الاسطقسات
وهو بين انه قد يمكن ان ينتج من المقاييس التي
فيها مقدمات كاذبة نتيجة صادقة ما عدا هذا الصنف
من المقاييس لان النتيجة فيها ابدا مقابلة للشيء
المفروض وهو ان الشيء الموجود غير موجود مثل
ان الحي ليس بحي وما يوصف هكذا فليس كذا
وسواء كان ذلك الموصوف موجودا خارج
الذهن او غير موجود مثل ان ينتج ما هو غير ابيل
ليس بغير ابيل فانه يلزم عنه ان غير ابيل ليس بغير
ابيل وذلك قول متناقض في نفسه وان لم يكن غير
ابيل موجودا فان صدق الجواب الشيء بعينه و
سلبه محال سواء كان الشيء موجودا او غير
موجود وانما لزم هذا في هذه المقاييس من قبل
ان المقدمتين متناقضتان اما بان الموضوع و
المحمول فيها واحد بعينه واما بان احدهما جزء
للآخر وهو ظاهر من هذه المقاييس الفاسدة

التي في

التي في الصنايع من قبل ان مقدماتها قد يمكن ان
يظن في المقاييس الصحيحة التي في تلك الصناعة تقابض
المقدمات الفاسدة من غير ان يشعر بذلك الذي
اعتقد في تلك المقاييس الفاسدة انها صحيحة و
ذلك اما ان يتواطأ جزئيا او لازما فيلزم صاحب
الصناعة التبكيت من غير ما يصنف في تلك الصناعة
وسيلزم مثل ان يضع واضع ان الجرم السماوي غير
متناه ويضع مع ذلك انه كرى الشكل فانه يلزم عنه
ان يكون المتناهي غير متناه وكثيرا ما ينتفع بهذا
في مقاومة الاقاويل الفاسدة في الصنايع و
ينبغي ان يعلم انه لا يمكن البتة ان يغلط فيضع
المقدمتين متقابلتين في قياس واحد بسيط
بعينه وكذلك لا يمكن البتة ان يغلط المجيب
حتى يسلم مقدمتين متناقضتين في قياس
واحد بسيط ولا ان يسلمها اذا سئل عنها
بجهة واحدة بعينها مثل ان يسلم ان هذا الشيء
خير وليس بخير وانما يمكن ذلك اذا سئل
عنها بجهة واحدة ووضعت بجهة اخرى او وضعت
جزأ من مقاييس مركبة اما وضعها بجهة والسؤال
عنها بجهة في مثل ان يسئل ان الحي والابيض
هو مجموع شيئين كثير هو ابيض وحده فقط

بالتحقيق في هذا الآن باخذ الموجبة والسالبة جميعا مثل ان
نقول علم فاضل وليس كل علم فاضلا او باخذ ما
هو جزء لاحدى المقدمتين المتقابلتين ومنطوق بها
بدل المقدمة نفسها الموجبة او السالبة مثل ان ناخذ
بدل كل علم ليس بفاضل الطب ليس بفاضل او بدل
قولنا كل علم فاضل قولنا الطب فاضل ثم نقرنها به
والعلم واحد فاضل فانه لا فرق بين ان نقرنه
بالمقدمة المتقابلة نفسها او بما هو منطوق بها وكما
لم يضر المقدمتان باحدى هاتين الجهتين لم يكن
متقابل ولا كانت قوتها قوة المتقابل لافي التي
تقابل خلاف طريق التضاد ولافي التي تقابل خلاف طريق
التناقض واما في الشكل الثالث فانه لا يمكن
في الاصناف الموجبة منه ان يكون القياس يائتلف
القياس من المتقابلات لان المتقابلين احديهما
موجبة والاخرى سالبة وتلك العدة بعينها التي
عرضت في الشكل الاول واما اذا كان القياس
سالبا فانه قد يمكن ان يائتلف فيه قياس من
مقدمات متقابلة اذا كانت المقدمات كلها او
جزئية مثال ذلك قولنا كل طب علم ولا شئ من الطب
علم فانه يجب من هذا ان يكون بعض العلم ليس
بعلم ولذلك يعرض ان اخذت احدى المقدمتين

جزئية مثل ان نقول بعض الطب علم ولا شئ من الطب
علم فانه يلزم عنه ان يكون بعض العلم ليس بعلم واذا
كانت احدى المقدمتين في هذين القياسين
جزئية والاخرى كلية فان القياس يائتلف من
المتناقضة لامن المتضادة اذ كان المتضادان
كليتين وينبغي ان يعلم ان المقاييس التي يائتلف
من هذين الشكلين من الموجبة والسالبة ايتلافا
اوليا اعني التي سبيلها ان يائتلف مما يحدث في هذا
الباب هي تابعة لها في اثني عشر قياسا ستة في
كل شكل وذلك انه لما كان المتقابلات ثلثة
ازواج احديها قولنا كل ولا واحد وهي المتقابلات
على طريق التضاد والاثنان متقابلان على طريق
التناقض احديهما ان يكون الموجبة هي الكلية و
السالبة هي الجزئية والثانية عكس هذا فبين ان
يائتلف منها في كل واحد من الشكلين ثلثة اقيسة
ولان المقدمتين المتقابلتين لهما وضعان في
الشكل الواحد احديهما ان يكون الموجبة هي
الصغرى والسالبة الكبرى والوضع الاخر عكس هذا
لزم من ذلك ان يكون اصناف المقاييس ستة
في كل شكل منها ولا يبالي في هذا الموضع ان كانت
الصغرى في الشكل الثالث موجبة وسالبة لانه انما منع هذا

ان جميع المسايل التي تبين بقياس الخلف في جميع العلوم يمكن
ان يبرهن بقياسات مستقيمة وان يرد اليها تلك
المقدمات باعيانها وتلك الحدود ايضا وايضا باعيانها
وان رد القياس المستقيم الى الخلف هو بعينه
القياس الذي تسمى المنعكس وكذلك بين مما تقدم
انه اذا اردت المقايس المستقيمة الى الخلف لاي
القياسات يرجع في الخلف وكذلك اذا اردت قياسات
الخلف الى المستقيمات لاي قياسات يرجع وبين
ان كل مطلوب يمكن ان نبين بالخلف على الاستقامة
القول في القياسات المركبة من المتقابلات
قال واما في اي شكل يمكن ان يالف القياس
من مقدمتين متقابلتين وفي اي شكل لا يمكن
فذلك بين مما تقدم اما اولا فقد قيل ان المتقابلات
بالحقيقة على جهة السلب والايجاب هي المتناقضان
المتناقضان والمتضادان واذا تقرر هذا فاقول
انه ليس يمكن ان يالف قياس في الشكل الاول
من متضادات ولا من متناقضات لا قياس
ينتج موجبا ولا قياس ينتج سالبا اما موجبا فمن
قبل انه ينبغي ان يكون القياس المنتج للموجبة
مقدمتين موجبتين والقياس الآلي يالف
من المتقابلات على طريق التناقض والتضاد

احدى مقدمتيه سالبة والاخرى موجبة واما
فانه ايضا ليس يمكن ذلك من قبل ان المحمول
الموضوع في الموجبة والسالبة هو واحد بعينه
على ما تبين في الكتاب المقدم والقياس الذي
يكون في الشكل الاول مقدمتاه ليس المحمول فيهما
واحدا ولا الموضوع واحدا اذ كان الحد الاوسط
فيه غير الموضوع في احدى المقدمتين محمولا في الاخرى
واما الشكل الثاني فانه يمكن ان يكون فيه قياس
من مقدمتين متقابلتين اما على طريق التضاد
واما على طريق التناقض ومثال ذلك قولنا كل
علم فاضل ولا واحد من العلوم فاضل ينتج لنا ولا
لا واحد من العلوم علم وذلك في غاية الاستقامة
ولذلك يعرض ان وضعنا كل علم فاضل والطب
ليس بفاضل وذلك ان سلف الفضل عن الطب
هو سلب عن بعض العلوم فكانا وضعنا كل
علم فاضلا وبعض العلوم ليس بفاضل فينتج لنا ان
بعض العلوم ليس بعلم والسبب في امكان هذا
في الشكل الثاني ان المحمول في المقدمتين فيه هو واحد
بعينه وكذا الامر في المتقابلات وسواء وضعنا
الموجبة هي الكبرى والسالبة هي الصغرى او كان الامر بالعكس
والامر في ذلك واحد بعينه وليس يمكن ان ينتج المتقابلات

من ذلك ان ج غير موجبة في شئ من ب وهي الكاذبة
فانه قياس المستقيم يكون ان ناخذ ح في بعض ب و
هو نقيض النتيج الكاذب ونضيف اليها المقدم الصادق
وهو قولنا اولا شئ من ج فانه يلزم عن ذلك ليست
في بعض فقد تبين من هذا ان ما بين بالخلف
في الشكل الثاني بان قياس المستقيم يكون في الشكل
الاول وذلك في جميع المطالب القولة في الشكل
الثالث وايضا استوفى في الشكل الثالث بطريق
الخلف موجبة كلية وهو قولنا ما وجد في كل ب
فوضعنا نقيضها وهو ان ليست في بعض ب
واضفنا الى ذلك ان ج في كل ب حتى يكون
الكاذب اللازم ان ليست في بعض ج فان قياس
ان قياس المستقيم يكون في الشكل الاول وذلك
انه اذا اخذنا نقيض النتيج الكاذب وهو قولنا
في كل ج واضفنا الى ذلك ج في كل ب الصادقة
انتج لنا في الشكل الاول ان ج في كل ب وهو النقيض
بين بالخلف لان ا وب لا يمكن فيهما ان يشتركا
الا بشئ ثالث يكون موضوعا للالف ومحمولا
ب للاخر ان هما طرفا المحمول وكذلك ان برهنا بالخلف
موجبة جزئية في الشكل الثالث وهو قولنا اما في
بعض ب وضعنا نقيضها وهو قولنا اولا في شئ من

ب واضفنا الى ذلك ان ج في بعض ب حتى يكون
الكاذب اللازم ان ليست في بعض ج فان قياس
المستقيم يكون في الشكل الاول وذلك اذا اخذنا
نقيض الكاذب اعني النتيج وهو قولنا في كل ج واضفنا
الى ذلك ج في بعض اعني المقدم القياس الصادق
فينتج لنا ان ا في بعض ب وكذلك ان برهنا بالخلف
سالبة كلية في الشكل الثالث لو وضعنا نقيضها
وهو قولنا في بعض ب واضفنا الى ذلك ج
في كل ب حتى ينتج لنا من ذلك ج في بعض الذي
هو الكاذب فاقول ان قياس المستقيم يكون
في الشكل الثاني وذلك انا ناخذ نقيض النتيج الكاذب
والمقدم الصادق التي استعملنا في بيان الخلف
فيكون معنا ج ولا في شئ من ا وج في كل ب فينتج
لنا ا ولا في شئ من ب وهو الشئ المبين بطريق
الخلف السالبة الجزئية بان ناخذ نقيضه وهو الموجب
الكلي مثل ان نا في كل ب ونضيف ان ج في بعض ب
فينتج لنا ان ج في بعض ا وهو المحال فاقول ان قياس
ايضا المستقيم يكون في الشكل الثاني وذلك بان
ناخذ نقيض النتيج المقدم الصادق على العادة فيكون
معنا ج ولا في شئ من [illegible] في بعض ب فينتج لنا ان
ليست في كل ب وليست في بعض وقد تبين

ب واضا

واضفنا اليها المقدمة الصادقة وهو قولنا في كل ج فبين انه
ينتج لنا في الشكل الثالث ان ا في بعض ب لان ج هو الحد
المشترك لنقيض المحمول والمقدم الصادق وهو موضوع
للطرفين وكذلك يعرض اذا كانت المقدم الصادق
المضاف الى النقيض جزئية اعني مقدمة ب ج فهذه
حال جميع ما يبين بالخلف من المطالب في الشكل
الاول فانه قد تبين انه لا يبين فيه الموجبة الكلي واما
الشكل الثاني فليس انه يتبين فيه بالخلف موجبة
كلية وهو ان ا موجودة في كل ب بوضع نقيضها
وهو ان ا ليست في كل ب واضفنا اليها مقدمة
صادقة يتألف معها في الشكل الثاني وهو ان ا في
كل ب فيقول ان قياس هذا المطلب يكون في الشكل
الاول وذلك انه اذا اخذنا نقيض النتيج الكاذبة
وهو ان ج في كل ب واضفنا اليها قولنا ان في كل
ج وهي الصادقة فبين انه ينتج لنا في الشكل الاول
فقط ان ا في كل ب وهي موجبة كلية وذلك ان من بين
المقدمتين الصادقتين اللتين احديهما نقيض
الكاذبة والاخرى الصادقة الموضوعة في قياس
الخلف لم يشترك الا في المحمول فيكون الشكل الثاني
والاخر الموضوع فيكون في الثالث بل الذي اشترك
فيه موضوع للطرف الاكبر في المطلوب ومحمول

في كل ج فينتج لنا الكذب
عن ذلك وهو ان ج
ليست في

على الاصغر وذلك هو تركيب الشكل الاول ولكن من هنا
عندنا في الشكل الثاني بالخلف موجبة جزئية وهو ان
ا في بعض ب لو وضعنا ان لا شيء من ب الذي هو
المقابل واضفنا الى ذلك ان ا موجودة في كل ج
حتى يلزم عن ذلك ان ج ليست في شيء من ب الذي
هو الكاذب فاقول ان قياسه المستقيم يحصل في
الشكل الاول وذلك انا اذا اردنا ا موجودة في كل ج
وهي الصادقة الموضوعة في قياس الخلف وجدنا في
بعض الباء وهي نقيض النتيج الكاذبة فبين انه ينتج في
الشكل الاول ان ا في بعض ب فان كان الذي بين
الخلف سالبا كليا في الشكل الثاني بوضعنا نقيض
وهو ان ا موجودة في بعض ب واضفنا الى ذلك
ان ا غير موجودة في شيء من ج حتى يكون النتيج الكاذبة
ان ج ليست في بعض ب فان قياسه المستقيم يكون
في الشكل الاول وذلك انا اذا اخذنا نقيض النتيج الكاذبة
وهو قولنا ان ج في كل ب واضفنا اليها اولا في
شيء من ج وهي الصادقة فانه ينتج لنا في الشكل الاول
ان ا ولا في شيء من ب وكذلك ان برهنا بالشكل
الثاني في قياس الخلف سالبة جزئية وهو ان ا غير موجودة
في بعض ب فوضعنا نقيضها وهو ان ا موجودة في
كل ب واضفنا الى ذلك ان ا غير موجودة في شيء من ج فيلزم

على الاصغر

فتاليفهما في الشكل الثاني فيتاتي القياس المستقيم هكذا
في كل او ح لا في شئ من ب ينتج اولا في شئ من ا
وهو المنتج بقياس الخلف وكذلك يعرض ان ياتي
بطريق الخلف في الشكل الاول ان اخذ موجبه
في كل ا التي لا في ج وضممناها نقيضها وهو
ان ا موجبة في كل ب واضفنا اليها مقدمة
صادقة عليه من جهة او هو ان ج موجبة في كل ا فاذا
انتج ان ج موجبة في كل ب وهي الكاذبة اخذنا
نقيضها وهو ان ج ليست في بعض ب واضفنا
اليها البتة المقدمة الكلي الصادقة فانه يأتلف
القياس المستقيم على الامر المبين بقياس الخلف
هكذا ج موجبة في كل او ح ليست في كل ب فا
ليست في كل ب وهي نتيجة قياس الخلف وقد
ياتي هذا في الشكل الثالث اذا وضعنا المقدمة
الصادقة المضاف الى النقيض صغرى في الشكل
الاول فان النقيض لما كان موجبا كليا امكن
ان يكون مقدمة صغرى في الشكل الاول فيكون
النتيج الكاذبة في كل ج فاذا اخذنا نقيضها وهو
ان ا ليست في بعض ج واضفنا اليها المقدمة
الصادقة وهي ان ب في كل ج فبين ان المقدمتين
انما يشتركان في الطرف الاصغر من نتيج الشكل

ليت
ا
الاول فيكون القياس في الشكل الثالث وينتج ان
في بعض ب وذلك هو الشئ المبين بطريق الخلف
في الشكل الاول ويعرض ان اخذت المقدمة الصادقة
من جهة صغرى [illegible]
في الشكل الثاني فعلى ذلك اذا [illegible]
المط بطريق الخلف وهو ان في كل ب واضفنا
اليه المقدمة الصادقة في جهة وهي ج ليست موجبة
في شئ من ا ينتج في الشكل الاول ان ج ليست موجبة
في شئ من ب وهي كاذبة فاذا اخذنا نقيضها
وهو ان ج موجبة في بعض ب واضفنا اليه مقدمة
صادقة التي هي ج ليست موجبة في شئ من ا
فينتج في الشكل الثاني ان ا ليست في بعض ب
وهو المط الخلف واما الموجب الجزئي فيبين
في الشكل الثالث وليس ينتج لنا في الشكل
الاول بقياس الخلف ان موجبة في بعض ب
بوضعنا ان ا غير موجبة في شئ من ب التي هو
النقيض واضفنا الى الكاذب في كل ج وهي
الصادقة لانه ليس يمكن ان نضيفها من جهة ان
الصغرى لا تكون سالبة في الشكل الاول فينتج
لنا ان ا غير موجودة في شئ من ج وهو المحال
فاذا اخذنا نقيض هذا المحال وهو ان في بعض ج

كذب واما القياس المستقيم فانه يبتدى من مقدمات
معترف بها وكلتى القياسين يكون من مقدمات
معترف بها الا ان المستقيم يكون من المقدمتين
اللتين يكون منهما القياس واما الذى بالخلف
فاحدى مقدمتيه فقط من مقدمتى القياس المستقيم
والثانية نقيض النتيج المشكوك فيها وفى المستقيم
ليس يجب ضرورة ان يكون معروفا ليضع نقيضها
ولا فرق فى ذلك بين ان يكون النتيج موجبا او
سالبا وكل مطلوب تبين بقياس مستقيم
فقد يمكن ان يتبين تلك المقدمات باعيانها بقياس
الخلف فكل ما يتبين بقياس الخلف فقد يمكن
ان يتبين تلك الحدود والمقدمات بقياس
مستقيم واذا كان القياس الحملى الذى فى الخلف
فى الشكل الاول فان القياس المستقيم الذى يكون
على ذلك المطلوب وتلك المقدمات باعيانها
يكون فى الشكل الثانى او الثالث والسالب
الجزئى فى الشكلين كما اذا كانت الصادقة موجبة
واما اذا كانت سالبة ففى الثانى فاذا كان
القياس الحملى الذى بالخلف فى الشكل الثانى
فان القياس المستقيم يكون فى الشكل الاول و
ذلك فى جميع المطالب واذا كان القياس الذى

اما الموجب الجزئى
ففى الشكل ح

بالخلف فى الشكل الثالث فان قياسه المستقيم يكون فى
الشكل الاول والثانى اما الموجبات ففى الشكل الاول
واما السوالب ففى الشكل الثانى وبيان ذلك
انا اذا اخذنا بقياس الخلف فى الشكل الاول ان
ليست ب موجودة فى شئ من ا فوضعنا نقيض ذلك
وهو ان ا موجودة فى بعض ب واضفنا الى هذا
النقيض مقدمة صادقة ينتج فى الشكل الاول نتيج كاذب
واذا كان الامر كذلك فبين ان المقدمة الصادقة
انما نضيفها من جهة الامر من جهة ما يكون الصادقة
هى الكبرى اذ ليس يمكن ان تكون الجزئية كبرى فى
هذا الشكل فليكن المقدمة الصادقة ان ح موجودة
فى كل ا فيكون بعض ج فى كل ا وفى بعض ب ينتج لنا
فى الشكل الاول ان ح فى بعض ب وهو الكاذب
ولان رد القياس الخلف الى المستقيم يكون
باخذ نقيض النتيج الكاذبة ونضيف اليها المقدمة
الصادقة التى كانت فى قياس الخلف فبين ان
المقدمة الصادقة التى هى ح فى كل ا ونقيض النتيج
الكاذبة التى هى ح ولا فى شئ من ب انهما ينتجان
فى ج الذى هو الطرف الاكبر من النتيج التى كانت فى
الشكل الاول الذى ينتج المحال فى قياس الخلف و
كل مقدمتين اشتركتا فى الطرف الاكبر من المطلوب

كذلك يعرض ان تبين جميعها بالشكل الثالث وبيان ذلك
انا اردنا بيان الموجبة الكلية اخذنا نقيضها وهو قولنا
اغير موجبة في بعض ب واضفنا اليها ج موجبة في
كل ب فينتج في الشكل الثالث ان اغير موجبة في
بعض ح لان الحد الاوسط الذي هو ب هو موضوع
للطرفين واذا كانت النتيجة محالا فنقيض ما لازم عنه
المحال صادق وهو قولنا في كل المقصود
انتاجه فان وضعنا الضد عرض النقيض انتج محالا
لكن لا يلزم عنه ضرورة صدق الغلط مثل ما عرض
في سائر الاشكال فان اردنا ان نبين ان الموجبة
في بعض وهي الموجبة الجزئية فانا نضع اولا في ح
من ب وهي نقيضها ونضيف اليها ج موجبة في بعض
ب فينتج في هذا الشكل ان اغير موجبة في بعض ح
فان كان ذلك كاذبا فيها لزم عنه الكذب وهو
قولنا اولا في شيء من ب كاذب واذا كذب هذا
صدق نقيضه وهو الغلط الذي هو في بعض
فاذا اردنا ان نبين ان الموجبة الكلية مثل ان يريد
ان نبين ان اولا في شيء من ب فانا نضع نقيض
ذلك وهو قولنا في بعض ب ونضيف اليها
ج موجبة في كل ب فانه يلزم من هذا الشكل
ان تكون ج موجبة في بعض ا فاذا كان ذلك كذبا

فالكذب

فالكذب انما لزم عن النقيض الموضوع اذ كانت جميعه
لا شك في صدقها فاذا الكذب النقيض الذي هو
الموجبة الجزئية صدقت السالبة الكلية وهي قولنا
ولا في شيء من ب فان اخذ الضد عرض في ذلك ما عرض
في سائر الاشكال فان اردنا ان نبين ان السالبة
الجزئية فانا نضع نقيضها الذي هو الموجبة الكلية مثل
ان نضع ا في كل ب ونضيف اليها ان ج موجبة
في كل ب وهي التي لا شك في صدقها فينتج لنا
ان ج موجبة في بعض ا فان كان ذلك كذبا فالنقيض
الذي هو الموجبة الكلية المشكوك فيه كذب واذا
كذبت الموجبة الكلية صدقت السالبة الجزئية فقد
تبين من قياس الخلف امران غير الذي سلف
احدهما انما يكون دائما منتفعا به في كل مادة يأخذ
النقيض لا باخذ الضد وان جميع المطالب يأتي به
في الشكل الثاني والثالث وفي الشكل الاول
لا يأتي غير الموجب الكلي فقط ويأتي غيره باقي
المطالب الثلثة

قال والفرق بين القياس
المستقيم وقياس الخلف اذا انتج مطلوبا بما
واحدا بعينه من مقدمات واحدة بعينها ان القياس
الذي بالخلف يضع اولا ما يريد بطلانه وهو نقيض
ما يروم بيانه ثم يسوق القول الى كذب معترف به انه

كان موضوعها المقابل ان كل ا في كل ب واضفنا
ان ح موجبة في كل اعلى انها الصادقة فانه ينتج محالا
ان ح في كل ب فاذن قولنا ا في كل ب محال واذا
كذب هذا صدق قولنا ليست ا في كل ب وذلك
هو المط وكذلك يعرض اذا كانت هذه الصادقة
سالبة وكذلك اذا اضفنا اليها في كل د و
ب في بعض ج فانه ينتج المحال في الشكل الاول واما
ان اضفنا اليها ان ج في بعض ا فانه لا يكون قياس
لان الكبرى يكون جزئية في الاول وكذلك ان كانت
هذه سالبة فقد تبين ان جميع المطالب تبين
الخلف في الشكل الاول ما عدا الموجب الكلي وان الذي
ينتفع به في كل مادة في قياس الخلف هو اخذ نقيض
ما يراد بيانه لا اخذ ضده لانه اذا كذب احد الضدين
على ما تبين في الكتاب المتقدم لم يلزم ان يصدق
الضد الاخر وكما هو ايضا مشهور ان الضد اذا
كذب صدق ضده واما الموجبة الكلية فتبين في
الشكل الثاني والثالث وبيان ذلك انه اذا اردنا
ان نبين ان ا موجبة في كل ب في الشكل الثاني
فلنأخذ نقيضها وهي ان ا ليست في كل ب فاذا
اضفنا الى هذا النقيض ان ا موجبة في كل د فانه يجب
عن ذلك الشكل الثاني ان يكون د غير موجبة في

كل ب فاذا كان هذا محالا وكان المقدمة المقرونة
صادقة فواجب ان يكون الكذب عرض من النقيض
وهي قولنا ليست في كل ب واذا كذب هذا صدق
نقيضه وهو ان ا في كل ب وان اخذ بدل النقيض
الضد لم ينتفع به في كل مادة واذا اردنا ان نبين
في هذا الشكل الموجبة الجزئية وهي قولنا ا موجبة
في بعض ب فانه ينبغي ان يأخذ نقيضها وهو ان لا
ا في شيء من ب ثم نضيف اليه ا موجبة في كل د
فلا ا في شيء من ب فنقيضه اذن صادق وهو قولنا
ا في بعض ب فان اخذ نابذ النقيض الضد عرض
في الشكل الاول اعني ان ينتج المحال لكن لا يتبين
بذلك صدق المقابل الموضوع في كل مادة فان
اردنا ان نبين السالبة الكلية بهذا الشكل فانا
نأخذ نقيضها وهي ان ا موجبة في بعض ب و
نضيف اليها ما لا شك في صدقه وهو ان ا ج
موجبة في بعض ب في الشكل الثاني فان اردنا
ان نبين السالبة الجزئية فانا نأخذ نقيضها وهو ان ا في
كل ب ونضيف اليها ا غير موجبة في شيء من ب
فنقيض فالزم عنه المحال صادق وهو قولنا ليست
في بعض ب الذي قصدنا بيانه فقد تبين من هذا
ان جميع المطالب تبين بالخلف في الشكل الثاني و

وباضافة مقدمة صادقة الى احدهما وكان قد تبين انه
اذا
اخذ نقيض الموجبة الكلية واضيف اليها مقدمة كلية
صادقة انه لا يكون قياس واذا اخذ الصدق فاما
ان لا يكون قياس لكنه لا ينتج محالا يلزم عن كذب صدق
الموجبة الكلية المطلوب بيانها فاذن ليس يمكن ان
يتبين الموجبة الكلية بقياس خلف يكون المحال
الذي فيه الى المحال في الشكل الاول واما الجزئية
الموجبة فانه يمكن بيانها بالخلف في الشكل الاول
اذا اخذ المقابل لها السالبة الكلية التي هو نقيض
لا السالبة الجزئية التي هي ضدها وذلك ايضا اذا
كانت المقدمات الصادقة من ناحية بلا من ناحية
فلنفرض ان لم يكن صادقا وجوده في بعض فلا
شيء من ب ا يضيف الى هذا ان كل ح ب فينتج
ان ا ولا شيء من ح وذلك كذب فاذا الذي لزم
عنه الكاذب وهو قولنا ا ولا شيء من ب و
اذا كذبت هذا صدق نقيضه وهو قولنا ا في
بعض ب وذلك كما قصدنا بيانه واما متى اخذت
المقدمة من ناحية فانه يكون الصغرى سالبة
في الشكل الاول فلا يكون قياس وكذلك ان
اخذ الضد لا يكون قياس لانه ان وصفت
المقدمة الصادقة الموجبة من ناحية كانت الصغرى

سالبة

سالبة وان وضعت من جهة كانت الكبرى جزئية
وكلاهما غير منتج في الشكل الاول فان اردنا ان
نبين بقياس الخلف ان سالبة الكلية فان موضوعها
المقابل لنا ينبغي ان يكون الموجبة الجزئية وهي النقيض
وهو قولنا ا في بعض ب فاذا اضفنا اليها ان
ح في كل ب انتج المحال وهو ان ح في بعض ب فاذا
قولنا ا في بعض ب كاذبة اذا كذب هذا صدق
اولا في شيء ب وهو الساقط وكذلك يعرض ان كانت
المقدمة الصادقة الكلية سالبة فاذن وضعنا
المقدمة الصادقة من جهة لم يحدث قياس لان
الكبرى يكون جزئية في الشكل الاول وان اخذنا مكان
النقيض الضد حدث قياس ينتج المحال الذي اي ناحية
وضعنا المقدمة الصادقة من ط في النقيض الا انه
لا ينتج محالا يلزم عن كذب صدق مقابله الذي هو
صدق المطلوب على ما بان في قياس الخلف متى
اردنا ان ينتج محالا يلزم عن كذبه صدق مقابله
الذي هو الساقط فينبغي ان نطلق النقيض لا الضد
وذلك عام في جميع اشكال القياس من اي شكل
من الاشكال الجملية تركب فاذا اردنا ان نبين
السالبة الجزئية بطريق الخلف في هذا الشكل فانه
ينبغي ان يكون موضوعها المقابل الموجبة الكلية لانه اذا

ب بقياس مستقيم بان يكون الموجبة في كل ج و
في كل ب فينتج لنا ان الموجبة في كل ب فان اردنا بيان
هذه النتيجة بالخلف قلنا ان لم يكن في كل ب فليكن
عكسها اي النقيض صادقا وهو ان السالبة في بعض
ب لنضف اليها ان الموجبة في كل ج فينتج من
ذلك ضرورة في الشكل الثاني ان ج غير موجودة في كل
ب وذلك نقيض المقدمة الكبرى وهو محال فان
الموضوع وهو نقيض النتيجة او ضدها محال واذا كذب
النقيض الموضوع صدق نقيضه وهي النتيجة وهذا بعينه
هو صنع القياس وكذلك يعرض في سائر الاشكال
لان كل قياس يقبل الانعكاس يقبل بيان نتيجته
على طريق الخلف وجميع المطالب الاربعة بينين
بالخلف في كل الاشكال الا ما خلا الموجبة الكلية
في قياس الخلف بالشكل الاول فذلك يظهر بكذا ايضا
ان المقدمة التي يريد بيانها هي ان ا في كل ب فاذا
اردنا بيان ذلك بطريق الخلف فان ذلك يكون
ان كان اما بان ناخذ نقيضها وهو ان ا غير موجودة
في كل ب او ضدها وهو ان ا غير موجودة في شيء من
ب ثم اذا اضفنا الى احدهما المقابلين مقدمة
اخرى يكون تاليفها مع مقابل النتيجة تاليف الشكل
الاول فانه يجب ان يكون ج اما محمولا على و اما ان

يكون موضوعة لب مثل ان نقول ج على كل ب و
كل ج فان كان المقابل الموضوع نقيضا وهو ان
ليست ج في كل ب فهو بين انه ليس يكون قياس
في هذا الشكل الاول الى احد الطرفين وضعف المقدمة
الاخرى وذلك انه ان كان الصادق ان ج في كل
كان معناه ج في كل ا وليست في كل ب وذلك
غير منتج في الشكل الاول لان الصغرى سالبة وان
وضعنا من ناحية ب يكون معنا ليست في
كل ب و في كل ج وهذا ايضا غير منتج في الشكل
الاول لان الكبرى فيه جزئية وقد قيل ان ذلك غير
منتج في الشكل الاول فان اخذنا ضد الموجبة التي
معنا واضفنا اليها المقدمة المعروف صدقها من
ناحية ا بمثل ان نضع اولا في شيء من ب و في
كل ج فانه ينتج في الشكل الاول ان اولا في شيء من
ج وذلك محال فاذن ما وضعنا محال وهو قولنا
اولا في شيء من ب ان يصدق ضدها وهو قولنا
في كل ب الذي محال مطلوبنا اذ كان المتضادان
قد يكذبان معا كما تقدم في كتاب المقدم فان اضيفت
المقدمة الصادقة من ناحية ا لم يحدث قياس لانه يكون
الصغرى سالبة في الشكل الاول فهو بين ان كل قياس
على طريق الخلف فانما يكون باخذ الضد او باخذ النقيض

اعني ان عكست نتيجة فيها الى الضد لم يمكن ان يبطل بذلك
واحدة من المقدمتين وان عكست الى النقيض امكن
ان يبطل ذلك كل واحدة من المقدمتين والسبب
في ذلك بعينه هو السبب في الصنف الموجب الكلي و
الجزئي والبرهان على ذلك هو ذلك البرهان بعينه
فقد تبين مما قيل كيف يكون القياس في شكل اذا
عكست النتيجة الى الضد والى النقيض ومتى يكون كلياً
ومتى يكون جزئياً وان المقاييس المبطلة لكل واحدة
من مقدمتي الشكل الاول اذا انعكست نتيجة يكون في
الشكل الثاني والثالث اما الذي يبطل منه بالعكس
الثاني فالمقدمة الصغرى واما الذي يبطل منه بالعكس
الثالث فالمقدمة الكبرى وكذلك من المقاييس
التي يبطل منها بالعكس الثالث كل واحدة من مقدمتي
الشكل الثاني اذا انعكست نتيجة يكون في الشكل
الاول والثالث واما ابطال الصغرى فبالشكل الاول
واما ابطال الكبرى فبالشكل الثالث فان المقاييس
ايضا المبطل لمقدمتي القياس الذي في الشكل الثالث
اذا عكس نتيجة يكون في الشكل الاول والثاني اما
الكبرى فيبطل بالشكل الاول واما الصغرى فبالشكل
الثاني القول في قياس الخلف واما قياس
الخلف فانه يكون اذا وضعنا نقيض النتيجة المقصودة

بيانها

انتج
بيانها واضفنا الى ذلك مقدمة اخرى معروفا بها
لنا امر استحيلا وهذا النوع من القياس قد تبين
انه مركب من شرطي وحملي وهو لاحق الى المحال
وهذا يقع في قياس الخلف في الاشكال الثلثة كلها
وقياس الخلف شبيه بعكس القياس لان كليهما
يبطل بها وانما الفرق بينهما ان القياس المنعكس
يكون من اخذ النقيض فيه والمقدم المضاف
اليه بعد وجود القياس حتى يكون النقيض هو نقيض
نتيجة ذلك القياس والمقدم المضاف هي احدى
مقدمتي ذلك القياس واما القياس على طريق
الخلف فانما ماخذ نقيض بيانه لانقيض نتيجة قياس
ونضيف اليه مقدمة صادقة لاحد مقدمتي قياس معروض
وايضا فان عكس القياس انما يتاتى بابطال
الشيء الكاذب بان يسلم نقيض المحال الذي هو
الصادق وفي قياس الخلف انما يتبين النتيجة
بوضع المحال نفسه وكل ما يتبين بقياس حملي في
هو الذي يسمى المستقيم يمكن ان يتبين بتلك المقدمات
بعينها بقياس الخلف وحينئذ يكون قياس الخلف
اشبه شيء بالقياس المنعكس وذلك ان القياس
المستقيم اذا رد الى الخلف يكون بالحدود والمقدمات
فيها واحدا بعينه مثال ذلك ان يفرض ان موجبة مثل

سب صح

جزئيه

في كل ح فان ذلك يكون غير منتج لان الكبرى تكون
في الشكل الاول ولا ايضا ان اضفنا اليها المقدمه
الكبرى وهي قولنا اي كل ح فانه يكون قياس
في الشكل الثاني كما اوضحنا جزئيه وذلك انه يكون
معنا اغير موجوده في بعض ب وموجوده في كل ح
وبمثل هذا ينتج اذا كان احدى المقدمتين الموجبتين
جزئيه اعني انه لا يمكن ان يبطل فيها واحده من
المقدمتين بعكس النتيج الى الضد وذلك انا ان اردنا
ابطال المقدمه الكليه كان القياس من جزئيتين
وان اردنا ابطال الجزئيه انتج الكبرى جزئيه وعلى
هذا لا يكون قياس في الشكل الاول ولا الثاني
وهما الشكلان اللذان بهما يبطل مقدمات هذا
القياس فقد تبين انه متى عكست النتيج الى الضد في
الاصناف الموجبه من هذا القياس انه ليس يمكن
ان يبطل بذلك ولا واحده من المقدمتين. فاما
ان عكست النتيج الى النقيض فانه يمكن ان يبطل كل
واحده من المقدمتين. بالمقدمه الثانيه والعلة
وبيان ذلك انا اذا عكسنا قولنا اموجوده في بعض
ب وهي التي فرضنا بانتيج الصنف الاول
من هذا الشكل اعني الثالث الى نقيضها وهي
اولا في شئ من ب فانه متى اضفنا اليها قولنا

في ح وهي احدى مقدمتي القياس فانه ينتج عن ذلك في
الشكل الاول ان اغير موجوده في شئ من ج وذلك
نقيض قولنا اموجوده في كل ح التي هي المقدمه الثانيه
من القياس المفروض وكذلك ان اضفنا الى قولنا
اغير موجوده في شئ من ب التي هي المقدمه الثانيه وهي
قولنا موجوده في كل ح فهو بين انه ينتج في الشكل
الثاني ان ب ولا شئ من ب وذلك ضد قولنا
في كل ح التي هي المقدمه الصغرى ومثل هذا يعرض
اذا كانت احدى المقدمتين الموجبتين جزئيه لا
ان كانت اغير موجوده في شئ من ب التي هي نقيض
النتيج واضفنا اليها موجوده في بعض ج التي
هي المقدمه الجزئيه انتج لنا في الشكل الاول ان اغير
موجوده في بعض ح فان اضفنا الى هذه النتيج المقدمه
الكليه كان اولا شئ من ب اموجوده في كل
ح وذلك ينتج في الشكل الثاني ان ب اغير موجوده
في شئ من ج وذلك نقيض المقدمه الموضوعه الجزئيه
وكذلك يعرض في القياس الكلي اب ب من هذا
الشكل اعني انك تكون من مقدمتين كليتين احديهما
سالبه والقياس الجزئي اب ب اعني القياس
الذي احدى مقدمتيه جزئيه والثانيه كلا واحدا منهما
سالبه مثل ما عرض بعينه في الموجب الكلي والجزئي

موجبه

من الشكل الثاني اعني الذي كبراه سالبه كليه وصغراه
كليه واما الصنفان الباقيان من هذا الشكل فانه
اذا عكست النتيج فيهما الى المضاد لم يمكن بذلك ابطال
ولا واحده من المقدمتين والسبب في ذلك هو
السبب بعينه الذي من اجله عرض في ذلك في الشكل
الاول فان عكست النتيج الى المناقض فانه يمكن بذلك
ابطال كل واحده من المقدمتين وبيان ذلك ان
نضع البت موجوده في شئ من ب وان ا ايضا
موجه في بعض ج فيكون النتيج ان ليت ا في
بعض ج فان وضع مضادها وهو ان ا في بعض
ج واضيف الى ذلك المقدمه الكبرى وهي و
لاشئ من ب فانه يمكن النتيج في الشكل الاول
ان ليت موجه في بعض ج ولكن هذا النتاقض
المقدمه الثانيه وهي ان ا في بعض ج اذ قد يمكن ان
يكون ا موجه في بعض ج وغير موجه في بعض اخر
وان اضفنا الى هذه المقدمات الجزئيه فانه لا يكون
قياس لانه يكون المقدمتان كلتاهما جزئيتين
فمن هذا تبين ان متى عكست النتيج الى الضد فانه
لا ابطال لكل واحده من المقدمتين واما اذا عكست
الى النقيض فانه قد يبطل كل واحده من المقدمتين
فلنأخذ نقيض النتيج وان ب موجوده في كل ج

فاذا اضفنا

فاذا اضفنا ليست في شئ من ب نتيج في الشكل ان
ليت موجه في شئ من ج وهي بعض قولنا ا موجه
في بعض ج التي هي المقدمه الصغرى وان اضفنا اليها
المقدمه الصغرى وهي قولنا ا موجه في بعض ج
كان هناك ا موجه في كل ج وا موجه في بعض
فانتج لنا في الشكل الثالث ان ا موجه في كل
وهي بعض قولنا اولا شئ من ب التي هي المقدمه
الكبرى وهنا بعينه تبين هذا في الصنف الذي كبراه
كليه موجبه اعني الصنف الذي هو الثاني من الشكل
الثاني القول في عكس الشكل الثالث واما في
الشكل الثالث فانه اذا عكست نتيجته الى الضد امكن
ان يبطل بذلك ولا واحده من مقدمتيه وذلك في
جميع الاصناف التي في هذا الشكل واما اذا عكست
الى النقيض فانه يمكن ان يبطل بذلك كل واحده من
مقدمتي القياس باضافة قرينتها الى العكس وذلك
في جميع اصناف هذا الشكل فليكن اولا موجبه
في كل ج وايضا موجبه في كل ج فهو بين انه
ينتج عن ذلك ا موجبه في بعض ب وذلك ان هذا
هو الصنف الاول من الشكل الثالث فان اخذنا
ضد هذه النتيج وهو قولنا ا غير موجبه في بعض
واضفنا اليها المقدمه الصغرى وهي قولنا ب

ح لكن قولنا ب موجودة في بعض ح وغير موجودة في
بعض ح وقد يمكن ان يصدقا معا فذلك ليس بباطل
ولا بد لهذا الفعل المقدم الصغرى فان اضفنا الى
هذا العكس الذي هو قولنا ا غير موجود في بعض ح
الجزئية الصغرى وهي قولنا ب موجود في بعض ح
لم يكن عن ذلك قياس لانه يكون من جزئيتين و
ذلك غير منتج في الاشكال ومثل هذا يعرض في الضرب
الجزئي الذي ينتج الا لبث من هذا الشكل اعني انك
اذا انعكست بالنتيجة الى النقيض امكن ان يبطل المقدم
جميعا وان عكست الى الضد فانه ليس يبطل واحد
منهما وبيان ذلك من البيان الذي تقدم في الجزئي
الموجب العكسي في انعكاس الشكل الثاني واما
في الشكل الثاني فانه لا يمكن ان يبطل المقدم الكلي
منه ابطالا كليا لا باخذ مضاده النتيجي ولا باخذ
نقيضها اما باخذ نقيضها فبين واما باخذ الضد
فبان القياس يأتلف في الشكل الثالث فيكون
النتيج جزئيا واما المقدم الصغرى فيمكن ابطالها
على النحو الذي اعني انه ان عكست النتيجة الضد وان
عكست الى النقيض وبيان ذلك ان نقول ا موجود
في كل ب وغير موجود في شيء من ح فان اخذنا
ضدها وهو ان ب موجودة في كل ح واضيف

اليها المقدم الكلي وهي ان ا في كل ب فهو بين انه ليس
عن ذلك في الشكل الاول ان ا موجود في كل ح وذلك
من المقدم الصغرى فان استعمل ذلك العكس بعينه
في ابطال المقدم الكلي بان ناخذ ان ا موجود
في كل ح وهو ضد النتيج ونضيف اليها ان الشيء
من ح وهي الصغرى فان تاليف القول الحاصل من
الشكل الثالث وينتج ان الا ليست موجودة في بعض
ب وذلك نقيض المقدم الكلي لا ضدها فيكون
الابطال لها غير كلي فان عكست نتيجة الى
النقيض فان المقدمات يبطل بالنقيض اعني ابطال
جزئيا ان اخذنا نقيض الصنف من المتقدم و
هي قولنا ب موجود في بعض ح واضفنا اليها المقدم
الصغرى وهي ان الا ليست في شيء من ح فبين انه
ينتج في الشكل الثالث ان الا ليست موجودة في بعض
ب وذلك نقيض المقدم الكلي وايضا ان
اخذنا هذا النقيض بعينه وهي قولنا ب موجودة في
بعض ح وذلك نقيض الصغرى فقد تبين بهذا القول
المقاييس الذي يستعمل في ابطال مقدمات هذا الصنف
من الشكل الثاني هي كلها جزئية ابطالها ابطال جزئي
ما عدا المقدم الصغرى فانه يمكن ان يبطل كليا و
جزئيا ومثل هذا تبين ذلك في الصنف الكلي الآخر

اذا
من الشكل الاول وهو الذي ينتج سالبا كليا اعني انه
اخذ ضد النتيج امكن ان يقاوم الصغرى مقاومة
كلية واما الكبرى فانما يمكن ان تقاوم مقاومة جزئية
لانه بانتلف القياس عند مقاومة هذه في الشكل
الثالث واما اذا اخذ نقيض النتيج في هذين الصنفين
من الاول فانه لا يمكن ان تقاوم كل واحدة من
مقدمتي القياس الا ان مقاومة جزئية كان ج مثلا
مقدمتي القياس المقاوم يكون جزئية اذ كان النقيض
جزئيا ولذلك يجب ان يكون النتيج جزئية فيكون
المقاومة جزئية فلنفرد ذلك الصنف الاول من
القياس وهو ان يكون في كل ب و ب في كل ج
فيكون النتيج ا في كل ج فان اخذنا نقيض هذه النتيج
وهو اغير موجبة في بعض ج واضفنا اليها المقدمة
الكبرى وهي ان ا موجبة في كل ب فينتج
عن ذلك من الشكل الثاني ان ب غير موجبة
في بعض ج وذلك نقيض المقدمة الصغرى لاضطرا
وكذلك ان اضفنا الى قولنا اغير موجبة في بعض
ج المقدمة الصغرى وهي ان ب موجبة في كل
ج بانتج عن ذلك ان اغير موجبة في بعض
وهو نقيض الكبرى فاذن متى اخذ النقيضين
لم يمكن المقاومة كلية بل جزئية ومثل هذا يعرض في

في الصنف

نقيض
اخذنا
في الصنف الثاني من هذا الشكل لانه اذا
نتيجة وهو قولنا ا موجبة في بعض ج واضفنا اليها
المقدمة الـ كلية وهي ان اغير موجبة في بعض
وكذلك يجب ان اضفنا اليها الموجبة مثل ان نقول
في بعض د ه ج فانه يلزم عند ان يكون
في بعض ب د ه ج واما اذا اخذ نقيض النتيج الكلية واما
الصنفين الجزئيين من هذا الشكل فانه اذا اخذ فيهما
نقيض النتيج امكن ان يبطل المقدمتان فيهما جميعا
واما اذا اخذ ضد فانه ليس يمكن ان يبطل ولا واحدة
منهما بهذا الطريق فليكن النتيج ان ا موجبة في بعض
ب وسطات فان اخذ نقيضها وهو ان اغير موجبة
في شيء من ج واضيف اليه المقدمة الصغرى وهي ان
ب موجبة في بعض ج فانه ينتج عن ذلك في الشكل
الثالث ان ا موجبة في شيء من ج المقدمة الكبرى
وهي ان ا موجبة في كل ب فانه ينتج لنا ان ب غير
موجبة من شيء من ج وذلك نقيض الصغرى فاذن
كلتا المقدمتين يبطلان اذا عكسنا الى النقيض وان
عكسنا الى الضد فانه ليس يبطل ولا واحد من المقدمتين
لانه ان كان عكس النتيج الموجبة الجزئية ان اغير موجبة
في بعض ج واضفنا اليها الكبرى وهي ان ا موجبة في
كل ب فانه ينتج لنا من ذلك ان ب غير موجبة في بعض

الطرفين

الوضع هو وضع الحد الاوسط في الشكل الثالث من
فعلى هذه الجهة قال ارسطو في هذه انه شكل ثالث
لا على انه شكل ثالث في الحقيقة واما البيان بالدور
في الشكل الثاني فيكون ايضا بالشكل الثاني نفسه
ويكون بالاول في الثالث وكذلك البيان الذي
بالدور في الشكل الثالث يكون بالاول والثالث
والاصل الذي يشبه الثالث وهو بين المقدمات
التي قلنا انها لا يتبين عليها طريق الدور وذلك في
الشكل الثاني والثالث ان قولنا ذلك فيهما اما
من قبل انه لا يمكن في بعضها ان يتبين عليها طريق الدور
واما من قبل ان فيها ما يمكن ان يتبين بطريق الدور
لكن نوعا من طريق الدور ناقصا القول في القياس
المنعكس العكس يقال في هذه الصناعة على ضروب
شتى والذي يراد به ههنا هو ان يبطل بمقابل النتيج
واحدى المقدمتين المقدمة الاخرى من القياس
وكانه ضد البيان الدوري وذلك انه يجب ضرورة
اذا اخذ نقيض نتيج واضيف الى احدى مقدمتي
القياس ان يبطل المقدمة الثانية ضرورة لانها ان
لم يبطل النتيج لكان المقدمات اذا لم يبطل لم يبطل النتيج
على ما تبين بعكس النتيج قد بطلت الوضع نقيضها
هف لا يمكن والابطال الذي يكون لاحدى

ويكون بالبيان الذي يشبه الشكل

المقدمتين بمقابل النتيج يختلف اذا كان التقابل الماخوذ ضدا
او نقيضا على ما تبين بعد والمتناقضات كما قيل
هي كل ولا كل وبعض ولا واحد والمتضادة هي قولنا
كل ولا واحد وبعض ولا بعض فليكن بعدا في الشكل
الاول ان ا على كل ب و ب على كل ج والنتيج ان ا
على كل ج فاذا اخذنا المضاد لهذه النتيج وهو ان
ا ليس شيء من ج واضفنا اليها المقدمة
الكبرى من القياس وهي ان ا على كل ب فهو بين
ان ينتج في الشكل الثاني ان ب ولا في شيء من ج
وهو ضد المقدمة الصغرى الماخوذة في القياس
وكذلك اذا اضفنا الى ضد هذه النتيج بعينها المقدمة
الصغرى وهي قولنا ب في كل ج فهو بين انه ينتج
نقيض المقدمة الكبرى وذلك انه يكون معنا اولا
شيء في ج الذي هو ضد النتيج فاذا اضفنا اليه الصغرى
وهي قولنا في كل ج فهو بين انه ينتج في الشكل الثالث
[illegible] نقيض مقدمة الاول
[illegible] الشكل الثالث انما كان ينتج كليه والمعاوم
هي كليه فالمقدمة التي في الصنف الاول من الشكل
الاول انما يقاوم معاوم جزئيه لا كليه بهذا الطريق
اعني ان ياخذ ضد النتيج واما الصغرى فيقاوم
معاوم كليه ومثل هذا يعين يعرض في الصنف الثاني

فان
لان النتيجة تكون جزئية والمقدمة التي يقصد برهانها كلية
كانت المقدمة الواحدة كلية والاخرى جزئية فانها
يمكن ان يبرهن الجزئية واحيانا لا يمكن ان يبرهن و
ذلك اذا كانت المقدمتان موجبتين وكانت
الكبرى هي الكلية فانه لا يمكن ان يبرهن عليها طريق
الدور ومثال ذلك ان تكون ا موجودة في كل ح التي
هي الكبرى و ب في بعض ح التي هي الصغرى فيكون
النتيجة في بعض فاذا اضيف اليها عكس المقدمة
الكبرى وهي ان ح موجودة في كل ا انتج لنا من ذلك
ان ح موجودة في بعض وذلك لم يكن مطلوبنا
وانما كان مطلوبنا عكس هذا وهو بعض
ح وهو شيء وان كان لا يصاد اذ قد تبين ان
الجزئية الموجبة ينعكس فليس هو الشيء الذي سلكنا
الدور بها قيل هو ان يبين المقدمة الواحدة بالنتيجة
وعكس الثانية فان كانت الكلية هي الصغرى مثل
ان تكون ب موجودة في كل ح و ا في بعض ح فانه
يمكن ان يبين عن طريق الدور ان ب موجودة في
بعض ح وهي الجزئية الكبرى وذلك ان نتيجة هذا القياس
هي ان ا في بعض فاذا اضيف اليها عكس الصغرى
وهي قولنا ح في كل ب فانه يلزم ان
تكون ا في بعض ح اذ كانت ب هي الحد الاوسط

المقدمتين
وهي موضوعة للطرفين جميعا واما اذا كانت احدى
موجبة والاخرى سالبة وكانت الموجبة الكلية والسالبة
جزئية فانه يتأتى لنا برهان الجزئية ومثال ذلك ان تكون
ب موجودة في كل ح و ا غير موجودة في بعض ح فان النتيجة
تكون ا غير موجودة في بعض ب فاذا اضفنا الى هذه
النتيجة ح موجودة في كل ب فانه يلزم ضرورة ان تكون ا غير
موجودة في بعض ح على ما يتبين في الشكل الثالث اذ
كانت ب هي الحد الاوسط واما اذا كانت ا التي
هي الكلية فان الجزئية الموجبة لا يبرهن عليها طريق الدور
الا ان يستعمل ذلك الاصل ومثال ذلك ا غير موجودة في
شيء من ح و ب في بعض ح و تكون النتيجة ا غير موجودة
في بعض ب فان اخذنا بدل قولنا ا غير موجودة في شيء
من ح ان ح موجودة في كل ما ليس فيه او اضفنا الى هذا
ان اليس ح بعض ب فهو بين ان ب يجب ان تكون
في بعض ح وهي المقدمة الجزئية الموجبة فقد تبين ان
البيان الذي يمكن ما يرد وما في الشكل الاول فيكون
بالشكل الاول وتكون شبيه الشكل الثالث و
هو اذا استعمل ذلك الاصل المتقدم اعني ان ناخذ
بدل قولنا او لا على شيء من ان ب موجودة في كل ما ليس
فيه او وجه شبيه بالشكل الثالث ان او محمولان
على شيء واحد احدهما بالجاب والاخرى بسلب وهذا

س فامو موجوده في كل ح فبين انه ينتج لنا في الشكل الثالث
ان س غير موجودة في شيء من ح فبين انهم ينتجان اذا كان
هو الحد الاوسط فاذا اضفنا الى قولنا س غير موجوده
في شيء من ح وهي النتيجة قولنا ح موجوده في كل او هي
عكس الصغرى انتج لنا في الشكل الاول ان س غير
موجوده في شيء من ا ان ح هي الحد الاوسط فاذا
عكسنا هذه النتيجة حصل معنا اولا في شيء من ب و
هي المقدمة الكبرى اسالبه في الشكل الاول ولذلك
يخص البيان بالدور في هذا الصنف من الشكل
ان لا نحفظ فيه هذا الشكل بعينه بل يعود الى الشكل
الاول ولا يمكن ان س المقدمة الموجبة في هذا الشكل
اذا كانت هي الصغرى بطريق الدور الا اذا استعملنا
الاصل المتقدم وهو عكس لازم اسالبه واما اذا
كانت كبرى فليس يمكن الا بعكس النتيجة وذلك
خارج عن طريق البيان بالدور واما القضايا
التي ينتج الجزئية في هذا الشكل فليس يمكن ان يبين
فيها المقدمة الكلية على جهة الدور اذ كانت انما تنتج
ابدا جزئية واما المقدمة الجزئية فيمكن ان يبين
اذا كانت الكلية موجبة والجزئية هي اسالبه مثال
ذلك ان نفرض ان ا موجوده في كل ب واما غير موجوده
في بعض ح فيكون النتيج ان س غير موجوده في

بعض ح

بعض ح فاذا اضفنا الى ذلك عكس المقدمة الكبرى وهي
قولنا س موجوده في كل ا صار معنا س غير موجوده
في بعض ح وس موجوده في كل ا فينتج لنا ان ا غير موجوده
في بعض ح وذلك في هذا الشكل بعينه اذ كان هو
الحد الاوسط وهو محمول في هذا القياس على الطرفين
جميعا فان كانت المقدمة الكلية هي اسالبه وهي مقدمة
ا فانه لا يمكن ان يبين الصغرى الموجبة التي هي
مقدمة ح اذا انعكست مقدمة اسالبه لانه لا ينتج شيء
موجبة عن مقدمتين سالبتين او احديهما سالبة
ولكن قد يمكن اذا استعمل الاصل المتقدم ان ينتج
الموجبة الجزئية وذلك انه اذا كان معنا ان ب
غير موجوده في بعض ح وهي النتيج وكان معنا ولا
شيء ب ثم عكسنا هذا كان معنا ولا في شيء
من ا ح اخذنا اللازم عن هذا وهو ان كل ما فيه ا
فليس فيه ب ثم عكسنا هذا وهو ان كل ما ليس فيه ب
فيه ا فتكون معنا موجوده في كل ما ليس فيه ح فاذا
اضفنا الى هذا ان س غير موجوده في بعض ح انتج لنا
ان ا موجوده في بعض ح فهكذا تكون بيان الدورة
الشكل الثاني واما بيان الدور من الشكل الثالث
فانه اذا كانت كلتا المقدمتين كليتين فليس يمكن
ان يبين بالنتيجة احدى المقدمتين من هذا الشكل

المقابلة التي ليس بلزوم احدهما موجبة من الموجبات
لكن انما يستعمل هذا العكس ههنا ان سطر وان كان جزئيا
كما استعمل عكس الموجبة الكلية كذلك لم يخرج
من هذا المعنى من اصله وذلك ان عكس الازم هو بعينه
عكس الملزوم فكانه لم يخرج عنها احدى جهات الدور من
ان تكون بالنتيجة وعكس احدى المقدمتين لان قوة
عكس الازم قوة عكس الملزوم فهذا تكون جهات الدور
في الاصناف القياسية الكلي من الشكل الاول واما
القياسات الجزئية التي في هذا الشكل فانه ليس يمكن
فيها ان يبرهن على طريق الدور المقدمة الكلية من
النتيجة والمقدمة الجزئية لان قضية الكلية انما تتبين
بمقدمات كلية لا جزئية وايضا فانه لا يكون قياس
من جزئيتين اذ كان البرهان بالدور من النتيجة و
عكس احدى المقدمتين واما المقدمة الصغرى فقد
يمكن ان يبرهن على طريق الدور فلتكن ا موجبة في
كل ب وب موجبة في بعض ح والنتيجة ا موجبة
في بعض ح فاذا اردنا ان نبرهن ان ب موجبة في
بعض ح على طريق الدور فانا نأخذ ا موجبة في
بعض ح وهي النتيجة وعكس مقدمة الكبرى كلية وهو
قولنا في كل ا فينتج لنا في الشكل الاول ان ب في
بعض ح ويكون الحد الاوسط فيه ا وكذلك اذا كان

القياس الجزئي سالبا فليس يمكن ان يبرهن المقدمة
للعلة التي قلنا واما الجزئية فقد يمكن ان يبرهن على
طريق الدور واذا فعلنا في المقدمة السالبة الكلية
ما فعلنا في القياس السالب الكلي اعني ان ينبغي
ان يلزم عن قولنا ولا شيء من ب ان يكون
موجبة لكل ما يسلب عنه فاذا اضفنا الى هذه
المقدمة وهي ان اصله عن بعض ح انتج لنا ان
ا موجبة لذلك البعض فهذا هو وجه البيان
المستعمل بالدور في الشكل الاول واما الشكل الثاني
فليس يمكن ان يبرهن بجهة الدور المقدمة الموجبة
لانه لا ينتج الا سالبا واما السالبة فيمكن ان يبرهن
على هذه الجهة فليكن ا موجبة في كل ب واعم موجبة
في شيء من ح فالنتيجة في الشكل الثاني ان ب ليست
موجبة في شيء من ح على ان الحد الاوسط هو ا فان
اضفنا الى هذا ان ب موجبة في كل ا وهي عكس الكبرى
فانه ينتج عن ذلك في الشكل الثاني ان ا ليست موجبة
في شيء من ح وهي الصغرى في القياس الاول والحد
الاوسط في هذا القياس هو ب وكان ج الشكل
الاول فان اخذنا المقدمة الكلية الكبرى في الشكل
الثاني سالبة فانه يمكن ان يبرهن عليها بالدور ليس في
الشكل الاول لانه اذا قلنا ان ا ليست موجبة في شيء من

من البيان فليكن اغير موجبة في شئ من ب وب موجبة في
كل ح فيكون النتيج في الشكل الاول ان اغير موجبة في
شئ من ح فاذا اردنا ان نبين ج هذا الصنف
المقدمة الكبرى بالنتيج وعكس الصغرى فانا ناخذ ان
اغير موجبة في شئ من ح وح في كل ب فينتج اغير موجبة
في شئ من ب وهي المقدمة الكبرى واما اذا اردنا ان
ينتج الصغرى من النتيج وعكس المقدمة الكبرى فانه
ليس شئ في لنا ذلك في المقدمات انفسها وذلك ليس
يكون قياس من سالبتين ولو كان لم ينتج الا بيانا
والذي يطلب انتاجه هي الصغرى وهي موجبة فلذلك
اذا اردنا ان نبين المقدمة الصغرى من النتيج نفسها
ومن عكس المقدمة الكبرى فانا نضع النتيج على حالها
من غير ان نغيرها وهي قولنا اغير موجود في شئ من
ح ثم ناخذ المقدمة الكبرى وهي قولنا اغير موجود في
شئ من ب فيلزم عنها ان يكون اغير موجود
في كل ما فيه ب موجودة فنضع عكس هذا وهو ان
يكون ب موجود في كل ما ليس اغير موجود فاذا
كان معنا ان ب موجود في كل ما ليس بوجود ا
واضفنا الى هذه المقدمة ان اصلوبه عن ح فهو
بين انه ينتج لنا عن ذلك ان ب موجود في كل ح
وهي المقدمة الصغرى التي قصدنا انتاجها وليس

اول

اصلا ثانيا من المقول على الكل غير الاصل الذي استعمل في
هذا الكتاب كما نجدا بانصرم على ذلك وذلك انه
يقول ان هذا الاصل مناقض لذلك الاصل الاول فانه
اذا استعمل هذا الاصل وليس النتيج بحسب ذلك
الاصل ينتج بحسب هذا الاصل وذلك ان هذا الاصل
هو ان نضع وقتا ان اموجود لكل ما سلب عنه و
ان اصلوبه عن كل ما سلب عنه بخلاف ما وضعنا
في الاصل الاول وهو ان نكون اموجود اصلوبه عن
كل ما هو ب وعلى هذا ينتج ما صوره سالبة في الشكل
الاول وينتج ايضا ما هو من سالبتين ليس هو ما وضع
وانما هو مفهوم المقدمة الكلية بعينها ودلالتها الطبيعية
واما هذا الاصل الثاني فهو شئ لازم عن المقدمة الكلية
السالبة فلذلك ليس ينتفع به في الانتاج من سالبتين
اعني اذا وضعنا مقدمتين سالبتين وانما كان ينتفع
به لو لزم عن قولنا اولا شئ من ب ان يكون اموجود
في كل ما ليس هو ب ولا بد وذلك شئ غير لازم كما
انه ليس يلزم ايضا هذا العكس الذي وضعه ههنا اعني
انه ليس يلزم في كل مادة اذا كانت اصلوبه عن كل
ما هو ب ان يكون موجود لكل ما ليس هو فان
الابيض مسلوب عن كل ما هو اسود وليس الاسود
موجودا لكل ما ليس ابيض وانما يلزم هذا العكس في الاشياء

ايضا

القياس ومكسها وامكن ان نبين من كل واحد من هذه المقدمات
نفسها بعضها من بعض حتى لا يبقى منها شئ الا بين قياس
ماخوذ منها نفسها بعضها من بعض فيتولد هناك
ست مقاييس ينتج ست اصناف من النتاج مثال
ذلك حد وداب الشئ منعكسة بعضها على بعض
وكذلك النتيج المتولدة منها مثل ان نجعل كل ا ب
وكل ب كذلك كل ح د وكل ح د وكذلك
ح د وكل ح د فانه اذا برهنا ان ا موجبة في ح د فاضفنا
الى كل ب فى كل ح د فانه يمكن ان نبين ايضا
مقدمة اى كل ا ب وهى البكرى بالنتيج ومكس مقدمة
ح د وهى الصغرى بان نقول اى كل ح د وح د فى كل
فينتج لنا ان ا فى كل ا ب وهى البكرى من القياس
وكذلك بين مقدمة مكس التى هى الصغرى بالنتيج
بعينها ومكس المقدم البكرى واذا كان هذا هكذا
فقد امكننا ان نبين من كل واحدة من مقدمتى هذا
القياس والذى بقى لنا ان نبين مما اخذناه فى
برهان ما بين المقدمتين هو عكس كل واحد من
المقدمتين لان النتيج هى التى يبين من اولى الامر و
ذلك حين نبين ان عكس النتيج ويضيف اليها المقدمة
الاخرى اعنى اذا ان اردنا ان نبين عكس البكرى
وهى ان ب فى كل ا اخذنا عكس النتيج واضفنا الى

البكرى انتج لنا من ذلك ان موجبة فى كل ا وهو عكس
التى استعملناه انفا غير مبين وكذلك ايضا من اخذنا
عكس النتيج واضفنا المقدمة البكرى انتج لنا عكس الصغرى
وهو الذى اخذناه قبل غير مبين من ان نقول ح فى كل
او هى عكس النتيج وانى كل فينتج لنا من ذلك ان ح فى
كل وهو الذى استعملناه انفا غير مبين فاذن
لم يبق فى هذه المقدمات شئ لم يبين الا عكس النتيج وهو
القياس السادس وذلك من بعكس المقدمتين اللتين
انتجتا من اول الامر مثال ذلك ان نقول ح فى كل
ب وب فى كل ا فينتج فى كل ا وهذا هو عكس النتيج فاذن
لم يبق لنا من هذه المقدمات شئ ما خوذ الا قد برهنا
عليه وهو بين من ذلك ما قلناه انما يعرض فى المقدمات
العكس بعضها على بعض الا ان هذا النوع من البيان اعنى
اخذ الشئ فى بيان نفسه موضوع من المصادرة و
لذلك لا يستعمل فى البراهين الا ان يكون ذلك مستعمر
بحيث وذلك كان يكون المقدمات اعرف من النتيج
معرفة الوجود والنتيج اعرف من جهة معرفة السبب
والذى يخص هذا النوع من البيان هى صناعة السفسطا
فهكذا يعرض البيان بالدور كما قلنا فى الصنف الاول
من الشكل الاول وهو الذى ينتج الموجب الكلى واما
السالبة فانه قد يمكن ايضا ان يعرض فيه هذا النحو

العكس

البكرى

وضعك
وقد كانت لازمة عن وجوه فليكون اللازم متكافيا
وذلك مستحيل فملزومك ليس بلازم اذا كذبت المقدمات
ان تكذب النتيجة فانه يكذب المقدمات لانه اذا ارتفعت
ارتفعت انفصم [illegible] فرع في بيان
ويعرض للقياس ان يقع فيه البيان بالدور وهو
ان يوضع نتيجة وعكس احدى مقدمتيه فيبين منها
المقدمة الثانية مثال ذلك اذا انتج ان ا
موجبة في كل ح وسط ب بان يضع ان في كل
ب و ب في كل ح فينتج لنا عن ذلك ان ا موجبة
في كل ح ان ا في كل ب فانه ماخذ ان ا في كل ح
و ح في كل ب وهي عكس المقدمة الاولى فينتج لنا
من ذلك ان ا في كل ب وهي المقدمة الثانية التي
قصدنا بيانها وكذلك يعرض له ان اراد ان ينتج
بهذه النتيجة بعينها المقدمة الاخرى التي هي
في كل ح اعني انه ماخذ النتيجة هي ان في كل و ونضيف
اليها عكس المقدمة الاخرى التي هي ان في كل
فيكون موجبتين في كل ا وان في كل ح فيلزم ان النتيجة
في كل ح وهي المقدمة المقصودة انتاجها من اجل
القياس ومبين انه ليس يمكن ان يبين المقدمات
من النتائج بجهة غير هذه الجهة لانه متى اخذ مقدمة
غريبة فاضافها الى النتيجة وذلك ان ناخذ هذا

وسطالس

وسطالس هو واحد من الحدود التي في المقدمات
ينتج له من ذلك شيء من المقدمات الماخوذة في تلك النتيجة
مثال ذلك انه ان اضاف الى النتيجة التي هي ان في كل
ح ان ح في كل ط ينتج له من ذلك ان ا في كل ح وذلك
غير قولنا ان في كل ب و ب في كل ح الا ان هما مقدمتا
هذه النتيجة واذا لم يمكن ان يوضع مع النتيجة مقدمة غريبة
فقد بقي ان ياخذ معها احدى مقدمتي القياس لانه
ان اخذنا المقدمتين جميعا عادت النتيجة التي كنا وضعناها
مقدمة لكن متى اخذنا ايضا احدى مقدمتي القياس
على ما هي عليه مع النتيجة لم ينتج لنا ايضا عن ذلك المقدمة
الاخرى وذلك انه ان اضفنا الى النتيجة التي انه يأتي
القول من موجبتين في الشكل الثاني وذلك غير منتج
وان اضفنا اليه الصغرى وهي قولنا ب على كل ح التي
من ذلك قياس من موجبتين في الشكل الثالث منتج
ان ا في بعض فلذلك يمكن ان ناخذ المقدمة التي
نضيفها الى النتيجة معكوسة مثل ان نضيف كما قلنا
الى النتيجة التي هي ان في كل ح في كل ا الصغرى وهي
ب في كل ح وكذلك ان اضفنا اليها عكس الصغرى وهي
المقدمة الكبرى ولذلك ما يظهر من هذا النوع من البيان
انما يمكن في المقدمات المنعكسة فمتى كانت المقدمتان
منعكستين والنتيجة منعكسة كانت هناك ست مقدمات

خلاف ما اخذ في حد القياس وما يرجع من حال و
كانت النتيجة صادقة فليس يجب لامحالة ان تكون المقدمات
صادقة والسبب في ذلك ان الصادق اعم من الصادق
الذي ينتج على طريق القياس والصادق الذي
ينتج على طريق القياس ينتج ايضا عن اكثر من
قياس واحد ولذلك ليس يلزم متى ارتفع القياس
ان يرتفع النتيجة اعني اذا كذبت المقدمات ان
يكذب النتيجة ويلزم اذا ارتفعت النتيجة اعني اذا كذبت
المقدمات ان تكذب النتيجة ويلزم اذا ارتفعت
النتيجة اي كذبت ان يرتفع القياس اي يكذب
المقدمات اذ تكون شكل القياس فاسدا او ان
متى حال اللازم مع الشيء الذي يلزمه اذا لم يكن
لزومها متكافيا مثل وجود الحيوان والانسان
فان الانسان لما كان اخص من الحيوان لزم متى
وجد الانسان ان يوجد الحيوان ومتى ارتفع الانسان
ان لا يرتفع الحيوان ومتى ارتفع الحيوان يرتفع
الانسان والانسان ههنا هو مكان القياس و
الحيوان هو مكان النتيجة وكذلك معنى ايضا ليس
يجب ولا بد اذا كذبت المقدمات ان تكذب النتيجة ولا
ان يصدق البرهان على هذا اما اولا لفرض شيئين
احدهما اول والاخر ثان وفرض ان الثاني يلزم

من الاول اعني انه متى وجد الاول وجد الثاني وليكن
الاول علامة اوعلى الثاني علامة مثل ان يكون ا
ابيض وعظيما فنقول انه متى كان من شان
اذا وجد ان يوجد فانه ليس يلزم متى ارتفع
ان يوجد وذلك انه قد تبين انه متى ارتفعت
ب فواجب ان يرتفع او ذلك انه ان لم يرتفع ا
فليكن موجودة واذا كانت ا موجودة فانا قد وضعنا
ان ب تكون موجودة فيكون ب اذا ارتفعت ان
ان يوجد وذلك خلف لا يمكن واذا تقرر هذا
الاصل فنقول انه متى كانت ثلثة حدود اول وثان
وثالث وكان الثاني يلزم الاول والثالث يلزم
الثاني فان الثالث يلزم الاول فاذا تقرر هذا فاقول
انه ليس يلزم ان يرتفع او يوجد وذلك انه قد تبين
ان ب لما كانت لازمة عن ا متى ارتفعت ارتفع
افان ارتفعت ان متى ارتفعت وجبت وقد كان
معنا ان ب اذا ارتفعت ارتفع افيلزم اذا ارتفعت
ا بان يوجد ا وذلك خلف لا يمكن فكذلك
ليس يمكن اذا كذبت المقدمات ان يصدق النتيجة بل
الصدق لها انما هو لها بضرب من العرض وذلك ما
اردنا بيانه وكذلك يظهر ايضا انه ليس يلزم عن ارتفاع
ان يرتفع ب لانه يلزم ان يكون وجود الان ما عن وجود

اذا كان احدى المقدمتين صادقة بالكل والاخرى كاذبة
بالجزء لانه قد يمكن ان يكون ح موجبة في كل وتكون
موجبة في بعض وتكون موجبة في بعض ح
التي هي النتيج مثال ذلك ذو الرحلين فانه موجبة
في كل انسان والجيد ليف موجبة في كل انسان
والجيد موجبة في بعض ذي الرحلين فان اخذت
اوح موجبتين في كل فان مقدمة ب تكون
صادقة كلها وبعض مقدمة ا كاذبة والنتيج
صادقة مثال ذلك قولنا كل انسان ذو رحلين
وكل انسان جيد والنتيج ان بعض ذي الرحلين
جيد وكذلك يعرض اذا اخذت مقدمة ا اعني
الكبرى صادقة ومقدمة ح اعني الصغرى
كاذبة بالجزء وبيان ذلك هو بهذه الحدود بعينها
اذا صيرنا الطرف الاصغر الطرف الاكبر وفرضنا
مطلوبنا النتيج عكس الاول وهو ان بعض الجيد
ذو الرحلين وكذلك يعرض ان اخذت المقدمة
الواحدة سالبة والاخرى كاذبة موجبة فانه قد
تبين في الشكل الثالث انه اذا كانت ح في كل
واغير موجبة في بعض فاغير موجبة في بعض
ح فان اخذت ح في كل ب واغير موجبة في
شئ من ب فانه يعرض ان يكون المقدمة السالبة

كذبا ويكون الاخرى كلها او بالصدق ويبقى
بعينها وكذلك يعرض ان كان الكذب الجزئي في
الموجبة وذلك بانه قد تبين في الشكل الثالث انه
اذا كانت اغير موجبة في شئ من ب وح موجبة
في بعض ان اغير موجبة في بعض ح فاذا عرض ان
ناخذ ان اغير موجبة في شئ من ب وح موجبة
في كل ب بقيت النتيج بعينها صادقة وهي ان اغير
موجبة في بعض ح فيكون النتيج صادقة من مقدمتين
احديهما صادقة بالكل وهي السالبة والاخرى كاذبة
بالجزء وهي الموجبة وهذا الذي قلنا انه يعرض في القضايا
الكلية من هذا الشكل هو بعينه يعرض في القضايا
الجزئية وبيان ذلك يكون بتلك الحدود التي بينا الامر
بها في المقاييس الكلية وذلك بان يستعمل في السالبة
من تلك الحدود في الموجبة من هذه ما استعملناه في الموجبة
لان المقدمة الكلية الكاذبة بالكل هي كاذبة بالجزء وبسواء
كانت سالبة او موجبة فاذا استعملنا تلك المقدمات
الكلية الكاذبة التي تمثلنا بها هناك كلية جزئية في هذا
الموضع من بها هنا فاتبين بها هناك واذ قد
تبين هذا فهو بين انه اذا كانت النتيج كاذبة فباضطرار
ان يكون في المقدمات مقدمة كاذبة والاقيس ليس
يحصل عن المقدمات الصادقة نتيج صادق وذلك

من ب الذي هو الاوسط انتج لنا ان ا غير موجود في
مثال ذلك قولنا كل ققنس اسود ولا ققنس واحد كما
فانه ينتج ان بعض الاسود ليس بحي وهو صادق
من مقدمتين كاذبتين بالكل وكذلك اذا كانت
كل واحدة من المقدمتين كاذبتين بالجزء فقد يمكن
ان تكون النتيجة فيها صادقة لانه يمكن ان تكون ا
موجودة في ب وتكون ا موجودة في
بعض ح كالابيض والجيد فانهما موجودان في بعض
الحي والجيد موجود في الابيض فاذا وضعنا كلتا
وا موجودة في كل ب فانه يعرض ان تكون في
بعض ح وذلك صادق من مقدمتين كاذبتين بالجزء
مثال ذلك قولنا كل حي ابيض وكل حي جيد فانه ينتج
ان بعض الابيض جيد وهو صادق وكذلك يعرض
اذا كانت الكبرى سالبة وهي مقدمات لانه
لا شيء ايضا يمنع ان يكون ا غير موجودة في بعض
ب وتكون ا موجودة في بعض ح وتكون ا غير موجودة
في بعض ح التي هي النتيجة مثال ذلك قولنا ولا حي واحد
جيد وكل حي ابيض فانه ينتج عن ذلك ان بعض
الابيض ليس بجيد وذلك صادق من مقدمتين
كاذبتين بالجزء وكذلك قد يكون النتيج صادقة
اذا كانت احدى المقدمتين كاذبة بالكل والاخرى

صادق

صادقة لانه قد يمكن ان تكون كلتا ا وح موجودتين في
ب وتكون ا غير موجودة في بعض ح فاذا اخذنا ا غير
موجودة في شيء من ب وح موجودة في كل ب
انتج لنا ان ا غير موجودة في بعض ح وذلك صادق
من مقدمتين احديهما كاذبة مثال ذلك قولنا
كل ققنس حي ولا ققنس واحد ابيض فانه ينتج عن
ذلك ان بعض الحي ليس بابيض وذلك صادق عن
مقدمتين احديهما كاذبة وكذلك يعرض اذا كانت
مقدمات التي هي الكبرى صادقة والحدود
التي بين ذلك منها هي الاسود وققنس وغير
المتنفس وذلك اذا وضعنا انه كل ققنس اسود
ولا ققنس واحد غير متنفس انتج لنا ان بعض الاسود
غير متنفس وذلك صادق من مقدمتين صغراهما
كاذبة بالكل وكذلك يعرض اذا اخذت كلتا المقدمتين
موجبتين اعني الصادقة والكاذبة والحدود التي
بينهن منها ذلك هو الحي والققنس والاسود و
ذلك انا نقول كل ققنس اسود وكل ققنس حي فينتج
لنا عن ذلك ان بعض الاسود حي وهو صادق من
مقدمتين موجبتين احديهما كاذبة وسواء كانت
الصادقة هي الكبرى او الصغرى والبرهان على ذلك
هو بهذه الحدود باعيانها وكذلك قد يكون النتيج صادقة

سالبه هي

الكاذبه هي الموجبه مثال ذلك قولنا بعض الابيض ليس هي
وكل غير متنفس هي فينتج عن ذلك ان بعض الابيض غير
متنفس وهو صادق عن جزئيه صادقه وموجبه
كليه كاذبه وكذلك بعرض ان وضعت المقدمه الصادقه
هي الكليه والكاذبه الجزئيه مثال ذلك قولنا بعض غير
المتنفس هي ولا احد واحد هي فانه ينتج عن ذلك
ان بعض الابيض غير المتنفس هي ليس بعدد وهو صادق
عن جزئيه كاذبه وكليه سالبه صادقه وكذلك يعرض
اذا اخذت الكليه الصادقه موجبه والجزئيه الكاذبه
سالبه وذلك شيء يعرض ليس مع الانواع الموجبه
فيه وفصول تلك الانواع وذلك انه لا يصدق ان
نقول بعض الاث ليس بحي وكل ان هي فينتج
عن ذلك ان بعض الاث ليس بانسان وذلك صادق
عن مقدمه صادقه كليه وكاذبه جزئيه وكذلك
اذا كانت المقدمتان كلتاهما كاذبه الجزئيه والكليه
فانه قد يكون عن ذلك نتيج صادق سواء كانت
السالبه هي الجزئيه والكليه مثال ذلك قولنا كل علم
هو قوة حيوانيه وبعض الانسان ليس هو له قوة
حيوانيه فانه ينتج عن ذلك ان بعض الانسان ليس
بعلم وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين و
كذلك يعرض ان كانت السالبه هي الكليه والجزئيه

الموجبه

الموجبه مثل ان يقول والانسان واحد له قوة حيوانيه و
بعض العلم هو قوة حيوانيه فانه ينتج عن ذلك ان
بعض العلم ليس للانسان وبعض الناس ليس بعالم
اوليس لعلم [illegible] وقد
يقع ايضا في هذا الشكل ان يكون النتيج صادقه
وكلتا المقدمتين كاذبتان اما بالكل واما بالجزء
واما احديهما بالكل والثانيه بالجزء وكذلك اذا كانت
احديهما صادقه والاخرى كاذبه بالكل كانت
او بالجزء وذلك انه ليس يمنع مانع من ان يكون
مثال غير موجود في شيء احد واحديهما موجود
في الثاني فمتى فرضنا الكل واحديهما موجودا في ذلك
الشيء الاخر فانه ينتج صادقه عن مقدمتين
كاذبتين بالكل مثال ذلك قولنا كل غير متنفس
مثل وكل غير متنفس انسان فانه ينتج في هذا الشكل
ان بعض الاث انسان وذلك صدق عن مقدمتين
كاذبتين بالكل وكذلك يعرض اذا كانت
الواحده سالبه والاخرى موجبه لانه قد يمكن ان
يكون حد التي هي مثال الطرف الاصغر غير موجود
في شيء من الذي هو الاوسط ويكون التي هي
الحد الاكبر موجودا في كل وغير موجود في بعض
فاذا اخذنا ان حد موجود في كل واحد موجود في شيء

من او ح الذين هما طرفا الخط ويكون ا غير موجود
من ح وذلك بعض الحيوان مع الانواع القسيمة التي
تحته مثل الحي فانه موجود في كل انسان وكل فرس
والفرس غير موجود في واحد من الناس فمتى اخذ
ان الحي موجود في الواحد وغير موجود في الاخر فان
المقدمة الواحدة تكون كلها كاذبا والاخرى كلها صادقا
ويكون النتيجة كلها صادقا اي ناقض ان السالبة
اعني الكبرى او صغرى مثال ذلك قولنا ولا فرس
واحد حي وكل انسان حي فانه ينتج انه ولا فرس
واحد انسان وتلك نتيجة صادقة عن مقدمتين
اصدهما كاذبة والاخرى صادقة وكذلك بعض
اذا كان بعض المقدمة الواحدة لكنا وكانت الاخرى
كلها صادقة انه ايضا قد يمكن ان يكون موجودا
في بعض او في كل د ويكون غير موجود في شيء من
ح كالحي فانه موجود في بعض الابيض وفي كل غراب
والابيض غير موجود في احد من الغربان فاذا اخذ
انه ولا ابيض واحد حي وكل غراب حي فانه ينتج
ولا غراب واحد ابيض وهي نتيجة صادقة عن مقدمتين
احدهما كاذبة بالجزء وهي قولنا ولا ابيض واحد
حي والثانية صادقة بالكل وهي قولنا كل غراب حي
وكذلك يعرض ان كانت الكاذبة بالجزء هي الصغرى

وكانت

وكانت ان السالبة صادقة بالكل مثل قولنا كل ابيض حي و
لا زنجي واحد حي فانه ينتج ولا اسود واحد زنجي
وهي نتيجة صادقة عن مقدمتين احديهما موجبة
كاذبة بالجزء وهي قولنا كل ابيض حي والثانية سالبة
صادقة بالكل وهي قولنا ولا زنجي واحد حي و
كذلك يعرض ان تكون النتيجة صادقة اذا كانت كلتا
المقدمتين كاذبتين بالجزء مثال ذلك كل ابيض حي و
لا اسود واحد حي فانه ينتج عن هذا انه ولا ابيض
واحد اسود وتلك نتيجة صادقة عن مقدمتين
كاذبتين بالجزء وذلك ان بعض الابيض حي وبعض
الاسود حي وسواء فرضت السالبة هي الكبرى
او الصغرى فان نقول ولا ابيض واحد حي وكل
اسود حي على انه يكون نتيجة صادقة عن مقدمتين
كاذبتين بالجزء فهذه حال القياس الكلي من المقدمات
الكاذبة في هذا الشكل واما القياس الجزئي فانه
قد يعرض فيها ايضا مثل ما عرض في الكلي وذلك انه
قد يكون الكبرى كاذبة بالكل والجزئية صادقة فيكون
النتيجة صادقة مثال ذلك قولنا بعض الابيض حي
ولا انسان واحد حي فينتج عن ذلك ان بعض الابيض
ليس بانسان وهي صدق عن مقدمتين الجزئية صادقة
والكلية كاذبة بالكل وكذلك يعرض ان صرت الكلية

الابيض حق وذلك نتيج صادق عن مقدمتين كاذبتين
كبراهما كاذبة بالجزء وكذلك يعرض ان كانت المقدمة
الكبرى سالبة وذلك بين من هذه الحدود وهي
وذلك انه اذا اخذ بعض الابيض اسود ولا اسود واحد
حق انتج ان بعض الابيض ليس بحق وذلك صادق
وكذلك اذا كانت المقدمتان كاذبتين وكانت
الكبرى كاذبة بالكل فقد يعرض ان يكون النتيج صادقا
لانه قد يمكن ان يكون اعم موجبة في شيء من
موجبة في بعض حق ويكون سالبة غير موجبة في شيء من
حق مثل الحيوان فانه غير موجود في النوع الذي من جنس
آخر وهو موجود في العرض الذي يوجد لانواعه وذلك
العرض غير موجود في النوع مثال ذلك قولنا بعض
الابيض عدد وكل عدد حق فبعض الابيض حق وذلك
نتيج صادق عن مقدمتين كاذبتين وكذلك يعرض
اذا كانت المقدمة الكبرى سالبة مثال ذلك قولنا
بعض الاسود فقس ولا فقس واحد حق فانه نتيج
ان بعض الاسود حق وذلك صادق عن مقدمتين كاذبتين
فهذه هي اصناف ما ينتج في الشكل الاول من مقدمات
كاذبة نتيج صادق
في الشكل الثاني فقد يمكن ان يكون فيه نتيج صادق
عن مقدمات كاذبة كانت كل واحدة من المقدمتين

الاخرى
كاذبة وذلك اما بالكل واما بالجزء واما احديهما بالكل و
بالجزء او كان احديهما كاذبة والاخرى كما كاذبة صادقة
كانت الكاذبة بالكل او كانت بالجزء وذلك يكون فيه
من القياسات التي تنتج الكلي والجزئي وذلك انه قد يكون
سالبا مثلا الذي هو الحد الاوسط غير موجود في شيء من
الذي هو الطرف الاعظم وموجودة في كل حـ الذي
هو الطرف الاصغر فيكون اعم غير موجودة في شيء من
حـ على ما بين مثال ذلك قولنا كل انسان حـ والحجر
واحد حـ فلا انسان واحد حجر فان وضعت هذه
المقدمات على ضد ما هي بان يوضع موجبة في كل
اعني بان يوضع ان كل حـ حق وغير موجبة في شيء من
حـ اعني بان يوضع انه ولا انسان واحد حـ فانه ينتج
من هاتين المقدمتين الكاذبتين النتيج بعينها التي كانت
منها اذا وضعت صادقتين وهي انه ولا انسان
واحد حجر وكذلك يعرض اذا كان الصادق ان موجبة
في كل او غير موجبة في شيء من حـ اعني انه اذا قلبت
هذه ايضا الى ضد ما انتجت ما كان ينتج قبل القلب
الى الكذب وهو ان ليس فحـ في شيء من حـ وكذلك
يعرض اذا كانت المقدمة الواحدة كاذبة بكلها والاخرى
صادقا انه ينتج ايضا نتيج صادق لانه يمكن ان يكون
سالبا التي هي الحد الاوسط موجبة في محل واحد

كاذبة

في بعض ح مثال الحي فانه موجود في كل انسان وغير موجود في
بعض الابيض واما الانسان فموجود في بعض الابيض
فاذا قيل الابيض انسان ولا انسان واحد حي انتج ان
بعض الابيض كبير بحي وتلك نتيجة صادقة عن مقدمتين
كبراهما كاذبة بالكل وصغراهما صادقة وكذلك
يعرض ان كانت المقدمة الكبرى كاذبة بالجزء لانه
ليس يمتنع ان يكون انسان في بعض وفي بعض ح
ولا يكون موجودا في بعض ح مثال ذلك الحي فانه
موجود في بعض الجيد وفي بعض الكبير والجيد في بعض
الكبير فاذا قيل بعض الكبير جيد وكل جيد حي انتج ان
بعض الكبير حي وهي نتيجة صادقة عن مقدمتين
كبراهما كاذبة بالجزء وصغراهما صادقة وكذلك
يعرض اذا كانت المقدمة الكبرى سالبة وذلك
بين بذلك الحدود بعينها بان يقال بعض الكبير جيد
ولا جيد واحد حي نتج لنا بعض الكبير ليس بحي وذلك
صدق عن مقدمتين كبراهما كاذبة بالجزء وصغراهما
صادقة وكذلك ان كانت الكاذبة هي المقدمة
الصغرى فقد يكون من ذلك نتيجة صادقة لانه يمكن
ان يكون ا موجودا في كل ب وموجودا في بعض ح
ويكون ب غير موجودة في شيء من ح مثال ذلك
الحي فانه موجود في كل قفز وفي بعض الاسود

العفن

بعض
العفن غير موجود في شيء من الاسود فاذا قيل
الاسود قفز وكل قفز حي انتج ان بعض الاسود
حي وذلك صادق عن مقدمتين صغراهما كاذبة
وكبراهما صادقة وكذلك يعرض اذا كانت الكبرى
سالبة لانه قد يمكن ان يكون غير موجود في شيء
من ب وغير موجود في بعض ح ويكون ب غير موجود
في شيء من ح مثال الجنس الى نوع من جنس اخر
والى العرض الموجود في انواع ذلك الجنس المنسوب
مثال ذلك الحي فانه غير موجود في شيء من العدد وغير
موجود في بعض الابيض والعدد غير موجود في شيء
من الابيض فاذا قيل بعض الابيض عدد ولا احد
واحد حي انتج ان بعض الابيض ليس بحي وذلك
نتيجة صادقة عن مقدمتين كبراهما صادقة وصغراهما
كاذبة وكذلك يعرض ان يكون النتيج صادقة وان
كانت المقدمة الكبرى كاذبة بالجزء والصغرى كاذبة
بالكل لانه يمكن ان يكون موجودا في بعض وفي
بعض ح ويكون غير موجود في شيء من ح وذلك
يعرض اذا كانت ب ضد ا وكانا جميعا غير موجودين
في جنس واحد مثل الحي فانه في بعض الابيض وفي بعض
الاسود والابيض غير موجود في شيء من الاسود فاذا
قيل بعض الابيض اسود وكل اسود حي انتج ان بعض

سلوب
سلوبا عن كل واحد من النوعين وكل واحد من النوعين عن
عن صاحبه فاذا اخذ احدهما موجودا في الثاني و
اخذ الجنس غير موجود فيه انتج ان الجنس مسلوب عن
الذي اخذ عنه مسلوبا من اجل سلبه عن الثاني
مثال ذلك قولنا كل حي سيف ط ولا ط واحد
حيوان فلا موسيقي واحد حيوان وهو حي من مقدمتين
صغراهما كاذبة بالكلية وكبراهما صادقة وكذلك
ان كانت المقدمة الصغرى كاذبة بالجزء فان النتيجة
ايضا قد يمكن ان تكون صادقة لانه قد يمكن ان يكون
موجودة في كل واحد من ب وحده ويكون موجودا
في بعض ح او يكون غير موجود في شيء من ب وح
ويكون موجودا ايضا في بعض ح او يكون غير موجود
فاذا اخذان موجودة في كل ح وا موجودة في كل
ب انتج ان ا موجودة في كل ح وتلك نتيجة صادقة من
مقدمتين كبراهما صادقة بالكل والاخرى كاذبة
بالجزء وهذا يعرض للجنس الذي يوجد للنوع وفي
الفصل كالحي فانه موجود في كل انسان وفي كل
شيء والانسان موجود في بعض الشيء لا في
كل فاذا قيل كل شيء انسان وكل انسان حي
لزم من ذلك نتيجة صادقة وهو ان كل شيء حي
ويعرض ان يكون غير موجود في شيء من ب و

الذي
وجد في بعض ح كالحي في الجنس مع الفصل والنوع
تحت جنس اخر كالنبات فانه ليس في شيء من الانسان
ولا في شيء من المتخيل وبعض المتخيل انسان فاذا قلنا
كل متخيل انسان وكل انسان نبات انتج لنا ولا
متخيل واحد نبات وهذا ما يعرض النتيج مع المقدمات
الكاذبة في الصنفين الكليتين من الاول واما في
الصنفين الجزئيين منه فقد يمكن اذا كانت المقدمة
الكبرى كلها كذبا والاخرى كلها صدقا ان يكون النتيج
صادقا وذلك خلاف ما عرض في الاصناف الكلية في
هذا الشكل وقد يمكن ذلك ايضا اذا كانت كاذبة
بالجزء او كانت كلتاهما كاذبتين اما بالكل واما بالجزء
اما كون النتيج صادقا مع ان الكبرى كاذبة بالكل
فذلك يمكن لانه ليس يمتنع ان يكون ا غير موجودة
في ب وموجودة في بعض ح ويكون موجودة في
بعض ح كالحي فانه غير موجود في شيء من الثلج وموجود
في بعض الابيض والثلج موجود في بعض الابيض فاذا
قيل بعض الابيض ثلج وكل ثلج حي انتج ان بعض الابيض
حي وذلك نتيج صادقة من مقدمتين كبراهما كاذبة
بالكل وصغراهما صادقة وكذلك يعرض اذا كانت
المقدمة الكبرى سالبة فانه يمكن ان يكون ا موجودة
في كل ح وغير موجودة في بعض ح ويكون موجودة

كل
ينتج ان اغير موجودة لـ وهو صادق مثال ذلك قولنا
انسان ح ولا ح واحد صنم ولا انسان واحد صنم
وكذلك ان حمل ح على ح صادقا وذلك بين بنفسه
بالجزء فان كانت المقدمة الواحدة كذبا وكانت المقدمة
العظمى وكانت كاذبة بالكل فاقول ان النتيجة لا يكون
صدقا وبيان ذلك ان يكون اغير موجودة في شئ
من ب وهو موجودة في كل ح فاذا اخذنا ان موجبة
في كل ب وذلك كذب وان اخذنا ان موجبة
في كل ح وهو صدق فاما فيجب ان يكون موجبة في كل
ح اعني ان يكون قولنا في كل ح صدقا وذلك انه
قد كان الصادق ان البيت يوجد في شئ مما هو
موضوع لب وح موضوع لب فاذا ليس بممكن
ان يكون حمل ا على ح صادقا وذلك بين بنفسه
من معنى المقول على الكل وسواء كان المقدم الكبرى
اذا اخذت كاذبة بالكل او سالبة وموجبة واما
اذا كانت المقدمة الكبرى كاذبة بالجزء فقد يكون
النتيجة صادقة لانه يمكن ان يكون ا موجودة في كل
ج وفي بعض ب ويكون في كل ح فاذا اخذت
المحمولة على كل ب وعلى كل ح كان حمل ا على كل
كاذبا بالجزء وحمل ب على ح صادق بالكل والنتيجة
صادقة بالكل مثال ذلك قولنا كل فقنس ابيض

وكل ابيض

قولنا
وكل ابيض حي فكل فقنس حي والنتيجة صادقة وهي
كل ابيض حي وكذلك بعض حي كانت المقدمة الكبرى
سالبة اعني الكلية واخذت كاذبة بالجزء مثال ذلك
كل ثلج ابيض لا ابيض واحد حي النتيجة ولا ثلج واحد
حي وهي صدق فاذا اخذت المقدمة الصغرى كلها
كاذبة والكبرى كلها صادقة فان النتيجة قد يكون
صدقا لانه ليس شئ يمنع ان يكون ا موجودة في
كل واحدة من ب ح ويكون غير موجودة
في شئ من ح فاذا اخذت موجودة في كل ب و
موجودة في كل ح بينت ان ا موجبة في كل ح و
هي صدق والصغرى كاذبة وهي قولنا ب موجبة
في كل ح وهذا يعرض في النوعين الذين تحت جنس
واحد اعني ان الجنس يحمل عليهما جميعا ولا يحمل في
احدهما على الثاني فحتى اخذ ان الجنس موجود في
احدهما لوجوده في الثاني ووجود الثاني في الذي
اخذ ان الجنس فيه اولا موجود فقد اخذت نتيجة
صدق من مقدمتين كبراهما صادق وصغراهما كاذبة
بالكلية مثال ذلك قولنا كل انسان فرس وكل
فرس حي فكل انسان حي وكذلك بعض حي
كانت المقدمة الكبرى سالبة وهذا يعرض في الجنس
من الانواع التي تحت جنس اخر اعني ان يكون الجنس

المقدم

وجد المقدم وجد التالى وانه اذا ارتفع التالى ارتفع
والازم ان يوجد المقدم دون وجود التالى وقد
فرض انه اذا وجد المقدم وجد التالى فيلزم ان
يكون التالى موجودا غير موجود معا هذا لا يمكن فاذن
ان كانت اصادق فاضطر ان يكون صادقا
لانه ان كانت غير صادقة عرض ان يكون غير مطابقة
موجودة وامر موجوده وقد تبين استحالة ذلك
وليس ينبغى ان يتوهم هاهنا شيأ واحدا وانما احد
بدل المقدمتين الصادقتين التى نسبة احديهما الى
الاخرى نسبة الكل الى الجزء وذلك انه اذا كان قولنا
اما على كل صادقا وسقوطه على كل حيوان صادقا
ايضا فاضطر ان يكون قولنا اما على كل حيوان
صادقا ايضا والعرض ان يكون الصادق غير
صادق ولما كان ليس يلزم من ارتفاع المقدم
ارتفاع التالى لم يلزم اذا كانت الكاذبة ان تكون
التى هى النتيجة كاذبة لان لزوم النتيجة عن القياس
ليس لزوما منكافيا اعنى منعكسا وهذا البرهان
بعينه هو عام للقياس الذى ينتج الكلى او الموجب
اعنى انه لا يمكن ان يكون فيه من مقدمات صادقة
نتيجة كاذبة واما اذا كانت المقدمات فى القياس
كذبا فقد يمكن ان يكون عنها نتيجة صادقة الا انه ليس

يوجد

اتفق

يوجد ذلك من اجلها اتفق ان يكون كاذبة ولا باى
من اتفق الكذب اعنى الكلى والجزئى ولكن متى اخذت
الكبرى وجدها كاذبة بالكلية فانه ليس يكون عن
القياس الذى هذا شانه نتيجة صادقة ومتى اخذت
كاذبة بالجزء او اخذت كلتا المقدمتين كاذبة او اخذت
الصغرى كاذبة فقط فقد يمكن ان تكون عنها نتيجة
صادقة فليكن اولا فالمقدمتان كاذبتين بالكلية
فاقول انه ليس من المراد انها تنتج نتيجة وذلك انه
ليس يمنع مانع من ان يكون صغرى التى هى الطرف الاعظم
محمولة حمل صدق على ج التى هى الطرف الاصغر و
يكون ا غير موجودة لب وايضا التى هى الحد
الاوسط غير موجودة لج الذى هو الطرف الاصغر
فاذا اخذان المحمولة على ب ومحمولة على كل ج مثال
ذلك قولنا كل ان ج وكل ج حيوان فهاتان
مقدمتان كاذبتان بالكلية ونتيجة صادقة ومثال
هذا بعينه نعرض فى القياس الكلى الذى ينتج ا ب
فى الشكل الاول لانه قد يجوز ان يكون ا غير موجودة
لشئ من ج الذى هو الطرف الاصغر فيكون ا
موجودة لب الذى هو الاوسط وغير موجودة
لج فاذا اخذان ا غير موجودة لكل ج وهو صادق لشئ
من ب وب موجودة لكل ج كانتا كاذبتين الا انه

الشكل الاول

في بادي الراي وفي الحقيقة انما هي نتيجة قياس في
اعني وجود الطرف الاعظم لموضوع موضوعه وليس
بظن فيه ان نتيجة مع نتيجة ما هو موضوع للحد الاوسط
لان ذلك ان صح فانما ينتج بترتيب الشكل الثاني و
الفكرة لا يقع بالطبع على شعور الانتاج في الشكل
الثاني لو قوعها على ذلك في الشكل الاول فلذلك
يظهر ان وجود الطرف الاعظم لما هو موضوع للحد
الاوسط في الشكل الثاني هو بقياس ثان وليس
بظن به ان نتيجة بالقياس الاول بخلاف ما هو موضوع
لموضوع النتيجة مثال ذلك قولنا ان الجسم السماوي
ليس بمحدث والجسم المركب محدث فانه يلزم عن
هذا القياس النتيجي ان الجسم السماوي ليس بمركب
وان تلك الكواكب الثابتة غير مركب اذ كان انطواه
تحت الجسم السماوي ظاهرا فيه بعد واما ان يظن
انه يلزم عن هذا القياس وجود الطرف الاعظم لما
هو موضوع للحد الاوسط فيه مثل ان يكون شيء ما
ان الاسطقس ليست بمحدثة فانه ليس يلزم من
ذلك ان الاسطقس ليست بمركبة الا بقياس
هو في غير القياس الذي نزم به ان الجسم السماوي
ليس بمركب وذلك في الحقيقة في بادي الراي و
كذلك الحال في الشكل الثالث اعني انه ليس يظن به

الطرف

انه ينتج مع نتيجة لاجود الطرف الاكبر الا هو موضوع
الاصغر الا ما هو موضوع للحد الاوسط ولذلك
ليس يظن بالمقاييس الخارجة منها انها انما تنتج غير نتيجتها
اذ موضوع المطلوب فيه جزئي [illegible] في انه قد يمكن
ان يكون من المقدمات الكاذبة نتيج صادقة ومتى
يكون ذلك وكيف المقدمتان اللتان يكون منهما
القياس قد يكونان صادقتين وقد يكونان
كاذبتين وقد يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة
والكاذبة ربما كانت مكاذبة بالكلية وهي التي تضاد
ضدها وربما كانت كاذبة بالجزء واما النتيجة فتكون
اما صادقة باضطرار واما كاذبة فاما المقدمتان
الصادقتان او المقدمات الصادقة فليس يمكن
ان يكون منها نتيجة كاذبة واما المقدمات الكاذبة
فقد يمكن ان يكون منها نتيجة صادقة لكن ليس بعض
ذلك من قبل المقدمات بل ذلك بعد اخرى سنبين
بعد فاما انه لا يمكن ان يكون من مقدمات صادقة
نتيجة كاذبة فذلك بين من هذا الوجه لنا خذ بدل
المقدمتين الصادقتين او نا خذ بدل النتيجة و
هو بين من حد القياس انه اذا وضعت موجودة
ان يكون موجبة لان الكون بمنزلة المقدم في القياس
الشرطي المتصل وبمنزلة التالي وهو من انه اذا

نظر

ظاهر منقسم ان السما جزء من اجزاء العالم فهذا اصدا
به انه قد يكون عن قياس واحد بهذه الجهة اكثر
من نتيجة واحدة وليس ذلك حقيقا فان قولنا
السما محدثة في هذا المثال انما ينتج بمقدمتين احديهما
ان السما جزء من اجزاء العالم والثانية ان جميع
اجزاء العالم محدث فيلزم من ذلك ان السما محدثة
والوجه الاخر متى بينا ان شيئا ما موجود لموضوع
بمقدمتين وكان ظاهرا ان الحد الاوسط
في المقدمتين منطوق موضوع الاخر مع موضوع
المطلوب فقد يظن انه ينتج عن ذلك نتاج اكثر من
واحدة احديها النتيجة المطلوبة والاخرى التي
موضوعها منطوق الحد الاوسط مع موضوع
المطلوب مثال ذلك ان يبين ان العالم محدث بمقدمتين
احديهما ان العالم مولف والثانية ان المولف
محدث فانه قد يظن انه ينتج لنا من هاتين المقدمتين
نتيجتان احديهما ان العالم محدث والثانية ان
الجسم محدث لانه ظاهر انه ان الجسم منطوق
المولف على اجزاء العالم كلها وكثيرا ما يعرض هذا
اذا كانت الكبرى مبينة عن قياس وهاهنا
الحقيقة قياسان شتركان في المقدمة الكبرى
ويفترقان في الصغرى وهذا بعينه يعرض في الشكل

الاول

الاول الذي ينتج المطالب الكلية كما يعرض في الذي ينتج
الموجبة الكلية واما الذي ينتج الجزئيات فليس يعرض
فيه الصنف من النتاج الذي يكون من قبل انطواء
موضوعها تحت موضوع النتيجة لكون النتيجة جزئية و
يعرض فيه الصنف الثاني لكون المقدمة الكبرى كلية
من قولنا زيد ابيض الى قولنا زيد لا ابيض الى قولنا زيد
لا ابيض هي نسبة قولنا زيد يمكن ان يمشي الى قولنا
زيد يمكن ان لا يمشي ونسبة قولنا يمكن ان يمشي
الى قولنا زيد يمكن ان لا يمشي فكما ان المكانين قضيتان
موجبتان على ما تبين في الكتاب المتقدم كذلك قولنا
زيد لا ابيض بمنزلة قولنا زيد ابيض فيمكن ان يكون
كل شيء اما ابيض واما لا ابيض كما يجب ان يكون كل
شيء اما ابيض واما ليس ابيض وهو بين ان الاشياء
المعدومة وكثير من الاشياء الموجودة لا يصدق عليها
انها ابيض ولا انها لا ابيض واما انها ابيض او ليست
ابيض فيصدق على جميع الاشياء وايضا فكان
قولنا زيد هو قادر ان لا يمشي بمنزلة قولنا زيد ليس
هو قادر ان يمشي في جميع اصناف المقاييس
في هذا الشكل الكلية والجزئية واما الشكل الثاني فانه
يعرض في الاصناف الكلية منه ان يظن به انه قد ينتج
نتيجة وما هو منطوق تحت موضوع النتيجة لقرب ذلك

بسم الله الرحمن الرحيم

قال واذ قد بينا فى كم شكل يحكن الاقاويل القياسيه و
باى صنف من اصناف المقدمات تكون وهى
المقدمات التى فيها معنى الحمول على الكل وكم مقدمه تكون
واياها اثنان ومتى تكون منها قياس ومتى لا تكون
وذلك اذا لم يكن ما تتالف منهما حد مشترك وقلنا
فى اى كيفيه شكل من الاشكال الثلثه التى هو ترتيب
الحد الاوسط من الطرفين وقلنا مع ذلك اى
شكل من الاشكال ينتج فى اى مط من المطالب
الاربعه اعنى ان الموجب الكلى والسالب الكلى و
الموجب الجزئى والسالب الجزئى واخذنا بعد ذلك
من كيفيه البحث عن المط على الاطلاق وفى اى صناعه
كانت وباى سبيل ما خذ مقدمات القياس
وعملها وكيف كل فن قياسى الى القياس
الذى منه تركيبه فنقول الان انه لما كانت القياس
منها ما ينتج نتايج كليه ومنها ما ينتج نتايج
جزئيه فان القياس التى تنتج نتايج كليه قد يلحقها
ويعرض لها ان تنتج سوى النتيج الاولى نتايج
كثيرة واما القياس التى تنتج نتايج جزئيه فليس
ينتج غير النتيج الاولى والسبب فى ذلك ان النتايج
الكليه والموجبه الجزئيه تنعكس والسالبه الجزئيه ليس

تنعكس

تنعكس والقياس الذى لها ان ينتج نتيج كليه موجبه يعرض له
ان ينتج الجزئيه المنطويه تحت تلك الكليه والجزئيه
التى تنعكس اليها الكليه الموجبه والذى ينتج سالبه
كليه يعرض له ان ينتج عكسها واما الذى ينتج السالبه
الجزئيه فليس يعرض له ان ينتج عكسها البته اذ كانت
غير منعكسه ولا محيط بغيرها من هذه الجهه يعرض للقياس
الواحد بعينه ان ينتج اكثر من نتيج واحده الا ان
الذى ينتج بالذات واولا هى واحده وساير
ما ينتج انما ينتج من جهه انه يحق النتيج الاولى و
بواسطتها فكانها نتايج بالعرض ولذلك لم تعد
امثال هذه فى نتايج القياس والمقاله الاولى و
غلط فى ذلك قدماء المفسرين فعدوها وقد يمكن
ان يظن انه قد يكون عن القياس الواحد بعينه نتيج
اكثر من واحده على جهه اخرى الا ان ذلك فى
الظن بالحقيقه وذلك اما فى الشكل الاول فانه
يعرض ذلك على وجهين احدهما متى بينا ان محمولها
لموضوع ما وكان ظاهرا عندنا ان شيئا ما
موضوع لموضوع المط فقد يظن انه اذا تبين ان
محمول المط موجود فى موضوعه انه قد تبين مع
ذلك انه موجود فى موضوع الموضوع مثال ذلك ان
العالم محدث تبين لنا ان السماء محدثه وذلك انه

فاذن
احدهما ارتفع الاخر ولا يخ من احدهما شئ من الاشياء
و ابهذه الصفة لكن لو كان و امتقابلان على
جهة السلب و الايجاب لزم منى وجدت ان يوجد
و ذلك كذب وخلاف ما بين لانه كان واجبا
ان يصدق على و اذا كان كذب عليها وقد
يمكن منى وضعنا ان ح لازمه لا وان ليس يلزم
ح ان يمتنع من ذلك ان لا ح له لدوان ذلك
غير ممتنع واذ لا يمكن ان يجتمع و او يمكن ان يجتمع
ح وب و ذلك انه اذا كان هذا هكذا فبين انه ليس
يمكن في او ان يجتمعا في شئ واحد لان محمولة
في ب حيث وجدت فليس يوجد الان احدهما
موجبة والاخرى سالبة واما و فقد يمكن
ان يجتمعا في شئ واحد لانه ليس ح محمولة
في فقد يوجد ح حيث لا يوجد او اذا كان كل شئ
اما ان يوجد فيه او اما و فقد يوجد ح مرة في ا
و تارة في ب وقد يمكن ان يمتنع ان يكون ا ح ان
منى كانت ح لازمة لا ان لا ح له لا وان و او
لا يمكن ان يجتمعا معا وان ح فقد يمكن ان
يجتمعا و ذلك انه اذا كانت محمولة في ح و كان
كل شئ اما ان يصدق عليه او ح فواجب ان
يكون الصادق منهما على احد دون و لان ح

ليست محمولة

ليست محمولة في مقابل الذي هو فاذن منى كانت
محمولة في ح فان و محمولة في ب واذا كان المحمولة في ح و
محمولة في ب فمن ان و ليس يمكن منهما ان يجتمعا في شئ واحد و
ان يكون ذلك في ح وب وهذا الذي يعرض في القضايا التي تحصر المحمول و
البسيط يعرض مثله في المعدول البسيط ومحال ان يكون السالب البسيط
الشخصر الموجبة المتحصلة المحمول الموجبة و كذلك يلزم في الموجبة الكلية
البسيط الموجبة الكلية المعدولة المحمول ذلك انه ليس يلزم قولنا كل انسان
ابيض قولنا كل انسان لا ابيض هو قولنا ليس كل انسان ابيض و
العلة في ذلك هي العلة التي ذكرنا و ذلك ان قولنا كل انسان ابيض
وكل انسان لا ابيض يكذبان معا وليس يوجد احدهما بالضرورة
في اى شئ كان من الاشياء كحال في قولنا ليس كل انسان ابيض
فاذن القياس الذي ينتج به قولنا كل انسان لا ابيض هو غير القياس
الذي ينتج به انه ولا انسان واحد ابيض و ذلك ان قولنا
كل انسان لا ابيض هي موجبة وقد تبين انه لا ينتج الا في الشكل
الاول وقولنا ولا انسان واحد ابيض هي سالبة كلية وهي
تنتج في الاول والثاني وذلك في صنف واحد من الاول وفي
صنفين من الثاني فهي تنتج في ثلثة اصناف من المقاييس و ذلك
متى كانت المقدمة الصغرى في الشكل الاول محدولة فليس
محمول السالبة وموضوعها انقضت المقالة
الاولى من كتاب القياس وصلى الله على محمد وآله اجمعين
المقالة الثانية من انالوطيقى الاول

واما

ولنضع كتاب ح وكتاب ء فكل شئ اما ان يوجد فيهما
وليس يمكن ان يكونا معا في شئ واحد اذ كان احدهما
موجبة والاخرى سالبة وكذلك حال ح مع ء اذ
كانت احديهما موجبة والاخرى سالبة وهو من
ايضا ان كل ما يوجد فيه ء فبالضرورة توجد في
كذب لانه ان كان قولنا في زيد انه لاخبر صدقا
فواجب ان يكون قولنا فيه انه ليس بخبر ايضا صدقا
لانه واجب ان يصدق عليه قولنا انه خبر وانه ليس
بخبر واذا كذب عليه انه خبر فواجب ان يصدق
عليه انه ليس بخبر فاذن كل ما يوجد فيه ء يوجد فيه
ب فب لاحقة لد وموجودة حيث وجدت
وليس يمكن هذا اعني ان يكون ء موجودة في كل ما يوجد
فيه ب لانه اذا كان زيد معدوما وما يصدق عليه
انه ليس بخبر وهم يصدق عليه انه لاخبر فهذه هي حال
ء مع ب في اللزوم واما حال ا مع ح فيمكن هذا
اعني ان تكون ا لاحقة لا وموجودة حيث وجدت
وليس يمكن هذا اعني ان يكون لاحقة لا وموجودة
حيث وجدت لان ما يصدق عليه انه خبر يصدق
عليه انه ليس لاخبر اما ان يصدق عليه قولنا
انه ليس لاخبر او انه لاخبر وليس يمكن هذا اعني
ان يكون ما يصدق عليه قولنا انه لاخبر فان زيدا

المعدوم

يصدق

المعدوم يصدق عليه قولنا لاخبر اذ كان لابد ان
عليه قولنا انه لاخبر فان عدم المعدوم يصدق عليه قولنا
وانه ليس لاخبر لان هذين القولين احدهما موجب
والاخر سالب وليس يخلو من احدهما شئ والمجتمعان
في شئ واحد واذ كان هذا هكذا فبين انه ليس
يمكن ا او هي الموجبة البسيط وفي ء وهي الموجبة
المعدولة ان يجتمعا على الصدق لان ما صدق عليه
اصدق عليه ح وما صدق عليه ح كذب عليه ء اذ
احديهما موجبة والثانية سالبة فاذا صدق عليه
ح كذب عليه ء واما ح وهي السالبة المعدولة و
وهي السالبة البسيط فقد يجتمعان على الصدق وذلك
حيث تكذب الموجبتان البسيط والمعدولة ولا
يجتمعان على الكذب اصلا ولانهما لو اجتمعا على الكذب
يصدق مقابل كل واحد منهما فكان يلزم اجتماع
الموجبتين المعدولة والبسيط على الصدق وقد
تبين امتناع ذلك ويحصل من هذا اذا صدق احديهما
لم يلزم صدق الاخرى ولا كذبها واذا كذبت احديهما
صدقت الاخرى ضرورة وقد تبين ان او هي
الموجبة البسيط ء وهي الموجبة المعدولة متقابلتين
وذلك انه لما كانا وضعنا ان ء متى كانت موجبة
ان ا موجبة و ا متقابلان اي متى وجد

لا ابيض وانه ليس بابيض ليس بدلان من على معنى واحد
وانه ليس سالبة قولنا زيد ابيض الى قولنا زيد بلا
بل قولنا زيد ليس بابيض وذلك ان نسبة قولنا زيد
ابيض الى قولنا زيد لا ابيض وهي نسبة قولنا زيد يمكن
ان يمشي الى قولنا زيد يمكن ان لا يمشي ونسبة قولنا
زيد موجبة ابيض الى قولنا زيد ليس موجبة يمكن ان
يمشي وكما ان الممكنتين ضدتان موجبتان ونقائضهما
في الكتاب المتقدم كذلك قولنا زيد ابيض وزيد لا
ابيض فان كان قولنا زيد لا ابيض بمنزلة قولنا زيد ليس
بابيض فيجب ان يكون كل شيء اما ابيض واما لا ابيض
كما يجب ان يكون كل شيء اما ابيض واما ليس ابيض
فهو من ان الاشياء المعدوم وكثير من الموجبة لا يصدق
عليها انها ابيض ولا انها لا ابيض واما انها ابيض او
ليس بابيض فيصدق على جميع الاشياء وايضا لو
كان قولنا زيد هو قادر ان لا يمشي بمنزلة قولنا زيد
ليس هو قادر ان يمشي لكان الايجاب والسلب
مجتمعين في شيء واحد بعينه لانه كما ان قولنا في زيد
انه قادر ان يمشي وان لا يمشي يصدقان معا لذلك
كان يجب ان يكون قولنا فيه انه قادر وانه ليس
بقادر اعني لو كان معنى السلب في ذلك هو معنى
العدول من ان قولنا قادر وليس بقادر لا يجتمعان

الا ان
معا في شيء واحد بعينه فالقضية المعدولة يفارق
ايجابها وجودي ومقابلها معا في شيء واحد
بعينه واما حينا فانها قد يخلو من كل واحد منهما
الموضوع واما القضية السالبة والموجبة فيخصهما انهما
لا يجتمعان في شيء واحد ولا يخلو من احدهما شيء من
الاشياء ولذلك قولنا في سقراط انه عادل
وانه لا عادل كاذبا معا اذ كان سقراط ميتا و
قولنا انه عادل او ليس بعادل احدهما الصدق و
الكذب اعني انه ليس يخلو سقراط من ان يوصف
بواحد منهما كان ميتا او حيا وكذلك قولنا في زيد
انه يقدر ان يمشي ويقدر ان لا يمشي المتقابلان
صادقين معا فيه وقولنا فيه انه يقدر ان يمشي
وليس يقدر ان يمشي احدهما صادق والاخر
كاذب واذا كان القضايا المعدولة موجبات
فلها سوالب واذا فيت القضايا البسيطة و
المعدولة والموجبات فيها والسوالب ظهر لبعضها الى
بعض تسعة اذ ليس تقابل وليس يوم فلنفحص
عن الموجبة البسيطة وهي قولنا زيد خير حرف
وعن سالبتها وهي قولنا زيد ليس بخير حرف
وعن الموجبة المعدولة وهي قولنا زيد لا خير حرف
وعن سالبتها وهي قولنا زيد ليس هو لا خير حرف

ذلك
في الشكل الثاني والثالث ان يرد الى الاول وما كان من
في الاول فقد يمكن ان يرد الى الثاني والثالث واما
ما ليس انتاجه من هذه الاصناف في الشكل الثاني
والثالث واما ما ليس انتاجه من هذه الاصناف في
الشكل الثاني والثالث بطريق الخلف والافتراض
فانه لا يمكن رجوع ذلك القول الى الشكل الاول مثل
الضرب الرابع من الشكل الثاني الذي ينتج ان سالب
الجزئي فليس يمكن رجوعه الى الصنف من الشكل الاول
الذي ينتج ان سالب الجزئي ولذلك ما ترى ان ما كان
من سالب كلي فممكن فيه ان يحمل القول المنتج له
الى الشكل الثاني والى الشكل الاول واما سالب الجزئي
الذي ينتج في الشكل الثالث وفي الثالث فليس يرجع
منه شيء الى الشكل الاول منه ترجع الى ضربين الاولى التي
لا ينتجان بالافتراض والاخرى التي ينتجان
بالافتراض في الشكلين فلا يمكن ذلك فيها فاما
رجوع ما كان في الشكل الثاني الى الثالث اعني من
ينتج السالب ورجوع ما كان من ذلك في الثالث
فانما يمكن ذلك في الاصناف التي يمكن فيها عكس
المقدمتين معا وذلك يكون متى ما كانت المقدمة
السالبة كلية اعني ان كل واحد منهما يرجع الى صاحبه
لان السالبة الكلية تنعكس والموجبة الجزئية تنعكس واما

متى كانت

متى كانت السالبة في الشكل جزئية فان الجزئية السالبة لا تنعكس
والكلية ايضا انعكاسها يكون جزئية وكذلك التي في
الشكل الثالث اذا كانت السالبة هي الكلية ليكون
رجوع مقدماتها الى الشكل الاول لان السالبة الكلية
تنعكس والموجبة تنعكس جزئية كانت او كلية او جزئية
وان كانت السالبة هي الجزئية فان القياس لا يحمل
الى الشكل الثاني لان السالبة الجزئية لا تنعكس فقد
تبين ايضا من هذا القول ان اصناف القياسات
التي تشترك في مطلوب واحد من الاجناس الثلثة من
اجناس القياس يمكن فيها ان يحمل بعضها الى بعض فاما
لا يمكن ذلك فيها وقد توقع خلف في القياس يمكن
فيها ان يحمل ان يظن بالقضية المعدولة انها والسالبة
قضية واحدة بعينها وذلك انه يعرض في ذلك اصلان
اما ان يظن بالمنتج انه غير منتج وذلك اذا وقعت القضية
المعدولة في الموضع الثاني الذي اذا وقعت فيه السالبة
منع القياس ان يكون قياسا وظن بالمعدولة انها
سالبة فانه يظن فيما هو قياس انه ليس بقياس
واما ان يظن بالمنتج المعدولة انها سالبة وهي في
الحقيقة معدولة وذلك اذا وقعت المعدولة التي يظن
بها انها سالبة في موضع لا يمنع القياس ان يكون منتجا
والذي يرفع هذه الخدعة ان يعلم ان قولنا في اشيء انه

نريد بقولنا انه متى لم يكن اعقوله على ما هو وكانت
الجيم موضوعة للباء انه ليس يلزم ان يكون اعقوله
الجيم الا انه اذا لم يكن شئ نسبته الى احد كنسبة الكل
الى الجزء واحد نسبته الى هذا كنسبة الكل الى الجزء فانه
لا يكون من ذلك قياس لكن اخذنا بدل الاشكال الداخلة
تحت هذا القول هذه الحروف لانها اسهل في التعليم
اذ كان اعطاء المثال حضوريا في التعليم قال فهذا النحو
من النظر يمكننا ان نجد المقاييس وليس ينبغي ان نطلب
على هذا النحو حاصل القياس الشرطي لانه ليس يمكن ان يجعل
القياس الذي تبين على جهة الشرط لان ذلك انما يكون
على جهة الوضع والاصطلاح بين المتكلمين مثل ان
يضع واضع على جهة الاصطلاح انه ان كانت واحدة
قوة واحده غير قابلة للاضداد فانه ليس يكون
للاضداد علم واحد ثم من انه يوجد قوة واحدة
غير قابلة للاضداد فينتج عنه الان ان يكون للاضداد
علم واحد فالذي يمكن ان يجعل من هذا القول ليس
هو ما وضع على جهة الشرط وهو قولنا ليس للاضداد
علم واحد لكن الذي يمكن ان يجعل هو الشئ الذي
تبين بحاجة القياس الحملي وهو قولنا انه يوجد قوة
واحدة غير قابلة للاضداد لانه قد كان بيان ذلك
قياسا وهو قولنا المرض والصحة اضداد والمرض

والصحة ليست

الشكل
والصحة ليست قوتها واحدة فيجب عن ذلك ان
الثالث ان ليس كل الاضداد قوتها واحدة لانه لو وجد
ذلك لوجد الشئ مهيجا مرضا معا وانما كان ذلك لان
القياس الشرطي انما سس فيه المستثنى بقياس حملي
وكذلك قياس الخلف ليس كل منه الا القياس الحملي
الذي يسوق الى المحال لا القياس الشرطي لانه قد تبين
انه مركب النوعين من القياس وهو ايضا بين
انما كان من المطالب تبين في اكثر من شكل واحد
انه قد يمكن ان نجعل القول الذي استعمل في بيان المطلوب
الى اكثر من شكل واحد انه قد يمكن ان نجعل القول
الذي استعمل في بيان المطلوب الى اكثر من شكل واحد
والقانون في ذلك انما كان من اصناف القياسات
التي في الشكل الثاني والثالث التي يشارك الاول
في بيان بعض انواع المطالب مثل مشاركة الصنف
الاول والثاني من الشكل الثاني للصنف الثاني من
الشكل الاول في انتاج السالبة الكلية ومثل مشاركة
الاصناف الكلية المنتجة الجزئي السالبة للشكل الثاني
والثالث الذي ينتج السالبة الجزئية في الشكل
الاول فما كان من هذه الاصناف في الشكل الثاني
والثالث فما تبين انتاجه بالعكس سواء كان
بعكس او بعكس واحد فقد يمكن ان يكون من

فينبغي
ما الحمل
ليس هو مظنونا بدل قوله المتوهم ليس حينئذ المظنون و
ان نحفظ بان يكون الصيادة في المقدمات على النحو الذي
يكون في النتيج اعني ان لا تزاد في النتيج حرف ليس
يوخذ في المقدمات ولا ينقصها حرف قد اخذ
في المقدمات وذلك انه ان كانت النتيج ان اللذة هي
الخير مع تعريف فينبغي ان يوخذ الخير في المقدمات
ذلك انه التي ينتج هذه النتيج معرفا بالالف واللام و
ان كانت النتيج ان اللذة هي خير بغير تعريف فينبغي
ان يوخذ الخير في المقدمات على هذا النحو لان بين كثير
من قولنا اللذة هي خير وقولنا اللذة هي الخير وذلك
ان القول الاول تدل على ان اللذة من الخير والقول الثاني
تدل على ان اللذة وحدها هي الخير واذا اخذت الحدود
محمولة بعضها على بعض فينبغي ان نحفظ فيها بالمعول على
الكل وذلك انه فرق كثير بين ان نقول في المقدمة الكبرى
ان الذي يوجد فيه الباء يوجد الالف في كل وبين ان
نقول ان الالف توجد في كل ما فيه يوجد الباء فانه اذا
اضفنا الى قولنا ان الالف يوجد في كل ما فيه الباء
موجودة في كل الجيم انتج لنا بالضرورة ان الالف
موجودة في كل الجيم واما متى اضفنا الى قولنا ان الذي
يوجد فيه الباء يوجد الالف في كل ان الباء توجد في
كل الجيم لم يلزم من ذلك ان تكون الالف موجودة في كل

الجيم

يوجد
الجيم اذ كان الشرط انما هو ان الشيء الذي يوجد فيه الباء
الالف في كل فقد تكون ذلك الشيء بعض ما يوجد فيه الباء
لا كل فليس يلزم عن ذلك ان تكون الالف موجودة في
كل الجيم اذ قد يمكن ان تكون الجيم من البعض الذي يحف
بالباء ولا يوجد فيه الالف وكذلك من كانت الكبرى
سالبة اعني انه فرق كثير بين ان نقول ان الاسوية
عن كل الشيء الذي يوجد فيه الباء وبين ان نقول ان الا
سوية عن الشيء الذي يوجد فيه الباء وبين ان نقول
ان الاسوية عن كل ما فيه الباء فهو بين انه اذا اخذ في
الحدود ان المحمول على كل الشيء الذي يقال عليه الباء
ليس هو وان الباء محمولة على كل الجيم انه يلزم ان تكون المحمول
على كل الجيم وان اخذ ان الالف محمولة على كل ما يقال عليه
الباء لزم ان تكون الالف محمولة على كل الجيم قال وليس
ينبغي ان يتوهم انا نخطئ في قولنا ان الالف هي و
الباء هي الجيم اي ما في ذلك بقول مستحيل فانا نستعمل
هذه الحروف على انها الشيء الذي رايته المطابيان وانما
ناخذها بدل المواد كما ياخذ المهندس الخط الذي يرسم
بدل الخط الذي يقصد البرهان عليه ولذلك قد يضع المهندس
ان هذا الخط طوله مقدار قدم وان هذا الخط طول لا عرض
له وليس كذلك في الحس ولذلك وان كانت الالف
المكتوبة ليست هي الباء ولا الباء هي الالف فلنا

كانت
سواء
فينبغي ان نوضح على النحو الذي به يكون صادقا
مرفوعة او غير مرفوعة غير المرفوعة مثل قولنا العشرة
ضعف الخمسة والثوب من كتان والحدود الموجبة
للشيء ليست تكون ابدا مفردة ولا مطلقة بل قد تكون
مركبة كما تكون مقيدة فينبغي ان نوضح على النحو
الذي هو به صادق من تركيب وافراد او اطلاق
او تقييد وكذلك الحدود المحمولة على جهة السلب
واما الحدود التي ذكرت في المقدمات في بعض المواضع
ثمت مرات فينبغي ان نكررها لئلا نقع مع الحد الاكبر
مع الحد الاوسط مثال ذلك قولنا الانسان
محسوس والمحسوس مؤلف من جهة ما هو محسوس
فان الانسان مؤلف من جهة ما هو محسوس فانا ان
كررنا قولنا من جهة ما هو محسوس مع الحد الاوسط
فقلنا الانسان محسوس من جهة ما هو محسوس
كان ذلك كذبا وكذلك قولنا العدل خير والخير يعلم
من جهة انه خير فالعدل يعلم من جهة انه خير فان وضعناه
مع الحد الاوسط فقلنا العدل خير من جهة انه خير كان
كذبا وغير مفهوم وانما يحتاج الى هذا التكرير لان
يكون المقدم صادقا لانه متى قلنا ان الانسان
مؤلف ولم نشترط من جهة ما هو محسوس كان
كذبا وليس وضع الحدود في المقدمات القياسية

مقيدة
التي تنتج
مطلقة مثل وضعنا في مقدمات القياس التي
وشرط فيها شرط ما مثال ذلك انه اذا بين
بين ان الخير معلوم او انه معلوم ما او واسطة
انه موجود فينبغي ان يبين انه معلوم ما بان ما خذ
في بيان ذلك انه موجود ما لا موجود على الاطلاق
وان كان قصده ان يبين انه معلوم على الاطلاق
اخذ في بيان ذلك انه موجود على الاطلاق و
ذلك انه متى قلنا موجود ما وذلك الموجود معلوم
كانت النتيجة ان الخير معلوم ما اي كما خصصه وذلك
الحد ما المشددة انما يدل على الذات الخاصة
بالشيء ومتى قلنا ان الخير موجود والموجود معلوم
فانما ينتج لنا ان الخير معلوم من جهة انه موجود
لا من جهة ما خصه وممكن ان يتبدل اسماء الحدود اذا
كانت غير واضحة باسماء اوضح منها ولذلك يتبدل
القول المركب بالقول المركب الذي هو اوضح منه
اذا كان يدل عليها بقول مركب واذا كان يدل
من الحد الذي يدل عليه بقول مركب له اسم فينبغي
ان ناخذ اسم مكان ذلك القول لانه اسهل واخصر
مثال ذلك انه اذا كان لا فرق بين قولنا ان المتوهم
ليس هو المظنون وبين قولنا ان المتوهم ليس هو
مظنونا فينبغي ان نستعمل في القياس قولنا المتوهم

التي تنتج

بخاصة اذا كان ذلك الحد ليس باسم مفرد ولذلك قد
يعسر ان نرد اشارة هذه الاقاويل الى الاشكال المتقدمة
ونغلط في ذلك فنظن انه قد يكون قياس من غير
حد اوسط مثال ذلك قولنا انما صار المثلث زواياه
مساوية لقائمتين لان الخارجة منه مساوية للداخلتين
فلذلك ما ينبغي ان لا نطلب الحد الاوسط كل قياس
قولا ولا لفظا مفردا بل احيانا يكون قولا واحيانا
يكون لفظا مفردا وايضا ليس يجب ان نطلب
الحدود الموجودة في القياس اذا حمل بعضها على
بعض اما على جهة السلب واما على جهة الايجاب بنسبة
واحدة من الحمل مثل انه اذا اخذنا ان الطرف الاكبر
موجود في الاوسط والاوسط في صنف الاخر فانه
ليس ينبغي ان يفهم من ذلك في كل موضع ان الاول
صنف للاوسط والاوسط صنف للاخير وان الاول
في الاخير ايضا صنف وكذلك متى سلبنا احدهما
عن احد فليس ينبغي ان يفهم منه سلبه على ان صنفه
موصوف بل انما ينبغي ان يفهم من ذلك واحد من
انحاء النسب التي بها يوجب شيء شيئا او يسلب
عن شيء او اكثر من نوع واحد منها ان كان يوجد منها
اكثر من نحو واحد من انحاء النسب مثال ذلك انه يصدق
قولنا للاضداد علم واحد وقولنا الاضداد علمها

وليس يصدق قولنا الاضداد علم واحد وقد يتفق
الطرف الاول صنف للاوسط ولا يكون الاوسط صنفا
للثالث مثال ذلك قولنا الحكمة علم والحكيم للفاضل
والبين ان العلم للفاضل وقد يكون على هذا ان
يكون الحد الاوسط صنفا للاخير والاول غير
صنف للاوسط مثل انه ان وضعنا ان في كل ضد
علما والخير ضد فان البين يكون ان في الخير علما وقد
يتفق ان لا يكون الاول صنفا للاوسط ولا الاوسط
للاخير ويكون الاول صنفا للاخير وهي البين مثال
ذلك ان في الخير علما والعلم رديء فالخير ضد وعلى
هذا ينبغي ان نفهم الامر في السلب فانه ليس متى سلب
شيء عن شيء علمنا ان هذا هو غير هذا بل احيانا على
ان هذا ليس هذا وليس في هذا وما اشبه ذلك
من ضروب النسب مثال ذلك انه يصدق قولنا ليس
للحركة حركة ولا يصدق قولنا الحركة ليست هي حركة
وكذلك نقول الكون ليس له كون ولا نقول الكون
ليس هو كونا فاذا اضفنا الى هذا ان اللذة كون
انتج انه ليس للذة كون لان اللذة ليست كونا
قال وبالجملة وبالقول الكلي اما الحدود الموضوعة
فينبغي ان يوضع بالجهة التي بها تكون مفردة ومرة بارفع
لان بهذه الجهة يستدل على المقدمات منها واما المقدمات

فهذا ليس بقياس انه قياس ومنتج ذلك لاسباب احدها
اذ ظننا ان المقدمات كلية وليست في المقدمة كلية و
ذلك يعرض اذا اخذت محمولة فان شكل القياس
يغلطنا في ذلك مثل ان ناخذ الانسان حيوان والفرس
الحيوان غير كاين ولا فاسد فنظن انه يلزم عن
ذلك ان الانسان غير كاين ولا فاسد وذلك كذب
والمقدمة الصغرى صادقة بالكل وهو ان الانسان
حيوان واما الكبرى فانما هي صادقة بما ذا لا بالكل
وذلك انه ليس كل حيوان هو غير كاين ولا فاسد
وذلك كذب وانما يصدق على الحيوان الذي
الكلي المعقول لا على كل واحد من اشخاص الحيوان
وقد يعرض ذلك والخلف من قبل فاد سنده
الحدود بعضها الى بعض في الوضع التي ينظر فيها
قياس انه ليس بقياس وذلك كان ناخذ على
جهة التي هي بها غير صادقة مثال ذلك ان يقول
قايل المرض والمرض ليس يمكن ان يقبل الصحة
فالانسان ليس يمكن ان يقبل الصحة وذلك
كذب وسبب ذلك ان الحدود في هذه المقدمات
لم توضع في الحمل على ما ينبغي وذلك انه اذا اخذ
بدل موضوع الصحة والمرض الصحي والمرض بعينه
اعني انه اخذ بدل قولنا صحيح صحي وبدل قولنا مريض

يكون
مرض ولذلك اذا غيرنا ذلك فقلنا الانسان يمكن ان
يكون مريضا والمرض يمكن ان يصح انتج لنا امرا صادقا
وهو ان الانسان يمكن ان يصح فمتى لم نتحفظ بهذا
في امثال هذه المقدمات فلن يكون قياس فانه اذا
اخذت الاحوال والملكات بدل القابل للملكات
فليس يظن ان قياس في الشكل الاول فقط ولا
في الثلثة الاشكال لانه قد يقال قايل ان الانسان
يمكن ان يقبل الصحة والمرض ليس يمكن ان يقبل الصحة
وهذا تاليف في الشكل الثاني غير منتج اذ كان
غير منتج كاذبا فهو ان الانسان ليس يمكن ان يقبل
المرض وكذلك يمكن ان لا يوخذ هذا التاليف منتجا
في الشكل الثالث وذلك ان المرض والصحة والجهل
والعلم يوجد فليس يوجد احدهما في الثاني وهذا
تاليف الشكل الثالث فلذلك يظن لهذه العلة
ان الاشكال الثلثة غير منتجة والسبب في ذلك انه اخذ
بدل الموضوع المملكات الاحوال نفسها والملكات
ولذلك كان واجبا في امثال هذه المقدمات ان ناخذ
القابل للمحل مع الحال فيه بصره حدا موضوعا او
محمولا او الحدود التي ينحل اليها القياس وبخاصة
الحد الاوسط فينبغي ان نطلبها ابدا من حيث
يدل عليها اسم مفرد لا كثيرا ما يدل عليه بقول مركب و

وموقوف ذلك سهل قولنا ان كان للانسان موجودا فالحيوان
موجود فان الحيوان موجود فالجوهر موجود فان كان الانسان
موجودا فالجوهر موجود وذلك انه بعض من هذا الكل
الذي هو الحيوان وكل حيوان جوهر وسبب الغلط في هذا
ان مطلوبنا لازم باضطرار انه لازم لزوما قياسيا فاذن
متى وجدنا شيئا قد لزم عن شيء فليس ينبغي ان
نتوهم قياسا تاما الا اذا وجدنا فيه المقدمتين
معا فاذا وجدنا فيه مقدمتي القياس بهذا الفصل
فينبغي ان نقسم المقدمتين ايضا الى الثلثة الحدود
ونجد الحد الاوسط الذي هو الحد المشترك للحدين
اللذين هما طرفا المطلوب فانه لابد في كل قياس من
حد اوسط فان العنا الحد الاوسط محمولا على الاصغر
ومسلوبا عنه الاكبر فانه يكون الشكل الاول فان
كان الحد الاوسط محمولا في احدهما مسلوبا عن
الاخر على جهة الحمل فانه يكون في الشكل الثاني وان
كان الحد الاوسط موضوعا للطرفين اما على
طريق الايجاب لواحدهما على طريق الايجاب
والثاني على طريق السلب فانه يكون الشكل
الثالث لانه قد تبين انه ليس ههنا شكل رابع
للحد الاوسط الى الطرفين والطرفان عنا الجزء
الطبيعي في الحمل وسواء كانت المقدمتان كليتين او

كانت احديهما كلية والثانية جزئية عالم يقع الجزء كزيد
في الشكل الاول والثاني فان الحد الاوسط في ذلك
وضعه واحد واذا كان هذا هكذا فهو بين ان اي
قول لم يوجد فيه شيء واحد مكرر مرتين فليس فيه
حد اوسط واذا لم يكن هنالك حد اوسط فليس
هنالك قياس ولانه قد تبين انه ليس بين كل
مطلوب في كل شكل وان منها ما تبين في شكل
واحد وهو الكلي الموجب ومنها ما تبين في الثلثة
الاشكال وهو الجزئي الموجب فهو بين انه ليس
ينبغي ان يلتمس المطلوب في اي شكل اتفق لكن في الشكل
الخاص به فكل ما كان من المطلوبات يتبين بالاقرن من شكل
واحد فانما يعرف الشكل الذي به يتبين بوضع
الحد الاوسط فيه من الطرفين وكل ما كان انما يتبين
في شكل مخصوص فقد يعرف الشكل الذي يتبين به
من المطلوب كما تعرفه من وضع الحد الاوسط
وما كان منها يتبين في شكلين فانما يلتمس فيه ان
نجد وضع الحد الاوسط فيه الموضع الذي يكون
في ذلك الشكلين فقط فهذه هي التي منها ما يمكن
ان يقف على شكل القياس الذي انتج المطلوب
القول القياسي المكتوب او المتلو وقد عرض لنا
مرارا كثيرة الغلط او الذهاب بان نظن ان قد تحلل القول

الى هذه الاشكال ان يروم وجوه المقدمتين في ذلك
القياس فان المقدمتين اعظم اجزاء القياس
وقد يشتبه الاعظم اجزائه اسهل من قسميه الى
اصغر اجزائه ثم من بعد ذلك ينبغي ان ايتها المقدمة
الكبرى واي هي الصغرى وذلك بين من طرفي
المطلوب هل يصح بهما معا في ذلك الكلام القياسي
ام انما يصح بواحدة منهما وان كان يصح بواحدة منهما
وسلك عن واحدة فاي هي المسكوت عنها
الحذو وفي هل الكبرى او الصغرى فان كثيرا ما يعرض
في الكلام المنطوق والمقروء ان يصرحوا بالكبرى و
يحذفوا الصغرى او يصرحوا بالصغرى ويحذفوا
الكبرى وكثيرا ما يضعون في القياس من مقدمات
ليست نافعة لا في اثبات النتيجة ولا في ابطالها و
ذلك اما للايضاح او للاقناع واما بغير ذلك من
الوجوه التي عددت في اثناء من الجدل فينبغي لذلك
ان نفحص هل اخذ في ذلك القول القياسي مقدمة زائدة
او نقص منها مقدمة ضرورية لنزيد الزائد وننفع
الناقص حتى نجد المقدمتين اللتين منهما يتلف القياس
لانه متى لم نجد المقدمتين امكن ان نرد القول القياسي
الى اصل الاشكال المتقدمة ومن الكلام القياسي
ما يسهل معرفة ما فيه من الزيادة والنقصان و

منه ما حصر ومنه ما يظن انه قياس ما من جهة انه يلزم
باضطرار وليس بقياس اذ ليس كل ما لزم عن شيء
لاضطرار فهو لازم لزوما قياسيا بل ما لزم باضطرار
عن مقدمتين نسبة احديهما الى الاخرى نسبة الكل
الى الجزء فهو قياس ممثال ما هو ناقص وغير معروف ما
نقص عنه قول من قدم لانتاج ان اجزاء الجوهر ان يبطلان
غير الجوهر ليس يبطل الجوهر ويبطلان اجزاء الجوهر يبطل
الجوهر فان هذه النتيجة هي لازمة عن هذا القول لكن
لكن بنقيضة المقدمة الكبرى وهي ما يبطل الجوهر يبطلانه
فهو جوهر وهذه المقدمة هي لازمة عن المقدمة التي صرح
بها في هذا القول وهو ان ما ليس بجوهر فليس يبطل
الجوهر يبطلانه وذلك انه اذا صحت لنا هذه المقدمة
صح لنا عكس نقيضها وهو ان ما يبطل الجوهر يبطلانه فهو
جوهر فاذا اضيف الى هذه الصغرى وهو ان اجزاء
الجوهر يبطل يبطلانه الجوهر انتج لنا في الشكل الاول
ان اجزاء الجوهر جوهر وقد يمكن ان يحمل هذا القول
الى غير هذا الشكل مثل ان يقال اجزاء الجوهر يبطلانها
يبطل الجوهر وما هو غير جوهر فلا يبطل يبطلانه الجوهر
فينتج في الشكل الثاني ان اجزاء الجوهر ليست غير جوهر
ثم يضاف الى هذا وما ليس هو غير جوهر فهو جوهر فينتج
ان اجزاء الجوهر جوهر واما مثال ما نقص منه بعض المقدمات

ذلك كان عندنا مجهولا ان الانسان مائية او غير مائية وكان
معلوما عندنا مقدمتين احديهما ان الانسان
حيوان والمقدمة الثانية ان الحيوان اما غير مائية و
اما مائية فاذا اردنا ان نبين من هاتين المقدمتين
ان الانسان اما حيوان مائية واما غير مائية يعني
احد هذين المتقابلين يحصل لنا من ذلك حد و
هو انه حيوان مائية واما غير مائية خالفنا القول
هكذا الانسان حيوان والحيوان اما مائية او غير
مائية فالذي يلزم من هاتين المقدمتين هو ان
الانسان اما مائية واما غير مائية لانه احدهما
على التحصيل الذي كان مطلوبا ان الانسان كان
بينا بنفسه او معلوما بقياس من الاقيسة المذكورة
فاذن الحد الاوسط في هذا القياس الذي هو
الحيوان اعم من الحد الذي هو المائية او غير المائية
وكذلك ان كان معلوما عندنا ان الانسان حيوان
مائية وان المائية منقسمة بفصلين ومنقسم بفصلين
كثيرة واردنا ان نعرف اي هو الانسان من بين هذين
لم يستفد ذلك من طريق القسمة فوجه من الوجوه
فاذن القسمة ليست قياسا بوجه من الوجوه لا
في حد مطلق مثل ان الشيء موجود او غير موجود
ولا في مطلوب مقيد مثل ان يطلب هل الشيء عرض

او جنس او خاصة او حد ولكنها نافعة في القياس فقد قيل
من اي شيء يكتسب المقاييس وكيف يكتسب والى اي
شيء ينبغي ان يعتمد في كل نوع من انواع المطالب
قال وقد بقي علينا بعد ذلك ان نقول كيف
تكون لنا قدرة على رد المقاييس المستعملة في الكتب
والمخاطبات على الطريق الذي ذكرناه لان هذا هو الامر الذي
الذي بقي علينا ان ننظر فيه من امر المقاييس لانه اذا
عرفنا انواع المقاييس وكانت لنا قدرة على عملها
وقدرة على ان نرد جميع ما يقع منها في الكلام و
المخاطبة الى الاشكال التي ذكرناها وقدم لنا غرضنا
الاول من معرفة القياس مع انه يعرض لنا عند ما نتكلم
في حد القياس الى الاشكال التي ذكرت ان نزداد
يقينا بما قيل من ان كل قياس انما تكون لواحد من
الاشكال المتقدمة لانه اذا وجد جميع المقاييس المستعملة
في الكتب والمخاطبات ترجع الى هذه الاشكال صار
لنا بعض الاستقراء ان هذه الاشكال هي
اسطقسات جميع المقاييس وهذا هو الشيء الذي
يقوم عليه البرهان اعني ان يوجد ما من كل وجه شامل
منه رصفقا من كل جهة من جهاته كان الحق كما نقول
اذ سلوشاهد لنفسه ومتفق من كل جهة يعني انه يشهد
من جهة جهة فاول ما ينبغي ان نفعله من يريد حصل المقاييس

والمطلوبات اما بد وليس هذا فقط وكان ممكن ان نعرض
ان نروم استنباط جميع انواع المطالب الاربعة اعني
الايجاب الكلي والايجاب الجزئي والسلب
الجزئي بطريق واحد من مقدمات واحدة باعيانها
واما متى كان عندنا هذا الطريق كان قصدنا في وضع
من اشياء محدودة معروفة قليلة العدد وهي اذا
استعملنا هذا الطريق ان نختار في كل مطلوب المقدمات
الخاصة بالجنس الذي فيه ذلك المطلوب المناسبة للامور
الارادية وان كان علميا اخترنا الاشياء المناسبة
للامور النظرية الخاصة بذلك الجنس الذي ننظر فيه
تلك الصناعة النظرية ولذلك ما يحتاج في معرفة المقدمات
الاوايل في كل جنس اعني الخاصة به المناسبة له الى
التجربة مثال ذلك ان نحتاج في معرفة علم النجوم اعني
علم الهيئة الى التجربة المتوقفة على حركات النجوم و
لذلك لما اهملنا بالتجربة وارصد حركات الكواكب
المتحيرة امكن ان نوضع البراهين على معرفة افلاكها
وكذلك الامر في كل صناعة وفي كل علم الحاجة الى
التجربة فيه ضرورية فانه اذا اكتسبنا بالتجربة
جميع الاوايل والمقدمات الموجودة في ذلك الجنس
امكننا بسهولة ان نجد البراهين على جميع الاشياء
المطلوبة في ذلك الجنس مما لا يمكن فقد قلنا على العموم

كيف ينبغي ان نكتب المقاييس والمقدمات واما القول
الاستقصاء والخوض كثير من الاشياء المطلوب
فسيقال فيه في كتاب الجدل قال واما طريق القسمة
فانه جزء صغير من هذا النحو من النظر لانه قد تعين في
اكثر المقدمات التي تكون في الفصول الاخيرة
والسبب في ان جزء صغير يكون القسمة كما انها قياس
ضعيف لا قياس صحيح لان الذي يقع بطريق
[illegible] ما يمنع ان يبرهن بالقياس
[illegible] هذه الاشياء عن المقدمات
وذلك كثيرا ما يعرض الامر في القياس قال والقدماء
لما كانوا يطلقون طريق القسمة انه قياس برهاني
بوجود الاشياء كان غلطهم في طريق القسمة في
موضعين احدهما في ظنهم ان الحد البرهاني والنتيجة
في ظنهم ان طريق القسمة قياس فاذ لم يعلموا ما يمكن
ان يبرهن مما لا يمكن ان يبرهن ولا علموا ان ما يبين
بالقياس فانما يبين بهذه المقاييس التي ذكرناها
وانما كانت القسمة قياسا في الحقيقة لان الحد
الاوسط في القياس يكون ابدا اخص من الطرف
الاول والطرف الاول الذي هو محمول المطلوب اعم منه
وفي القسمة الامر بالعكس اعني ان الحد الاوسط
اعم من الطرف الاعظم الذي هو محمول المطلوب مثال

اعني موجودة في شئ من بطريق الخلف فنقول ان
موجودة لشئ من ولا فلتكن موجودة لبعض
وقد كان معنا ان موجودة في كل فينتج لنا ان
موجودة في بعض وقد كانت غير موجودة في شئ
من هذا لا يمكن وان اردنا ان ننتج ذلك على
طريق الحمل قلنا ان اعني موجودة في شئ من لان
غير موجودة في شئ من وموجودة في كل او لك
بينى الامر في جميع المطالب وذلك ان كلا القياسين
اعني الحملي وان يؤتى الى المحال انما يكتسبان باحد
لواحق الطرفين او بموضوعاتها او باخذ شئ
واحد مكررفيهما وانما الفرق بينهما ان القياس
الذي يؤتى الى المحال انما يتلف من مقدمتين احديهما
المقدمة الحق والاخر الكذب فينتج نقيض المقدم
الثانية والقياس الحملي انما يتلف من المقدمتين
الحق لاغير فلا بد في كل قياس منهما من الاعتراف
بمقدمتين وذلك يكون بالطرق التي وصفنا فان
اكتفي بهما كان القياس حمليا وان ناضف نقيض المط
واضيف اليه احديهما كان قياس خلف وبين
ذلك اكثر اذا ثبتت انواع المقاييس الحملية الواقعة
في القياس الخلف وكذلك المقاييس الشرطية مضطر
الى هذا النحو من النظر اذ قد تبين انه لا من مط

بالطبع

بالطبع بقياس شرطي دون ان تقترن بها قياس حملي وهي
الذي يتبين كل مط كان في مادة ضرورية او في مادة
ممكنة وهو بين ايضا انه ليس فقط بهذه السبيل
يمكن ان يستخرج كل قياس بل فانه ليس يمكن ان
يستخرج كل قياس بغير هذه السبل لانه قد تبين
ان كل قياس انما يكون بواحد من الاشكال الثلثة
فان هذه الاشكال الثلثة انما تكون من الامور
المحمولة على الطرفين او الموضوعة للطرفين او من
المحمولة على احد الطرفين وموضوعة للاخر فاذن
ليس يمكن ان يوجد قياس الا من لنظر في هذه الاشياء
اعني اللاحقة والموضوعة فان كان ايضا بينا ان كل
قياس انما يكون بواحد من الاشكال الثلثة ومن
مقدمتين وبثلثة حدود وهذه الطرق في اكتساب
المقدمات والمعاني التي عليها المطلوبات هي عامة في جميع
الصنايع وفي كل تعليم كان حقيقيا او مشهورا
لانه توجد اللواحق والموضوعات في الحقيقي حقيقة
وفي المشهوري مشهورية ومن ان هذه الطريق نافعة
لنا معرفة في اكتساب المقدمات في جميع المطالب
ولاكنا ضرا متى لم يكن عندنا هذا الطريق ان نقصد
في الاستنباط اي مط اتفق الى اي شئ اتفق من
المقدمات والى مقدمة واحدة بعينها في المطلوبات الموضوعة

شكل

المقدمات واخذ اللواحق والموضوعات مايتألف عنه
غير منتج مثل انه ليس ينبغي ان ناخذ اللاحق للطرفين
اذا كانا امرا واحدا بعينه لانه يكون من ذلك
موجبتان في الشكل الثاني وقد تبين انه غير منتج
وكذلك لا ينبغي ان ناخذ ما هو سلب عن الطرفين
لانه قد تبين انه لا ينتج من سالبتين وكذلك اذا
كان موضوع محمول المط وما يسلب عن موضوع
المط شيئا واحدا فليس ينبغي ان ناخذه لانه تكون
المقدمة الصغرى سالبة في الشكل الاول وقد تبين
ان ذلك غير منتج وهو بين انه انما يكون قياس
اذا اخذ شيء واحد مكررا مرتين اعني انه اذا نسب
الى الحدين نسبة حمل او وضع وهو الحد الاوسط
وانه ان كان الحد الاوسط شيئين لم يكن قياس
اذ لا يكون قياس يوجب ان يكون احد الطرفين
موجودا للاخر او مسلوبا عنه واما ظن انه
قد يكون قياس اذا احد شيئي الطرفين مختلفان
كالاضداد وبالجملة ما لا يمكن ان يجتمعا في شيء واحد
فان ذلك راجع الى ان قوة ذلك قوة اخذ شيء
واحد موجب لاحدهما وسلب عن الاخر ولولا
ذلك لم يكن منتجا مثال ذلك انه ان بين ان
اللذة ليست بغاية انه من قبل ان اللذة

ليست

شر والشاب الانانية خير فانه انما ينتج من هذا ان اللذة
بغاية انانية من جهة انه ينتج اولا ان اللذة ليست
بخير من جهة انها سبب فاذا اضاف الى هذه النتيجة
ان الغاية الانانية خير انتج له ان اللذة ليست
بغاية انانية فاذن اشكال هذه المقاييس هي
اقيسة مركبة من اكثر من شكل واحد لانها قياس
رابع بسيط فمن اعتقد في مثل هذا انه قياس واحد
فهو بمنزلة من اعتقد فيما مركب انه بسيط ومن
اعتقد ذلك لم يعرف ما هو القياس البسيط ومن
لم يعرف ما هو القياس باطلاق واقبح الخلف
انما يكون بهذا النحو من النظر اعني بالاشياء التي
ينسب الى كل واحد من الحدين وهي ثلثة كما قلنا
اما اشياء توضع له واما اشياء يحمل عليه واما اشياء
تسلب عنه اما على جهة الحمل واما على جهة الوضع اذ
كان ذلك غير مختلف في السلب على ما قيل وذلك
ظاهر من ان كل مط بين بقياس حملي ممكن ان
يبين بتلك الحدود باعيانها بقياس الخلف
وكذلك كل ما بين بقياس الخلف يمكن ان يبين
بتلك الحدود باعيانها بقياس حملي مثال ذلك انه
اذا كان عندنا ان ا موجودة في كل او غير موجودة في
شيء من ه واردنا ان نبين بهاتين المقدمتين ان

شر والشاب

الطبيعيه فنجد الموجود المحسوس موجبا للموجود الطبيعيه
من الخلأ فيأتلف القياس هكذا الخلأ ليس بمحسوس
والموجودات الطبيعيه محسوس النتيجه فالخلأ ليس
واحدا من الموجودات الطبيعيه فان اردنا ان ننتج
سالبه جزئيه فان ذلك يتفق على وجوه منها اذ
قد تبين ان هذا المطلوب ينتج في هذا الشكل الثلثه
احدها ان ينظر في لواحق الموضوع وفيما لا يمكن ان
يكون في المحمول فان كان بعض اللواحق موجبه لا يمكن
ان يكون في المحمول فانه ينتج في الشكل الثاني ان المحمول
ليس في بعض الموضوع مثال ذلك ان نكون مطلوبنا
هل بعض الانفس غير مائيه فنأخذ بعض الانفس ليكن
ان يكون ضلعها جوهرا والمائيه ليس فضلع جوهره
فيأتلف القياس في الشكل الثاني هكذا بعض
الانفس فضلع جوهره وكل مائي ليس فضلع جوهره فينتج
الى الشكل الاول هكذا ليس بعض الانفس
غير مائيه وقد تبين ذلك في الشكل الثالث بان
ناخذ موضوعات موضوع المطلوب في الاشياء التي
تسلب عنها المحمول فان وجدنا من هذه شيأ واحدا
بعينه انتج لنا في الشكل الثالث ان المحمول ليس
عن بعض الموضوع وقد سلف هذا في الشكل الاول
بان نجد لواحق الموضوع التي بعينها لا يمكن ان

يوجد فيها

الشكل
يوجد فيها المحمول الا انه ينتج هذا المطلوب بمقدمات كليه في
الثالث فقط وقد كانت الوصيه ههنا ان ننتج المقدمات
الكليه وينبغي ان نختار من اللواحق للطرفين و
الموضوعات ايها هو اكثر عموما واكثر كليه لانه
اذا وجد القياس من اشكال هذه المقدمات فقد وجد
القياس لما هو اقل عموما منها اذ هو منطو فيها واذا
لم يوجد القياس مما هو اكثر عموما فقد يمكن ان نجد
مما هو اقل عموما وقد يمكن ان لا يوجد مثال ذلك
انا اذا وجدنا القياس على ذلك من جهة انه حاس
اذ كان الحاس اخص من المتغذي ومنطويا فيه
ومتى وجدنا الاضداد في المتغذي فقد وجدناها
في الحاس ومتى وجدنا المتغذي في الحاس فقد
وجدنا المتغذي في الانسان فاذن متى وجدنا
الاضداد في الانسان بتوسط المتغذي فقد وجدناها
فيه بتوسط الحاس فانا نجد القياس على ذلك
من جهة انه متغذ فقد يمكن ان نجد القياس على
ذلك من جهة انه حاس وقد يمكن ان لا نجد ومن
بين ان هذا النظر ليس يتجاوز ان يكون بمقدمتين
وثلثة حدود على ما تبين من امر القياس وانه لا
يكون قياس الا في الاشكال الثلثة التي ذكرت
ومن هذه في المنتج منها وكذلك ما ينبغي ان ننتجه آت.

على الان مركب من
الاضداد من جهة انه
متغذ فقد وجدنا
القياس على ما

التي تكون في المادة الضروريه انما تكون من مقدمات ضرورية
فهذه هي القوانين التي يلتمس بها الكتاب المقدمات
في كل قياس يقصد علمه واما القوانين التي يلتمس
القياس نفسه امني صورته فهو على ما اقوله وذلك
ان كل مط يلتمس قياس فاما ان يكون موجبا كليا
او سالبا كليا او موجبا جزئيا او سالبا جزئيا
فان كان المط موجبا كليا واردنا انتاجه فانه ينبغي
ان ينطرح موضوعات محمولة ومحمولات موضوعه فان
القيا بعض موضوعات المحمول فيه باعيانها بعض
محمولات موضوعه فبالضرورة ما يكون المحمول
منه في كل الموضوع وذلك لا ينبغي من ان هذا الوضع
بعينه هو وضع الشكل الاول اذ كان الموجب
الكلي انما ينتج في هذا الشكل ومثال ذلك ان يكون
مطلوبنا هل كل جزء من اجزاء العالم محدث فنجد
العالم موضوعا بالمؤلف وذا المؤلف موضوعا
للمحدث فيأتلف القياس هكذا كل جزء من اجزاء
العالم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جزء من
اجزاء العالم محدث فان اردنا ان ينتج
موجبة جزئية من مقدمات كلية فان ذلك ممكنا
بان ناخذ موضوعات الحدين معا فان القيا شيئا
واحدا بعينه موضوعا كليهما فبالضرورة ما يجب

ان يكون المحمول منه موجودا لبعض الموضوع وذلك من
من وضع الشكل الثالث مثال ذلك ان يكون مطلوبنا
هل حركة ما اولية فنجد شيئا ما موضوعا لهذين الحدين
وهو الجرم السماوي فيأتلف القياس هكذا الجرم
السماوي متحرك والجرم السماوي اولي فبعض المتحرك
اولي وقد يتفق ذلك في الشكل الاول متى القيا
موضوعات المحمول هو بعينه احد المحمولات على بعض
موضوع المط فان اردنا ان ينتج سالبا كليا فان
ذلك متفق باحد وجهين اما ان ينطرح لواحق موضوع
المط وفيما لا يمكن ان يكون موضوعا لمحمول المط فان
القيا لاحق موضوع المط هو بعينه الموضوع الذي
لا يمكن ان يوضع للمحمول انتج لنا ذلك في الشكل الاول
ان المحمول المطلوب هل يمكن ان يوجد في شيء من موضوع
المط مثال ذلك ان يكون مطلوبنا هل النفس غير فانية
فنجد المتحرك من تلقاء نفسه لاحق من لواحق موضوع
هذا المط بعينه الموضوع الذي لا يمكن ان يوجد فيه
محمول هذا المط فيأتلف القياس هكذا كل نفس متحركة
من ذاتها ولا شيء متحرك من ذاته فانه ينتج عن ذلك
ان كل نفس غير فانية والوجه الثاني ان ينطرح لواحق
الحد المحمول فان القيا فيها ما هو مسلوب عن الموضوع
مثال ذلك ان يكون مطلوبنا هل الخلأ احد الموجودات

واى هى اجناس واى هى خواص واى هى اعراض
لاحقة وكذلك ينبغى ان يميز ايضا اى من هذه بالحقيقة
حد او جنس او خاصة او عرض واى معنا هو حد
بحسب اراى المشهور او جنس او خاصة او عرض
ليستعمل من ذلك اللايق بصناعة صناعة فى ما كان
من ذلك بالحقيقة يستعمل فى صناعة البرهان وما كان
من ذلك بحسب اراى المشهور استعمل فى صناعة
الجدل وبالجملة فكل ما اكثر ما من اكثت انواع المقدمات
كان اسرع لوجود الغلط وينبغى ان لا يوخذ من اللواحق
العامة لكلا الحدين وهى محمولة على كل واحد منهما
لا اللواحق الخاصة وهى الجزئية اعنى المحمولة على بعضها
مثال ذلك ان كان الغلط من الان ان كذا فانه ليس
ينبغى ان نختار ما هو لاحق الان لان ما هو لاحق
لكل ان لانه لا يكون قياس الا من المقدمات
الكلية كما تبين وكذلك لا ينبغى ان يوخذ المقدمات
مهملة قوتها قوة الجزئية على ما تبين وليس تبين
من امرها هل هى كلية ام ليست بكلية وكذلك ينبغى
ان نختار من الاشياء التى يلحقها كل واحد من
الحدين الاشياء الكلية مثال ذلك ان نختار ما يلحق
الان كل واحد بعضه والسوداء انما يجب
ان يقرن بموضوع المقدمة المستنبط لا محمولها لانه

القابس

اذا قرن بمحمولها كان اما مستحيلا واما غير نافع فى
على ما تبين فى الكتاب المتقدم واذا كان احد الحدين
من المطالذى يلتمس اخذ لاحقه محاطا بامر كل فلا
فرق فى هذا الموضع بين ان يلتمس لاحق فى نفسه
او لاحق ذلك الكلى المحيط به مثال ذلك انه اذا التمسنا
لواحق الان على طريق المثال مثل الحى وقد علمنا
ان الحى محيط بالان لم يكن فى هذا الموضع فرق
بين ان يلتمس لاحقا من لواحق الان او لاحقا
من لواحق الحى لان كل ما الحق المحيط بالان فقد
يلحق الان وكذلك ايضا متى التمسنا لاحق احد
الحدين وكان الحد الذى التمس لاحقه محيطا موضوع
فليس ينبغى ايضا ههنا ان نشتغل بتصحيح ان ما هو لاحق
لذلك الحد فهو لاحق لموضوعه اذ كان معلوما ان
ما لحق الشئ فهو لاحق لما يحيط به ذلك الشئ وانما
ينبغى ان نصحح ان ذلك الحد الذى اخذ لاحقه محيط بـ
الموضوع مثال ذلك انه اذا كان الحى لاحقا للان
ومحيطا فهو بين انه لاحق بكل ما يحيط به الان
وانما الذى ينبغى ان نصحح ان هذا الشئ يحيط به الان
او ليس يحيط به وينبغى ان نختار من هذه اللواحق
المناسبة للغلط فان كان الغلط فى الممكن الاكثر فمن
من اللواحق الممكنة والاكثر به لان قياس المطالب

وينبغي ان نعلم كيف يستنبط القياس ما يحمل مطلق
معرفة وباي سبيل ناخذ مقدمات كل قياس
نانه ليس ينبغي لنا ان نكون عالمين بالقياس فعلى
وان نكون عندنا قوانين نقدر بها على ان نكون عالمين
بالقياس وذلك يتم بمعرفة صنفين من القوانين
احدهما معرفة القوانين التي بها يستنبط القياس
والثاني معرفة قوانين التي بها يستخرج مقدمات
القياس فنقول ان الاشياء الموجودة منها ما يحمل
على شئ البتة لا بالعرض وعلى غير المجرى الطبيعي و
يحمل عليها غيرها وهي اشخاص الجواهر المحسوسة
مثل زيد وعمرو وخالد فانا نقول ان زيدا هو
انسان وهو حيوان فيحمل عليه غيره ولا يحمل هو على
غيره لا بالعرض مثل ان يقول هذا الابيض هو زيد
ومنها ما يحمل عليها شئ ويحمل هي على شئ وهذه
مثل جملة الانواع على الاشخاص وجملة الاجناس
على الانواع مثل ذلك حمل الحيوان على الانسان و
حمل الانسان على زيد وعمرو وهذان الصنفان
من الوجود هما صنف ومنها صنف ثالث
وهي الاشياء التي يحمل على شئ ولا يحمل عليها شئ
اصلا وذلك على المجرى الطبيعي وسنبين وجود
هذا الصنف من المحمولات في كتاب البرهان

فان هنالك

منتهى

فان هنالك متبين ان الاشياء المحمول بعضها على بعض
بالجملة الى المحمول الاخير ليس يحمل عليه محمول اصلا واذا تقرر
هذا وكان بينا ان اكثر الفحص والطلب انما هو في الاشياء
المتوسطة بين هذين الطرفين اعني التي يحمل على ما
ويحمل عليها شئ فهو بين ان كل مطلوب يكون في
هذا الجنس ان المحمول فيه والموضوع لجملة ان يحمل
على كل واحد منهما على شئ ويحمل عليه شئ واذا تقرر
هذا ايضا فالسبيل التي بها نصل في الحمل الى مقدمات
كل مطلوب يكون اصلا في هذا الجنس من الوجود
اعني المتوسط يكون ان نقسم اولا المط الى حديه اللذين
بهما الموضوع والمحمول اذ كل مط ينقسم الى حدين
الحدين ثم نستخرج الاشياء التي توجد لكل واحد
من هذين الحدين اعني الاشياء التي يوجد لها المحمول
المط التي يوجب لموضوعه وتلك هي الحدود والاشياء
والفصول والخواص والاعراض اللاصقة لشئ وفي
الاشياء ايضا التي يوجد لها كل واحد من جزئي المط
اعني الاشياء التي يوجب لها موضوع المط والاشياء
التي يوجب لها محمولة وفي الاشياء ايضا التي يسلب
عنها كل واحد من هذين الحدين اذا كانت السوالب
قد تتبين انها تنعكس وينبغي عند ما نفصل هذا ان نميز
من هذه المحمولات هي حدود لاحد الحدين او لكليهما

اصعب وای ضرب من ضروب الانتاج یکون وجود القیاس
علیه اسهل لانه من البین ان الضرب الذی یبین عن
مقاییس اکثر اشکالا او اکثر اصنافا من اصناف
الشکل الواحد یهیء اسهل من الذی یبین عن مقاییس
اقل اشکالا او اقل اصنافا فلما الموجب الکلی فقد
تبین ایضا انه لا یبین الا فی الشکل الاول و ذلک من صنف
واحد واما السالب الکلی فقد تبین ایضا انه یبین فی
فی الاول و فی الثانی و یبین فی الاول فی صنف واحد
فقط و فی الثانی فی صنفین اثنین و اما الموجب
الجزئی فقد تبین ایضا انه ینتج فی الشکل الاول و الثانی
فی صنفین اثنین و اما الموجب الجزئی و ان کان
انما فی الشکل الاول ففی صنف واحد منه و اما فی
الثالث ففی ثلثة اصناف منه و کذلک تبین ان
السالب الجزئی ینتج فی الاشکال کلها اما فی الاول
ففی صنف واحد و اما فی الثانی ففی صنفین و اما
فی الثالث ففی ثلثة اصناف و اذا کان هذا کذلک و صفنا
فظاهر ان اعسرها اثباتا هو الموجب الکلی اذ کان
ثبت بطریق واحد و ان اسهلها کلها ابطالا اذ کان
یبطل باثبات السالب الجزئی و السالب الجزئی
اسهلها اثباتا اذ کانت ثبت باکثر طرقا و ایضا
فانه یبطل بالسالب الکلی و بالجملة فابطال الکلی اسهل

من اثباته اذ کان یبطل بثبوت نقیضه و هو الجزئی و بثبوت
مضاده و هو الکلی و السالب الکلی ثبت فی شکلین
و یبطل فی شکلین الا ان ابطاله اسهل من اثباته
و ذلک انه یبطل باثبات الجزئی الموجب و الکلی الموجب
و بنتیجة واحدة و هو انتاج نفسه و اما المطلوبات
الجزئیة فاثباتها اسهل من ابطالها و ذلک انها تثبت
من جهتها نفسها و هی تبین باشکال کثیرة و فی اصناف
کثیرة و من جهة اثبات الکلی الذی تشتمل علیها و تبطل
من جهة الکلی المناقض لها فقط و لذلک کان عسرها ابطالا
من السالب الجزئی اذ کان انما یبطل بعسرها اثباتا و
هو الموجب الکلی و بالجملة فاثبات الموجب اعسر من اثبات
السالب و ذلک ان السالب الجزئی یبین بطریق اکثر من
التی یبین بها الموجب و لان اثبات السلب هو ابطال
الوجه فعلی هذه الجهة قد یصح ان یقال ان الابطال اسهل
من الاثبات و اما اذا اخذ الاثبات و الابطال للکلی
و الجزئی کان ابطال الکلی اسهل من اثباته و الجزئی
بالعکس فقد تبین ما قیل کیف تکون ترتیب الحدود
فی المقاییس و من کم من حد تعلم من مقدمه و کیف ینبغی
ان تکون نسبة المقدمات بعضها الی بعض و ای نمط
یبین فی ای شکل و ما یبین منها فی اشکال قلیلة و ما یبین
منها فی اشکال کثیرة منها انتهی الفصل الاول من هذه المقالة

من اثباته

ازواجا

بل خاصة هذا انه متى كانت المقدمات افرادا كانت الحدود
كذلك وهذه هي خاصة الافراد التي يزيد احدهما على
الاخر بواحد حتى كانت المقدمات افرادا والحدود
ازواجا ويزيد هنالك فرد اخر لعكس الامر فصارت
المقدمات ازواجا والحدود افرادا ولما كان يلحق
هذا القياس ان المقدمات فيه يتصل بعضها ببعض اذ ليس
يحصل منها النتاج الذي يصح بها في القياس الموصول
بل يحذف منها حذفا فاوجب ان كل شكل منه
ثلثة حدود ينتج فمنها ما لها غناء في الانتاج المطلوب منها
ما ليس لها غناء وهي التي تسماة فوائد واذا كان
هذا هكذا كانت النتائج الحادثة في هذا القياس اكثر كثيرا
من الحدود والمقدمات اعني متى كانت الحدود اكثر
من اربعة ومتى زيد حد واحد زيد نتاج
اقل من الحدود التي زيد عليها الحد بواحد لانه لا يجتمع
من الحد المزيد ومن الحد الذي قبله نتيجة وانما يجتمع منه
ومن الحد الثالث ثم منه ومن الرابع وهكذا الى اخر
الحدود وسواء كان الحد المزيد في الطرف الاسفل
وهو ان يكون موضوعا للموضوع الاول او في
الطرف الاعلى وهو ان يكون محمولا على المحمول الاخير
او كان ايضا مزيدا في الوسط وذلك انه اذا كان

2 الوسط

في الوسط على ايضاح الحدود التي فوق والتي تحته نتاج
ما ظا الحدين اللذين على يمينه الاذين من احدهما فوق
والاخر من اسفل مثال ذلك انه اذا كانت معنا حدود
اربعة وهي حدود ا ح ط ك فانه يكون عن هذه الحدود
ثلث نتائج نتيجة لحدود ا ح ونتيجة لحدود ا ط
ونتيجة لحدود ا ك فان زيد عليها حد واحد وهو
مثلا حد ث ثلث نتائج نتيجة لحدود ا ث ونتيجة
لحدود ح ث ونتيجة ايضا لحدود ط ث فيكون
اكثر من الحدود وتكون النتائج الحادثة عن الحد المزيد
اقل من الحدود التي اضيف اليها الحد المزيد بواحد
فهذه البيانات ممكن ان توقف على صورة نوع القياس
المركب الموصول والمفصول فانه اذا لم يكن فيه هذه
الخواص ولم يكن هنالك مقدمات زيدت لغرض
من الاغراض التي تزاد فيه المقدمات التي ليست
غناء في انتاج المطلوب فهو بين ان القول ليس قياس
مركب اصلا لا موصولا ولا مفصولا وما وجدت
فيه خواص المفصول ولان الضروب النتاج
التي تكون عن المقاييس عندنا معلومة وفي كم من شكل
تكون النتيجة الواحدة بعينها وفي كم من صنف في ذلك
الشكل تكون قد اظهر لنا من ذلك اي ضرب من ضروب
النتاج والمطلوبات يكون وجه القياس عليه اسهل

وبهذا
يبين ان قياس واحد مركب من اكثر مقدمتين
بعينه يبين انه لا يمكن ان يبين مطلوب واحد بقياس
واحد هو مركب من اكثر من ثلثة حدود وذلك
ما قصدنا بيانه واذ قد تبين ان كل قياس بسيط
فانه لا يكون من اكثر من ثلثة حدود وكانت
الثلثة الحدود هي مقدمتان فقط فكل قياس
لا يكون باكثر من مقدمتين وثلثة حدود وقد
كان تبين انه لا يكون باقل فكل قياس بسيط
فلا يكون باكثر من ثلثة حدود ولا باقل واذا تبين
هذا فهو تبين ايضا ان كل قياس بسيط او مركب
من مقاييس بسيط تام التركيب فانه ناقص منه
مقدمة من المقدمات الضرورية في انتاج الاخيرة
فهو مؤلف من مقدمات ازواج وحدود افراد
لان الحدود اكثر من المقدمات بواحد وان اي
قياس كان بهذه الصفة ولم يكن مقدماته
ازواجا فانه غير منتج للان يكون اخذ فيه مقدمة
ليست ضرورية في الانتاج او حذف منه بعض
المقدمات الضرورية وخاصة هذا القياس ان
يكون النتاج فيه نصف المقدمات لان من كل
مقدمتين منتج والقياس المركب الذي بهذه
الصفة يسمى الموصول وهو الذي يصح فيه كما

قلنا يجمع

قلنا
قلنا يجمع المقدمات الضرورية في انتاج المطلوب ويصح
يجمع المقدمات الضرورية في انتاج المطلوب بمقدمات
الوسط مرتين مرة من حيث هي نتايج ومرة من
حيث هي مقدمات واعني بالوسط المقدمات
التي بين المطلوب الاول وبين المقدمات الاولى التي
ابتدئ منها الاقيسة البسيطة التي اليها يحلل
القياس المركب وهي المعروفة بنفسها مثل ان
يبين ان ا موجود في ب بمقدمتي ج ء وبين كل
واحدة من بين المقدمتين بمقدمتين ايضا
مثال ذلك ان يبين مقدمة ج بمقدمتي ه ز ومقدمة
ء بمقدمتي ح ك ويكون مقدمات ه ح ك الاربع
بينة بنفسها فيكون جميع مقدمات هذا القياس
ما خلا هذه الاربع مرة هي نتايج ومرة هي مقدمات
اعني نتايج بالاضافة الى ما تحتها مقدمات بالاضافة
الى ما فوقها واما القياس المركب الذي يسمى المفصول
وهو الذي لم يصح فيه ان يجمع المقدمات فقط
دون النتايج اللازمة عنها واما بعض المقدمات
فانه من جهة انه ليس يصح فيه جمع المقدمات يكون
خاصة ان الحدود التي فيه يزيد ابدا على المقدمات
بواحد الا انه ليس يكون المقدمات ابدا ازواجا
والحدود افرادا كما كانت في القياس المركب الموصول

مقدمتي اب فانه ليس يكون قياسا على مطلب واحد
المط ويكون قياسا كثيرة على مطالب كثيرة وان
كانت نتيجة مقدمة حـ واحدى مقدمتي اب فانه ايضا
يكون مقاييس كثيرة على مط واحد الا انه غير المط
وان كانت نتيجة مقاييس غير منتج فانه لا يكون لها
غنى في نتيجة مقدمتي اب مع ان نتيجة مقدمتي اب
هي غير المط واما ان كانت نتيجة مقدمتي اب مع
نتيجة مقدمتي احد مقدمتي حـ فان مقدمتي حـ لا يح
ايضا عن تلك المقاييس عوال اما ان يكون نتيجة
واما لا احدى مقدمتي اب واما شيء اخر غيرهما
فان كانت نتيجتهما فانه يكون مقاييس كثيرة
على المط الواحد ومقدمتين ان دل كغير منتج و
ان كانت نتيجتها احدى مقدمتي اب فانه يكون
البيان دورا ولا يكون لهما لك قياس على المط
وان كانت نتيجتهما اعني مقدمتي حـ غيره وغير
احدى مقدمتي اب فانه يكون ايضا مقاييس
كثيرة على مط واحد الا انه غير المط واما ان كانا
مقدمتا حـ غير منتج اصلا فانه ليس يكون لهما
غناء في الانتاج ويكون باطلا ويكون لهما لك
قياس واحد لكن على غير المط كمقدمتين الى تمام
الوجوه التي يمكن ان يتصور بها ان يطلوبا واحد

شيء اخر

يكون النتيج احدى مقدمتي اب واما ان يكون النتيج
غيرهما فان كانت النتيج الحادثة من مقدمتي اب
هي نتيجة المط وكانت عن مقدمتي حـ نتيج ما فان
يكون نسبة احديهما الى الاخرى نسبة الكل الى الجزء فانه
ان كانت تلك النتيج هي نتيجة او هي احدى مقدمتي
اب فانه يكون قياسا كثيرة على نتيج واحدة وذلك
شيء غير ممتنع وان كانت نتيج مقدمتي حـ غير نتيجة
وغير احدى مقدمتي اب فانه يكون مقاييس كثيرة على
مطالب كثيرة غير متصل بعضها ببعض واما ان لم
تكن مقدمتي حـ احديهما الى الاخرى نسبة الكل الى
الجزء فانه ليس يكون لهما شيء في نتيجة الا ان يوضع على
جهة الاستقراء بتصحيح مقدمتي القياس او لنتيج
واخفاها او لغير ذلك من الاشياء التي يوضع له
المقدمات التي ليست ضرورية في الانتاج على ما
فرضنا بيانه في الثانية من الجدل فهذا ما يلزم متى
فرضنا ان نتيج مقدمتي اب هي ه واما ان
كانت نتيج مقدمتي اب غيره وغير احدى مقدمتي
حـ فانه ايضا لا يخ ان يكون نتيج مقدمتي حـ اما
نتيجه واما احدى مقدمتي اب واما شيء اخر
غيرهما واما ان يكون مقدمتا حـ غير منتج اصلا
فان كانت نتيج مقدمتي اب غيره وغير احدى

يكون
على وهو بين ايضا ما قبل متى يكون قياس منتج قياسا
غير منتج والمنتج ايضا متى يكون ناقصا ومتى يكون
وانه متى كان قياس ما على خلاف ضرورة ان يكون
الحدود فيه مرتبة احد تلك الاشياء الثلثة التى وضعت
وضعنا وهو بين ايضا ان كل نتيج فانها تكون بثلثة
حدود لا اقل من ذلك ولا اكثر ان لم يكن النتيج الواحد
بعينها بين بمقاييس كثيرة وذلك يكون على ضربين
احدهما ان يكون النتيج الواحدة بعينها بين بمقاييس
كثيرة كل واحدة منها كاف فى انتاج النتيج اعنى
مفردا وهذا بين ولنسلم ان ذلك يمكن بنحوين
احدهما مثل ان يبين نتيجه مثلا بمقدمتى اب على
حدة وبمقدمتى حء على حدة او بمقدمتى اب و
بمقدمتى اء على حدة او بمقدمتى ب على حدة والضرب
الثانى ان يكون المقدمتان المنتجتان للنتيج المفروض
نتائج عن مقدمات اخر اما كلاهما واما احديهما
مثال ذلك ان يكون نتيجه منتج بمقدمتى اء
ويكون مقدمه امنتج بمقدمتى ده ومقدمه ب
منتج بمقدمتى زا ويكون مقدمه امنتج بمقدمتى
ده ويكون مقدمه ب مبينه بالاستواء او مبينه
بغيرهما من اول الامر فعلى الجهة الاولى يكون المقاييس
كثيرة والنتيج واحدة وعلى هذه الجهة يكون المقاييس

كثيرة والنتاج كثيرة لا نهاية لهذا المثال ثلثة وهى التى
هى النتيج الاخيرة واذ ب اللذان هما مقدمتا ج
ه ونتيجتا مقدمتى ده وزفا متى لم يكن مقاييس
كثيرة لنتيج واحدة وانما هو قياس واحد فانه
لا يمكن ان يكون نتيج واحدة عن اكثر من حدود
ثلثة لانه قد تبين انه لا يكون قياس عن اقل من
مقدمتين ولين ان يكون من قياس واحد
نتيج واحدة من اربع مقدمات وستة حدود
مثال ان ينتج ان ه مثلا نتيج عن مقدمتى اب ومقدمتى
حء واذ هو تبين انه ان كان مرتجلا ان يكون من
مقدمتى اب قياس ان يكون نسبة احديهما الى
الاخرى نسبة الجزء الى الكل فان كانت نسبة احديهما
الى الاخرى نسبة الجزء الى الكل فانه يمكن عنها ضرورة
نتيج فان كانت عنهما نتيجة فلا يخلو من ثلثة احوال اما
ان يكون عنهما نتيجه المفروضة واما ان يكون
النتيج احدى مقدمتى حء واما ان يكون شيئا آخر
غير ذلك ثم فى كل واحد من هذه الاحوال الثلثة فمقدمتى
ا[illegible] ايضا نتاجهما وهو ان يكون احديهما
الى الاخرى نسبة الكل الى الجزء او لا يكون فان
فيجب [illegible] نتيجهما هذه النتيجة ايضا فلا يخلو
تلك الثلثة الاحوال اما ان يكون نتيجه المط واما ان

الحمليه يتم بالحمليه والحمليه يتم بالشكل الاول والجزئيه الى
في الشكل بالمقاييس الكليه التي فيه على ما تبين وتبين
انه واجب ان يكون في كل قياس منتج مقدمه موجبه
كيف كانت في كميتها ومقدمه كليه فاما ان لا يكون
هنالك قياس واما ان يكون على غير المط واما
ان يكون المقدمه نفسها هي المط مثال ذلك ان كان
المط هو اللذة بالموسيقى خير فان ما يمكن ان يوجد
في بيان هذا المط لاجح من ان يكون المط نفسه او
غيره فانه لاجح من ثلثة احوال اما ان يكون المقدمه الماخوذه
في ذلك محمله وهي ان اللذة خير او يكون جزئيه
وهي ان بعض اللذات خير او يكون كليه وهي ان
كل لذة خير فان اخذت المقدمه مهمله وهو ان اللذة
خير لم يامن من ان يكون هذه المهمله يصدق من
اللذات على غير اللذة الموسيقيه فلا تتضمن المط
وهو ان اللذه الموسيقيه خير وكذلك ان صرحنا
ايضا فيها بالسور الجزئي فقلنا بعض اللذات
خير وذلك ان ابحث امثال هذه دايما فغير مط
مثل ان يكون قولنا بعض اللذات صادقا على
لذة العلم وكذلك المهمله ينتج عن ذلك ان لذة العلم
خير لانها ليست هي المط واما ان اخذ المط نفسه
فهو بين انه ليس يكون قياس فلا بد في القياس

المنتج ان يكون الشرف الاصغر منطويا تحت الاوسط
الجزئي في الكل حتى يكون نسبة اصغرهما الى الاخر هي نسبة
الجزئي الى الكل وذلك بالفعل في الشكل الاول وبالقوة
في الشكل الثاني والثالث ومن هنا تبين انه واجب
ان يكون المقدمه المنطوية تحت المقدمه الكليه موجبه
لانها ان كانت سالبه لم ينطو كنها ولا وجدت
فيها هذه النسبه موجودا بالفعل في الشكل الاول و
في الثالث بالقوة وقد تبين من هذا القول ان كل
قياس فواجب ان يكون فيه مقدمه كليه وموجبه
وان النتيج الكليه انما تكون من مقدمات كليه وان
النتيج الجزئيه فلا تكون عن مقدمتين احديهما جزئيه
وذلك في الشكل الاول والثاني وقد تبين من مقدمتين
كليتين وذلك في الشكل الثالث واذا كان ذلك
كذلك فالنتيج الكليه لا تكون ضرورة الا عن مقدمتين
كليتين واما النتايج الجزئيه فقد تكون عن الصنفين
جميعا اعني عن الكليتين وعن الكليه والجزئيه وهو بين
ايضا انه واجب ان يكون كلتا المقدمتين او احديهما
شبيهه في جهتها وكيفيتها بالنتيج اعني انه ان كانت
النتيج ضروريه او ممكنه او مطلقه فانه اما ان يكون
كلتا المقدمتين بتلك الجهه او احديهما وذلك في القياس
الذي ينتج نتيجه واحدة وهي النتيج بما يتضمن من معنى القول

انه اذا كان الاتصال فيها بينا بنفسه والمستثنى بينا بنفسه كان
اللازم بينا بنفسه وذلك ظاهر صدافي الشرطي المنفصل
فانه اذا كان التعاند بينا بنفسه والمستثنى بينا بنفسه
فالملزم بين لانه ان كان بينا ان العالم لابد ان يكون
اما محدثا واما قديما وكان بينا بنفسه انه ليس بقديم
فكونه محدثا بين بنفسه ضرورة ويشبه ان يكون
الامر كذلك في الشرطي المتصل فانه اذا كان وجود المحرك
بينا بنفسه من غير وسط فوجود الطبيعي وذلك
ان كانت افعال النفس بينة الوجود بنفسها وبينة
الوجود من النفس بنفسها فالنفس بينة الوجود بنفسها
وكذلك ان كانت المحركة معلومة الوجود ومعلوم
وجودها من محرك فالمحرك معلوم الوجود بنفسه وان
كان عدم المحرك في شيء ما بين الوجود بنفسه فعدم المحرك
هنالك بين الوجود بنفسه والجدلي انما ملت
البراهين التي تخرج مخرج الشرطية وذلك في المطلوبات
بالطبع وجدت اما الاتصال فيها بين بوسط واما
الاستثناء فهذا انما يلزم في المقاييس الشرطية التي
ليست هي حملية بالقوة وهي الشرطية الحقيقية واما
التي هي بالقوة حملية فتلك حملية اخرى فحينئذ الشرطية
وذلك انما يكون في هذه ان يسبر بها الخط بذاتها وبفرده
بزيادة مقدم وهذا النوع من الشرطيات هو الذي ذكر

المقدم الثاني بحد واحد وقد لخصنا ذلك في قولنا فرد منا
الى ذلك واما اذا كان الامر في القياس الشرطي
معلوما بينا بنفسها فانه لا يستعمل اصلا في بيان شيء
مجهول بالطبع وان كانت قد يستعمل في بيان ما هو
اقل خفاء من المجهول بالطبع مثل استعمال الاستقراء
وما اشبهه وليس يقبل ان يقول انه يكون المقدمتان
في القياس الحملي معلومتين بانفسهما والنتيجة مجهولة
لذلك قد يمكن ان يكون الامر في القياس الشرطي
لان المقدمتين لم يأتلف بعد في الذهن التأليف
الذي يلزم عنه النتيجة واما المقدمتان في القياس
الشرطي فانهما ليست تحتاجان الى التأليف في زوم
ما يلزم عنهما هكذا ينبغي ان يفهم هذا الموضع عن ارسطو
لا على ما يقوله في ذلك ابو نصر ولا على ما يشكك عليه
ابن سينا وبالجملة فالاستقراء الذي ارشدنا اليه
يظهر ما يقوله ارسطو في هذا الامر ظهورا بينا لانه
قد تبين من قولنا ان كثيرا من الاشياء المعلومة بانفسها
مثل وجود النفس وغيرها لنا علمنا بهذا النحو من
البيان وكما ان ممكنا ان يكون طريق واحد بعينه يستعمل في
الوقوف على المعلوم بنفسه والمجهول بالطبع فقد
تبين ان جميع اجناس المقاييس انما تنتج بالشكل الاول
وانها ترجع الى الكلية على ما سلف وذلك ان ما عدا

انما يلزم وبين بقياس شرطي مثل ان يقول القطر اما ان
يكون ث ركما نصف المربع او مباينا ثم يبين المستثنى من
هذا القياس الشرطي وهو انه لا يكون ث ركما بقياس
حملي يؤدي الى المحال وذلك ان يقول لانه ان كان ث ركما
كانت نسبة مربع احدهما الى الاخر نسبة عدد مربع الى
عدد مربع فيلزم من ذلك ان تكون نسبة مربع الضلع
الى مربع القطر نسبة عدد مربع الى عدد مربع وقد تبين
في كتاب الاسطقسات ان نسبة المربعين احدهما الى
الاخر ليست كنسبة عدد مربع الى عدد مربع وهي نسبة
الاثنين الى الواحد هذا خلف لامكن. فاذا تبين انه
غير مشارك استثناه من القياس الشرطي الذي
استثنيناه اولا وهو قولنا القطر اما مباين واما
مشارك فقلنا لكنه غير مشارك فهو مضروره مباين
وهذا هو القياس الشرطي المنفصل الذي يأتلف
من المتعاندات التامة العناد الذي هي استثنى
احدهما ينتج مقابل الثاني على ما قيل في المقاييس الشرطية
فالحال كما قلنا في هذا القياس مثل بقياس حملي
والملتمس بقياس شرطي واما القياس الشرطي
فانه يتباين امره انه لا يستغنى من القياس
الحملي وذلك ان القياس الشرطي صنفان اولان
احدهما قياس المتصل وهو الذي يتركب من المتلازمات

كما
وير تبط بحروف الشرط الذي يعطي الاتصال مثل قولنا ان
الشمس طالعة فالنهار موجود والشيء الذي يلزم عنه الشيء
يسمى المقدم واللازم التالي وهو صنفان احدهما
يستثنى فيه المقدم بعينه فينتج التالي بعينه مثل قولنا
لكن الشمس طالعة فالنهار موجود والثاني يستثنى فيه
مقابل التالي فينتج مقابل المقدم مثل قولنا لكن النهار
غير موجود فالشمس ليست بطالعة والجنس الثاني
الشرطي المنفصل وهو يتركب من المتعاندة التامة
العناد ويقرن به حروف الشرط التي تدل على الانفصال
مثل قولنا هذا الوقت اما ليل واما نهار وهذه اربعة
اصناف وذلك انه يستثنى فيه المقدم بعينه فينتج مقابل
التالي او يستثنى فيه التالي بعينه فينتج مقابل المقدم او
يستثنى فيه مقابل المقدم فينتج التالي او يستثنى فيه
مقابل التالي فينتج المقدم وذلك انا قد نقول لكنه ليس
ليل فهو نهار ولكنه ليس نهارا فهو ليل او لكنه ليس ليلا
نهارا ولكنه نهار فليس ليلا او لكنه نهارا فليس ليلا
واما اذا كانت اجناس القياسات الشرطية الاول
هي هذان الجنسان فكلاهما اذا تؤمل الامر فيهما ظهر ان
المطلوب فيهما هو الذي يتبين فيهما بحسب الشرط واما المستثنى
فانه يحتاج الى ان يبين بقياس حملي في الشرطي المنفصل
والمتصل اذا كان التعاند والاتصال بينا بنفسه وذلك

سلبها عنه ولو اخذنا الامور الشاركة لاحد الطرفين الى غير
نهاية من غير ان شاركه الطرف الاخر مثل ان ناخذ
اشاركك اما محمولا عليه او سلبا عنه لكن الجنس
الشاركة للانسان شاركة للفرس فان القياس الغير
المحدود انما يكون من مقدمات غير محدودة اعني
ان القياس يكون حدا غير وسط محدود واما القياس
المحدود الذي يكون على مطلوب محدود فانه يجب
ان يتالف من مقدمات محدودة شاركة لطرفي
الوسط ولذلك يجب ان يكون اقل القياس المحدود
انما يتالف من مقدمتين بشرط كان يجد اوسط
ويختلفان بسط في الوسط والامر يمكن ان يتبين ان شيئا
محمولا على شيء من احد جملتي مثل ان يكون اشاركة
للحاء والجيم شاركة للباء فحينئذ يجب ان يكون اشاركة
للباء فحينئذ من هذا ان كل قياس فانه يكون
من مقدمتين وثلثة حدود احدها صغرى واوسط
اكبر واما ان كل قياس حملي مولف على مطلوب محدود
فانه يكون احد هذه الثلثة الاصناف من القياس
الحملي اعني الشكل الاول والثاني والثالث وانه ليس
يوجد شكل رابع فهو ظاهر من ان الحد الاوسط الذي
وضع شاركا للطرفين مثل ان ناخذ الجيم شاركا
للباء والالف اللذين هما طرفا الوسط لانه من ثلثة احوال

اما ان يكون ان يكون
موضوعا للاكبر محمولا للاصغر مثل ان
اقول على حركة مقولة على ب وهذا هو الشكل الاول
او يكون محمولا عليهما جميعا وهو الشكل الثاني او يكون
موضوعا لهما وهذا هو الشكل الثالث واما ان يوضع
محمولا على الاكبر موضوعا للاصغر فليس يمكن لان المحمول
على الاكبر محمول على الاصغر اذ كان الاكبر محمولا على الطلب
بالطبع على الاصغر فيكون الشيء بعينه محمولا على نفسه
وذلك مستحيل هذا اذا اعتبر الحد الاوسط بحسب الوسط
المفروض واما اذا اعتبر بحسب الشاركة فانه ينتج غير
الوسط الذي هو عليه فهو بهذه الجهة ان عد هذا التاليف
شكلا رابعا كما يفعله جالينوس فانما يكون قياسا
على غير الوسط المفروض ولذلك ليس يقع عليه فكره بالطبع
ولا يوجد في كلام قياسي برهاني ولا غير قياسي مقدمتين
من هذا القول ان كل قياس حملي فانه انما يكون
ضرورة احد هذه الاصناف الثلثة وان كان الوسط
الواحد بعينه بسيطا وساطا كثيرة مثل ان يتبين ان
الموجودة في ب يوجد في ح وكما في الدال والذال
الهاء والهاء في الباء فان قياس المنف ايضا فانه
مركب من واحد من هذه الاشكال ومن القياس الشرطي
فذلك بين من ان قياس الخلف انما يكون بسياقة
الكلام فيه الى المحال بقياس حملي ومن ان الوسط فيه الاول

ان جميع اجناس القضايا الحمليه هي هذه الثلثه فقط وان
ماعدا ما من القضايا التي ليست بحمليه فكلها مضطر
الى الحمليه فنقول ان كل قضيه بالجمله فهو اما بين
ان الشئ موجود او غير موجود وكل واحد من هذين
اما ان يكون كليا واما جزئيا وكل ما بين ان الشئ
موجود او غير موجود فاما ان يبينه على جهه الحمل واما
ان يبينه على الاشتراط واما ان يبينه بقياس مركب
من هذين وهو الذي يدعى بقياس الخلف والغرض
الآن انما هو التكلم في القضايا الحمليه وشروط المنتج منها
من غير التنبيه على الاطلاق فانه اذا تبينت هذه تبينت
القضايا المضطره في الانتاج الى هذه وهو قياس
الخلف والقياس الذي يكون بشريطه فنقول انه متى
احتجنا ان نبين ان شئا موجودا في شئ مثل ان
نحتاج ان نبين ان المحمول على ب اما على جهه السلب
واما على جهه الايجاب فهو من الظاهر انه يجب ان
ناخذ في بيان ذلك على جهه الحمل ان شئا موجودا
لشئ ومحمولا على شئ فان اخذنا في ذلك ان المحمول
على ب غير المبين انا قد اخذنا الشئ في بيان نفسه
وذلك مستحيل وغير مفيد علما زايدا في المطلوب
وكذلك ان اخذنا في ذلك قضيه صابته بالمحمول او الموضوع
للمطلوب فهو بين ايضا انه ليس يلزم عنه شئ في المط

لا ايجاب ولا سلب مثل ان يقول ان المحمول على ب لان
محمول على ج واذا امتنع هذان الوجهان فلم يبق
الا ان يكون القول الماخوذ في بيان ان موجودا في
شئ اما قول مشاركه في احد الطرفين او مشاركه
لهما معا وان كان مشاركا لاحد الطرفين فلا يخ ان
يكون محمولا هو محمول المطلوب بعينه وموضوعه غيره او
يكون موضوعه موضوع المطلوب ومحمولا غيره او يكون
محمول المط هو موضوعه او موضوع المط هو محمولا له
فانه لا يخ القول المشاركه لاحد الطرفين من هذه الاقسام
ثم لا يخ ايضا هذا المشاركه الاخر لاحد الطرفين من
هذه الاقسام اما ان يوخذ حكما واحدا مختلفا من
غير ان يشاركه حكم اخر او قضيه اخرى واما ان يوخذ
حكما واحدا مشاركا لقضيه اخرى وذلك من غير
ان يتصل بالمط فان اخذ المشاركه لاحد طرفي المط الذي
هو اوسط قضيه واحده فقط مثل ان ناخذ ان
مشاركه المحمول احدهما على صاحبه فهو بين انه ليس
يلزم عن ذلك ان يكون المشاركه ايي محمولا بالايجاب
او بالسلب على ما امر المشاركه حب وان اخذنا
المشاركه لهما معا مشاركه لا يحمل بعضها على بعض
فهو بين ايضا انه لا يحصل عن ذلك قياس الا انه لا يكون
قياسا على المط الذي طلب اعني على وجود ا في ب او

النتيجة ان
وكانت الموجبة هي الضروريه وهي الصغرى فان
سالبه ممكنه وذلك ما نعكس الموجبه ورجوع التاليف
في الشكل الاول الى ما كبراه سالبه ممكنه وصغراه
موجبه ضروريه فان كانت السالبه هي الاضطراريه
الكبرى فان النتيجه تكون سالبه ممكنه وسالبه مطلقه
برجوعها بالعكس الى ما كبراه في الشكل الاول سالبه
ضروريه وصغراه موجبه ممكنه فان كانت الصغرى
سالبه ممكنه والكبرى موجبه ضروريه فانه لا يكون
قياس الا بعكس السالبه الممكنه الى الموجبه الممكنه وان
كانت الصغرى سالبه ضروريه فانه لا يكون
قياس فالحدود التي ينتج الموجب هي الانسان
والنايم والفرس وذلك انه ولا فرس واحد
ان وكل ما يمكن ان يكون نايما والنتيج فكل انسان
يمكن ان يكون نايما والحدود التي ينتج السالب
الانسان واليقظان والنايم والفرس وذلك
انه ولا انسان واحد فرس وكل انسان يمكن
ان يكون نايما والنتيج ولا فرس واحد يقظان
هو نايم فان كانت احدى المقدمتين كليه والثانيه
جزئيه وكانت كمتاهما موجبتين فانه يكون
قياس الرجوع الى الشكل الاول ويكون النتيج
ممكنه كما هي الاصناف التي ترجع اليها من الشكل

الاول

الاول ويكون النتيج ممكنه فان كانت احدى المقدمتين سالبه
والاخرى موجبه وكانت السالبه هي الكبرى
فانه ان كانت اضطراريه فان النتيج يكون مطلقه
او ممكنه لانها ترجع بالعكس الى الصنف من الشكل
الاول الذي ينتج من البينتين ان كانت كليه و
ان كانت جزئيه فبالاعتراض والخلف وان
كانت السالبه هي الممكنه فانها تكون النتيج ممكنه
حقيقيه كما هو الصنف من القياس الذي ترجع
اليه في الشكل الاول فاما ان كانت السالبه هي
الصغرى فانه ان كانت ممكنه كان قياس عكسها
الى الموجبه الممكنه وان كانت هي الضروريه لم يكن
قياس وذلك بين مما نخومانيس اذا كانت طبيعتين
وتلك الحدود باعيانها فقد يتبين مما يكون في
هذا الضرب قياس وكيف يكون واي نتيج ينتج
اي قياس وايها تام وايها غير تام وكالحال في
الاصناف التي تكون في هذا الشكل وههنا انقضى
القول في جميع المقاييس الحمليه قال ومبين بنحو ما
قيل في الاشكال الوجوديه ان جميع المقاييس التي في
هذه الاشكال ايضا يرتقي الى الشكل الاول الذي
فيها فاما ان جميع اصناف المقاييس الموجهه على الاطلاق
ترجع كلها بالسوية الى الشكل الاول فذلك يتبين اذا تبين

مطلقة

الصغرى هي المطلقة عادت الى صغراه في الشكل الاول
وكبراه ممكنة وقد تبين ان هذا ايضا ينتج ممكنة فان
كانت احديهما موجبة والاخرى سالبة وكان ايهما
اتفق مطلقة اعني الكبرى او الصغرى وكانت السالبة
هي الكبرى فان النتيجة تكون ممكنة فان كانت السالبة
هي الممكنة كانت النتيجة سالبة ممكنة باشتراك الاسم
اعني انه ينتج نتيجتين سالبة ضرورية وسالبة ممكنة
فان كانت السالبة هي الصغرى وكانت ممكنة او
كانت جميعا سالبتين فانه لا تكون بقياس الا اذا
انعكست الممكنة السالبة الى الممكنة اللازمة عنها لانه
يعود اما الى ما هو من موجبتين حالي ما كبراه سالبة
وصغراه موجبة واما اذا كانت احدى المقدمتين
كلية والاخرى جزئية وكان كلاهما موجبتين او
كانت الكلية هي السالبة الكبرى والجزئية الموجبة
فانه تكون قياس برجوعها الى الشكل الاول بانعكاس
الجزئية الموجبة على ما تبين. ونتيجة تكون ممكنة كما
كانت نتيجة المقدمتين الكليتين. فان كانت الموجبة
هي الكلية والسالبة الجزئية وكانت الصغرى هي
الممكنة المطلقة الموجبة والكبرى السالبة الجزئية الممكنة
فانه تكون قياس وبيان ذلك تكون بقياس الخلف
فليكن كل ب فهو ح وبعض ليس هو ا بامكان

فاقول

صادقا

فاقول ان بعض ح ممكن ان لا يكون ا لانه ان لم يكن هذا
فنقيضه هو الصادق وهو ان كل ح هو ا بالضرورة
لان هذه هي المناقضة في الجهة والكمية وقد كان هذا
ان كل ب فهو ح باطلاق فاذن ينتج في الشكل الاول
ان كل ب هو ا بالضرورة وقد كان معنا ان بعض
ب ليس هو ا بامكان هذا خلف لا يمكن. فاما ان
كانت الكبرى الجزئية هي الوجودية والصغرى هي
الممكنة فانه تكون قياس بيتين بالاختراض فان
كانت الصغرى هي السالبة وكانت مطلقة فانه
لا تكون قياس لان خاصة الشكل الثالث ان لا
تكون صغراه سالبة وان كانت ممكنة فانه تكون
قياسا اذا انعكست الموجبة على ما سلف واذا
كانت كلتا المقدمتين مهملتين او جزئيتين فانه لا
تكون قياس وبيان ذلك هو البرهان المستعمل
في الاصناف الكلية في هذا الباب اعني في الممكن بصرف
وتلك الحدود باعيانها
واذا كانت كلتا المقدمتين
كليتين وكانت احديهما اضطارية والاخرى ممكنة
وكانتا معا موجبتين فانه تكون عن ذلك قياس
ينتج نتيجة ممكنة وذلك بين بالانعكاس الى الشكل
الاول فان كانت احديهما موجبة والاخرى سالبة

فانه يكون في ذلك قياس غير تام وذلك انه اذا انعكست
السالبة الى الموجبة فانه يكون قياس كما يكون اذا
كانتا كليتين على ما تقدم وكذلك لا يكون قياس
اذا كانت المقدمتان مهملتين او جزئيتين والبرهان
في ذلك هو البرهان الذي استعمل فيما تقدم وبتلك
الحدود باعيانها فقد تبين ان متى وضعت المقدمة
السالبة الكلية اضطراريه فانه يكون ضرورة قياس
منتج اما سالبة مطلقة واما سالبة ممكنة وان متى
وضعت الموجبة اضطراريه انه لا يكون قياس وهو
بين ان من شرط احد الحدود في المقاييس المطلقة
والضرورية ان يكون قياس او لا يكون وهو بين
ان هذه المقاييس كلها غير تامة في
واذا كانت المقدمتان في هذا الشكل
ممكنتين كليتين فانه يكون قياس ويكون النتيج
ممكنة على كم ما يكون في المطلقة الصرفة والضرورية
اعني تلك الشروط باعيانها والبرهان على ذلك
هو البرهان على ذلك وكص هذه المادة انه متى كانتا
سالبتين فانه يكون من جميعها قياس غير تام اذا
انعكست احدى السالبتين الى الموجبة اللازمة لها لانه
يعود من ممكنتين احديهما موجبة والثانية سالبة
فان كانت احديهما كلية والاخرى سالبة جزئية

قال الطاهر

المطلقة
في المادة

قال القائس المنتج منها وغير المنتج يكون كما كانت
والضروريه وبتلك الشرايط باعيانها وكص هذا انه
اذا كانتا معا سالبتين كان قياس بالانعكاس
اعني بانعكاس السالبة الى الموجبة اللازمة لها لانه لا
يكون قياس من سالبتين في شئ من التاليفات
لا البسيطة ولا المركبة واما اذا اخذت المقدمتان
مهملتين او جزئيتين فانه لا يكون ايضا قياس لانه ينتج
مرة موجبة ضروريه ومرة سالبة ضروريه واما
الحدود التي ينتج الموجبة فانها ابيض وحي و
ذلك ان بعض الابيض ممكن ان يكون انسانا والابيض
يمكن ان يكون حيوانا والانسان بالضرورة حي والتي
ينتج السالبة الانسان والابيض يمكن ان يكون
والبيتي ولا انسان واحد فرس وبهذه الحدود
باعيانها بتين ذلك اذا كانتا سالبتين ان احديهما
موجبة والاخرى سالبة لانها يمكن ان يولف هذا التاليف

في الشكل الثالث

واذا كانت احدى المقدمتين في هذا الشكل مطلقة و
الثانية ممكنة وكلاهما موجبتان كليتان فان النتيج يكون
ممكنة جزئية وذلك يتبين بانعكاس الصغرى فان كانت
هي الممكنة عادت من الشكل الاول الى ما صفاه ممكنة وكبراه
مطلقة وقد تبين فيما سلف ان النتيجة ممكنة فان كانت

ممكنة لا موجبة ولا سالبة وهو بين ايضا انه لا ينتج نتيجة
ضرورية فليس يمكن ان ينتج دائما ممكنة لا موجبة ولا سالبة
وهو بين ايضا انه لا ينتج نتيجة سالبة ضرورية دائما
لان الضرورية انما يكون من مقدمتين ضروريتين او
من قياس يكون الضرورية فيه سالبة والموجبة وجودية
لا ممكنة على ما تبين. وكذلك تبين ايضا انه لا ينتج مطلقة
لان المطلقة من طبيعة الممكن. وقد يظهر ايضا من الحدود
انه لا ينتج سالبة ضرورية فانه قد ينتج سالبة ضرورية
وقد توجد ضرورية فالحدود التي تنتج سالبة ضرورية
وهي التي تقدمت واما التي تنتج موجبة ضرورية فهي القطان
والمتحرك والحي وذلك ان كل قطان متحرك بالضرورة
وكل حي ممكن ان لا يكون متحركا وكل قطان حي بالضرورة
فاذن لا يكون ح هذا النتيج قياس ينتج اصلا
سواء كانت الموجبة الضرورية هي الصغرى او الكبرى
فان كانت المقدمتان متشابهتين في الكيفية فانهما
ان كانتا سالبتين فانه يكون قياس اذا انعكست
السالبة الممكنة الى الموجبة التي من حالها ان يكون ناتجة من
مقدمتين الموجبة ممكنة والسالبة ضرورية وقد تبين
ان هذا ينتج سواء كانت السالبة هي الصغرى او الكبرى
او الكبرى فان كانت المقدمتان الكليتان موجبتين
فانه لن يكون قياس لانه كانت من ان النتيجة

ليس

يمكن ان يكون سالبة لا مطلقة ولا اضطرارية لانه لم
في القياس مقدمة سالبة لا اضطرارية لانه متبين من
من الحدود انها تنتج سالبة ضرورية وما ينتج سالبة
ضرورية فليس يمكن ان ينتج دائما موجبة ضرورية ولا
ممكنة ولا مطلقة وكذلك لا يمكن ان ينتج سالبة ممكنة فانا
الحدود التي تنتج السالبة الضرورية فالان ان و
والفرس فان بين ان يمكن ان يكون ابيض وكل
فرس ابيض والنتيج ولا انسان واحد فرس فهذه هي
الضروب المنتجة في هذا الشكل في هذا الضرب من الاضطرار
وغير المنتج اذا كانت المقدمتان ممكنتين. فان كانت
احديهما كلية والاخرى جزئية فانه ان كانت المقدمة التي
هي كلية واضطرارية فانه يكون قياس منتج اما سالبة
ممكنة واما سالبة مطلقة لان السالبة الاضطرارية تنعكس
فترجع الى الشكل الاول الذي تاليفه من موجبة ممكنة صغرى
وسالبة كبرى ضرورية واما اذا كانت الموجبة هي
الاضطرارية فانه لا يكون اصلا قياس البتة والبرهان على
ذلك هو البرهان بعينه اذا كانتا كليتين. وتلك الحدود
باعيانها التي سلفت وكذلك لا يكون قياس اذا كانتا
كلتاهما موجبتين. والبيان في ذلك هو البيان الذي
تقدم اذا كانتا كليتين فان كانت كلتا المقدمتين
اعني الكلية والجزئية سالبتين. وكانت احديهما كلية اضطرارية

فان كانت كلتا هما اعني كليتين سالبتين. وكانت احديهما
ممكنة والاخرى مطلقة فانه يكون قياس تام اذا
انعكست السالبة الكلية الى الموجبة التي تليها فانه يكون
مؤلفا من مقدمتين مطلقة سالبة وممكنة موجبة
وان كانت كلتا المقدمتين موجبتين فانه لن يكون
قياس وذلك بين من انها تنتج مرة موجبة ومرة
سالبة اما الحدود التي تنتج الموجبة فهي الان و
الصحو والحي وذلك ان كل انسان يمكن ان يكون
صحيحا وكل حي هو صحيح وكل انسان حي بالاضطرار
وهي النتيجة واما التي تنتج السالبة وذلك ان كل
انسان يمكن ان يكون صحيحا وكل فرس هو صحيح و
النتيجة ولا انسان واحد فرس وهي سالبة ضرورية
واذا كانت احدى المقدمتين كلية والاخرى جزئية
فانه يعرض في ذلك مثل ما عرض فيها اذا كانتا كليتين
معا اعني ان شرط المنتج فيها هو شرط المنتج في ذلك
وغير المنتج فيها هو غير المنتج في هذا وذلك انه متى
كانت الموجبة هي المطلقة الكلية كانت والجزئية
فانه لن يكون في ذلك قياس وذلك بين كما تبين
ذلك اذا كانتا كليتين. وتلك الحدود باعيانها
واما اذا كانت الكلية هي المطلقة وكانت سالبة
فانه يكون قياس بالعكس الى الشكل الاول وان

كانت

كانت كلتاهما سالبتين. وكانت احديهما مطلقة فانه
يكون قياس ايضا غير تام واذا انعكست السالبة الممكنة
الى الموجبة الممكنة كما سلف فان كانت السالبة المطلقة
جزئية فانه لا يكون قياس موجبة كانت المقدمة الاخرى
ام سالبة وكذلك لا يكون قياس اذا كانت كلتا
المقدمتين مهملتين او جزئيتين او احديهما مهملة والثانية
جزئية موجبة كانتا معا او سالبتين. والبرهان
على ذلك هو البرهان المتقدم وبحدود واحدة باعيانها
تاما [illegible] الشكل الثاني واذا
كانت احدى المقدمتين في هذا الشكل ممكنة والثانية
اضطارية وكانتا كليتين معا وكانت السالبة هي
الضرورية فانه يكون قياس على كل البدل الى الشكل
الاول الذي اكبر مقدمتيه ضرورية وصغراه موجبة
ممكنة وقد تبين انه ينتج سالبة مطلقة وممكنة ساذجة
سواء كانت السالبة الضرورية هي الكبرى او الصغرى
فاما اذا كانت الموجبة هي الضرورية فانه لا يكون قياس
وبيان ذلك [illegible] ان نفرض الطرف الاصغر
انانا والاوسط ابيض والاكبر نفس وذلك ان
كل انسان ممكن ان يكون ابيض وكل نفس هو ابيض
بالضرورة والبتة لا انسان واحد نفس وهي سالبة
ضرورية وما ينتج سالبة ضرورية فليس يمكن ان ينتج دائما

اذ كانت المقدمتان ممكنتين لا بنتج مطلقة ولا ضرورية اذ كان
ليس في هذا القياس مقدمه بهذه الصفة فان كان ينتج
ينتج ممكنة فاما ان تكون سالبة ممكنة واما موجبة
ممكنة لكن بين من الحدود انها ينتج مرة سالبة ضرورية
ومرة موجبة ضرورية ولكل واحدة من هاتين النتيجتين
يبطل ان ينتج سالبة ممكنة او موجبة ممكنة وذلك
ان السالبة الضرورية تناقض الموجبة الممكنة والسالبة
الممكنة وكذلك الموجبة الضرورية تناقض كليهما فالحدود
التي ينتج في هذه المادة سالبة لانسان والابيض
والفرس والابيض هو الحد الاوسط والانسان
الاصفر ويالف هكذا كل انسان ممكن ان يكون
ابيض وكل فرس ممكن ان لا يكون ابيض والنتيجة
لا انسان واحد فرس وهي سالبة ضرورية واذا
كانت اصلا موضوعة عن ما اضطر اراد لم يصدق ان
كل ممكن ان يكون ج د ولا كل ا ممكنة ان لا يكون
في د لانها ينعكس على الموجبة فمن ههنا تبين ان
هذا التاليف ليس ينتج نتيجة ممكنة لا سالبة ولا
موجبة وقد تبين ذلك ايضا من انه ينتج في بعض
المواد موجبة ضرورية وذلك اذا اخذ بدل
الفرس الحي وذلك انه ينتج كل انسان ج وهي
موجبة ضرورية وليس ممكن ان يصدق معها الموجبة

الممكنة

اذا كان

الممكنة ولا ان سالبة الممكنة وذلك مناقضتها للسالبة الممكنة من
قبل مناقضتها للموجبة الممكنة من اجل ذو جهات سالبة
الممكنة وكذلك تبين انه لا تكون قياس في هذا الشكل
وان غير ممكن ان سالبة اعني ان جعلت صغرى بعد
ان كانت كبرى او بالعكس وكذلك تبين انه لا
تكون قياس وان اخذت كلتا المقدمتين موجبتين
او سالبتين والبرهان على ذلك هذه الحدود
باعيانها ولين بعد ذلك على من تامل ما تاليف
الوجودي والممكن في الشكل الثاني واذا كانت
احدى المقدمتين في هذا الشكل مطلقة والاخرى ممكنة
وكانت ان سالبة هي الممكنة فانه لا يكون قياس من
ذلك اصلا كليا كانت كلتا المقدمتين معا او جزئية
والبرهان على ذلك هو البرهان الذي استعمل اذا
كانتا معا ممكنتين وتلك الحدود بعينها اعني
انها بوجه ما ينتج سالبة ضرورية ومرة موجبة
ضرورية فان كانت المقدمة ان سالبة هي المطلقة و
الموجبة هي الممكنة وكانتا معا كليتين فانه يكون
قياس وذلك ان سالبة المطلقة تنعكس فيكون
الشكل الاول على ما تقدم وسواء كانت ان سالبة هي
الكبرى او الصغرى لكن اذا كانت الصغرى منهما
ذلك بعكس عكس المقدمة وعكس النتيجة على ما سلف

وهو كل

كل يمكن ان لا يكون فنقيضه اذن هو الصادق
غير ممكن ان لا يكون او لما كان قولنا كل غير
الممكن ان لا يكون ايزم ان بعض بالضرورة ا
وكان هذا قد يتبين انه ينعكس اذ كانت جزئيه
ضروريه فبعض ا بالضرورة وقد كنا فرضنا ان
كل الممكن ان لا يكون هف لا يمكن لكن في العقل
مغالطه وذلك انه ليس الازم عن قولنا كل غير
ممكن ان لا يكون في شئ من قولنا ان بعض بالضروره
ليست الا نقيض قولنا كل يمكن ان لا يكون
اقولنا بعض بالضروره ليست انكما نقيض
قولنا بعض بالضروره اقولنا كل يمكن ان
يكون او لما كان قولنا ان كل يمكن ان يكون ا
يزم ان كل يمكن ان لا يكون او كان قولنا
كل يمكن ان يكون انا قض قولنا بعض بالضروره
او قولنا كل يمكن ان لا يكون نا قض قولنا بعض
ا بالضروره ليست فاذن قولنا كل يمكن
ان يكون انا قض قولنا بعض بالضروره او بعض
ا بالضروره ليست او كذلك نا قض ما بين
البرهتين المقدم ان به الممكنه وهي قولنا كل
يمكن ان لا يكون او الذي نا قض هذا يزم بقيه
فاذن قولنا كل يمكن ان لا يكون انا قض

احدهما بعض

بالضرورة

احدهما بعض بالضرورة ليست والثاني بعض
ليست لكنا قد قلنا في قياس الخلف ان غير ممكن ان
لا يكون اقد يلزم مرة ان بعض بالضرورة او مره
ان بعض بالضرورة ليست فان كان الازم هو
ان به الجزئيه الضروريه بعض القول الى محال انه ليس
ينعكس ان به الضروريه بل قد يكون كل ممكن ان لا
يكون وبعض ليس بالضرورة امثل قولنا كل
انسان ممكن ان يكون ابيض وبعض الابيض ليس هو
انسانا بالضروره مثل الثلج والقطن فاذ قد تبين
ان السوالب الممكنه لا تنعكس فلنضع مقدمتي كلتين
ممكنتين احداهما موجبه والاخرى سالبه ثم الكل
الثاني مثل قولنا كل ا هو ب بامكان وكل ا يمكن
ان لا يكون ب فقول ان هذا التاليف لا ينتج شيئا
لانه لا يمكن ان ينعكس ان به الممكنه كما امكن ذلك
في المادة المطلقه والضروريه ولا بقياس الخلف
تبين ايضا انه لا يكون قياس لانه ان اخذ ما نقيض النتيجه
الموجبه الممكنه من الحقيقه لم يعرض عن ذلك محال اذ
كانا متلازمتين اعني الموجبه الممكنه والممكنه ان به
وكذلك ان اخذ ما نقيض النقيض اعني الموجبه الممكنه
جزئيه ضروريه موجبه او سالبه وبالجمله ان كان من
هذا التاليف قياس فانه انما ينتج بالذات نتيجه ممكنه

غير التام هو

المنتج والتام للمنتج التام والمنتج غير التام والطريق الذي من غير التام هو فيها واحد بعينه ويبين ان النتائج منها في الموجبات ممكنة وكذلك في السوالب اذا كانت المقدمات الكبرى منها هي الممكنة واما اذا كانت الضرورية او الوجودية فانها تكون اما في المختلط من الممكنة والوجودية فالنتيجة ضرورية او ممكنة واما في المختلط من الممكنة والضرورية فالنتيجة مطلقة او سالبة ممكنة القول في تاليف الممكن في الشكل الثاني فانه لن يكون قياس منتج موجبين كانتا تامتين ام احديهما موجبة والثانية سالبة كليتين كانتا او جزئيتين معا واحديهما موجبة كلية والاخرى جزئية واما اذا كانت احديهما مطلقة والاخرى ممكنة فانه ان كانت الموجبة هي المطلقة والسالبة هي الممكنة فانه لا يكون قياس منتج واما اذا كانت السالبة المطلقة وكانت كلية فانه يكون قياس منتج ومثل هذا يعرض اذا كانت احدى المقدمتين ايضا ضرورية والاخرى ممكنة والممكن ههنا ينبغي ان يفهم في نتايج هذه المقاييس على نحو ما افهمناهم فيما تقدم وينبغي ان يبين ههنا ولا ان الكلية السالبة الممكنة لا تنعكس محفوظة الكمية والكيفية كما تنعكس السالبة الضرورية والسالبة المطلقة فلنضع ان كل ج ممكن ان لا يكون

ش ا

ممكنة

شتامس افاقول انه ليس يلزم عن هذا ان يكون كل ا ان لا يكون شتامس ح برهان ذلك انه ان كان ممكن ذلك فنصدق معها الموجبة الممكنة الكلية وهي قولنا كل ا ممكن ان يكون ج لان الموجبات الممكنة ترجع في سوالبها الكلية والجزئية بالجزئية وذلك ان قولنا كل ج ممكن ان لا يكون شتامس اصدق معها الموجبة المضادة لها وهي قولنا كل ج ممكن ان يكون افاذن يصدق مع قولنا كل ج ممكن ان يكون ا قولنا كل ا يمكن ان يكون ج فالموجبة الممكنة الكلية تنعكس كلية وقد تبين انها لا تنعكس هذا خلف لا يمكن وايضا فان كون ها لا تنعكس دايما يظهر من المواد وذلك انه اذا كان كل ج ممكن ان لا يكون شتامس افقد يمكن ان يكون بعض اليس هو ج بالضرورة مثال ذلك ان كل انسان يمكن ان لا يكون ابيض وبعض الابيض ليس هو انسانا بالضرورة مثل الثلج وغير واذا امكن ان يكون بعض ا بالضرورة ليس هو ج فليس يصدق مع ذلك ان كل ا يمكن ان لا يكون ج لان بعض ا واجب وضروري ان لا يكون قال وقد يظن ان السالبة الممكنة قد تبين انعكاسها بطريق الخلف ومثال ذلك ان يقول قايل ان قولنا القايل كل ا يمكن ان لا يكون شتامس من ا ينعكس صادقا وهو ان كل ج ممكن ان لا يكون شتامس من ا برهان ذلك انه ان لم يكن صادقا قولنا

الحال اذا كانت كليتين الكبرى سالبه وتبين ذلك
كما بان ذلك في الكليتين. واما اذا كانت الصغرى
جزئيه ضروريه وكانت الكبرى سالبه ممكنه فان
النتيج يكون ممكنه جزئيه وذلك بين من معنى القول
على الكل واما اذا كانتا موجبتين معا وكانت الكبرى
كليه وضروريه فان النتيج يكون ممكنه والبرهان على
ذلك هو البرهان الذي تقدم اذا كانتا معا كليتين
فان كانت المقدمه الكليه هي الصغرى والجزئيه هي
الكبرى وكانت الجزئيه اضطراريه والكليه ممكنه موجبه
كانت او سالبه فانه لا يكون قياس والحدود
التي ينتج الموجب الانسان والابيض والحي وذلك
ان كل انسان ممكن ان يكون ابيض وبعض الانسان
ليس بحي والانسان حي بالضروره والانسان
ممكن ان لا يكون ابيضا وبعض الابيض حي والانسان
حي بالضروره واما الحدود التي ينتج اب لب فالثوب
والابيض والحي وذلك ان الثوب ممكن ان يكون
ابيض وبعض الابيض ليس بحي فالثوب لا يمكن ان
يكون حيا سواء كانت الصغرى سالبه او موجبه
اذا كانت كليه وممكنه فانها غير منتجه وكذلك اذا
كانت الصغرى كليه اضطراريه سالبه كانت او
موجبه والكبرى ممكنه جزئيه فانه لا ينتج اصلا والحدود

التي ينتج الموجب اذا كانت سالبه الغراب والابيض
وذلك ان الغراب ليس بابيض بالضروره وبعض
الابيض حي بامكان فالغراب حي بالضروره وهي
النتيج واما الحدود التي ينتج اب لب فالقار والحي و
الابيض وذلك ان القار ليس بابيض وبعض الابيض
حي فالقار ليس بحي واما الحدود التي ينتج الموجب
اذا كانت الصغرى كليه موجبه واضطراريه فهي القفص
والابيض والحي وذلك ان كل قفص ابيض بالضروره
وبعض الابيض حي والنتيج وكل قفص حي وهي ضروريه
والتي ينتج اب لب فالثلج والابيض والحي وذلك ان
الثلج ابيض وبعض الابيض حي فالثلج ليس بحي بالضروره
وهي النتيج وكذلك لا يكون قياس في هذا الصنف ايضا
اذا كانت المقدمتان مهملتين او جزئيتين واحد يهما مهمله
والاخرى جزئيه كانت الكبرى هي الممكنه والصغرى
هي الضروريه او بالعكس والحدود العامه لهذه الاصناف
كلها اما التي ينتج الموجب فالانسان والابيض والحي
واما التي ينتج اب لب فالغير المنقض والابيض والحي
وتركيبها قريب على تاملها فقد تبين من هذا القول ان
اصناف المقاييس المركبه في هذا الشكل من اختلاط
الممكن والمطلق هي سواء لاصناف المقاييس المركبه
من الممكن والضروري المنتج منها للمنتج وغير المنتج لغير

نقيضها وهي ان به المطلقة فاذا صدقت ان به
امكن ان يصدق معها ان به الممكنة اذ المطلق يمكن
الوجود فان كانت المقدمة الكبرى ان به ممكنة و
الصغرى موجبة اضطرارية فانه يكون قياس تام
ويكون النتيج ممكنة على ما بين من معنى القول
على الكل وارسطو يقول انه ليس يمكن ان يتبين
بقياس الخلف انه منتج مطلقة فان كانت المقدمة
ان الصغرى وكانت ممكنة فانه لا يكون قياس
تام لكن يكون قياس غير تام يمكن ان به الممكنة
الى الموجبة على ما تقدم فان كانت الصغرى ان به
اضطرارية لم يكن قياس ولا اذا كانتا جميعا سالبتين
وكانت الصغرى هي الاضطرارية والحدود التي
منتج الموجب البيض والحي والابيض وذلك انه ولا بيض
واحد حي والحي ابيض بامكان والنتيج موجبة ضرورية
وهي ان كل بيض والحدود التي منتج ان به
القار والحي والابيض وذلك ان البيض ولا قار
واحد ابيض وهي سالبة ولذلك اذا اخذنا سالبتين
وذلك ان القار ليس بحي والحي ليس بابيض بامكان
والثلج ابيض واما اذا كانت احدى المقدمتين
جزئية وكانت الكبرى ضرورية وسالبة فان
النتيج تكون سالبة مطلقة وان به ممكنة كما كانت

تام
الممكنة والصغرى هي الضرورية فانه يكون في ذلك قياس
وذلك بين من معنى القول على الكل على ما تقدم ويكون
النتيج ممكنة فان كانت احدى المقدمتين الكليتين
موجبة والاخرى سالبة وكانت ان به اضطرارية
وكبرى وصغرى ممكنة فانه يكون قياس منتج منتج
نتيجتين احديهما سالبة مطلقة والثانية سالبة ممكنة
ولم يقل انه منتج سالبة ضرورية اذ كان ذلك انما يمكن
اذا كان الطرف الاصغر داخلا بالفعل او بالقوة
تحت الاوسط وذلك لا يصدق الا في بعض المواد
ولكن تبين ايضا بقياس الخلف انه منتج نتيجة
مطلقة سالبة وممكنة فلنبين حينئذ ان كل ما هو
بامكان جائز ولا شيء من ما هو بالضرورة فاقول
انه منتج ولا شيء من ما هو بالفعل او بامكان برهان
ذلك انه ان لم يكن هذه النتيج صادقة فليكن نقيضها
هو الصادق وهو ان بعض ما هو باضطرار ودلك
ان هذه هي المناقضة للنتيج في الكيف والكمية والجهة
ولنضف اليها المقدمة السالبة الكلية الضرورية من
القياس وهو ان ليس ما بالضرورة فينتج في
الشكل الثاني ان ليس غير ممكنة ان يكون بعض
وقد كان موضوعا ان كل ما هو بامكان
هو لا ممكن واذا كذبت الموجبة الضرورية صدق

الاختلاط

الانسان فقد سن من هذا المنتج في هذا النوع من
في هذا الشكل اعني الاول وما غير المنتج وما كان من
المنتج تاما ولم يكن تاما في تاليف الضروري
الممكن في الشكل الاول واذا كانت احدى مقدمتي
القياس ممكنة والثانية اضطرارية فان انواع المقاييس
المنتج يكون على عدد المقاييس المنتجة في المختلط من الممكن
والوجودية التامة منها وغير التامة يكون ههنا اذا كانت
المقدمة الكبرى هي الممكنة كما كانت هناك وغير
التامة اذا كانت الكبرى هي الضرورية والصغرى
هي الممكنة واما الناتج ههنا فيكون اذا كانت المقدمتان
موجبتين ممكنة تامة كانت المقاييس او غير تامة كلية
كانت النتائج او جزئية واما ان كانت احدى المقدمتين
موجبة والاخرى سالبة وكانت الموجبة اضطرارية
والسالبة ممكنة فانه يكون النتيج ممكنة فان كانت
المقدمة السالبة اضطرارية يكون النتيج مرة سالبة
ممكنة ومرة سالبة مطلقة كما انه اذا كانت السالبة
في اختلاط الممكنة والوجودية والوجودية كانت النتيجة
مرة سالبة ضرورية ومرة ممكنة وهذا كله سواء
كانت المقدمتان كليتين او احديهما كلية والاخرى
جزئية اعني اذا كانت الكلية هي الكبرى والجزئية
هي الصغرى فانه اذا كانت الجزئية هي الكبرى لم

يكن منتجا

يكن منتجا اصلا ولم يقل ان ههنا قياسا ينتج سالبة ضرورية
لان ذلك جزئي وفي بعض المواد وان كان يوجد
ينتج سالبة الاضطرار فان سالبة الاضطرار غير
سالبة الاضطرارية كما انه لم يقل ان ههنا قياسا
ينتج موجبة ضرورية فان ذلك ايضا جزئي وفي
بعض المواد كما قال في انتاج الشكل الثاني موجبة
ممكنة المقدمتان موجبتين كليتين. وليكن الكبرى
هي الضرورية والصغرى هي الممكنة فاقول انه ينتج
نتيجة ممكنة لا ضرورية وان القياس في ذلك يكون
غير تام مثال ذلك قولنا كل حيوان ماش بالامكان وكل
انسان حيوان بالضرورة فاقول ان الكبرى هي كل حيوان ماش بالامكان
وانه قياس غير تام لان شرط المقول على الكل في
المقدمة الضرورية ان يكون المحمول على ما هو بالفعل
لا بالقوة فاما ما يتبين ان النتيج ممكنة فبقياس
الخلف على النحو الذي بان في نظم هذا الاختلاط
الاخر وذلك بان ناخذ نقيض النتيج وهي سالبة
ضرورية لان غير الممكن يصدق على السالبة الضرورية
ونضيف اليها المقدمة الممكنة من القياس وهي
الصغرى بعد ان ننقلها الى الوجود فينتج عنه نقيض
المقدمة الكبرى وهي السالبة الضرورية لان الكبرى
كانت موجبة ضرورية فاما اذا كانت الكبرى هي

اب هي القار والحي والابيض وذلك ان كل قار
بحي وكل حي ممكن ان يكون ابيض وهي سالبة ضرورية
فقد تبين به اذا كانت المقدمتان ممكنتين في هذا
الاختلاط متى يكون قياس منتج ومتى لا يكون
واذا كان فما منه تام وما منه غير تام وتبين ان يكون
من الانتاج ما يكون من غير التمام بقياس الخلف و
ما يكون منها بالعكس فاما اذا كانت احدى المقدمتين
من هذا الاختلاط كلية والاخرى جزئية وكانت
المقدمة الكبرى ممكنة كلية سالبة كانت او موجبة
والصغرى الجزئية موجبة فانه يكون قياس تام
على نحو ما كان الامر اذا كانت المقدمتان كليتين
وكانت الكبرى ممكنة والصغرى مطلقة ويكون
جهة النتيجة هي جهة تلك النتيجة بعينها اعني ممكنة الا
ان هذه جزئية وتلك كلية وذلك بين من معنى
المقول على الكل كما كان الامر في تلك فان كانت
الكبرى كلية ومطلقة غير ممكنة وكانت المقدمة
الصغرى جزئية ممكنة كانت المقدمتان موجبتين
احداهما موجبة والاخرى سالبة فانه يكون
عن ذلك قياسات منتجة غير تامة فمنها ما يتبين بالخلف
وهي نظير ما تبين بالخلف في هذا الاختلاط الذي
فيه المقدمتان الكليتان ومنها ما يتبين بالعكس وهي

متى كانت الصغرى سالبة مطلقة فانه لن يكون
والحدود التي ينتج الموجب هي النبح والحي والابيض
وذلك ان بعض النبح ليس بحي وكل حي يمكن ان
يكون ابيض والنبح بعض النبح ابيض والذي ينتج
اب ليس قار والحي والابيض وذلك ان بعض
القار ليس بحي وكل حي يمكن ان يكون ابيض و
النبح بعض القار ليس بابيض وهي سالبة ضرورية
جزئية واذا اخذت هذه الحدود مهملة قامت مقام
الجزئية ولم يوهم ما توهم الجزئية في مثل قولنا بعض
النبح ليس بحي ان بعض النبح حي وهذا شيء يخفى ان
يعتمد في الحدود التي يوضع فيها للجزئية والمهملة فان
كانت المقدمة الكلية هي الصغرى والجزئية هي الكبرى
سالبة كانت او موجبة ممكنة او مطلقة فانه ليس
يكون من ذلك قياس وكذلك اذا كانت المقدمتان
جزئيتين او مهملتين فانه لا يكون قياس كانت الكبرى
هي المطلقة والصغرى ممكنة او بالعكس والبرهان
على ذلك هو البرهان المتقدم على هذه الاصناف
في المواد الغير المختلطة والحدود التي ينتج الموجبة الضرورية
في هذه اذا كانت الكبرى جزئية الان والابيض
والحي والاصفر هو الان والابيض الاوسط
والحي الاكبر واما التي ينتج ان ليس الثوب والحي و

من ج هو ب ليس بممكن
نقيضه هو الصادق وهو انه
ليس ان ج هو ب ليس
بممكن وهو ان ج هو ب
بالضرورة وذلك
ان ج هو ب بالضرورة
معناه ان ج هو ب
بالضرورة وان كل ج هو ب بالضرورة
المقدمة الممكنة في هذا الشكل الى الوجوديه كان معنا
قياس في الشكل الثالث من مقدمتين موجبتين
احديهما جزئية ضروريه كبرى والثانية كلية مطلقة
صغرى وقد تبين ان هذا قد ينتج جزئية ضروريه
بالافتراض ودلك انه يرجع من موجبتين كليتين
في الشكل الثالث كبراهما ضروريه وهي ان
بعض ج هي ا باضطرار وقد كان موضوعا لنا
في القياس انه ولا شيء من ا ب بممكن والخلف
لم يلزم عن الكذب الممكن. وانما لزم عن وضعنا ان
بعض ج ا بالضرورة لكن اذا كذب هذا فنقيضه هو
الصادق وهو قولنا ليس بالضرورة ج هو ا
هذا يصدق مع ان يكون ج ليس ا بامكان وليس
بالضرورة فلذلك يكون ينتج هذا القياس مرة
سالبة ضرورية ومرة سالبة ممكنة وقد تبين
هذا المعنى من الحدود فليكن بدل ج انسان وبدل
ا مفكر وبدل اعراب ينتج ولا انسان واحد اعراب

وهي سالبة ضرورية وليكن ج ايضا الانسان
عالما واميا كما فيما تقدم القياس هكذا كل انسان
يمكن ان يكون عالما ولا عالم واحد يمكن ان يعلم فليكن
النتيجة كل انسان يمكن ان لا يكون عالما وهي
سالبة ممكنة وينبغي اذا اردنا ان نصل من هذين
او ما يقارب اليقين ان نستقرا الامر في هذا الصنف
في اكثر من مادة واحدة فانه سيوجد الامر فيه
هكذا اعني انه ينتج مرة سالبة ضرورية ومرة سالبة
ممكنة فان كانت الصغرى في هذا الشكل سالبة ممكنة
فانه لا يكون قياس تام اذ كان من شرط الانتاج
في هذا الشكل ان تكون الصغرى موجبة لكن اذا
عكسنا السالبة الممكنة الى موجبة ممكنة كان القياس
الذي تقدم ولذلك يعرض متى كانت المقدمتان
في هذا الاختلاط سالبتين وكانت الصغرى
هي الممكنة اعني انه لا ينتج شيء متى عكس الممكنة الى
موجبة فان كانت الصغرى في هذا الشكل سالبة
مطلقة فانه لن يكون قياس ينتج كانت الكبرى
سالبة ممكنة او موجبة والحدود التي ينتج الموجب
الضروري هي الشيء والحي والابيض وذلك انه ولا
شيء واحد حي وكل حي يمكن ان يكون ابيض والنتيجة
كل شيء ابيض وهي موجبة ضرورية والحدود التي ينتج

وان كان اراد احصاءها من جهة المعارف الاولى التي لنا
فقد منتفع بها فان كثيرا ما يعلم ان المحمول موجود للموضوع
ويجهل هو موجود بامكان او باضطرار ويشبه ان
تكون قصد بالمطلقة الامرين جميعا اعني المطلقة بحسب
المعرفة والمطلقة بحسب الوجود والمعرفة وهي التي
صدقنا بها الاسكندر فان تلك لا يتأتف
منها قياس الا بالعرض اي وقت مخصوص واذا
خلطت مع الممكن فليس يتأتف منها قياس اصلا
اعني ان تكون الصغرى ممكنة فعلى هذا التاويل ينحفظ
الشكوك الواردة على كلام هذا الرجل مع انه التاويل
الحق اللايق بمذهبه في هذه الصناعة وارسطو بين
من الحدود الماخوذة من المواد انه اذا اخذت في مثل
هذا الاختلاط المطلقة الموجبة في الاقل من الزمان بالفعل
انه لا قياس ينتج اصلا انه ينتج حينا ما ايجابا ضروريا
وحينا موجبا ضروريا والحدود التي ينتج الاول
هو الانسان والمتحرك والفرس فالاصغر هو
الانسان والاوسط هو المتحرك والاكبر هو الفرس
وذلك ان كل انسان ليس يمكن ان يكون متحركا دائما
متحرك فقد يكون في وقت ما فرسا اذا لم يوجد
شيء متحرك الا فرس والنتيجة به ضرورية
وهي ولا انسان واحد فرس والحدود التي

ينتج الموجب الان والمتحرك والحي فان كل
ان يكون متحركا وكل متحرك في وقت ما فربما يكون حيا
اذا توهمنا انه لا يتحرك في ذلك الوقت شيء الا
الحيوان والنتيجة موجبة ضرورية وهي ان كل انسان
حي واذا كان الامر هكذا فليكن المطلقة الماخوذة
ههنا هي التي لا تختص بزمان دون زمان وسواء علم من
امرها انها ليست ضرورية او جهل ذلك فان اكثر
المقدمات هذه هي حالها ولكن المقدمة الكلية الكبرى
سالبة مطلقة والصغرى الكلية الموجبة ممكنة فاقول
انه ينتج سالبة ممكنة باشتراك الاسم اعني التي يقال
على الممكنة والضرورية ومعنى قولنا في امثال هذه
المقاييس انها تنتج اي ليست تنتج الموجبة مرة و
اما لا مرة والموجب فيها هو مقول على اكثر من
معنى واحد فهذا هو احد الاسباب التي من اجلها
قيل فيها انها غير تامة مثال ذلك قولنا كل حي فهو
بامكان ولا شيء من ح هو با اطلاق فاقول انه ينتج
هذا انه ولا شيء من ح هو بامكان فمرة تكون النتيجة
ولا شيء من ح هو بالضرورة ومرة تكون ولا شيء
من ح هو بامكان برهان ذلك انه لما كان الصادق
قولنا انه يمكن ان يكون ولا شيء من ح هو فليكن نقيض
هو الصادق وهو انه ليس يمكن ان يكون ولا شيء

في

اعني الذي يثبت الحس وجود المحمول فيها بجميع الموضوع
جميع الزمان او في اكثره وهذه هي المقدمات التي
تنشأ عن الاستقراء التي يستوفى فيه جميع المقدمات
الجزئيات مثل ان كل غراب اسود وكل ثلج ابيض
والفرق بينها وبين الضروريه لا يخطر ذلك فيها
بالبال لان الذهن يشعر فيها بالنسبه الذاتيه
التي بين المحمول والموضوع ومن هذه المطلقه
كما يقول ارسطو يعمل اكثر المقاييس واما المطلقه
التي يوجد في الاقل من الزمان مثل ان كل متحرك
انسان فهو بين انه لا يعمل منها قياس وبخاصه
مع الممكنه كما لا يعمل في الممكنه الاقليه قياس وهذه
المطلقه اعني التي لا يصح فيها الحمل الكلي الا في اقل
الزمان متى جعلت كبرى والصغرى ممكنه فانها
توجد مرة تنتج المطلوب في مرة تنتج السالب والسبب
في ذلك ان هذه المطلقه انما تصدق الكليه منها في
الزمان الحاضر والمقدمه الصغرى من جهة ما هي
ممكنه ليست محفوظه تحت الكبرى لو كان ايضا
ارسطو ان يكون المقدمات الكليه الماخوذه صادقه
على الاطلاق لا ما يظنه ابو نصر من ان هذه الوصيه
هي في معنى المقول على الكل فانه ليس يمكن ان
يوجد المقول على الكل في المقدمات الكبرى الوجوديه

الحقيقه

الى

الحقيقه عاما في الارضه الثلثه الا في بعض المواد وهي التي
يصدق فيها ان الامر موجوده بالفعل لكل ما هو ب
بالقوه او بالفعل واذا اوجد الامر بهذه الصفه
فالبين من ذلك ان يكون منتجا بحسب المقول على الكل
لان ارسطو وصى ان لا يستعمل المقدمات المطلقه
الا في هذه المادة فمتى بارحها وقال انها غير منتجه بحسب
المقول على الكل اعني المطلقه اذا اختلطت مع الممكنه
وبين انتاجها بالخلف وما بارحها وقال فيها بانها تنتج
الموجبه مره والسالبه اخرى فاذن وجب
ان يكون هذه المطلقه هي غير المطلقه التي بين انها
تنتج بطريق الخلف ويكون السبب عن اضرابه
عن انتاج هنا بحسب المقول على الكل العام صدقه في
بعض المواد لا في كلها وليس هذه الوصيه مما يفهم
منها ان المقدمه الوجوديه عنده هي التي تشمل الضروري
والممكن كما فهم ذلك عنه ثامسطيوس فان هذه
المقدمه اعني المطلقه التي بهذه الصفه ليس لها وجود
خارج الذهن والقصد هنا انما هو احصاء جهات
المقدمات المطابقه لاصناف الوجود وللمعارف
الاول فاما ان كان قصد ارسطو بالجهات احصاء
فصول المقدمات من جهة الوجود والمعرفه فليس
ينتفع بالمطلقه على راي ثاوفرسطر وثامسطيوس

الدايم

وجب تكون كاذبا ممكنا لا كاذبا ممتنعا وهو
الكذب ومثال ذلك ان تكون مقدمات القياس
او احديهما كاذبة بممكنة فانه ليس يمكن ان تكون
النتيجة كاذبة بمستحيلة وذلك انا اذا كانت كاذبة
فهي في وقت كذبها ممكنة صحيحة وقد كنا فرضنا
انها اذا كانت ممكنة صحيحة ان تكون ممكنة
والممكن ليس بكاذب مستحيل فاذا كانت
كاذبة مستحيلة فيكون ممكنة غير ممكنة معا و
ذلك خلف لا يمكن. فاذن متى كانت احدى
القياس او كلتاهما كاذبة ممكنة فليس يكون النتيجة
كاذبة مستحيلة بل كاذبة ممكنة فاذا تقرر هذا فاقول
مقدمتين حمليتين كبراهما موجبة مطلقة وصغراهما
موجبة مطلقة ممكنة مثل ان تكون كل ج فهي ب ما كان
وكل ه هي با بالفعل فاقول ان هذا التاليف ينتج
دايما ان كل ه ممكنة ان تكون ا برهان ذلك انه ان
لم يكن كل ه ممكنة ان تكون ا وليس نقيضها وهي
قولنا ليس يمكن ان تكون كل ه ا ومعنا ان كل ه
ممكنة ان تكون ب فاذا انزلنا هذه المقدمة موجبة
بالفعل وهي ان كل ه هي ب بالفعل كانت كذبا
غير محال فاذا اضفناها الى اللازم عن قولنا ليس
يمكن ان تكون كل ه ا ينتج لنا في الشكل الثالث

ان بعض ب ليس ا بالضرورة لان قولنا ان بعض ب ليس ا بالضرورة ان كان صادقا فانه يلزم عنه قولنا بعض
ب ليس ا بالضرورة ولكن ليس هذا في الشكل الثالث مقدمتان
احديهما وجودية موجبة والثانية سالبة ضرورية
جزئية فهي تنتج ضرورة سالبة ضرورية جزئية على
ما تقدم وهو بعض ليس ا بالضرورة لكن قد كان
موضوعا لنا ان كل ب هو ا بالفصل وهو بعض
النتيجة هف لا يمكن. والكذب المحال انما لزم ضرورة
عن المقدمة التي اضفناها الى المقدمة الكاذبة الممكنة و
هي قولنا ليس يمكن ان تكون كل ج هو ا باضطرار
اذ كان الكاذب الممكن لا يلزم منه كاذب مستحيل
على ما تبين. ولازم عنه محال فهو محال واذا كان
قولنا بعض ب ليس ا باضطرار اللازم عن قولنا
ليس يمكن ان تكون كل ج ا فقولنا ليس يمكن ان
تكون كل ج ا كاذب فاذا كان هذا كاذبا فنقيضه
هو الصادق وهو قولنا كل ج ممكنة ان تكون ا
فقد تبين من هذا ان نتيج هذا القياس هي ممكنة
وانما يعرض لهذا التاليف ان تكون نتيجا لهذه
الجهة اعني ان لا ينتج مرة الا النتاج الضروري ومرة
النتاج الضروري كالحال في المقاييس الغير المنتجة
متى اخذت المطلقة الحقيقية وهي التي يصح فيها الحمل الكلي

شرط الحمل المطلق الصادق في كل مادة كما قلنا هو ان
يكون
على الشيء موجوده بالفعل لا بالقوة فمتى وضعنا ان
كل ب هو ا بالفعل اي كل ما هو ب بالفعل فهو ا بالفعل
واضفنا الى ذلك ان ج هو ب بالامكان فبين ان
ج ليست داخلة تحت شرط المقول على الكل وان
هذا النوع من القياس غير منتج بنفسه اعني
من المقدمات نفسها بل من شيء اخر ولكن بهذه
من المقدمات المأخوذة فيه وهذا هو شرط القياس
الغير الكامل فلذلك قال ارسطو في اصناف
القياس التي تكون الكبرى فيها في هذا الاختلاط
مطلقة والصغرى ممكنة انها قياس غير تام وقام
بيانها بالخلف وهو يوطي لبيان انتاج هذه القياس
الغير التام ان الكذب المحال ليس يلزم عن الكذب
الممكن وهو ايضا يوطي لابيان هذا المعنى انه متى
كان شيئان يلزم وجود احدهما عن الثاني مثل
لزوم النتيج عن القياس اعني انه يجب ضرورة
متى وجدت المقدمات ان يوجد النتيج فانه يلزم
في ذلك الشيئين اذا وجد الاول منهما بالضرورة
الذي هو متبوع فان الثاني وجد الذي هو تابع
بالضرورة واذا وجد الاول بامكان فان اللازم
يوجد ايضا بامكان اعني بالامكان العام وهو الذي

يقابل الممتنع مثال ذلك انه اذا فرضنا انه متى كانت
موجودة فان ب تكون موجوده بالذات عن
وجود ا وقد تبين اولا القياس المنتج وبدل
النتيج فاقول انه متى كان وجود ا ضروريا كان وجود
ب ضروريا ومتى كان وجود ا ممكنا كان وجود
ب ممكنا فليس ب اولا ممكنة فاقول ان لازم وجود
ب عن وجود ا الممكن ممكنة برهان ذلك انه ان كانت
ب غير ممكنة وعنى ههنا بغير ممكنة رفع جميع المعاني
التي تدل عليها اسم الممكن وهو السلب الذي يصدق
على الممتنع وكان الممكن في وقت ما هو ممكن هو
الذي يجوز ان يخرج الى الفعل وغير الممكن هو الذي
لا يجوز ان يخرج الى الفعل فاذا فرضنا ب ممكنة
وب غير ممكنة فانه قد يمكن ان يوجد ا ويخرج الى
الفعل من غير ان يوجد ب وقد كنا وضعنا انه اذا
وجد ا وجدت فيجب ان تكون ب موجودة وغير
موجودة معا هذا خلف لانه ممكن فاذن واجب متى كانت
ا ممكنة ان تكون ب ممكنة اعني اي نوع اتفق مما
يقال عليه اسم الممكن واذا تقرر هذا فاقول انه ليس يلزم
عن الكذب الممكن كذب مستحيل ومثال ذلك اذا
فرضنا ان وجود ا كاذبا ممكنا وهو الممكن الذي
يتزايل وجوده في الوقت الذي يفرض موجودا فاقول ان

على الكل الماخوذ في المقدم الكبرى الممكنة بخلاف شرط
على الكل الماخوذ في الكبرى الوجوديه او الاضطراريه
وذلك انه متى قلنا ان كل ما هو بالفعل او بالضروره
فهي بين ان في كثير من المواد انما يصدق هذه المقدمات
على كل ما هو بالفعل فقط مثل قولنا كل انسان
يمشي وكل انسان ناطق فان هاتين المقدمتين
انما يصدقان على ما هو انسان بالفعل لا على ما هو
انسان بالقوة وفي كثير منها يصدق على الامرين
جميعا اعني على كل ما هو بالقوة وما هو بالفعل و
بخاصة الضروريه مثل قولنا كل متحرك جسم فانه يصدق
على المتحرك بالفعل والمتحرك بالقوة واذا كان الامر
كذلك فالعام في كل مادة فيما بين المقدمتين اعني
الضروريه والمطلقه انما هو ان يكون المحمول موجودا
لما هو بالفعل الحد الاوسط اعني ان يكون اما موجودة
بالضروره او بالفعل لكل ما هو بالفعل وذلك
ما يقول ارسطو في هذا الاختلاط انه متى كانت
الكبرى مطلقة والصغرى ممكنة ان القياس لا يكون
غير تام لان الصغرى اذا كانت ممكنة والكبرى
مطلقة او ضروريه لم يتضمنها شرط المقول على الكل
العام في كل مادة فوجب ان يتجنب ما ينتج بحسب بعض
المواد كما يتجنب انتاج الموجبتين في الشكل الثاني

وان كانت

وان كانت قد ينتج في بعض المواد واما المقدم
فالامر فيها بخلاف ذلك اعني انه في كل مادة يصدق
فيها ان المقول بالامكان على كل ما هو بالقوة
او بالفعل وذلك ان قولنا كل ما هو انسان فهو
ممكن ان يمشي يصدق على كل ما هو انسان بالقوة
او انسان بالفعل وكذلك الامر في سائر المواد
وهذا امر ظاهر بعد من استقراء المواد ولا
ادري كيف خفي هذا على المفسرين والامر في ذلك
في غاية البيان واذ قد تقرر هذا فنقول انه متى كان
معنى قولنا ان كل ما هو فهو بامكان اي ان
كل ما هو بالفعل او بالقوة ان المحمول عليه بامكان
ثم وضعنا ان ج هو ب بالفعل فظاهر ان ا يكون
مقولا على ج بامكان وكذلك حيث الامر متى كانت
الكلية الممكنة الكبرى سالبة والصغرى كيفما تؤخذ
كلية ان النتيجة تكون سالبة ممكنة من معنى المقول على
الكل بعينه المشترط في المقدم الكبرى السالبة الممكنة
وذلك ان معنى قولنا انه ولا شيء من ب هو بامكان
ولا شيء مما هو بالقوة كان او بالفعل هو بامكان
ثم وضع ان ج هي ب بالفعل فبجعل يكون ج ليس
شيئا من ا بامكان واما اذا كانت الكبرى هي المطلقة
والصغرى هي الممكنة فانه لا يكون قياس تام لان

حيا فكل انسان حي وكل ثوب ممكن ان يكون ابيض و
الابيض حي بامكان ولا ثوب واحد حي وهي النتيجة و
كون الحدود المأخوذة في هذا التاليف بنتيجة مرة موجبة
ضروريه ومرة سالبة ضروريه يدل على ان هذا التاليف
ليس بقياس اصلا لنتيجة من النتايج من اي مادة كانت
اعني مطلقة فرضت او ضروريه او ممكنة وذلك
ان انتاج اللب الضروري تارة والموجب الضروري
تارة يدل على انه ليس بنتيج نتيجة واحدة لا ممكنة ولا مطلقة
لان المطلقة والممكنة ليست بضروريه فليكن المقاييس
المنتجة في هذا الشكل في هذه المادة ثمانية اصناف
اذا لم نعد المهملة غير المحدودة اربعة تامة وهي التي تنتج
في المواد الاخر اربعة غير تامة وهي الخاصة بهذه
المادة وما يقول تام مطلوب من ان هذه الاربعة
الغير التامة لا غناء لها اصلا لانه ان كانت السوالب
التي وضعت اولا اكثر انعكست الى الاقلية و
تلك لا يستعمل في صناعة اصلا وان كانت اقلية
فتلك مقدمات غير مستعملة في صناعة من
الصنايع التي يصح المقدمات السوالب ولا موضوعة
ايضا ابتداء في الصنايع التي لا يستعمل السوال
فهو قول باطل لانا قد بينا الوجه الذي به يستعمل
وينتفع بها في صناعة الجدل هذا ان سلمنا ان

المقدمات الاقلية لا يستعملها صناعة فانه يشبه ان يكون
الذي يخص من هذه الطبيعة يحتاج الى استعمالها وذلك
هو صاحب العلم الالهي [illegible]
ويقول انه اذا كانت احدى المقدمتين
مطلقة والثانية ممكنة فان كانت المقدمة الكبرى
هي الممكنة والصغرى هي المطلقة فان اصناف
المقاييس التي توجد في هذا التركيب يكون تامة
اي ينتج الانتاج بحسب المعقول على الكل وهي اربعة
اصناف اعني التي ينتج الموجب الكلي والسالب
الكلي والجزئي السالب والجزئي الموجب ويكون
نتايجها ممكنة حقيقية واما اذا كانت الكبرى هي
الوجودية والصغرى هي الممكنة فان المقاييس
المنتجة في هذا النوع من الاختلاط تكون في هذا
الشكل غير تامة وتكون النتيجة الموجبة منها ممكنة كانت
كلية او جزئية فالسالبة اما ممكنة واما ضرورية جزئية
كانت او كلية فليكن اولا الكبرى هي الممكنة و
الصغرى هي المطلقة وليكونا كليتين فاقول انها
تنتج نتيجة ممكنة مثال ذلك ان يكون كل ج ب بالفعل
وكل ما هو ب فهو با مكان فهذا ينتج ان كل ج
هو با مكان وذلك ان معنى قولنا كل ما هو ب بالفعل
او بالفعل فهو با مكان وذلك ان هذا هو شرط القول

على الكل وقد يكون قياس غير تام اذا عكست الى شئ
الموجبتين الا رمتين لها والكبرى ما ينتفع بهذا العكس
اذا كانت السالبة قليلة فان امثال هذه المقاييس
هي نافعة في الجدل وهي جيدة جيدة في تلك الصناعة
وذلك ان السايل قد يقصد ان يسلم مقدمات
موجبة اكثرية لينتج منها موجبة اكثرية فيخاف ان هو
صرح بالسوال عن المقدمات التي ينتج له تلك النتيجة
ان لا يسلمها المجيب فيسئل عن سوالها الاولية فلا
يشعر المجيب بما يلزم عن ذلك فيسلمها واما اذا
كانت احدى المقدمتين في هذه المادة كلية والثانية
جزئية وكانت الكلية هي الكبرى والصغرى هي
الجزئية فانه اذا كانت الصغرى موجبة يكون قياس
تام كانت الكلية الكبرى سالبة وموجبة وذلك
بين من معنى القول على الكل واما اذا كانت الصغرى
سالبة او موجبة وذلك بين من معنى القول على
الكل فانه لا يكون قياس تام لكن يكون غير تام
اذا عكست الصغرى الى الموجبة اللازمة عنها واما
اذا كانت المقدمة الكبرى جزئية والصغرى كلية
فانه لا يكون منه قياس لا تام ولا غير تام موجبتين
كانتا معا او سالبتين واحدى هما موجبة والاخرى
سالبة وذلك انه لا يوجد فيها معنى القول على

الكل

قد تنتج
الكل لا بانعكاس ولا من نفس المقدمات وذلك انه اذا
كان كل ج هو ب وبعض هو ا لم يمتنع ان يكون ج
داخلا تحت البعض الذي يفصل عن ا اعني الذي
يسلب عن اسلما ضروريا فلا يلزم لذلك ان
يكون كل ج هو ا بامكان ولا ان لا يكون في شئ
منها بامكان لانه اذا لم يكن كل ج ا بامكان فليس
يصدق كل ليس هو ا بامكان وكذلك اذا لم يصدق
ايضا ان يكون بعض ج هو ا بامكان خاص يصدق
ايضا ان بعض ج ليس هو ا بامكان وقد تبين في
جميع هذه الاصناف انها غير منتجة جزئيتين كانتا
معا او الكبرى جزئية والصغرى كيف من الجهات
لانها ينتج الموجبة والسالبة اعني السالب
الضروري والموجب الضروري فالحدود التي
تنتج الموجب مثل الانسان والابيض والحي وذلك
ان بعض الناس ابيض بامكان وبعض الابيض حي
بامكان وبعض الناس وهي النتيجة بالضرورة
والتي تنتج السالب الثوب والابيض والحي وذلك
ان بعض الثياب ابيض بامكان وبعض الابيض حي
بامكان ولا ثوب واحد حي وهي النتيجة ولذلك
يعرض اذا اخذنا الصغرى كلية مثل ان نقول كل ان
ممكن ان يكون ابيض وبعض الابيض ممكن ان يكون

ان كان يمكن ان يشيب الانسان على الاكثر في سن الاكهال
فيمكن ان لا يشيب على الاقل والممكن الذي على الاقل و
على التساوي فليس يستعمل صناعة البرهان وقد
يستعمل صنايع كثيرة مثل الخطابة فانها قد يستعمل
الممكن على التساوي واما ان جرى التكسير فانها
قد يستعمل الذي على الاقل والغرض ههنا انما هو القول
في تعريف متى يكون قياس ومتى لا يكون من
المقدمات الممكنة باطلاق اي من جهة ما هي ممكنة سواء
كانت في الاكثر او في الذي على التساوي او في الاقل
اذ كان هذا الكتاب انما ينظر فيه في صورة القياس
لا في مادته واذ قد تقرر هذا فلنقل في القاييس التي
يالف من المقدمات الممكنة في الشكل الاول ولنبدأ
من هذه اولا بالصرف ثم بالمختلط فنقول ان عدد
القاييس الكامل المنتج في هذه المادة هي باعيانها
عدد القاييس المنتج في المادة المطلقة والضرورية
وذلك انه ان كان ما هو ج هو ب بامكان وكل
ب هو ا بامكان فواجب ان يكون كل ج هو
ا بامكان وذلك بين ايضا من معنى القول على الكل
او المسلوب عن الكل وذلك ان معنى قولنا كل
ب ا بامكان اي كل ما يوصف ب بامكان او
بالفعل اي كل ما هو ب بالفعل او بالقوة فانه ا

بامكان

بامكان اي فان المحمولة عليه بامكان فاذا وضعنا ان ج
موصوفة ب بامكان فيجب ان يكون ج هي ا بامكان
وكذلك ان كانت المقدمة الكبرى كلية سالبة والصغرى
موجبة كلية مثل قولنا كل ج هو ب بامكان ولا شيء
من ب هو ا بامكان فانه يجب ايضا من ج ان ج هو
ا بامكان لانه ان يكون اسلوبة عن كل ج بامكان و
اما اذا كانت الموجبة من المقدمتين الكليتين الكبرى
والسالبة الصغرى فانه لا يكون قياس اذ كان لا
يوجد فيها شرط المقول على الكل وهو ان يكون الطرف
الاصغر متصفا بالاوسط اعني متصفا بالاوسط و
ايجاب على ما قيل واما من جهة لزوم المقدم الموجبة في
هذه المادة عن السالبة فقد يكون قياس الا انه غير تام
اذ كان متن شيء زايد على معنى المقول على الكل وهو
اللزوم سميه ارسطو في هذه المادة عكسا وذلك انه
اذا وضعنا ان المقدم السالبة اللازم منها وهي الموجبة
كان واجبا ان يكون من ذلك الصنف الاول في هذا
الشكل وهو الذي يكون من موجبتين كليتين والكبرى
منعكسة بمثل هذا القياس اذا كانت السالبة الكلية
فانها تنعكس الى الاكثرية وهي المستعملة اكثر ذلك و
لكن اذا كانت المقدمتان الكليتان في هذا الشكل سالبتين
فلم يكن قياس تام اذ كان ليس يوجد فيها معنى المقول

قولنا
وهو الشئ الذي يشمل الموجود والمعدوم كما قلنا وفصل
ليس بضروري ويكون ما زيد فيه من انه وضع اذا وضع
موجودا لم يلزم عنه محال خاصة من خواص الممكن لا
فصلا من فصوله وهذا هو مذهب ابي نصر في هذا
الحد ويحتمل ان يكون هذا القول هو الفصل الاخير في
الحد ويكون المفهوم من قولنا ليس بضروري اي
ما هو غير موجود لكن ليس بالضرورة وغير موجود
بل متى اتصل موجودا لم يعرض عنه محال فيكون على هذا
جنس الممكن هو المعدوم والفصل الذي يخصه هو انه
اذا وضع موجودا لم يلزم منه محال وبهذا هو مذهب
جل المفسرين من المتاخرين. ومما يخص المقدمات الممكنة
ان الموجبة منها يلزم الى البه والى البه يلزم الموجبة
اعني الى البه الممكنة لا الى البه الممكن وهي التي توجب
الامكان وسلب الوجوب التي تسلب الامكان لان
تلك هي المناقضة للممكنة على ما بين في باري ارميناس
وذلك انه يلزم قولنا ممكن ان يكون قولنا ممكن ان
لا يكون اذا كانت هذه هي طبيعة الممكن اعني انه متى
ان يوجد الشئ وان لا يوجد وهذا اللزوم موجود في
جميع اصناف المقابلة الموجودة في هذه المادة وذلك
انه يلزم قولنا ممكن ان يكون في كل الشئ ممكنا وان
لا يكون في شئ منه وقولنا ممكن ان يكون في كل قولنا

ممكن ان

ان ممكن لا يكون في بعضه وممكن هذين والبرهان على ذلك
هو ان الممكن هو ما ليس بضروري الوجود وما ليس
بضروري الوجود فيمكن ان لا يوجد فاذن ما ممكن
ان يوجد ممكن ان لا يوجد وما ممكن ان لا يوجد ممكن
ان يوجد اذ كان ليس بضروري ان لا يوجد وهذه
المقدمات التي يجد ههنا سوالب هي في الحقيقة موجبات
معدولة على ما بين في باري ارميناس اذ كان حرف
لا لا يقرن فيها بالجهة وانما يقرن بالكلمة الموجبة و
ذلك مثل ما يقرن بالموضوع في القضايا التي ليست
بذات جهة والممكن يقال على ثلثة اضرب احدها الممكن
على الاكثر مثل ان يشيب الانسان في سن الشيخوخة
وينبغي في سن الشباب والثاني الممكن على الاقل وهو
الذي يقابل الممكن على الاكثر مثل ان لا يشيب الانسان
في سن الاكتهال ولا ينبغي في سن الشباب والثالث
الممكن على التوى وهو الذي يمكن ان يكون وان
لا يكون على التوى مثل تحرق هذا الثوب ولا تحرقه
فاما الممكن الذي على التوى فانه يلزم الموجبة
منه البه والبه منه الموجبة على التوى واما
على الاكثر فانه يلزم الموجبة منه البه والبه منه
الموجبة على الاقل واما الذي على الاقل فانه يلزم الموجبة
منه البه والبه منه الموجبة على الاكثر وذلك انه

هي الصغرى بيّن ذلك بعكس عكس المقدمة وعكس النتيجة
على ما بيّن. وان كانت احدى الكليتين موجبة و
الاخرى سالبة فجهة النتيجة تابعة لجهة الكلية
لان العكس انما يكون في الموجبة فيصير الكلية
في الشكل الاول ان كانت ضرورية كانت النتيجة
ضرورية على ما بيّن. وان كانت مطلقة فمطلقة و
ان كانت احدى المقدمتين في هذا الشكل اعني
في المنتج منها كلية والاخرى جزئية وكانتا موجبتين
فان النتيجة تابعة للكلية منهما لانها التي لا تنعكس
في هذا الشكل لانها ان انعكست كان القياس
من جزئيتين وقد بيّن انه غير منتج واذا لم ينعكس
فهي التي يجعل كبرى في الشكل الاول وان كانت
احديهما موجبة والاخرى سالبة فان جهة النتيجة
تابعة لجهة السالبة لان السالبة ان كانت في هذا
الشكل هي الكلية فهي الكبرى في الشكل الاول اذ
كانت الصغرى لا يمكن ان تكون في الشكل الاول
سالبة وان كانت الجزئية فقوتها عند الياس
بالاقتراض قوة السالبة الكلية على ما بيّن من الاقتراض

قال وينبغي الان ان نقول متى تكون القياس من مقدمات
ممكنة وكيف تكون وبماذا تكون والممكن بالجملة
هو الذي ليس بالضروري ومتى وضع موجود لم يعرض
من ذلك محال ونعني بالذي ههنا ما يشمل الشيء الموجود
بالفعل والمعدوم وبالضروري جميع اصناف ما يقال
عليه الضروري اعني الضروري المطلق والضرور
بالاضافة الى وقت ما اما في الماضي واما في الحاضر
اما في المستقبل لما يقال عليه الضروري بالاشتراك
الاسم وهو الممكن الذي قصدنا حده فاما ان هذا
حد للممكن فذلك يظهر من انه ليس يمكن ان يصدق
المتناقضان محالان القول بان الشيء لا يمكن ان
يكون وباضطرار ان لا يكون متناقضة فقولنا انه يمكن
ان يكون وليس يمكن ان يكون ولا باضطرار ان لا
يكون وذلك ان هذه يلزم بعضها بعضا اعني انه يلزم
قولنا لا يمكن ان يكون قولنا محال ان يكون وقولنا
باضطرار ان لا يكون يلزم قولنا ممكن ان يكون
ليس يمكن ان يكون ولا ضروري ان لا يكون واذا
كان ذلك كذلك وكان كل واحد من الاشياء واما
ان يصدق عليه ايجاب او سلب فان قولنا ممكن ان
يكون واجب ان يصدق عليه قولنا ليس بالضرورة
يكون ولذلك تنعكس هذه التي بقول كل ممكن فهو
ليس بضروري وكل ليس بضروري فهو ممكن ولذلك
ان الشيء ان يكون جزء هذا الحد الذي يدل عليه لفظ الذي

وهو ان

ان السلب هو باطلاق فاذن عكسها صادق ايضا

سلبيت هو باطلاق واذا كانت سلبية

باطلاق فقد يمكن ان تكون كل هو باطلاق

لان المطلق من طبيعة الممكن. وقد كانت النتيجة ان

بعض سلبية باطلاق بالضرورة هف لا يمكن. وهذا

البيان بعينه متى ذلك متى كانت الاضطارية الموجبة

هي الكبرى والسالبة المطلقة الصغرى وهو الذي

ينتج بعكس. وكذلك يتبين ايضا من الحدود ان

النتيجة في هذين الصنفين ليست اضطارية فليكن

بدل الابيض وبدل حي وبدل حيوان فيما تلف

القياس هذا كل انسان بالضرورة حي ولا ابيض

واحد بالفعل حي فينتج ولا انسان واحد ابيض و

ذلك ليس بضروري لانه قد يمكن الانسان ان

يكون ابيض وان لا يكون. وكذلك يوجد جهة النتيجة

في القياسين الجزئيين من هذا الشكل تابعة لجهة المقدمة

السالبة وبيان ذلك بهذا الطريق بعينها اعني بالعكس

وبالخلف في الوضع الذي استعمل الخلف فيه في

القياسين الكليين من هذا الشكل وبتلك الحدود

باعيانها.

واما الشكل الثالث فان جهة النتيجة تكون فيه

ابدا تابعة لجهة المقدمة التي لا تنعكس لان تلك المقدمة

هي بالقوة

هي بالقوة المقدمة الكبرى في الشكل الاول وقد تبين ان

جهة النتيجة في الشكل الاول تابعة للمقدمة الكبرى بخلاف

حاله الامر في الشكل الثاني اعني ان جهة النتيجة فيه تابعة لجهة

المقدمة الممكنة اذا كانت الممكنة في هذا الشكل هي

بالقوة الكبرى في الشكل الاول وذلك ان الصغرى

في الشكل الثاني هي بعينها كما هي في الشكل الاول و

الكبرى هي التي ينعكس فيه والكبرى في الشكل الثالث

هي بعينها كما هي في الشكل الاول والصغرى هي التي

تنعكس فيه وهذا القول مطرد فيما تبين منها انتاجه

بالعكس وما تبين بالافتراض فان الاصناف التي

يتبين منتجة بالافتراض ايضا فتوة الاصناف

التي تبين بالعكس فاذا صحت لنا هذه الجملة فانه متى

كانت المقدمتان في هذا الشكل كما يقول ارسطو

كليتين وموجبتين فانهما كانتا ضروريتين فان النتيجة قد

تكون ضرورية وذلك يتعذر علينا المطلقة الكلية جزئية

فتصير في الشكل الاول ما كبراه كلية ضرورية وصغراه

مطلقة جزئية فينتج نتيجة جزئية ضرورية على ما تبين فان

كانت التي عكسنا هي الصغرى من هذا الشكل وذلك

اذا كانت الضرورية هي الكبرى منه والامر في ذلك

بين اعني انه ينتج من غير عكس النتيجة وان عكسنا الكبرى

لكونها مطلقة فكانت الكلية الضرورية في هذا الشكل

ماذكر

اعنى بامكان او باضطرار او بالفعل ولا هو ايضا
عن الاسكندر من شرط المقول على الكل المستعمل
فى هذا الكتاب هو ان يكون المحمول بامكان او
باضطرار او بالفعل على كل ما هو بالفعل فقط فانه
لو كان الامر هكذا لم ينتج الا من ممكنتين بحسب المقول
على الكل وهذا واضح فتدبره والاستقراء شاهد
لمذهب ارسطو فانه لا فايدة فى شرط لا يطابق
المواد على ما ذهب اليه ابو نصر ولا شرط لا يعم جميع
اصناف المقدمات على ما ذهب اليه الاسكندر و
بهذا تنحل الحيرة التى عرضت للناس فى مذهب ارسطو
فى اختلاط الممكن مع الوجودى والضرورى على
ما مر من قولنا اذا وصلنا الى ذلك الموضع
انشاء الله تعالى فقد تبين ان الحكم فى اختلاط الضرورة
مع المطلقة للمقدمة الكبرى فى الشكل الاول

واما الشكل الثانى فانه متى كانت المقدمة السالبة
فيه هى الضرورية كان النتيج ضروريا وان كانت
الموجبة اضطرارية فليست النتيجة اضطرارية فليكن
اولا السالبة الكلية الكبرى اضطرارية والموجبة
الكلية الصغرى مطلقة مثال ذلك قولنا كل ج هو
ب ولا شئ من ا هو ب بالضرورة فلان السالبة

ينعكس

الذى
الاول
ينعكس فيعود هذا الضرب الى الصنف من الشكل
الذى سالبته ضرورية وصغراه مطلقة فالنتيج لا محالة
ضرورية على ما مر وكذلك بعض هذا العين ان خبرت
ان السالبة الكلية الاضطرارية صغرى والمطلقة كبرى
لانه ينعكس قولنا ولا شئ من ج هو ب فيصير معنا
ولا شئ من ب هو ا بالضرورة وكل ا هو ج مطلقا
فينتج فى الشكل الاول ولا شئ من ا هو ج بالضرورة
على ما مر قبل فاذا انعكست هذه النتيجة حصل
المطلوب ان كانت المقدمة الموجبة هى الاضطرارية و
كانت السالبة هى المطلقة انتجت مطلقة لان السالبة
المطلقة هى التى تكون اذا انعكست كبرى فى الشكل
الاول وقد تبين انه اذا كانت الكبرى فى الشكل الاول
غير ضرورية ان النتيج غير ضرورية بل مطلقة وقد
تبين بطريق الخلف ان النتيج ليست ضرورية بل
مطلقة متى كانت الموجبة هى الضرورية وذلك انه
ان وضع ان نتيج هذا القياس هو لا شئ من ج
هو ا بالضرورة وقد كان معنا فى مقدمات هذا
القياس ان كل د هو ب بالضرورة فاذا عكسنا
الموجبة الكلية كان معنا بعض ب هو د ولا شئ من د
هو ا بالضرورة فالنتيج على ما مر فى الشكل الاول
ان بعض ب ليس هو ا بالضرورة وقد كان معنا

هذه

ان يكون النتيج مطلقة والكبرى ضرورية من اجل
المقدمة الضرورية ليس يوجد فيها شرط المقول على
الكل الذي استعمل ارسطو على العموم في هذا الكتاب
وهو ان يكون المحمول بالضرورة على كل ما يوصف
بما يجاب سواء كان موصوفا بالفعل او
بالضرورة او بالامكان فانه لا فايدة في هذا الاشتراط
اذا لم يكن صادقا في جميع المواد وانما ينبغي ان
يشترط الشيء الصادق في جميع المواد ونحن اذا
استقرينا المواد ظهر لنا ان قولنا كل ما هو ب هو
ا بالضرورة او هو ا باطلاق ان في بعض المواد
معناه كل ما هو ب بالقوة او بالفعل فهو ا اضطرار
مثل قولنا كل متحرك جسم وكذلك الامر في القضية المطلقة
واذا كان الامر هكذا فاذن القول على الكل الصادق
في كل مادة في المقدمة الضرورية والمطلقة هو ان
يكون ا موجودة ب بالضرورة او باطلاق على ما هو
ب بالفعل اذ كان في بعض المواد يصدق على الكل
ما هو ب بالقوة والفعل وفي بعضها على ما هو ب بالفعل
فقط لان ا اذا صدقت على كل ما هو ب بالقوة والفعل
فهي تصدق على كل ما هو ب بالفعل وليس بعكس
هذا اعني انه ليس اذا صدقت على كل ما هو ب بالفعل
فهي تصدق على كل ما هو ب بالقوة ولهذا ما يجب

ان يكون
ان يكون القول على الكل الضرورية والمطلقة
الطرف الاكبر محمولا على كل ما هو الحد الاوسط بالفعل
اعني على كل ما هو الحد الاوسط بالفعل لا بالامكان
ولذلك متى كانت المقدمة الصغرى ممكنة والكبرى
ضرورية او مطلقة لم يكن القياس منتجا لكون المقول
على الكل في بعض المواد كما دة على ما صرح ارسطو
بعد لانما يكون منتجا كون المقول على الكل في بعض
المواد وهي التي يصدق فيها ان ا باطلاق او بالضرورة
على كل ما هو ب بالفعل او بالقوة وما يكون من
قبل المواد فغير معتبر ههنا فتامل هذا فان ابا نصر
وهم على ارسطو فيه واما المقدمة الممكنة الكبرى
فانه يوجد فيها في جميع المواد الشرط الذي ظن ابو
نصر انه شرط ارسطو في جميع اصناف المقدمات
وذلك ان قولنا كل ما هو ب فهو ا بامكان يصدق
على ما كان بالقوة او بالفعل ولذلك متى كانت
الكبرى ممكنة كانت النتيجة ممكنة في اي ضرب كان من
الاختلاط على ما سنبين بعد فليس اذن هي شرط
المقول على الكل في جميع المقدمات الثلث اعني المطلقة
والضرورية والممكنة هو احد على ما ظنه ابو نصر
من ان يكون المحمول باطلاق او بالضرورة او بامكان
على ما هو ب اي واحد كان من هذه الاصناف الثلث

الاكبر اما الذي يجري مجرى الجزء فالحد الاوسط فيجب متى حمل
الجزء الذي هو الحد الاوسط على الطرف الاصغر بجهة ما ان
يكون تلك الجهة بعينها هي جهة حمل الكل الذي هو الطرف
الاكبر عليه قالوا فكيف ما كان يجب ان تكون جهة الحمل
والنتيجة تابعة لجهة المقدمة المطلقة وهذا القول فيه اختلال
من وذلك ان اعتبار الكل والجزء في القياس من
جهة ما هو قياس منتج في الشكل الاول يجب المقول
على الكل انما هو في المقدمة الصغرى وكذلك الشرط
فيها ان تكون موجبة واشترط في الكبرى ان تكون
كلية ولم يشترط فيها ان تكون موجبة واذا كان
ذلك كذلك فلا اعتبار بالكل والجزء الموجود في
المقدمة الكبرى ان وجد سواء كان ضروريا او لم
يكن بل الواجب اعتبار الكل والجزء الموضوعين الذين
هو شرط في وجود القياس وهو الكل والجزء الموجودان
في المقدمة الصغرى واذا كان ذلك كذلك فكيف تكون
جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة الكبرى على ما يراه ارسطو
ولو سلمنا لهم ان الجزء والكل معتبر في كل واحدة
من المقدمتين لم يكن لنا ان نجعل في موضع الاعتبار
بالجزء والكل الذي يكون في المقدمة الصغرى وفي
موضع الاعتبار بالجزء والكل الذي الموجود في الكبرى
حتى نتحكم على القياس هذا التحكم كما ايضا فمتى اعتبر

قياسا
لم يكن
بالجزء والكل في المقدمة الكبرى ولم نعتبر في الصغرى
الا بالعرض لانه ليس يجب ان يكون الطرف الاصغر منطوقا
في الحمل تحت المقدمة الكبرى وذلك بين بنفسه واما
ما يحتجون به من انه يجب ان تكون جهة النتيجة تابعة لاخس
جهتي المقدمتين كما كان في الايجاب والسلب اعني متى
كانت احدى المقدمتين موجبة والاخرى سالبة ان
النتيجة تتبع السالبة التي هي الاخس فان هذا قياس
شبهي وذلك ان النتيجة ليست تتبع المقدمة السالبة
دون الموجبة من جهة ان السالبة اخس من الموجبة
بل من جهة ما هي سالبة ومطلقة وان كانت اخس
فهو موجبة لا سالبة واختلال هذا القول ظاهر بنفسه
واما ما يحتجون به ايضا من انه قد يوجد في بعض المواد
[illegible] المطلق هو مؤلف من مطلقة صغرى [illegible]
[illegible] مثال ذلك قولنا كل انسان [illegible]
[illegible] ضروري ومحال ان يمشي لا بالاضطرار
فان وجه التغليط في ذلك ان الماشي ليس هو متحركا
بالاضطرار من جهة ما هو انسان دائما هو من جهة
ما هو ماش فاذا اشترط هذا الشرط الماخوذ في
المقدمة الكبرى في النتيجة كانت ضرورية وهو ان كل
انسان متحرك بالاضطرار من جهة ما هو ماش وليس
ينبغي ان يجاب عن هذا بان يقال انما عرض في هذا التاليف

ان النتيجة ضروريه مثال ذلك ان نضع عوض انسان حي وعوض حيوان ما فنقول كل انسان حي باضطرار
وكل حي متحرك بالضرورة فنتج النتيجة كل انسان
متحرك بالضرورة الا ان الحدود انما يعطى انها
تنتج ضروريه دايما لا انها ليست تنتج ضروريه اصلا
كما يعطى ذلك في قياس الخلف ومعنى المقول على الكل
واما المقاييس الجزئيه في هذا الشكل اعني التي تنتج
نتايج جزئيه فانه اذا كانت المقدمات الكلية اضطراريه
وهي الكبرى فالنتيجة اضطراريه وان كانت الجزئيه
وهي الصغرى اضطراريه والكبرى ليست اضطراريه
وليست النتيجة اضطراريه موجبه كانت الكبرى او
سالبه والبرهان على ذلك هو البرهان على المقاييس
الكلية اعني من جهة المقول على الكل ومن جهة الخلف و
من جهة المواد وذلك اذا وضعنا بدل انسان حي وبدل
حي وبدل ابيض فاتلف القياس هكذا بعض
الابيض حي بالضرورة وكل حي متحرك لا بالضرورة
فينتج بعض الابيض متحرك لا بالضرورة وارسطو
يرى من اجل انه يرى في هذا الصنف ان جهة النتيجة
تابعة لجهة المقدمة الكبرى ان كانت المقدمة الكبرى
مطلقة فالنتيجة مطلقة وان كانت ضروريه فالنتيجة
ضروريه وما وسط واوديمس من قدماء

المشائين وثامسطيوس من متاخريهم ومن تبعهم
ان جهة النتيجة تابعة لاخس الجهتين اعني انها توجد ابدا
في هذا التاليف تابعة للمقدمة المطلقة فان الوجود
المطلق اخس من الوجود الضروري ومن اقوى ما
يحتجون به في ذلك انهم يرون ان كل شيء كان فيه
شيء يجري مجرى الجزء للكل فانه متى حمل شيء حملا ما على
الكل لزم ان يحمل على الجزء تلك الجهة بعينها ومتى حمل
الجزء على شيء ما حملا بجهة ما فليس يلزم ان يحمل الكل على ذلك
الشيء تلك الجهة بعينها ولما كان كل قياس فيه شيء
يجري مجرى الكل ومجرى الجزء فمتى كانت احدى المقدمتين
مطلقة والاخرى ضروريه فلا يخلو ذلك من ان يكون
الضروريه هي الصغرى والمطلقة هي الكبرى او الضروريه
هي الكبرى والمطلقة الصغرى قالوا فان كانت الضروريه
هي الصغرى ففيها شيء يجري مجرى الكل وفيها شيء
يجري مجرى الجزء اما الذي يجري مجرى الكل فالحد الاوسط
واما الذي يجري مجرى الجزء الحد الاصغر فليس متى حمل
بجهة ما على الكل الذي هو الحد الاوسط ان يكون تلك
الجهة بعينها محمولا على الجزء الذي هو الطرف الاصغر
ومتى كانت الضروريه هو الطرف الاصغر ومتى كانت
الضروريه هي المقدمة الكبرى كان الكل والجزء موجودا فيها
ايضا اما الذي يجري مجرى الكل والجزء موجودا فيها فالطرف

ولكن هذا الذي يتبين بالخلف هناك يتبين ههنا بالاغتراض
بان نفرض البعض المسلوب عنه شيأ ما راليه و
تكمل المحمول مسلوبا عن جميعه فيرجع الى الصنف الذي
يكون في الشكل من كليتين احديهما موجبة والثانية
سالبة الكمية [illegible] من الضروريه و
الوجوديه والمقاييس المنتجة في هذه المختلطة هي بعينها
المقاييس المنتجة في غير المختلط الا انها اضعفها وذلك
ان الصنف الواحد بعينه يكون ضعيفا مثال ذلك
الذي من كليتين مثلا في الشكل الاول يكون ضعيفين
احدهما ان يكون الكبرى هي الضروريه والصغرى
الوجوديه والصنف الثاني من هذا فيكون المقاييس
المنتجة في كل شكل من الصرف والشيء الذي به يتبين
المنتج هناك هو الذي به يتبين ههنا اعني في المختلط
واما الذي بقي علينا ان ننظر فيه ههنا من امر هذه المختلطة
هو جهة نتاجها اعني لاي جهة يكون تابعة من جهتي
المقدمتين وارسطوطاليس يقول انه اذا كانت
المقدمة الكبرى في الشكل الاول ضروريه فان
النتيجة تكون ضروريه وان لم تكن ضروريه لم تكن
النتيجة ضروريه فلنتكلم على ما هو حق فهو بالفعل
وكل ما هو باطل فهو اما بالضروره او ليس بالضروره
فاقول ان هذين الصنفين من الشكل الاول ينتج

احدهما

احدهما ان يكون بالضروره في كل الجيم والآخر ولا شيء من
بالضروره هو برهان ذلك ان ح هي جزء من
اذ كان من شرط الشكل الاول ان يكون الصغرى فيه
موجبة ومن شرط هذا الاختلاط ان يكون ح جزء
من ب بالفعل وكلا ب بالفعل لا بالامكان كما قال
في المقاييس الممكنة واذا حمل شيء على الكل فهو يحمل على
الجزء ضروره بالجهة التي بها حمل على الكل وذلك بين
بنفسه فان الجزء مندرج تحت الكل وداخل تحته واما ان
كانت الكبرى ليست ضروريه لكن كانت الضروريه
الصغرى فانه ليس يكون النتيج ضروريه مثال ذلك
قولنا كل د هو ب اضطرارا وكل هو ا بالفعل
او ولا شيء من ا بالفعل فاقول انه ليس ينتج في
هذا التاليف ان كل د هو ا باضطرار برهان ذلك
انه ان كان ذلك ممكنا فلينتج ان كل د هو ب
باضطرار فينتج لنا في الشكل الثالث ان بعض
ب هو ا باضطرار وقد وضعنا ان كل ب هو
لا ا باضطرار هف لا يمكن وبمثل هذا يتبين اذا وضعنا
المقدمة الكبرى سالبة ليست بضروريه وقد يتبين
ايضا ذلك من ان ح هي جزء من ب فاذا كانت
المحمولة على الكل ما هو جزء لب التي هي الكل بغير ضروره
اذ كانت جزء من ب وهو ايضا بين من الحدود

ليست بمضطرة ان تكون ولا هي موجودة بالفعل بل هي ممكنة
ان توجد في المستقبل وان لا توجد وهذه هي الممكنة و
اشياء هي موجودة دايما وهذه هي المضطرة فهو بين
انه يجب ان يكون القياس المولف من صنف صنف
من هذه مختلفة من قبل اختلاف مقدماتها فيكون
القياس الاضطراري مولفا من مقدمات اضطرارية
والقياس المطلق من مقدمات مطلقة والممكن من
مقدمات ممكنة واما المقاييس التي تاتلف من المقدمات
الاضطرارية فقوية من المقاييس التي تاتلف من
المقدمات المطلقة وذلك ان الاشياء التي تشترط
في المنتج من المطلقة هي بعينها تشترط في المنتج من الضرورية
والاشياء التي هي سبب عدم الانتاج في غير المنتج
منها هي بعينها سبب عدم الانتاج في الضرورية اذ كان
لا فرق بينهما الا زيادة الاضطرار فقط ولذلك كانت
الاصناف المنتجة من المطلقة وغير المنتجة على عدة المنتجة
وغير المنتجة من الضرورية وانما الفرق بينهما في ان
المطلقة يقال على ما كان موجودا بالفعل من غير ان
تشترط في ذلك وجود ضرورة وان الضرورية
يقال على ما كان موجودا بالفعل ومشترطا فيه
هذه الزيادة وجه البيان فيما يتالف من المنتج
في الشكل من الاضطرارية وهو بعينه وجه البيان

فيما يتالف

على

فيما يتالف من المطلقة وذلك انه لا فرق بين المقول
الكل والمقول على شيء وهو الشرط الذي به يكون القياس
في الشكل الاول منتجا في المادة المطلقة والضرورية
وذلك ان معنى المقول على الكل فيهما انما هو ان يكون
المقول بايجاب او بسلب على كل ما هو بالفعل
سواء كان ما هو بالفعل موجودا بزيادة شرط
الضرورة او بغير زيادة ذلك وامر شرط المقول
على الكل المستعمل في هاتين المادتين وهذا هو ظاهر
كلام ارسطو وهو الحق في نفسه على ما سنبين بعد
وكذلك وجه البيان فيما يتالف من المنتج في
الشكل الثاني والثالث من المقدمات المطلقة و
ذلك فيما كان منها بينين برجوعه الى الشكل الاول
بعكس احدى مقدميه وذلك ان وجوه العكس في
المقدمات المطلقة والضرورية هي واحد وكذلك
فيما كان منها بينين بالفعل واما ما كان منها بينين
بالخلف وهي متى كانت المقدمة الكلية موجبة و
الجزئية سالبة فليس الامر فيه واحدا وذلك ان
القياس الذي يودي الى الاستحالة يكون مولفا من
احدى مقدمتي القياس ومن نقيض النتيج في الجهة و
السلب فيكون مختلطا من مقدمة ضرورية ومطلقة او
ممكنة ولم يتبين بعد وجه النتيج اللازم عن هذا التاليف

ويوضع موضوعه باتي كانه محمول على نفسه وذلك في غاية
وهذا هو السبب ان لم يلفه فكرة بالطبع على مطلق محدود
حتى يكون ههنا قياس ينتج المطلق المحدود بعكس كما
يراه جالينوس في هذا الرابع والفرق بين هذا العكس
والعكس يستعمله ارسطو في ردكثير من اصناف
الشكل الثاني والثالث الى الاول ان ذلك العكس
انما هو في تبيين الانتاج في مقاييس طبيعيه فهذا عكس
في تبيين الانتاج في مقاييس صناعي الكلي وانما
لم يلتفت ارسطو الى المقاييس الصناعيه لانها غير
محاكيه للوجود ويكاد ان يكون غير صناعيه ولذلك
ظن قوم انه ينتج نتاج كثيرة في كل واحد من الاشكال
غير النتاج التي ذكرها ارسطو وذلك اما جزئيتها
واما عكوسها وذلك ان جعلت مطلوبات ثم انتجت
بتوسط النتاج الاول فذلك انتاج بطريق غير
طبيعي بل صناعي وارسطو بين ان
الصنفين الكليين من الشكل الاول اعني اللذين
ينتجان نتيجة كلية احكم الاشكال كلها الا ان جميع اصناف
المقاييس المنتجة التي في الشكل الثاني يرجع الكلية
منها الى الكلية في هذا الشكل ويرجع الجزئية التي
فيه الى الجزئية التي في الشكل الاول وجميع اصناف
الشكل الثالث انما ينتج جزئية والجزئية التي في الشكل

الاول يمكن فيها ان تبين على طريق الخلف الكلية التي في
الثاني التي تبين بالكلية التي في الشكل الاول فيكون
هذان الصنفان من الشكل الاول احكم من جميع اصناف
المقاييس المنتجة اذ كلها يمكن ان تتبين بهذين الصنفين
واما كيف تتبين جزئيته التي في الشكل الاول احكم
من جميع اصناف المقاييس المنتجة الى على طريق الخلف
بالكلية التي في الشكل الثاني فعلى ما اقول وذلك انه
ان كانت امور موجودة في كل ب وفي بعض ج فاقول
ان امور موجودة في بعض ج فان لم يكن كذلك فنقيضها
هو الصادق وذلك انه ولا شيء من ا في ج وقد
كان معنا ان امور موجودة في كل ب ينتج في الشكل
الثاني ان ا غير موجودة في شيء من ج وقد كنا
فرضنا ها في بعض ج هذا خلف لا يمكن وبمثل هذا
يتبين انتاج السالبة الجزئي في الشكل الاول
الكلي السالب من الشكل الثاني على طريق الخلف فقد
تبين من هذا القول اصناف القياسات المطلقة
التي يوجب اثبات شيء وابطاله [illegible]

قال ولان المقدمات المطلقة والاضطرارية
والممكنة يخالف بعضها بعضا في الجهة والمادة التي تدل عليها
الجهة وذلك ان ههنا اشياء كثيرة موجودة بالفعل من غير
ان يكون وجودها باضطرار وهي المطلقة واشياء

فاذا عكست ما بين المقدمتين فقيل بعض الهيولى ولا شئ
من الهيولى هو صورة فانه ينتج المس هو ح لكن لم يعد
هذه المقاييس في المقاييس المقصودة منها اذ كان
المط ههنا انما هو المقياس الذي يقع عليه الفكرة
بالطبع بالاضافة الى المط المحدود فاما المقياس
التي ينتج غير المط فليس يعتمد القوة الفكرية بالطبع
ولا تلفت اصلا لانه مثلا اذا طلبنا هل ا ح فقلنا
انه ح لان ا ب و ب ح كان ذلك قياسا
طبيعيا موجودا في كلام الناس كثيرا وهذا هو الشكل
الاول وكذلك اذا قلنا انه ح لان ا و و ح فان
فهو بين ان هذا التاليف موجود لنا بالطبع وهذا
هو الشكل الثاني وهو موجود كثيرا في كلام الناس
بالطبع وكذلك اذا قلنا انه ح لان ا و و ح فان
هذا ايضا قياس موجود لنا بالطبع وهذا هو الشكل
الثالث واما ان نقول ان انه ح لان ح ح ب و
ب ح فهو شئ لا يفعله بالطبع اصلا لان الذي
يلزم منه هو غير المط وهو ان ح ح في امكان هذا الجزء
من قال انه ح لان ا ح ب و ب ح وهذا شئ لا
يفعل الفكرة بالطبع ومن ههنا تبين ان الشكل الرابع
الذي يذكره جالينوس ليس بقياس تقع عليه الفكرة
بالطبع وذلك اذا طلبنا هل ح فيها افقدنا ح فيها

لان ب ح ا

ملحظ

لان ب في ا و ح في ب فنحن بين احد امرين اما ان
اللازم عن هذا التاليف ونطرح ذلك المط بالجملة و هو
ان ح ح ا وذلك خلاف ما طلبنا واما ان يكون عند
ما ياتي بهذا التاليف يبقى المط في اذهاننا على ما كان
عليه عند الطلب وهو ان يكون الموضوع فيه موضوعا
والمحمول محمولا وذلك ان كل مط واحد فالموضوع
فيه موضوع بالطبع والمحمول فيه محمول بالطبع فاذا
بقي الموضوع موضوعا عندنا في المط والمحمول محمولا
وذلك موجود في اذهاننا بهذه الصفة دائم المط
مطلوبا ثم اتينا بحد اوسط يكون محمولا لاعلى محمول
المط وموضوعا لموضوع المط على ما يرى جالينوس
ان هذا الشكل رابع بالاضافة الى المط والا فانا
ههنا شكل رابع وانما هو ههنا شكل اول اما على المط
واما على حق لكن ليتبين لنا ههنا ان هذا الشكل الرابع
انما تصوره على هذه الجهة اعني بالاضافة الى المط
المحدود الذي الموضوع فيه بالطبع والمحمول محمول
بالطبع فانه ليس يتصور شكل رابع الا على هذا
الوجه فمتى طلبنا وجود شئ في شئ واحدنا حدا
اوسط فحملناه مرة على محمول المط ومرة حملنا عليه
موضوع المط فانه يلزم ضرورة ان يكون الشئ الواحد
بعينه كانه محمول على نفسه فانه من جهة ما يحمل على المحمول

بياض والنتج والغراب وذلك ان بعض الابيض
نتج ولا ابيض واصف غراب والنتج ولا نتج واحد
غراب واما الحدود التي ينتج الموجبة فليس
يوجد للعدد التي تقدمت اعني لانه قد يصدق فيهم
ان يلزم الجزئية الموجبة الجزئية وذلك انه ان كان كل
حيوان فقد كان بعض حيوان ينتج لنا ان
بعض حيوان وقد وضعنا في مقدمات هذا القياس
ولا شيء من ب ا ممتنع لا يمكن فانه لا يمكن في
هذا الصنف ان ينتج موجبا اصلا لكن لا يعلم انه ليس
بقياس لانه ليس ينتج نتيجة واحدة دايما وذلك
انه لا يدري الموضوع الذي يصدق فيهم
الجزئية الموجبة من الموضع الذي يصدق فيهم
السالبة الكلية واما اذا كانت المقدمتان في هذا
القياس جزئيتين او مهملتين او احديهما جزئية و
الاخرى مهملة موجبتين كانتا معا او سالبتين
معا او احديهما موجبة والاخرى سالبة فانه
يكون في ذلك قياس والحدود التي ينتج الموجبة
العامة لهذه الضروب كلها البياض والانسان
والحي والتي ينتج ان لب الابيض وغير النامي و
الحي والابيض هو الحي الاوسط فيهما والحي هو الاكبر

الشكل

فقد تبين من هذا القول متى يكون قياس في هذا
ومتى لا يكون قياس وانه اذا كانت الصغرى في
هذا القياس موجبة وكانت معدة كلية اما الصغرى
واما غيرها انه يكون قياس ينتج وانه اذا كان
قياس ينتج فمن الاضطرار ان يكون المقدمات هذه
الصفة وتبين ايضا ان القياس في هذا الشكل
غير كامل وان ضروبه ناقصة بالانعكاس والاخراج
والخلف وانه ليس يوجد في هذا الشكل ينتج كلية
سالبة ولا كلية موجبة وانه يعم الاشكال كلها انه
لا ينتج فيها من سالبتين ولا من جزئيتين ولا من
مهملتين ولا من مهملة وجزئية اذا كانت المهملة
قوتها قوة الجزئيات وتبين انه اذا كان في كل
واحد من اصناف القياس مقدمتان احديهما
كلية سالبة والاخرى موجبة انه قد يكون قياس
ينتج دايما اعني انه ينتج مطلوبا مفروضا وغير مفروض
اما المفروض فمتى كانت السالبة الكلية هي الكبرى
في الشكل الاول فاما غير المفروض فمتى كانت الصغرى
هي الكلية السالبة وكذلك الحال في الشكل الثاني الذي
يكون فيه الصغرى الكلية والكبرى جزئية وفي الشكل
الثالث الذي يكون فيه الصغرى الكلية سالبة و
ذلك انه اذا كان ولا شيء من ج ح موجب وكل ب ح

فقد تبين

كليتين الكبرى سالبه والصغرى ومنتج بعض ح ليس
وهذا الصنف ليس منتجا الا نعكاس وكذلك اذا
كانت السالبه الكبرى هي الكليه والموجبه الصغرى
هي الجزئيه فانه يكون ايضا قياسا منتجا ومثال
ذلك بعض هو ح ولاشئ من هو ليس بعض
ح ليس هو وذلك اذا عكسنا الموجبه منه رجع
الى الشكل الاول واما ان كانت المقدمه الكبرى هي
الموجبه والصغرى هي السالبه فانه لا يكون
ذلك قياسا بالمط وهذا صنفان كالاول احدهما
ان تكون الكبرى هي الكليه والصغرى هي الجزئيه
والصنف الثاني على عكس هذا فلنضع اولا الكبرى هي
الكليه والصغرى هي الجزئيه مثال ذلك قولنا بعض
ليس هو ح وكل هو فاقول ان هذا غير منتج و
ذلك انه منتج في المواد المختلفه المتضادين معا مثال
المواد التي ينتج فيها الموجب الانسان والحي والنامي
والانسان هو الاصغر والحي هو الاوسط والنامي
هو الاكبر وذلك ان بعض الحي ليس بانسان وكل
حي نام وكالانسان نام واما الحدود التي ينتج
السالب فليس يوجد اذا كان قد يصدق مع السالبه
الجزئيه الموجبه فيكون بعض هو ح وكل هو
فبعض ح اذن هو فاذن ليس يصدق ولا شئ

من ح هو الكل

من ح هو الكل لهذا الصنف يعد في غير المنتج من قبل انه
انما ينتج في بعض المواد وهي المادة التي يصدق
فيها مع السالبه الجزئيه الموجبه الجزئيه وكذلك اذا
كانت الصغرى هي الكليه والكبرى هي الجزئيه
مثال ذلك ان يكون ولا شئ من هو ح وبعض
هو ليس ح فاقول انه غير منتج فالحدود التي ينتج الموجب
المائي والانسان والحي وذلك انه ولا مائي واحد
انسان وبعض المائي حي وكل انسان حي وهي
النتيجه والحدود التي ينتج السالب المائي والعلم والحي
وذلك انه ولا مائي واحد علم وبعض المائي ليس
فلا علم واحد حيوة وكذلك ايضا لا يكون قياس
اذا كانتا سالبتين معا غير الكليه والجزئيه ومثال
الحدود التي ينتج السالب اذا كانت الصغرى هي
الكليه النامي والعلم والحي والنامي هو الاوسط
والعلم هو الاصغر والحي الاعظم وذلك ان النمو ليس
بعلم وبعض النمو ليس بحيوة والعلم ليس بحيوة وهي
النتيجه ومثال الحدود التي ينتج الموجب المائي والانسان
والحي وذلك ان المائي ليس بانسان وبعض المائي
ليس بحيوان وكل انسان حيوان وهي النتيجه والحدود
التي ينتج السالب اذا كانت المقدمه الكبرى هي الكليه

وكانتا موجبتين فانه لكون قياس منتج موجبة جزئية
مثال ذلك انه اذا وضعنا ان كل ب هو ج وبعض
ب ليس هو ا فقولنا بعض ب هو ا عني اذا كانت الصغرى
هي الكلية والكبرى الجزئية وذلك انه ينعكس بعض
ب هو ا فيكون موضوعا بعض ا هو ب وكل ب هو
ج فينتج في الشكل الاول ان بعض ا هو ج ثم ينعكس
هذه النتيجة فينتج المط وهو ان بعض ج هو ا وهذا نتيج
بعكس وكذلك ايضا ان كانت الجزئية هي
الصغرى والكلية هي الكبرى فانه لكون قياس
منتج ومثال ذلك ان نضع ان بعض ب هو ج وكل
ب هو ا فقولنا انه ينتج ان بعض ج هو ا وذلك
انه ينعكس هذه الجزئية فيكون موضوعا بعض ج هو
وكل ب هو ا فينتج في الشكل الاول ان بعض ج
هو ا وقد تبين هذا بالافتراض وذلك انه اذا وضعنا
بعض ب مثلا هو ز كان كل ز هي ج وكل ز هي
ا ورجعنا الى الذي من كليتين موجبتين في هذا الشكل
اعني ان ينتج بعض ج هي ا وقد تبين بسياقة الكلام
الى المحال وهو الذي يسمى الخلف وذلك بان ناخذ
نقيض النتيجة فنضيف اليها احدى المقدمتين فيلزم
ان يكون الثانية مثال ذلك ان ناخذ ولا شيء
من ج هو ا الذي هو نقيض النتيجة ونضيف اليها

المقدمة الصغرى وهي قولنا بعض ب هي ج فينتج لنا
في الشكل الاول ان بعض ب ليست ا وهي نقيض المقدمة
الكبرى التي وضعنا وهو ان كل ب هو ا فقد صار في
الكلام بوضع نقيض تلك النتيجة فيه الى المحال فذلك
النقيض اذن محال فالنتيجة صادقة فاما اذا كانت
احديهما موجبة والثانية سالبة وكانت المقدمة
السالبة هي الكبرى والموجبة هي الصغرى فقد
يكون قياس مثال ذلك انا نفرض اولا ان السالبة
الكبرى هي الجزئية والموجبة الصغرى هي الكلية مثل
ان يكون كل ب هو ج وبعض ب ليس ا فاقول انه
ينتج ان بعض ج ليس هو ا وذلك كسياقة الكلام
الى المحال وذلك انه ان لم يكن صادقا قولنا بعض
ج ليس ا فليكن الصادق نقيضه وهو كل ج هو
ا فانا اذا وضعنا الى هذه المقدمة الصغرى وهي
ان كل ج هو ا ينتج لنا ان كل ب هو ا وذلك محال
لانه نقيض المقدمة الكبرى لانا قدرنا ووضعنا ان
بعض ب ليس ا فنقيضه هو الصادق وهو ان بعض
ب ليس ا وقد تبين ذلك بالفرض اذا فرض بعض
شيء محسوس وليكن مثلا رضيا من ب ولا
شيء من ب هو ا وكل ب هو ج لان ب هو بعض ج
فيعود الى الضرب المنتج من هذا الشكل اعني الذي من

ليست بمضطرة ان تكون ولا هي موجودة بالفعل بل هي ممكنة
ان توجد في المستقبل وان لا توجد وهذه هي الممكنة و
اشياء هي موجودة دايما وهذه هي المضطرة فهو من
اريجب ان يكون القياس المولف من صنف صنف
من هذه مختلفة من قبل اختلاف مقدماتها فيكون
القياس الاضطراري مولفا من مقدمات اضطراريه
والقياس المطلق من مقدمات مطلقة والممكن من
مقدمات ممكنة واما القاييس التي تاتلف من المقدمات
الاضطراريه فقوميه من القاييس التي تلتلف من
المقدمات المطلقة وذلك ان الاشياء التي تشترط
في المنتج من المطلقة هي بعينها تشترط في المنتج من الضروريه
والاشياء التي هي سبب عدم الانتاج في غير المنتج
منها هي بعينها سبب عدم الانتاج في الضروريه اذ كان
لا فرق بينهما الا زيادة الاضطرار فقط ولذلك كانت
الاصناف المنتجة من المطلقة وغير المنتجة على عدة المنتجة
وغير المنتجة من الضروريه وانما الفرق بينهما في ان
المطلقة يقال على ما كان موجودا بالفعل من غير ان
يشترط في ذلك وجود ضرورة وان الضروريه
يقال على ما كان موجودا بالفعل ومشترطا فيه
هذه الزيادة ووجه البيان فيما يتالف من المنتج
في الشكل من الاضطراريه وهو بعينه وجه البيان

فيما يتلف

فيما يتالف من المطلقة وذلك انه لا فرق بين المقول
الكل والمقول على شيء وهو الشرط الذي به يكون القياس
في الشكل الاول منتجا في المادة المطلقة والضروريه
وذلك ان معنى المقول على الكل فيهما انما هو ان يكون
اذا قيل بايجاب او سلب على كل ما هو بالفعل
سواء كان ما هو بالفعل موجودا بزيادة شرط
الضرورة او بغير زيادة ذلك واما شرط المقول
على الكل المستعمل في هاتين الحدين وهذا هو ظاهر
كلام ارسطو وهو الذي نص عليه مرارا بعد
وكذلك وجه البيان فيما يتالف من المنتج في
الشكل الثاني والثالث من المقدمات المطلقة و
ذلك فيما كان منها بينين برجوعه الى الشكل الاول
بعكس احدى مقدمتيه وذلك ان وجود العكس في
المقدمات المطلقة والضروريه هو واحد وكذلك
فيما كان منها بينين بالفعل واما ما كان منها بينين
بالخلف وهي متى كانت المقدمة الكلية موجبة و
الجزئية سالبة فليس الامر فيه واحدا وذلك ان
القياس الذي يودي الى الاستحالة يكون مولفا من
احد مقدمتي القياس ومن نقيض النتيج في الجهة و
السلب فيكون مختلطا من مقدمة ضروريه ومطلقة او
ممكنة ولم يتبين بعد وجه النتيج اللازم عن هذا التاليف

ويوضع موضوعه باتي كانه محمول على نفسه وذلك في غاية الاستكراه
وهذا هو السبب في ان لم يولفه فكرة بالطبع على معطى محدود
حتى يكون ههنا قياس ينتج المطلوب ويعكس كما
يراه جالينوس في هذا الرابع والفرق بين هذا العكس
والعكس الذي استعمله ارسطو في ردّ كثير من اصناف
الشكل الثاني والثالث الى الاول ان ذلك العكس
انما هو في تبيين الانتاج في مقاييس طبيعية فهذا عكس
في تبيين الانتاج في مقاييس صناعي الكلية وانما
لم يلتفت ارسطو الى المقاييس الصناعية لانها غير
محاكية للوجود ويكاد ان يكون غير متناهية ولذلك
ظن قوم انه ينتج نتايج كثيرة في كل واحد من الاشكال
غير النتايج التي ذكرها ارسطو وذلك اما جزئياتها
واما عكوسها وتلك ان جعلت مطلوبات ثم انتجت
بتوسط النتايج الاول فذلك انتاج بطريق غير
طبيعي بل صناعي وارسطو يبين ان
الصنفين الكليين من الشكل الاول اعني اللذين
ينتجان نتيجة كلية اكمل الاشكال كلها الا ان جميع اصناف
المقاييس المنتجة التي في الشكل الثاني يرجع الكلية
منها الى الكلية في هذا الشكل ويرجع الجزئية التي
فيه الى الجزئية التي في الشكل الاول وجميع اصناف
الشكل الثالث انما ينتج جزئية والجزئية التي في الشكل

الشكل

الاول يمكن فيها ان تتبين على طريق الخلف الكلية التي في
الثاني التي تتبين بالكلية التي في الشكل الاول فيكون
هذان الصنفان من الشكل الاول اكمل من جميع اصناف
المقاييس المنتجة اذ كلها يمكن ان تتبين بهذين الصنفين
واما كيف تتبين جزئية التي في الشكل الاول اكمل
من جميع اصناف المقاييس المنتجة الى الجزئية على طريق الخلف
بالكلية [illegible] الشكل الثاني فعلى ما اقول وذلك انه
ان كانت [illegible] موجودة في كل ب وفي بعض ج فاقول
ان ا موجودة في بعض ج فان لم يكن كذلك فنقيضها
هو الصادق وذلك انه ولا شيء من ا في ج وقد
كان [illegible] موجودة في كل ب ينتج في الشكل
الثاني ان ب غير موجودة في شيء من ج وقد كنا
فرضنا ب في بعض ج هذا خلف لا يمكن ومثل هذا
يتبين انتاج السالبة الجزئية في الشكل الاول
الكلي السالبة من الشكل الثاني على طريق الخلف فقد
تبين من هذا القول اصناف القياسات المطلقة
التي يوجب اثبات شيء وابطاله [illegible]

قال ولان المقدمات المطلقة والاضطرارية
والممكنة يخالف بعضها بعضا في الجهة والمادة التي دل عليها
الجهة وذلك ان ههنا اشياء كثيرة موجودة بالفعل من غير
ان يكون وجودها باضطرار وهذه هي المطلقة واشياء

بياض والنتج والغراب وذلك ان بعض الابيض
نتج ولا ابيض واصغراب والنتج ولا نتج واحد
غراب واما الحدود التي ينتج الموجبة فيه فليس
يوجد للعدد التي تقدمت اعني لانه قد يصدق فيهم
ان يلد الحنية الموجبة الجزئية وذلك انه ان كان كل
حيوان وقد كان معنا بعض حيوان ينتج لنا ان
بعض حيوان وقد وضعنا في مقدمات هذا القياس
ولا شئ من انسان بفرس لا يمكن فاذن لا يمكن في
هذا الصنف ان ينتج موجبا اصلا لكن لا يعلم انه ليس
بقياس لانه ليس ينتج نتيجة واحدة دايما وذلك
انه لا يدري الموضع الذي يصدق فيه السالبة
الجزئية الموجبة من الموضع الذي يصدق فيها مع
السالبة الكلية واما اذا كانت المقدمتان في هذا
القياس جزئيتين او مهملتين احديهما جزئية و
الاخرى مهملة موجبتين كانتا معا او سالبتين
معا او احديهما موجبة والاخرى سالبة فانه ليس
يكون في ذلك قياس والحدود التي ينتج الموجب
العام لهذه الضروب كلها البياض والانسان
والحي والتي ينتج السالب الابيض وغير الناطق و
الحي والابيض هو الحد الاوسط فيها والحي هو الاكبر

الشكل
فقد تبين من هذا القول متى يكون قياس في هذا
ومتى لا يكون قياس وانه اذا كانت الصغرى في
هذا القياس موجبة وكانت معدومة كلية اما الصغرى
واما غيرها انه يكون قياس ينتج وانه اذا كان
قياس ينتج فمن الاضطرار ان يكون احد المقدمات هذه
الصغرى وتبين ايضا ان القياس في هذا الشكل
غير كامل وان صنفا منه بالانعكاس والاقتران
والخلف وانه ليس يوجد في هذا الشكل نتيج كلية
سالبة ولا كلية موجبة وانه ليس جميع الاشكال كلها انه
لا ينتج فيها من سالبتين ولا من جزئيتين ولا من
مهملتين ولا من مهملة وجزئية اذا كانت المهملات
قولها قولة الجزئيات وتبين انه اذا كان في كل
واحد من اصناف القياس مقدمتان احديهما
كلية سالبة والاخرى موجبة انه قد يكون قياس
ينتج دايما اعني ان ينتج مطلوبا مفروضا وغير مفروض
اما الخلط المفروض فمتى كانت السالبة الكلية هي الكبرى
في الشكل الاول فاما غير المفروض فمتى كانت الصغرى
هي الكلية السالبة وكذلك الحال في الشكل الثاني الذي
يكون فيه الصغرى الكلية والكبرى جزئية وفي الشكل
الثالث الذي يكون فيه الصغرى الكلية سالبة و
ذلك انه اذا كان ولا شئ من حيوان بحجر وكل حيوان

كليتين الكبرى سالبه والصغرى ومنتج بعض ح ليس
وهذا الصنف ليس منتجا الا بعكس وكذلك اذا
كانت السالبه الكبرى هي الكليه والموجبه الصغرى
هي الجزئيه فانه يكون ايضا قياس منتج ومثال
ذلك بعض هو ح ولاشئ من ب هو فبعض
ح ليس هو اوذلك اذا عكسنا الموجبه منه رجع
الى الشكل الاول واما ان كانت المقدمه الكبرى هي
الموجبه والصغرى هي السالبه فانه لا يكون ح
ذلك قياس على الاطلاق وهذا صنفان كالاول احدهما
ان يكون الكبرى هي الكليه والصغرى هي الجزئيه
والصنف الثاني على عكس هذا فتضع اولا الكبرى هي
الكليه والصغرى هي الجزئيه مثال ذلك قولنا بعض
ليس هو ح وكل هو ا فاقول ان هذا غير منتج و
ذلك انه منتج في المواد المختلفه المقتضيين معا مثال
المواد التي ينتج فيها الموجب الانسان والحي والنامي
والانسان هو الاصغر والحي هو الاوسط والنامي
هو الاكبر وذلك ان بعض الحي ليس بانسان وكل
حي نام وكل انسان نام واما الحدود التي ينتج
السالب فليس يوجد اذا كان قد يصدق مع السالبه
الجزئيه الموجبه فيكون بعض هو ح وكل هو
فبعض ح اذن هو ا فاذن ليس بصدق ولا كل

من ح هو ا

من ح هو الكن هذا الصنف يعد في غير المنتج من قبل انه
انما ينتج في بعض المواد وهي المادة التي يصدق
فيها مع السالبه الجزئيه الموجبه الجزئيه وكذلك اذا
كانت الصغرى هي الكليه والكبرى هي الجزئيه
مثال ذلك ان يكون ولاشئ من ب هو وبعض
ح هو ا فاقول انه غير منتج فالحدود التي ينتج الموجب
الماني والانسان والحي وذلك انه ولاماني واحد
انسان وبعض الماني حي وكل انسان حي وهي
النتيجه والحدود التي ينتج السالب الماني والعلم والحي
وذلك انه ولاماني واحد له علم وبعض الماني ليس
فلا علم واحد حيوة وكذلك ايضا لا يكون قياس
اذا كانتا سالبتين معا على الكليه والجزئيه ومثال
الحدود التي ينتج السالب اذا كانت الصغرى هي
الكليه النامي والعلم والحي والنامي هو الاوسط
والعلم هو الاصغر والحي الاعظم وذلك ان النمو ليس
بعلم وبعض النمو ليس بحيوة والعلم ليس بحيوة وهي
النتيجه ومثال الحدود التي ينتج الموجب الماني والانسان
والحي وذلك ان الماني ليس بانسان وبعض الماني
ليس بحيوان وكل انسان حيوان وهي النتيجه والحدود
التي ينتج السالب اذا كانت المقدمه الكبرى هي الكليه

وكانا موجبتين فانه يكون قياس منتج موجبة جزئية
مثال ذلك انه اذا وضعنا ان كل ه هو و بعض
ه هو فاقول ان بعض هو اعني اذا كانت الصغرى
هي الكلية والكبرى الجزئية وذلك انه يعكس بعض
ه هو فيكون معنا بعض هو و كل ه
ه فينتج في الشكل الاول ان بعض هو ه ثم يعكس
هذه النتيجة فينتج المطلوب وهو ان بعض هو و هذا المنتج
بعكس وكذلك ايضا ان كانت الجزئية هي
الصغرى والكلية هي الكبرى فانه يكون قياس
منتج ومثال ذلك ان نضع ان بعض ه هو و كل
ه هو فاقول انه ينتج ان بعض ه هو و ذلك
انه يعكس هذه الجزئية فيكون معنا بعض ه هو
وكل ه هو فينتج في الشكل الاول ان بعض
هو و قد تبين هذا بالافتراض وذلك انه اذا وضعنا
بعض مثلا هو ز كان كل ز هي ه وكل ز هي
او رجعنا الذي من كليتين موجبتين في هذا الشكل
اعني ان ينتج بعض ه هي او قد تبين بسياقة الكلام
الى المحال وهو الذي سمي الخلف وذلك ان ناخذ
نقيض النتيجة فنضيف اليها احدى المقدمتين جميعا
ان يكون الثانية مثال ذلك ان ناخذ ولا شيء
من ه هو الذي هو نقيض النتيجة ونضيف اليها

المقدمة الصغرى وهي قولنا بعض هي ه فينتج لنا
في الشكل الاول ان بعض ليست او هي بعض المقدمة
الكبرى التي وضعنا وهو ان كل هو ه فقد صار في
الكلام بوضع نقيض تلك النتيجة فيه الى المحال فذلك
النقيض اذن محال فالنتيجة صادقة فاما اذا كانت
احديهما موجبة والثانية سالبة وكانت المقدمة
السالبة هي الكبرى والموجبة هي الصغرى فقد
يكون قياس مثال ذلك انا نفرض اولا ان السالبة
الكبرى هي الجزئية والموجبة الصغرى هي الكلية مثل
ان يكون كل ه هو وبعض ز ليس هو فاقول انه
ينتج ان بعض ز ليس هو وذلك ليس يتم الكلام
الى المحال وذلك انه ان لم يكن صادقا قولنا بعض
ز ليس هو لكن الصادق نقيضه وهو كل ز هو
فانا اذا وضعنا الى هذه المقدمة الصغرى وهي
ان كل ز هو ينتج لنا ان كل ه هو وذلك محال
لانه نقض المقدمة الكبرى اذ قد كنا وضعنا ان
بعض ه ليس هو نقيضه هو الصادق وهو ان بعض
ه ليس هو قد تبين ذلك بالفرض اذا فرض بعض
شيء محسوس ولكن مثلا ر فيكون معنا ولا
شيء من ر هو وكل ر هو لان ر هو جزء من
فيعود الى الصنف المنتج من هذا الشكل اعني الذي من

هو الاسم الكلي الصغرى الكلية وهي قولنا كل هو
جزئية فيصير بعض هو هو ومعنى الكل هو
فينتج في الشكل الاول ان بعض هو هو على ما سبق هناك
وقد سبق هذا بالخلف وبالافتراض اما بالخلف فبان
ناخذ نقيض النتيج ونضيف اليها احدى المقدمتين
فيلزم عنها نقيض المقدمة الثانية وهو لازم عنها لكذب
فهو كذب واما بالافتراض فبان نفرض بعض
هو زولان ج هو ك وهو هو جزء من ف
ضرورة جزء من ج وكل ان في ك وز جزء من
ب فرضرورة جزء من ا وقد كان ج أ من
فبعض هو ا وكذلك متى كانت المقدمة الكبرى
سالبة والصغرى موجبة فانه يكون ايضا قياس
مثال ذلك قولنا كل هو ج ولا شئ من ب هو
اقول انه ينتج بعض ج ليس هو اعني سالبة جزئية
لانه اذا عكسنا الموجبة الكلية جزئية ائتلف القول
هكذا بعض ج هو ولا شئ من ا بعض ج
ليس هو وذلك في الشكل الاول واما اذا كانت
الكلية السالبة هي الصغرى والكلية الموجبة هي الكبرى
مثل قولنا ولا شئ من هو ج وكل ا فانه لا
يكون في ذلك قياس ينتج المطلوب لانه ينتج المتضادين
عند استعمال في مواد مثال الحدود التي ينتج الموجب

الفرس والانسان والحمار والاصغر هو الفرس والاوسط
هو الانسان وذلك انه ولا انسان واحد فرس
وكل انسان حيوان ينتج كل فرس حيوان وهو موجب
صادق والحدود التي ينتج ان لا يغير النامي و
الانسان والحمار والانسان ليس بغير نام والانسان
حيوان وينتج ان غير النامي ليس بحيوان واما اذا كانت المقدمتان
الكليتان سالبتين فانه لا يكون قياس اصلا و
الحدود التي ينتج الموجب الفرس وغير النامي والحمار
والفرس هو الاصغر وغير النامي الاوسط وذلك
ان غير النامي ليس بفرس وليس بحيوان ينتج الفرس
والتي ينتج ان لا يكون الفرس وغير النامي والانسان
والفرس الاصغر وغير النامي الاوسط والانسان
الاكبر وذلك ان غير النامي ليس بفرس وغير النامي
ليس بانسان والفرس ليس بانسان فقد تبين
متى يكون قياس في هذا الشكل اذا كانت المقدمتان
كليتين ومتى لا يكون وذلك انه اذا كانتا موجبتين
كان قياسا ينتج موجبا جزئيا وذلك متى كانت الكبرى
هي السالبة والصغرى هي الموجبة كان قياس ينتج سالبا
جزئيا واما اذا كانتا سالبتين او كانت الصغرى
الكلية هي السالبة والكبرى هي الموجبة فانه لا يكون قياس
واما اذا كانت احديهما كلية والاخرى جزئية ايتهما وافق

والحي وذلك ان كل نبات ابيض وبعض الحي ابيض والنبات واحد من

وقد تبين انه اذا كانت المقدمتان متشابهتين في الكيفية ومختلفتين في الكمية انه لا يكون في هذا الشكل قياس واما اذا كانت كلتاهما جزئية او مهملا او احديهما جزئية والثانية مهملة فانه لا يكون ايضا منها قياس كانتا موجبتين معا او سالبتين معا او احديهما موجبة والثانية سالبة لان جميعها ينتج في المواد المختلفة الموجبة تارة والسالبة تارة والحدود العامة التي ينتج الموجب في جميعها هي الانسان والابيض والحي والانسان هو الاصغر والابيض هو الاوسط والحي الاكبر ولنكف عليك تاليفها وكلها ينتج ان الانسان حي والحدود العامة لجميعها التي ينتج السالب غير النامي والابيض والحي والاصغر هو غير النامي والاوسط الابيض وكلها ينتج ان غير النامي ليس بحي وقد تبين من هذا القول انه اذا وجد في هذا الشكل قياس منتج فمن الاضطرار ان تكون المقدمات على ما وضعنا اعني ان تكون الكبرى كلية والثانية مخالفة لها في الكيفية وانه اذا وجدت المقدمات بهذه الصفة فمن الاضطرار ان يكون في هذا الشكل قياس ومتى صح هذا ان كل قياس يكون في هذا الشكل فهو غير كامل اذ كان انما تبين فيه

انه قياس اذ ازيد فيه شيء آخر من الامور اللاحقة لمقدماته مثل انعكاسها ورجوعها الى الشكل الاول واما باستعمال الخلف في ذلك وهو بين انه لا يكون في هذا الشكل قياس موجب دايما يكون سالبه كليه او جزئيه الشكل الثالث اذا كان الحد الوسط موضوعا لطرفي المط والطرفان محمولان عليه فانه يسمى هذا الشكل الشكل الثالث مثل ان يكون ا وح محمولان على ب وهو بين ان هذا الشكل ايضا شكل طبيعي وذلك انه قد يقول القايل ان ح هي الكون بهي ح وهي او من المواد التي محدث لان الحايط كائن ولان الحايط محدث والمقدمة التي فيها موضوع المط يسمى الصغرى وهو الذي يسمى الحد الاصغر والتي فيها محمول المط الذي هو الطرف الاكبر يسمى الكبرى وليكن مثال الطرف الاصغر والاوسط والاكبر او يكون ترتيبها في القياس ان يبتدي اولا بالحد الاوسط ثم يليه الاصغر ثم يليه الاكبر وليس يكون ايضا في هذا الشكل قياس كامل وقد يمكن ان يكون فيه قياس اذا كانت مقدماته كليتين او احديهما كليه والاخرى جزئية وقد يمكن ان لا يكون فيها قياس فليكن المقدمتان كليتين وليكن موجبتين مثال ذلك قولنا كل ب هو ح وكل ب هو ا فقول انه ينتج بعض

ا هو لعله كان يجب ان يكون ولا شئ من ج هو ب
فيكون الجزء الذي به سالبة بالوضع لا بالطبع وقد
كنا فرضنا ما سالبة بالطبع وهي التي يصدق معها
بعض ج هو ب هذا خلف لا يمكن لكن يمكن ان
هذا التاليف غير منتج من قبل ان تلك التي به
الجزء غير محدودة اعني انها مرة تكون جزئية
بالطبع ومرة جزئية بالوضع فيكون مرة منتج
ومرة لا منتج وما كان مرة منتج ومرة لا منتج لا يعد
قياسا اذ القياس هو الذي ينتج نتيجة واحدة
دايما وباضطرار وقد يمكن ان يستعمل في هذا
البيان المقدم الذي استعمل في نظير هذا من
الشكل الاول بان يوخذ من ذلك البعض شئ يصدق
عليه محمول الكل وشئ يكذب عليه مثال ذلك ان
نقول بعض الابيض ليس بحجر والحجر واحد حي ثم
من بعض الابيض ما يكذب عليه الحجر وهو السماء
وما يصدق عليه الحجر وهو ارض ولكن هذا البيان
قوي قوة النفي الجزئية الصغرى الكلية ولذلك
ما ظن ان ارسطوطاليس اهمله ولكن كما قلنا
موجبتين وتكون الكلية هي الكبرى والجزئية
الصغرى مثل ان تكون بعض ج ب وكل ا
فانه يلزم لا محالة قياس وذلك انه ان صدق

مع الموجبة الجزئية الموجبة الكلية كان ذلك غير منتج على
وجه تحدود ينتج الموجب فيها والسالب
وان صدقت معها السالبة الجزئية لم توجد هنالك
حدود ينتج الموجب الكلي السبب الذي قلناه من
الذي يكون من السالبتين لكن من انه غير منتج
بذلك الوجه بعينه الذي من به ذلك واما ان
كانت جميعا سالبتين وكانت المقدمة الكلية
هي الصغرى والجزئية هي الكبرى مثل ان تكون و
لا شئ من ج ب وبعض ا ليس هو ب فانه لا
يكون عن ذلك قياس والحدود التي ينتج الموجب
الكلي فيها هي الغراب والابيض والحي والغراب
هو الاصغر والابيض هو الاوسط والحد الاكبر
هو الحي والتي ينتج ان السالبة الغراب والابيض و
هو الحي والغراب هو الاصغر والابيض هو الاوسط
والحجر الاكبر لا يكون قياس ان كانتا موجبتين معا
وتكون المقدمة الكلية هي الصغرى والجزئية هي
الكبرى لانه ينتج المتضادين فمثال الحدود التي
ينتج الموجب القفس والابيض والحي والقفس
هو الاصغر والابيض هو الاوسط والحي الاكبر و
ذلك ان كل قفس ابيض وبعض الحي ابيض والنتيجة
كل قفس حي والتي ينتج ان السالبة الكلي النتيجة والابيض

وضعنا وهي قولنا وكل اب فيلزم عنه في الشكل الاول
ان يكون كل حي هو وقد وضعنا ان بعض
ليس هو فلا يمكن ولازم عنه الكذب فهو
كذب والكذب انما لازم عن وضعنا ان كل ح ا
فقولنا كل ح الكذب فنقيضه اذن صادق وهو
قولنا بعض ح ليس ا وذلك اردنا بيانه واما
اذا كانت المقدمة الكبرى في هذا الشكل هي الجزئية
والصغرى هي الكلية وكانت احديهما مخالفة في
الكيف للثانية فانه لا يكون عن ذلك ايضا قياس
فليكن اولا الكبرى جزئية سالبة والصغرى كلية
موجبة ومثال ذلك ان يكون كل ح هو وبعض
ا ليس هو وبيان ذلك انها لو انتجت في
المواد المختلفة المتضادين صحا فالحدود التي تنتج
الموجب الغراب والحي والجوهر والغراب هو
الاصغر والحي هو الاوسط فان كل غراب حي
وبعض الجوهر ليس بحي فينتج كل غراب جوهر وهو
موجب صادق واما الحدود التي تنتج ا لب
فهي الغراب والحي والابيض وذلك ان كل غراب
حي وبعض الابيض ليس بحي فينتج ولا غراب واحد
ابيض وذلك صادق وكذلك ايضا لا يكون
قياس اذا كانت الكبرى موجبة جزئية والصغرى

سالبة كلية وشال ذلك من الحروف ولا شيء من
هو وبعض ا هو والحدود التي تنتج الموجب
في هذا التاليف هي الجرو والحي والجوهر والحي هو
الاصغر والحي هو الاوسط وذلك انه ولا غراد
حي وبعض الجوهر حي فينتج كل جوهر
الحدود التي تنتج ا لب هي العلم والحي والجوهر
العلم هو الاصغر بحسب ترتيبنا والحي هو الاوسط
وذلك ان العلم ليس بحياة وبعض الجواهر حية والنتيجة
العلم ليس بجوهر فقد تبين اذا كانت المقدمة الكلية
في هذا الشكل مخالفة للجزئية في كيفيتها متى يكون قياس
ومتى لا يكون واما اذا كانت الكلية والجزئية متوافقتين
في الكيف اعني اما سالبتين معا او موجبتين معا
فلا يكون منهما قياس البتة فلنكن اولا لبتين و
ليكن الكليتين هي المقدمة الكبرى والجزئية الصغرى
ومثال ذلك ان يكون ب ليست في كل ح ولا شيء
من ا هو وبرهان ذلك ان قولنا ليست ب
كل ح ولا شيء من ا هو غير محدود فقد يصدق
مع ا لب الكلية وقد يصدق مع الموجبة الجزئية فاذا
صدق مع ا لب الكلية لم ينتج على ما مر وقد
حدود ينتج الموجبة الكلية واذا صدقت معها الموجبة الجزئية
لم توجد حدود ينتج ان كل ح هو وقد كان معنا ولا شيء من

انه اذا وضعنا ان كل ح هو وكل ا هو فاقول انه
ليس عن ذلك ان يكون كل ح هو ولا بعض ح هو ا
وذلك بين من المواد التي ينتج المتضادات فمثال الحدود
التي ينتج الموجب من المواد الان ن والجوهر و
الحي على ان ياخذ الجوهر هو الحد الاوسط وذلك ان
كل ان ن جوهر وكل حي جوهر وهذا ينتج في المادة
وذلك ان كل حي جوهر وكل حي جوهر ولا شيء
حي وكذلك متى وضعنا انه ولا شيء من ح هو
ولا شيء من ا هو فانه يوجد هذا التاليف ايضا
في المواد ينتج المتضادين معا ومثال الحدود التي
ينتج الموجب الان ن والخط والحي وذلك انه و
لا ان ن واحد خط ولا حي واحد خط ينتج وكل
ان ن حي ومثال الحدود التي ينتج ان لب الكلي
الحجر والخط والحي وذلك انه ولا حجر واحد خط ولا
حي واحد خط ينتج وكل ان ن حي ومثال الحدود
التي ينتج ان لب الكلي الحجر والخط والحي وذلك انه
ولا حجر واحد خط ولا حي واحد خط ينتج ولا حجر
واحد حي فيوجد هذان التاليفان مرة ينتجان
الموجب ومرة ينتجان ان لب خليب بقياس
وقد تبين من هذا القول اذا كانت المقدمتان
كليتان متى يكون قياس في هذا الشكل ومتى

لا يكون وان القياسات المنتجة في هذا الشكل ليست بتمام
اذ كانت انما تنتج انها تنتج بغير الاسفها وهو
رده الى الشكل الاول فاما اذا كانت احدى المقدمتين
في هذا الشكل كلية والاخرى جزئية فانه اذا كانت
الكبرى كلية والصغرى جزئية وكانت احديهما مخالفة
للاخرى في الكيفية ان كانت احديهما سالبة كانت
الاخرى موجبة فانه يكون من ذلك قياسات منتجة
خليكن اولا الكبرى سالبة كلية والصغرى موجبة
جزئية ومثال ذلك ان يكون بعض ح هو ولا شيء
من ا هو فاقول انه من الاضطرار ان يكون بعض ح
ليس هو الا انه يتعلق ولا شيء من ا فاقول انه من
الاضطرار ان يكون بعض ح ليس هو الا انه يتعلق
ولا شيء من ا فيكون معنا بعض ح هو ولا شيء
من ا فيرجع هذا الى الشكل الاول وقد تبين انه يلزم
في هذا الشكل ان يكون بعض ح ليس فيه شيء من ا
وليكن ايضا المقدمة الكبرى الكلية الموجبة والصغرى
السالبة الجزئية مثال ذلك ان يكون بعض ح ليس
وكل ا هو فاقول انه يلزم عن جزئية سالبة وهي
ان بعض ح ليس هو برهان ذلك انه ان لم يكن قولنا
ان بعض ح ليس هو صادقا فليكن الصادق نقيضه
وهو ان كل ح هو ونضيف اليها المقدمة الثانية التي

جزئيا او في احدهما كليا وفي الآخر جزئيا او مهملا فانه
بين ان كل هذا التاليف هو تاليف قياسي
وان الفكرة الانسانية يقع عليها بالطبع لا بالطرق
صناعي مثال ذلك انه قد يقول القايل هذا السقط
ليس بحي فيقال له ولم ذلك فيقول لان الحي يسهل
صار حافا فانه من البين ان هذا القول قد حذف
منه قاعدة المقدمة الصغرى كبيانها وهي ان هذا
الطفل لم يسهل صار خا وهذا هو الحد المسهل
صار خا الذي هو الحد الاوسط محمولا على الطرف
فليس هذا التاليف الشكل الثاني وليس الحد
المحمول عليها ايضا الحد الاوسط وموضوع المط
الاصغر ومحمول المط الاكبر والمقدمة التي موضوعها
موضوع المط المقدمة الصغرى والذي محمولها محمول
المط المقدمة الكبرى وليس الغرض الاول في هذا القول
هو الطرف الاصغر ثم يليه الاوسط ثم يليه الاعظم
ليتم لنا الطرف الاكبر من الاصغر لانه في هذا
الشكل لا يتميز الا بالاضافة الى المط وهذا الشكل
ليس يوجد فيه قياس كامل ويوجد فيه قياسان
منتجان اذا كانت المقدمات محكمة او منعكسة فاما
اذا كانت كلية فان القياس انما يوجد فيه اذا
كان الاوسط محمولا على احد الطرفين اعني

كان

كان سالبا وكان محمولا على الاخر سلبا واما اذا
محمولا عليهما بالايجاب فليس يكون في هذا الشكل قياس منتج فليتضح
اولا مقدمتين كليتين احديهما سالبة والاخرى
موجبة وليكن الكبرى هي السالبة والصغرى هي
الموجبة فاقول انها لا تنتج سالبة كلية مثال ذلك كل ح
هو ب ولا شيء من ا هو ب فاقول انه يلزم عن ذلك
ولا شيء من ح هو ا لانه اذا عكسنا السالبة الكلية
وهي قولنا ولا شيء من ا هو ب وقلنا ولا شيء
من ب هو ا وقد كان معنا ان كل ح هو ب انتج
في الضرب الثاني من الشكل الاول على ما تبين انه ولا
شيء من ح هو ا فيتضح ان السالبة ايضا هي الصغرى والموجبة
هي الكبرى فاقول ان هذا التاليف ينتج ايضا سالبة
كلية مثال ذلك قولنا ولا شيء من ح هو ب وكل ا هو
ب فهذا ينتج انه ولا شيء من ح هو ا برهان ذلك
انا نعكس المقدمة السالبة فيكون معنا ولا شيء من
ب هو ا وقد كان معنا ان كل ا هو ب فينتج لنا في الضرب
الثاني من الشكل الاول انه ولا شيء من ا هو ح ثم نعكس
هذه النتيجة فيكون معنا ولا شيء من ح هو ا وهذه النتيجة
بعينها كانت نتيجة القياس المتقدم من هذا الشكل
واما اذا كانت المقدمتان الكليتان موجبتين او سالبتين
معا فانه لا يكون عن ذلك قياس منتج ومثال ذلك

معا واذا كانت المقدمتان الماخوذتان في هذا الشكل
كلتاهما جزئيتين او مهملتين واحديهما مهملة والثانية
جزئية فانه لا يكون من ذلك قياس موجبتين كانتا
معا او سالبتين معا واحد يهما موجبة والاخرى
سالبة وذلك بين من انه ليس يوجد فيهما معنى
المقول على الكل اذ كان ذلك يقتضي شرطين احدهما
ان يكون الكبرى كلية كيف كانت في كيفيتها اعني
موجبة وسالبة وان تكون الصغرى موجبة و
لابد كيف ما كانت من كيفيتها اعني كلية وجزئية
وقد تبين انه غير منتج من الحدود ينتج المقتضيات
في جميع هذه التاليفات والحدود العامة لها اما
فيما ينتج الموجبة الكلية فالحي والابيض والانسان
اعني ان يكون الحي هو الطرف الاعظم والابيض
الاوسط والانسان الاصغر وذلك انا نجد في
هذه الحدود وجميع اصناف تلك التاليفات وكلها
ينتج موجبا وذلك ان بعض الانسان ابيض وبعض
الابيض حي وبعض الانسان ليس بابيض وبعض
الابيض ليس بحي وكلها يلزم عنها ان الانسان حي
واما الحدود العامة لها التي ينتج فيها السالبة
الكلية والحي والابيض والحجر اعني ان يكون الحي
هو المحمول الاكبر والابيض والاوسط والاصغر الحجر فقد

سقط المنتج في هذا الشكل من غير المنتج وان المنتج منها
اربعة فقط وهو الذي يكون من موجبتين كليتين
من موجبة كلية كبرى وموجبة جزئية صغرى ومن
كلية سالبة كبرى وجزئية موجبة ومن كلية سالبة
كبرى وكلية موجبة صغرى وانه ينتج جميع اصناف
القضايا اعني انه ينتج موجبة كلية وموجبة جزئية و
سالبة كلية وسالبة جزئية وان المقاييس المنتجة في
هذا الشكل كاملة ولذلك سمي بالشكل الاول و
ناظر القدماء من ان الثلثة الاصناف التي في هذا
الشكل قد ينتج منتجين اعني ان الصنف الذي ينتج
السالبة الكلية قد ينتج عكسها وكذلك الذي ينتج
الموجبة الجزئية والتي ينتج الموجبة الكلية اعني انهما
ينتجان ايضا عكسهما وهي موجبة جزئية فذلك جهل
بعرض ارسطو هنا وذلك ان ارسطو انما قصد
ان يعد اصناف النتايج الموجودة بالذات اولا
للمقاييس الطبيعية اللموجودة بالقصد الثاني على غير
نهج الطبيعي القياسي القول في الشكل الثاني و
اما متى جعل الحد الاوسط على الطرفين جميعا اعني
على موضوع المطلوب وعلى محموله وذلك اما بان يكون
محمولا عليهما بايجاب او سلب او محمولا على احديهما
بايجاب وعلى الثاني بسلب كان الحمل عليهما كليا او

اعني الموجبة والسالبة اذا كان بحيث ان يكون بعض
هو الانه اذا لم يصدق مع قولنا بعض الابيض ليس
بانسان فالسالبة الكلية فيكون بعض الابيض صورة
هو انسان وبعضه ليس بانسان فاذن لا وحدة
بهذا الوضع حدود بين المتضادين اعني الموجبة و
السالبة اذا كان بحيث يكون بعض هو الانه اذا
صدق مع قولنا بعض الابيض ليس بانسان قولنا
ان بعض الابيض انسان كان اللازم عن هذا التاليف
تاليفا منتجا وهو الذي يكون من موجبة صغرى
جزئية وكبرى كلية وقد تبين انه ينتج ولابد من موجبة
جزئية فلذلك لا يصح ان يوجد في مثل هذه المادة سالبة
كلية لانه يفيض للموجبة الجزئية التي تتبين في مثل هذه
المادة اعني اذا كانت المقدمة الجزئية السالبة صادقة
مع الموجبة الجزئية وهي التي سمي جزئية بالطبع ان هذا
التاليف غير منتج فانه ممكن ان يوجد في ذلك البعض
الذي سلب عنه الانسان ما يصدق عليه الحيوان
ولا يكذب عليه وذلك ان بعض الابيض الذي
ليس بانسان فرضنا انه الثلج مثلا صدق قولنا فيما
ثلج واحد حيوان واذا فرضنا القفس مثلا صدق
لنا ان بعض قفس حيوان فمن هذه الجهة قد يظهر لنا
ان هذا التاليف مرة ينتج موجبة كلية صادقة و

مرة سالبة صادقة كلية وهما المتضادان وقد
ايضا ان يقال هذا الشكل غير منتج من جهة انه انما
يطلب ههنا المنتج دائما لاجل المادة من المواد
ولما كان هذا التاليف ان سلمنا انه ينتج موجبة
جزئية فانما ينتج في الموضع الذي يكون الجزئية
السالبة فيه جزئية سالبة بالطبع لا في المادة التي
يصدق معها السالبة الكلية وهي التي يسمى جزئية
بالوضع وكان المطلوب من التاليفات انما
هو المنتج بالذات وهو المنتج في كل مادة لم يعد
هذا التاليف في التاليفات المنتجة كما لا يعد
الذي من موجبتين في الشكل الثاني منتجا وان كان
قد ينتج في بعض المواد لان المواد التي يتبادى فيها
الانتاج من التي لا يتبادى فيها الانتاج قد يكون
عندنا مجهولة وكذلك حال هذا التاليف الذي
يكون المقدم الكلي فيه سالبة كلية والصغرى
سالبة جزئية انه غير منتج بمثل هذا البيان بعينه و
هو ان ذلك من جاذ حيث الناس والانسان و
الابيض وذلك ان بعض الابيض ليس بانسان
ولا انسان وهو ابيض تام فان اتخذنا من ذلك البعض
الثلج وقفسا نحن ان الثلج غير تام وان القفس
الذي هو الطائر تام فني هذا التاليف ينتج المتقابلين

في التي الصغرى منها كلية موجبة والكبرى جزئية موجبة
الحر والفضة والحكمة وذلك ان كل حكمة فضة وبعض
الفضة خير وانتج كل حكمة خير والتي ينتج السالبة الجزئية
والفضة والجهل الذي على طريق الملكة اعني المكتب
وذلك ان كل جهل فضة وبعض الفضة خير والجهل
واحد خير وهذا هو الضرب غير منتج بالطريق الطبيعي
وكذلك متى وضعنا انه ولا شيء من ج هو ب
وبعض ا هو ب ليس هو ا فانه لا ينتج محفوظ
الكيفية وذلك بين ايضا من معنى المقول على الكل
ومن المواد فمثال حدود المقدمات التي ينتج الموجب
منها الكبرى فيه موجبة جزئية والصغرى سالبة كلية
الابيض والفرس والفقس وذلك انه قد لا غراب
واحد فرس وبعض الفرس ابيض ينتج ولا غراب
واحد ابيض وهو سالب صادق فاذا تبين
امثال هذه المقاييس انها ينتج الموجب الكلي مرة
واسالب الكلي مرة فبين ان الكبرى متى انتجت سالبها
جزئيا ولا موجبها جزئيا وذلك من حيث انها قد
ينتج الموجب الكلي فليس يمكن فيها ان ينتج دايما سلبا
جزئيا ومن جهة انها ينتج اسالب الكلي فليس يمكن فيها
ان ينتج دايما موجبا كليا ولا جزئيا وهذه ليست
مقاييس بالاضافة التي ينتج بطريق طبيعي وكذلك

واحدة
متى الامران اخذ هنا بدل الجزئي مهملا اذ كانت قوتها
وكذلك ايضا متى كانت المقدمة الكبرى كلية موجبة كانت
او سالبة وكانت المقدمة الصغرى جزئية سالبة فانه
لا يكون ايضا قياس ينتج المط بطريق طبيعي لان الطرف
الاصغر لما كان ليس يوجد تحت الحد الاوسط اعني ليس
هو محمولا عليه ما يجاب على الشرط المفروض في المقول
على الكل امكن ان يوجد الطرف الاكبر فيه وان لا يوجد
في شيء منه ومثال ذلك انا اذا وضعنا ان بعض ج
غير موجود لشيء من ب وكل ا فانه يمكن ان
ينتج ان ا موجودة لبعض ج ومرة غير موجودة ومثال
حدود ذلك من المواد الحي والانسان والابيض و
ذلك ان بعض الابيض ليس بانسان وكان ان
متى كان كان قولنا بعض الابيض ليس بانسان وهي
اسالبة الجزئية يصدق مع اسالبة الكلية وهي قولنا
ولا واحد من الابيض انسان كان القياس مؤلفا
من مقدمتين صوابهما سالبة كلية وصوابهما موجبة
كلية وقد تبين ان هذا غير منتج من الحدود التي تنتج
المتضادين وان كانت لا يصدق مع قولنا بعض
الابيض ليس بانسان اسالبة الكلية فيكون بعض
الابيض ضرورة هو انسان وبعضه ليس بانسان
فاذن لا يوجد في هذا الوضع حدود ينتج المتضادين

منتج واشين غير منتج الا انه ينبغي ان يعلم ان الذي من الكليين
في هذا الشكل ليس ينتج اصلا شيئا من الاشيا لا بقياس
صناعي ولا بقياس طبيعي وهو الذي ياتي به الفكر من
غير رويه واما التي الصغرى في ساليه فقد يظن
انه ينتج ساليه جزئيه اذا امكنت المقدمات لكن هذا
النتج من الانتاج ليس هو من قياس يقع عليه الفكرة
بالطبع وانما كان يكون منتجا لو كان الشكل الرابع
قياسا طبيعيا والنقص منها كما قلنا انما هو احصاء
المقاييس التي يقع عليها الفكرة بالطبع وهما كون
منتجا فكان الناس بالطبع واما متى كانت المقدمتين
في هذا الشكل كليه والاخرى جزئيه فانه متى كانت
الكليه هي الكبرى موجبه كانت او ساليه وكانت
الجزئيه هي الصغرى وكانت موجبه فانه يكون
عن ذلك قياس منتج كامل مثال ذلك انه متى
وضعنا ان بعض ح هو وكل ط هو افا
يجب ان يكون بعض ح هو او ذلك بين من معنى
القول على الكل لان معنى قولنا كل ط هو اح
قلناه غيره هو كل ما يوصف بـ ب يوصف
بالجاب فهو اذا بعض ح موصوف بـ ب فواجب
ان يكون ذلك البعض موصوفا بكل او كذلك
متى وضعنا ان بعض ح هو ولا شي من ا

كل ط هو اح

فانه يجب

فانه يجب عن ذلك ان بعض ح ليس او ذلك ايضا بين
من معنى القول على الكل الساليب وعلى هذا النحو يلزم
الامر متى جعل موضوع الجزئيه في هذين الصنفين جهة
لان الجهة قوتها قوة الجزئيه اذ كانت الجهة لا تنفك
من ان تكون جزئيه وذلك هو الدايم الضروري الوجود
منها واما كونها دالة على المعنى الكلي فليس بلازم لها و
لذلك جعلوا قوتها قوة الجزئيه واما اذا كانت المقدمه
الكليه هي الصغرى موجبه كانت او ساليه وكانت
المقدمه الكبرى جزئيه كليه واما محصله واما جزئيه ساليه
كانت او موجبه فانه لا يكون عن ذلك قياس و
ذلك ظاهر فيما من انه ليس يوجد فيها معنى القول على
الكل وظاهر ايضا كون المواد اعني انها يوجد ينتج في
المواد مرة موجبا ومرة ساليا ومثال ذلك
متى وضعنا ان كل ح هو وا موجودة في بعض
او غير موجود في بعض فانه ليس يلزم عنه ان
يكون ا هو عن بعض ح او موجودة في بعض ح
وذلك انه بعض ههنا من شرط القول على الكل الكليه
الموجبه فيما اذا كان معنى القول على الكل ان يكون ا
محمولا بالجاب او يسلب على كل ما يوصف بـ ب
بالجاب فقط وانما ههنا انما هي محمولة على بعض
لا على كلها ومثال الحدود التي ينتج الموجب الصادق

انما
ان يوصف حيوانا وكذلك قولنا كل حيوان حساس
يرد به كل ما يوصف بانه حيوان فهو حساس فاذا
اضفنا الى هذا ان الانسان يوصف بانه حيوان
فهو ظاهر انه يجب ان يوصف بالحس فهذا هو احد
ضروب المنتج في هذا الشكل وكذلك متى كانت
المقدمتان كليتين وكانت الكبرى سالبة والصغرى
موجبة فهو ظاهر ايضا من معنى القول ولا على واحد
ينتج سالبة كلية مثال ذلك قولنا كل حي فهو ليس
شيء من جماد بهو فيجب عن ذلك ولا شيء من
معنى قولنا ولا شيء من جماد اي ولا شيء مما يوصف
بانه جماد فيجب ان لا يوصف بشيء من الحيوانية
كانت المقدمتان الكليتان سالبتين جميعا او كانت
الكبرى موجبة والصغرى سالبة فانه لا يكون عن
ذلك قياس ينتج لا كلي ولا جزئي وذلك ظاهر من
ينتج في الموادمرة موجبا صادقا ومرة سالبا
صادقا ومن انه ايضا ليس فيه معنى القول على الكل
اذ كان شرط ما يقال على الكل انما هو ان يكون اصدقا
عن كل ما يوصف به وصف الكاب ولما كانت
حي توصف وصف سلب لم تجب منه ان
يوصف ما وصف سلب سواء كانت الكبرى
موجبة او سالبة واما ان هذين الضربين ينتجان

في الموادمرة موجبة صادقة ومرة سالبة صادقة فذلك
ظاهر متى جعلنا حدود المقدمتين الكليتين الكبرى
منهما موجبة والصغرى سالبة مرة الحي والانسان
على ان الحي هو الحد الاكبر والاوسط الانسان و
الاصغر الفرس ومرة الحي والانسان والحجر فانه اذا
قلنا ولا فرس واحد انسان وكل انسان حي انتج
موجبا كليا وهو ان كل فرس حي واذا قلنا ولا حجر
واحد انسان وكل انسان حي انتج سالبا كليا و
هو قولنا ولا حجر واحد واذا كان هذا التركيب مرة
ينتج السالب ومرة ينتج الموجب فليس ينتج من شيء
واحد آخر من الاضطرار وايضا على ما اضفنا حد القياس
فاذا كان ذلك كذلك فليس بقياس وكذلك الحدود
التي ينتج الموجب فليس يلزم في المقدمتين ان تبين
الكليتين هي الناطق والفرس والانسان والتي
ينتج السالب هي الناطق والفرس والحمار وذلك
انه ولا انسان واحد فرس ولا فرس واحد ناطق
ينتج كل انسان ناطق وايضا ولا حمار واحد فرس و
لا فرس واحد ناطق ينتج ولا حمار واحد ناطق فاذن
هذا التاليف مرة ينتج الموجب ومرة ينتج السالب
فليس تاليف قياسي فهذه جملة القياس الذي يتالف
من مقدمتين كليتين في هذا الشكل اعني ان اشير منها

جنس

موضوعا ومحمولا على الاصوا وهكذا ذلك فلنشرع الى
ترتيب منها يصح ان يكون الاشكال الطبيعية للقوة
الفكرية اعني التي وضع عليها الناس بالطبع لا بقوة
صناعية فان هذا هو القياس الذي يروم اعطاءه
هذه الصناعة اعني الذي يروم تصحيحه وتميز
الاصناف المنتجة في جنس منها من غير المنتجة ومن هذا
الفحص يتبين لك ان الاشكال الحملية ثلثة وان
الشكل الرابع الذي يضعه جالينوس ليس شكلا
طبيعيا وهو ان يكون الحد الاوسط محمولا على الطرف
الاعظم موضوعا للاصغر لانه ليس يستعمل فكر بالطبع
اعني انه ليس يوجد في كلام الناس ولو وجد في كلام
الناس لكان من جنس الشكل الاول فلم يكن رابعا
الشكل الاول فنقول اما اذا اخذت الحد الاوسط
بين الطرفين بان يكون محمولا على الاصغر والاكبر
محمولا عليه مثل ان يقال كل د هو ب وكل ب هو
ا فهو من البين بنفسه ان هذا الترتيب قياسي
وانه موجود لنا بالطبع وارسطوطاليس يسمي هذا الترتيب
الشكل الاول فلما كانت كل مقدمتين اما ان يكون
كلاهما كليه او جزئيه او مهملا او يكون احديهما كليه
والاخرى جزئيه او احديهما كليه والاخرى مهملا او احديهما
مهملا والاخرى جزئيه وكل واحدة من هذه الاصناف

الثلثة ينقسم

الثلثة ينقسم قسمين اما ان يكون الكلية الكبرى والجزئية الصغرى
او بالعكس وكذلك كليه مع المهملة والجزئية مع المهملة وكل
واحدة من هذه الاصناف الستة من الترتيب اما
ان تكون موجبتين معا او سالبتين معا او تكون
احديهما موجبة والثانية سالبة وهذان ضربان
احديهما ان تكون الصغرى هي السالبة والكبرى هي
الموجبة والضرب الثاني عكس هذا فهو بين انه اذا ضربت
هذه الاربعة في تلك الستة حدث منها في هذا الشكل
ستة وثلثون اقترانا وارسطوطاليس المنتج منها من
غير المنتج على ما اقوله واما متى كانت المقدمتان كلتيهما
موجبتين فانه ينتج موجبة كلية ضرورة مثال ذلك من
الحروف انه متى وضعنا كل د هو ب وكل ب هو
ا فاقول انه ينتج عن ذلك ان كل د هو ا وذلك بالضرورة
ودايما ومثال ذلك من المواد انا متى وضعنا ان كل
انسان حيوان وكل حيوان حساس فانه يلزم عن
ذلك ان يكون كل انسان حساسا واللزوم ههنا ظاهر من
معنى المقدمة الكل الذي رسمناه في اول هذا الكتاب
وذلك ان معنى قولنا كل هو ا وكل حيوان حساس
هي المقدمة الكبرى في هذا التاليف انما هو ان كل ما هو
ب ويوصف ب بالايجاب فهو اذا اضفنا الى
هذا الوضع ان ح يوصف ب بالايجاب لزم ضرورة

واما المقدمات الكلية التي في هذه المادة فانها
على ضد الانحاء في تلك وذلك ان الكلية الكلية
في هذه المادة لا تنعكس كلية والجزئية تنعكس على
ما سنبين ذلك عند القول في المقاييس التي تأتلف
من المقدمات الممكنة والسبب في ذلك ان السوالب
في هذه المادة ليست سوالب بالحقيقة على ما تبين
في الكتاب المتقدم وانما قوتها قوة الموجبات
وذلك ان الجهة فيها نظر الى الوجودية في القضايا
التي ليس فيها جهة وكما ان القضية التي لا يقترن جزء
السلب فيها بالكلية الوجودية وانما يقترن بالمحمول
هي موجبة مثل قولنا زيد وجود لا احد ويجد لا يمكن
كذلك هذه القضايا لما كان جزء السلب لا يقترن
فيها بالجهة وانما يقترن بالمحمول مثل قولنا هذا ممكن ان
لا يكون في شيء من هذا ويمكن ان لا يكون في بعض
هذا فيما بعد بيانا اكثر واذ قد بينت هذه الاشياء
فلنقل من اي شيء يأتلف القياس الذي تحدث قبل
وبما ذا يأتلف وكيف جهة ائتلافه ومتى يأتلف
ائتلافا يلزم عنه شيء اخر غيره بالضرورة ثم من
بعد ذلك ينبغي ان نتكلم في البرهان لان الكلام في
القياس يجب ان يتقدم على الكلام في البرهان اذ
كان كل برهان قياسا وليس كل قياس برهانا

وذلك

وذلك اذا كان شكل منتجا ولم يكن مقدماته صادقة
فنقول ان القياس المطلق في هذا الكتاب انما هو
القياس الذي تؤلف على مط محدود مثل قولنا
هل كل حيوان انسان ليس شيء من حيوان وهو من انسان
اذا اخذنا شيئا منسوبا الى الذين يحاط فالمط
وهو مثلا انه من اي ما تأتلف من ذلك
مقدمتان من ثلثة حدود متباينتين بجزئين و
مشتركتين في حد واحد وانه اذا اخذنا شيئا
مشتركا لط في المط بهذه الصفة انه يمكن ان يحمل
بالمط اعني ان حيوان هي او ان حيوان ليست هي او
ليس فيها امثال ذلك ان نقول ج هي ب و
ب هي ا فيلزم ان يكون ا ج او نقول ج هي ب و
ب ليست هي ا فيلزم ان لا يكون ا ج ولنسم
موضوع المط في المقدمة الواحدة الذي هو ج
الطرف الاصغر ومحمول المط في المقدم الثانية الذي
هو الطرف الاكبر والحد المشترك بينهما الذي هو
الحد الاوسط ويسمى المقدمة التي فيها الطرف
الاصغر الصغرى والتي فيها الطرف الاكبر الكبرى
ولنسم ترتيب الحد الاوسط من الطرفين الشكل
ولما كان الحد المشترك من الطرفين له اوضاع اربعة
احدها ان يكون موضوعا للطرفين او محمولا عليهما او

طبعه

ليس ههنا غير ماتين المادتين فان المطلقة هي من
والحال الذي يعرض من فرضها هي واحد بعينه اذ
كان الممكن هو الذي اذا انزل بالفعل لم يلزم منه
عن انزاله محال لكن اذا انزلنا ما الجزئية الضرورية
تبين بالبيان المتقدم في ان له المطلقة لزوم محال
عن هذا الفرض وان انزلنا ما الجزئية الممكنة مثل ان
نفرض بعض ب بامكان فحوظ انا ان انزلنا ان
بعض ب بالفعل انه ليس بعض من ذلك محال
لكن ان انزلنا ان بعض ب بالفعل فبعض ا
بالفعل لان الجزئية المطلقة قد تبين انعكاسها و
قد كنا وضعنا انه ولا شئ من ا بالضرورة هو
ضلف لا يمكن فان الموجبة من طبيعة الممكن مضاد
للضروري واذا كذب الموجبة الجزئية الضرورية
والممكنة فواجب ان يصدق السالبة الضرورية الكلية لان
ما ليس موجودا بالامكان ولا بالضرورة فهو ممتنع
واما الموجبة الكلية الضرورية فانها تنعكس ايضا جزئية
ضرورية لانه ان كان كل ا بامتناع ب صادقا فاقول
انه يجب ان يكون بعض ب امتناع ا صادقا فان
كان بعض ب بامكان لا بامتناع وجب ان يكون
بعض ا بامكان وذلك بيان الفرض المتقدم المستعمل
في الوجوديه وذلك انه اذا فرضنا بعض الذي هو موجود

في ا بامكان شيئا محسوسا كان ذلك الشئ بعض ا و بعض
فيلزم اذن بعض ا بامكان وقد كنا وضعنا
كل ا بامتناع وهذا لا يمكن فاذن يجب ان
يكون الصادق مع قولنا كل ا بامتناع ان بعض
ا بامتناع واما الموجبة الجزئية الامتناعية فانها
تنعكس ايضا جزئية ضرورية لانه ان كانت بعض
ا بامتناع ب واجب ان يكون شئ ا بامتناع هو
والا لم يكن شئ من ا بامتناع هو فهذه هي
المقدمات المنعكسة في المطلقة والامتناعية وهذا
البيان الذي كشفناه هو الذي اعتمده ارسطو فيها
وبمثل السلوك الى مسلك بها القدماء في هذا
الباب القول في انعكاس المقدمات الممكنة واما
المقدمات الممكنة اعني التي يقال عليها اسم الممكن
بالحقيقة وهي التي يمكن ان يوجد وان لا يوجد في
الزمان المستقبل فان الحال في انعكاس الموجبات
منها كالحال في انعكاس الموجبات المطلقة والضرورية
اعني ان الكلية الممكنة الجزئية تنعكس جزئية و
ذلك بيانه ان كان كل ا بامكان او بعض
ا بامكان فاقول ان بعض ا بامكان لانه ان
لم يكن بامكان بل بامتناع فبعض ا بامتناع
ما تقدم وقد كان وضع ان كل ا بامكان هو لا يمكن

ضرورة ان يكون ولاشئ من ب اصادقا فانه يجب ضرورة
ان يكون ولاشئ من اب صادقا فانه يجب ضرورة ان
يكون ولاشئ من ب اصادقا لانه ان لم يكن قولنا و
لاشئ من ب اصادقا فنقيضه هو الصادق على ما
مر في الكتاب المتقدم وهو قولنا بعض ب افلنوخ
ذلك البعض شاكحوسا وهو جا مثلا فيكون
التي هي بعض موجودة بالحس فهي بعض اكون بعض
اموجودة بالحس وقد كنا فرضنا انه ولاشئ من ا
هو ب صادقا وذلك خلف لايمكن. فاذن قولنا بعض
ب اكاذبا واذا كذب هذا صدق قولنا ولاشئ من
ب هو ا وهو الذي قصدنا بيانه واما الموجبة الكلية
المطلقة فانها تنعكس كما قلنا جزئية وذلك انه ان
كان كل ب اصادقا قلنا انه يجب ضرورة في كل ما
ان يكون بعض اب صادقا برهان ذلك انه ان لم يكن
قولنا بعض اب صادقا فنقيضه هو الصادق وهو
قولنا ولاشئ من اهو ب واذا كان هذا صادقا فعكسه
ايضا صادق على ما مر قبل من ان السالبة الكلية تنعكس
وهو قولنا ولاشئ من ب اوقد كنا فرضنا ان كل
هذا خلف لايمكن. فاذن قولنا ولاشئ من اهو ب
كاذبا واذا كذب هذا صدق نقيضه وهو قولنا
بعض اب واما الموجبة الجزئية فقول انها تنعكس جزئية

وذلك انه ان كان بعض اصادقا فبعض ا صادق
ضرورة لانه ان لم يكن صادقا فنقيضه هو الصادق
وهو لاشئ من اهو ب واذا صدق هذا فعكسه
ايضا صادق وهو قولنا ولاشئ من ب اوقد
كنا فرضنا بعض اهو ب لايمكن فاذن قولنا و
لاشئ من اب كاذب ضرورة فنقيضه هو
الصادق وهو قولنا بعض اب واما الجزئية
السالبة فانها لاتنعكس دايما مثال ذلك ان جعلنا
في موضع ب حيوانا وفي موضع ا انسانا فصدق قولنا
ليس كل ما هو حيوان فهو انسان لم يصدق عكسه وهو قولنا ليس
كل انسان حيوانا وهذا كاف في ان عكس بطلان كما قلنا
فهذه هي المقدمات المنعكسة وغير المنعكسة في المادة
المطلقة واما المقدمات الاضطرارية فان الكلية
السالبة منها تنعكس كلية ايضا والكلية الموجبة جزئية
وكذلك الجزئية الموجبة كما كان في المطلقة وبيان ذلك
انه ان كان ولاشئ من ب اباضطرار صادقا فاقول
انه يلزم ان يكون ولاشئ من ا باضطرار صادقا
ايضا برهان ذلك انه ان لم يكن صادقا قولنا ولاشئ من
ا باضطرار ظهر فنقيضه اذن صادق وهي
اما الموجبة الجزئية التي في المادة الممكنة التي هي مضادة
للمادة الضرورية واما الجزئية الموجبة الضرورية اذ كان

الصنف

الزمان واما ملك فهي اكثر الزمان وشبه ان يدخل في هذا
من المقدمات التي تجهل من امرها انها ضروريه او غير
ضروريه لا الموجودة بالفعل ما دام الموضوع موجودا
او ما دام المحمول موجودا وهو الذي يذهب اليه
الاسكندر لان هذه تخصه وان وجد منها كلية ففي
الاقل من الزمان وبالعرض وقد صدر ارسطو من
استعمال هذه المقدمات الوجودية فيما يأتي بعد و
ان كان قد استعملها ارسطو لامور دعته الى ذلك
ولا هي ايضا شيء يشمل الضروري والممكن على ما
يذهب اذ في سطر وعكسه الان يريد المعلومة
الوجودية المجهولة كونها ضرورية او ممكنة فان المقصد
ههنا هو قسمة المقدم الى اقسام الوجود والى اقسام
المعارف الاول الموجود لنا بالطبع في المقدمات و
سيبين هذا من قولنا بعد وهذه المقدمات الثلث
اعني المطلقة والضرورية والممكنة منها ما ينعكس و منها
ما لا ينعكس واعني بالانعكاس ان تتبدل ترتيب
اجزاء القضية فيصير المحمول لها موضوعا والموضوع محمولا
وبقي صدقها وكيفيتها من الايجاب او السلب ايضا
محفوظا فاما اذا تبدل الترتيب ولم يبق الصدق محفوظا
فهو الذي يعبى هذه الصناعة قلب القضية فاما المقدمة
المطلقة الكلية فان الب له ينعكس كنفوظ الكمية مثال ذلك

ان كان

ان كان ولا شيء من اللذة خير صادقا فقولنا لا شيء
من الخير لذة صادق ايضا واما الموجبة الكلية فانها تنعكس
ايضا لكنها لا تنعكس محفوظ الكمية اعني كلية كما قلنا في السالبة
بل تنعكس جزئية وذلك انه ان كان قولنا ان كان
لذة خير صادق فقولنا بعض الخير لذة صادق واما
المقدمات الجزئية المطلقة فان الموجبة منها تنعكس جزئية
وذلك انه ان كان قولنا بعض اللذة خير صادقا فاما ان
يكون قولنا بعض الخير لذة صادقا ايضا واما السالبة
منها فليس تنعكس دايما وفي كل مادة من هذا الصنف
وهو الشيء الذي شرط في المقدمات المنعكسة وذلك
انه ان كان صادقا قولنا بعض الحيوان ليس
بانسان فليس يصادق عكس هذا وهو قولنا بعض
الحيوان ليس بلبن لان الانسان ليس كبعض الحيوان فالا
كاف في بيان ما لا ينعكس منها مثل الب له الجزئية واما
بيان ما ينعكس منها فقد يحتاج الى قول هليكن اولا مثال
الب له الكلية قولنا اولا شيء من ب على ان يكون
امثالا للمحمول و ب مثالا للموضوع فان التمثيل بالحدود
هو احرى ان لا يظن بما سيمر من ذلك انه انما يلزم من
قبل المادة اعني من قبل المثال الموضوع فيه لا من قبل
الامر في نفسه مثل ان يضع بدل الحيوان و بدل ج افاقول
انه اذا كان قولنا ولا شيء من ا ب صادقا فانه يجب

هذه

هو ايضا امر بين بنفسه اعني ان القياس يكون بكون

الصفة والذي هي ان بين هو ان الواجب ان يوضع

فيه اكثر من مقدمه واحده وذلك سبين فيما بعد اذ

كانت بين ان كل قياس فانما يلتئم من مقدمتين

لا اكثر ولا اقل والقياس منه كامل ومنه كما قلنا غير

كامل والكامل هو الذي لا يحتاج في ظهور ما يلزم عنه

من النتيجه الى استعمال شئ اخر غيره مما بين بنتاجه

وغير الكامل هو الذي يحتاج في بيان ما يلزم عنه من

النتيجه الى استعمال شئ اخر او اشياء اخر مما هو لازم

عن المقدمات التي وضعت فيه وذلك ان القياس

بالجمله يكون تاما وهو ان لا ينقصه شئ يكون

به قياسا وهذا ينقسم قسمين فمنه ما ينقصه شئ

من به انه بداية هو لكون به قياس فهو الذي يخص هنا باسم غير الكامل

ومنه ما لا ينقصه شئ من به انه قياس وهو الكامل

واما المقول على الكل او المقول على واحد فعنى به

اذا لم يوجد شئ في كل الموضوع الا ويحمل عليه المحمول

وذلك بان يكون المحمول موجودا لكل الموضوع ولكل

ما يتصف بالموضوع ويوجد فيه حتى يكون قولنا كل

ما هو حيوان فهو جسم اذا اردنا به معنى المقول على الكل

ليس معناه كل واحد من الحيوانات فهو جسم بل كل

واحد من الحيوانات وكل ما يتصف بكل واحد

منها فهو

منها فرق جسيم وهذا هو الفرق بين المقول على الكل المستعمل

في هذا الكتاب وبين المقدمه الكليه وكذلك المقول لا

على واحد انما عنى به اذا لم يوجد في كل الموضوع الا وليس

عنه المحمول حتى يكون المحمول مسلوبا عن كل الموضوع وعن

جميع الاشياء الموجوده فيها الموضوع اعني الاشياء

التي يتصف بالموضوع فهذه هي الاشياء التي يجب

ان يعدم معرفتها قبل النظر في امر القياس اي صنف كان

وكل مقدمه فاما ان تكون مطلقه اي موجبه بالفعل و

اما اضطراريه واما ممكنه ولذلك ينقسم اجناس القياس

بانقسام جهات المقدمات وكل واحد من هذه اما موجبه واما

سالبه واما كليه واما جزئيه واما مهمله ولذلك تتنوع

مقاييس الموجبه من قبل هذه الجهات اعني ان منها ما يكون

من مقدمات ضروريه ووجوديه وممكنه كما تتنوع من

جهه اختلاف المقدمات في الكميه والكيفيه واعني بالكميه اختلافها

من جهه الاسوار وبالكيفيه اختلافها من قبل الايجاب

والسلب والجهه الضروريه والممكنه قد عرفتها في الكتاب

المتقدم واما الوجوديه فيشبه ان تكون اريد بها هنا الموجبه

بالفعل التي ليست بضروريه اعني التي توجد المحمول فيها

لكل اشخاص الموضوع وذلك في اكثر الزمان وهذا هو

الفرق بين الضروريه وبين الموجبه بالفعل اعني ان

الضروريه يوجد المحمول فيها لكل اشخاص الموضوع في كل

هذه

هو ايضا امر بين بنفسه اعني ان القياس يكمل بكون
الصفة والذي هي ان من بين هو ان الواجب ان يوضع
فيه اكثر من مقدمه واحده وذلك سيبين فيما بعد اذ
كانت من ان كل قياس فانما ملفق من مقدمتين
لا اكثر ولا اقل والقياس منه كامل ومنه كما قلنا غير
كامل والكامل هو الذي لا يحتاج في ظهور ما يلزم عنه
من النتيجه الى استعمال شئ اخر غيره مما من شانه
وغير الكامل هو الذي يحتاج في بيان ما يلزم عنه من
النتيجه الى استعمال شئ اخر او اشياء اخر مما هو لازم
عن المقدمات التي وضعت فيه وذلك ان القياس
بالجمله يكون تاما وهو الذي لا ينقصه شئ يكون
به قياسا وهذا ينقسم قسمين فمنه ما ينقصه شئ
من به انه بذاته هو قياس فهو الذي يخص هنا باسم غير الكامل
ومنه ما لا ينقصه شئ من به انه قياس وهو الكامل
واما المقول على الكل او المقول على واحد فمعناه
اذا لم يوجد شئ في كل الموضوع الا ويحمل عليه المحمول
وذلك بان يكون المحمول موجودا لكل الموضوع ولكل
ما يتصف بالموضوع ويوجد فيه حتى يكون قولنا كل
ما هو حيوان فهو جسم اذا اردنا به معنى المقول على الكل
ليس معناه كل واحد من الحيوانات فهو جسم بل كل
واحد من الحيوانات وكل ما يتصف بكل واحد

ميدا

منها فهو جسم وهذا هو الفرق بين المقول على الكل المستعمل
في هذا الكتاب وبين المقدمه الكليه وكذلك المقول لا
على واحد انما يعني به اذا لم يوجد في كل الموضوع الاوسلب
عنه المحمول حتى يكون المحمول مسلوبا عن كل الموضوع وعن
جميع الاشياء الموجوده فيها الموضوع اعني الاشياء
التي يتصف بالموضوع فهذه هي الاشياء التي يجب
ان يعدم معرفتها قبل النظر في امر القياس اي صنف كان
وكل مقدمه فاما ان يكون مطلقه اي موجبه بالفعل و
اما اضطراريه واما ممكنه ولذلك ينقسم اجناس القياس
بانقسام جهات المقدمات وكل واحد من هذه اما موجبه واما
سالبه واما كليه واما جزئيه واما مهمله ولذلك تتنوع
مقاييس الموجبه من قبل هذه الجهات اعني ان منها ما يكون
من مقدمات ضروريه ووجوديه وممكنه كما تتنوع من
جهه اختلاف المقدمات في الكميه والكيفيه واعني بالكميه اختلافها
من جهه الاسوار وبالكيفيه اختلافها من قبل الايجاب
والسلب والجهه الضروريه والممكنه قد عرفتها في الكتاب
المعدم واما الوجوديه فيشبه ان تكون اريد بها هنا الموجبه
بالفعل التي ليست بضروريه اعني التي توجد المحمول فيها
لكل اشخاص الموضوع وذلك في الاكثر الزمان وهذا هو
الفرق بين الضروريه وبين الموجبه بالفعل اعني ان
الضروريه يوجد المحمول فيها لكل اشخاص الموضوع في كل

منها فهو

من هذه الجهة هو هناك كذلك وكذلك فصول سائر المقدمات
هي مستوفاة في الصنايع الخاصة بها مثل المقدمات
السوفسطائية والخطابية والشعرية واما ههنا فيكفي
من معرفة فصول المقدمات هذا القدر الذي ذكروا
بالحد فانه يدل به في هذا الكتاب على الشيء الذي يحمل
اليه المقدم مما هو جزء ضروري في كونها مقدمة و
هو المحمول والموضوع اللذان هما جزء المقدم الضروريان
في وجوده لا الاشياء التي تراد في المقدم موضوع رباط
وهي الكل الوجودية فان تلك ليست يحمل اليها المقدم
على انها اجزاء ضرورية فيها اذ كانت قد تكون المقدمة
مقدمة بالفعل وان كانت الكل الوجودية موجودة فيها
بالقوة وفي الضمير على ما جرت عليه العادة عند الترتيب
في الثلثية وعلى ما عليه الامر في الشانية اعني من انه
ليست لها حاجة الى الكل الوجودية وسواء في هذا المعنى
المقدمات الموجبة والسالبة فاما القياس فهو قول
اذا وضعت فيه اشياء اكثر من واحد لزم من
الاضطرار عن تلك الاشياء الموضوعة بذاتها لا بالعرض
اول شيء اخر غير ما خالف القول ههنا هو جنس القياس
واريد به القول الجازم وسائر ما اخذ في الحد هي
فصول تميز القول القياسي بالحقيقة عن غير القياسي
فقولنا اذا وضعت فيه اريد به اذا سلمت واصطلح

وقولنا اشياء اكثر من واحد يريد بها المقدمات وانما قال
اكثر من واحد لان سببين بعدانه لا تحمل فيلزم من مقدم
واحدة وقولنا شيء ما اخر عنى به النتيجة وذلك انه
واجب ان تكون النتيجة غير المقدمات فان الشيء لا يوضع
في جواب نفسه وقولنا لزم من الاضطرار انما اشترط
في الاضطرار من قبل ان اللزوم من
غير ضروري و
من الا
وهي الاستثناء والمثال والمقايسة التي تنتج
السلب مرة والايجاب اخرى وقولنا بذاتها اراد
ان يكون القياس تاما وهو ان لا يفتقر شيء يكون
به قياسا وقولنا بالعرض كغلط من الاشكال التي
قد تنتج في بعض المواد على ما سنبين بعد مثل الانتاج
من موجبتين في الشكل الثاني اذا كانت المحمولات
متباينة للموضوعات في الكل وبعض ما اخذ في هذا
الحد هو من بنفسه اعني وجوده كالقياس وبعضه
من بسببين وجوده وذلك ان يكون القياس قولا
جازما هو من بنفسه اذ كان القول الجازم هو الذي
يصدق او يكذب وكذلك ما قيل فيه من ان يكون
اللازم عنه شيئا غير المقدمات وان يكون اللزوم
ضروريا هو من بنفسه ولذلك يكون اللزوم بذاته لا بالعرض

عنه فهو حصول العلم البرهاني في جميع الموجودات على اتم ما في
ان يحصل للانسان فاما المقدم في قول موجب شيء
لشيء او سالب شيء عن شيء والمقدم لها اقسام
من جهة الكيفية واقسام من جهة الكمية اما من جهة
فمنها كلية ومنها جزئية ومنها مهملة واما من جهة الكيفية
من ان كل واحدة من هذه اما موجبة واما سالبة
فالكلية الموجبة هي ما اوجب فيها المحمول لكل الموضوع
مثل قولنا كل انسان حيوان والسالبة الكلية هي ما
سلب فيها المحمول عن كل الموضوع مثل قولنا ولا
انسان واحد حجر والجزئية الموجبة هي ما اوجب فيها
المحمول لبعض الموضوع مثل قولنا بعض الحيوان انسان
والجزئية السالبة هي ما سلب المحمول عن بعض الموضوع
مثل قولنا بعض الحيوان ليس بانسان واما سلب
الكلية عن الموضوع مثل قولنا ليس كل حيوان انسان
فان السالبة الجزئية لها عبارتان احديهما رفع البعض
والثانية رفع الكلية الموجودة فيها والمهملة هي التي لم
تقرن بها سور اصلا الكلي ولا جزئي مثل قولنا
العلم بالاضداد واحدة واللذة ليست بخير فهذه
هي اقسام المقدم من جهة الصورة اعني الاقسام
التي هو من معرفة القياس باطلاق واما انقسام
المقدم من جهة المادة فمنها برهانية ومنها جدلية الى

غير ذلك من اقسام التي يلحقها من جهة المواد المستعملة في
المنطقية على ما سنبين بعد من هذه الصناعة والمقدمة
البرهانية والجدلية يفترقان باشياء احدها ان المقدمة
البرهانية انما هي احد جزئي النقيض وهو الصادق واما
المقدمة الجدلية فقد يكون كل واحد من جزئي النقيض
اذ كانت انما وجد ما عند الجيب والمجيب فقد يجيب
بكل واحد من جزئي النقيض اذ كان ليس يعوض في هذه
الصناعة عند السؤال ان يجيب بأي جزئي النقيض اجيب
وليس الفرق الذي بين المقدمة البرهانية والمقدمة الجدلية
مما تتأتى من وجه القياس منها بل ليس بينهما في ذلك
فرق اصلا فالبرهاني قد يفيض كل واحد من هؤلاء قياسا
صحيحا اذا اخذ شيئا محمولا على شيء او غير محمول عليه
اعني اذا وضع مقدم من المقدمات فلزوم المقدمة
القياسية التي هي كالجنس للمقدمة البرهانية والجدلية وهي
التي ينطق فيها في هذا الكتاب هي التي قولنا موجب
لشيء او سالب شيء عن شيء واما المقدمة البرهانية
والجدلية وهي التي ينطق فيها في هذا الكتاب فهي التي
تكون من المعلوم الاول بالطبع واما الجدلية فاما المقاييس
فمن المشهورات واما المأخوذ فمن المسلمة المشهورة وهي
الفصول التي تفصل هذه المقدمات بعضها عن بعض هي
مستوفاة في كتاب البرهان وكتاب الجدل والنظر فيها

غاية

المضاد الذي في الغاية للسلب فواجب ان يكون منه
البعد واذا كان ذلك كذلك وكان الضد انما هو ضد
واحد فالمضاد للايجاب الذي في الغاية هو السلب
قال ولا فرق في هذه المثالات التي استعملنا ههنا من
القضايا المتضادة من جهة السلب والايجاب عن
ان يلفظ بالموضوع فيها معرفا بالالف واللام او
يلفظ به سورا بالسور الكلي فان الالف واللام قد
قلنا انها قد تدل على ما تدل عليه السور الكلي فلا فرق
على هذا المفهوم ان نقول ان ضد العقد فيما هو خير
انه ليس بخير او نقول ان ضد العقد فيما هو خير انه
ولا واحد منه خير وذلك ان الايجاب والسلب الذي
هو الاعتقاد المضاد انما وجد في النفس للمعنى الكلي
فان كان ما يحد باللفظ دليلا على ما في النفس من
الاعتقادين المضادين فمن البين ان ضد الايجاب
في اللفظ لذلك المعنى الكلي بعينه الذي دل عليه الايجاب
اذا دل على ذلك المعنى الكلي هو الايجاب والسلب
باللفظ الكلي وهو السور ومثال ذلك ان ضد قولنا
كل انسان خير قولنا ولا انسان واحد خير وبعضه
ليس كل انسان خير اعني ان الاعتقادات
التي فيها ههنا انها متضادة انه ليس يمكن ان يكون
الاعتقادات الصادقة او كان ليس يمكن ان يكون

حى ضد الحق والاعتقاد حق لاعتقاد حق ولا لفظ ضد
لفظ اذ كان كلاهما يدلان على معنى هو في نفس
بل الاعتقادات المتضادة انما هي في المتقابلات
بالايجاب والسلب ومن تلك المتناقضة وهي المتضادة
في المادة الضرورية وذلك ان كثيرا من المتقابلات
قد يمكن فيها كما قيل ان يصدق وهي المهملة وما كان
المتضادة فليس يمكن ان يصدقا معا في شيء واحد بعينه
ولا يمكن فيها ان يكذبا معا في المادة الضرورية اذ
كان لا يتعدى الموضوع منها وههنا انقضى بنا تلخيص المعاني
التي يتضمنها هذا الكتاب ويتلوه كتاب انالوطيقى
وهو كتاب القياس

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible] قال ينبغي ان نبتدي اولا فنحدث بالشيء الذي
عنه الفحص في هذا الكتاب وما المنفعة الحاصلة عن البحث
المفحوص عنه ثم بعد ذلك نخبر بالاشياء التي نرتج هذا الكتاب
بتمزيرها الاصول والمبادي لسائر ما نتكلم فيه وهي ان
نعرف ما هي المقدمة وما هو الحد وما هو القياس و
اي القياسات كامل واي منها غير كامل وما المحمول على كل شيء
او ليس محمولا عليه كله او على شيء منه فنقول اما الشيء الذي
عنه الفحص في هذا الكتاب فهو البرهان لان القياس
انما الفحص عنه من اجل الفحص عن البرهان واما المنفعة الحاصلة

لاختلاف وكانت المضادة التي في الذهن للشيء الموجود من
قبل النقيض اشد من المضادة التي يكون له من قبل
اعتقاد ضد الموجود خارج النفس فمن البين ان
اعتقاد النقيض هو الاعتقاد المضاد للايجاب
باطلاق وايضا فان الاعتقاد في الشيء الذي هو خير
انه شر هو اعتقاد يلزم اعتقادا خر هو انه ليس
بخير واما الاعتقاد فيما هو خير انه ليس بخير فليس
يلزم اعتقاد آخر يعني انه شر ولو كان ذلك كذلك
لما وجد اعتقاد مضاد في الاشياء التي ليس لها ضد
فاذن اعتقاد السلب هو اعم مضادة للايجاب
من اعتقاد الضد وهو المضاد بذاته اذ كان يوجد
للاشياء التي لها ضد والتي ليس لها ضد فانه يجب
ان يكون الاعتقاد الذي هو ضد بالطبع للايجاب هو
الاعتقاد الموجود مضادا في كل موضع وبذاته مضادا
هو اشد مضادة من الاعتقاد الذي هو في موضع
دون موضع اذ كان العام متقدما بالطبع على الخاص
ولذلك اذا وجد الخاص وجد العام وليس ينعكس ذلك
اعني اذا وجد العام ان يوجد الخاص فان كان المضاد
في الاعتقاد بما ليس له ضد هو السلب فواجب ان
يكون المضاد في كل موضع هو السلب اعني الذي
في الغاية وايضا فان العقد فيما هو خير والعقد فيما

ليس خير

ليس خير انه ليس خير هما اعتقادان صادقان والعقد فيما
شر انه ليس شر وما هو خير انه ليس خير هما اعتقادان
كاذبان فاي اعتقاد شئت هو المضاد للاعتقاد
فيما ليس خير انه خير الذي هو اعتقاد صادق فانه
لا يخلو ذلك من ثلثة احوال ان يكون احد المضادين
ضد وهو العقد فيما ليس خير انه شر والثاني ان
يكون المضاد سلب الضد وهو الاعتقاد فيما ليس
بخير انه ليس شر والثالث ان يكون المضاد للاعتقاد
فيما ليس خير انه خير فاما اعتقاد ضده فليس بضد له
في الاعتقاد ودلك انه قد يمكن ان يصدق معا ان
كثيرا من الاشياء مما ليس خير هي شر واما اعتقاد سلب
ضده فليس يمكن اعتقاد مضادين اذ كانا قد يصدقان
معا على شئ واحد فان الخط يصدق فيه انه ليس
بخير ولا شر وبالجملة ما ليس شانه ان يتصف بواحد
من هذين الضدين واذا كان ذلك كذلك فالاعتقاد
المضاد لاعتقادنا فيما ليس خير انه ليس خير هو اعتقاد
فيما ليس خير انه خير واذا كان الاعتقاد الذي في غايته
المضادة لاعتقادنا فيما ليس خير انه ليس خير هو اعتقاد
فيه انه خير فاذن المضاد الذي في الغاية من التباين
لاعتقادنا فيما هو خير انه خير هو اعتقاد فيه انه ليس
بخير لاعتقادنا فيه انه شر لانه ان كان للايجاب هو

من الذي التضاد فيه من قبل غيره وايضا اذا كان
عندنا اعتقادا في شئ انه خبر وكان عقدا صادقا
فانه ليس كل اعتقاد كاذب كان عندنا في ذلك
الشئ هو الاعتقاد المضاد لهذا الاعتقاد الصادق
مثل ان يكون عندنا في ذلك الشئ هو انه موجود
فيه انه شئ ما حركما ليس هو موجودا او انه ليس
بشئ اخر مما هو موجود له فان الاعتقادات هي غير
نهاية وانما الاعتقاد الذي يضاد ذلك الاعتقاد
فيه اعتقاد واحد وهو الاعتقاد الذي نرى انه يجتمع
الصدق والكذب في جماعة الاعتقاد الاقل وهذان
هما الاعتقادان اللذان يعرضان حزئي يقبض الضد
في المطلق يقع بعد ذلك فيهما الشبه والحيرة اي
منها هو الصادق واي منها هو الكاذب واما
الاعتقادان اللذان يمكن ان يكونا معا على الموضوع
الواحد بعينه او يصدقا معا فليس يمكن ان يقع منهما
الشبهة والحيرة ولا كمالان حزئي يقبض في المطلق
ان الحق في احدهما حصل الوجود في نفس وان لم يكن
عندنا كمالا ومن ان الاعتقاد الذي يقابل الوجود
بالحقيقة هو الاعتقاد الذي يكون في الشئ الذي منه
يكون الكون وهو السلب وذلك ان الكون انما
يكون من غير موجود الى موجود والف من وجوده

الى غير موجود واما الاعتقاد الذي يكون في الاشياء التي
فيها الاستحالة وهو الصنف الذي يكون في الاضداد فهو
اقل ضديه في الاعتقاد اذ كان العدم اشد مقابلة
للوجود من الضد للضد موجودا ولذلك ليس يكون
التكون من موجود الا بالعرض وايضا فان العقد الذي
يكون بالسلب يقتضي رفع الاعتقاد الموجب بذاته
اذ كانت ماهية السلب انما تقتضي ارتفاع الايجاب
الذي هو محال الشئ الموجود واما اعتقاد ضد المحمول
في الشئ الذي اعتقد فيه وجود المحمول فليست يقتضي
بهيئته رفع الايجاب اذ كان ليس حدوث الضد في
الموضوع يقتضي بجوهره رفع ضده المقابل له وانما
هو شئ يعرض عن حدوثه في الموضوع اعني ان يرتفع
الضد بحلول الضد الاخر فيه مثال ذلك ان ارتفاع
الحرارة عن الماء بحلول البرودة فيه هو منسوب الى
البرودة بالقصد الثاني او بالعرض وذلك ان الارتفاع
ههنا انما هو شئ عن وجوده بالعرض والارتفاع
في السلب انما هو ارتفاع حادث عن السلب بالذات
والذي يلزم عنه ارتفاع الايجاب بالذات هو اخرى
بالضد الموجود في الاعتقاد من الذي عنه يكون
الارتفاع بالعرض او بالقصد الثاني وهو انما تضاده
واشد وان كان الضدان المختلفان اللذان في غاية

الى غير موجود

الايجاب
جهة

متضاده مالشبه الاصناف الخمس من المتقابل التي من
والسلب التي تقدم القول فيها فقد يجب ان نشرطهنا
اي هذه الاقاويل اشد تضادا وابعد تباينا من
المتضادة على طريق الايجاب والسلب او المتضادة
على طريق اعتقاد الضد مثال ذلك ان قولنا كل انسان
عدل يقابله قولان احدهما ولا انسان واحد عدل
وهو المقابل على جهة السلب والثاني قولنا كل انسان
جابر وهو المقابل على جهة الضديه فاي هذين اشد
مضادة لقولنا كل انسان عدل هل قولنا ولا انسان
واحد عدل او قولنا كل انسان جابر فنقول انه اذا
كانت الالفاظ انما تدل على المعاني القايمة في النفس
وكان قد يوجد ذلك من اعتقاد شئ واعتقاد
ضده او اعتقاد شئ ما واعتقاد سلبه فبين ان
انما يقال في القول انه ضد للقول او مقابل له من جهة
تقابل الاعتقادات التي في النفس اما باعتقاد الضد
او باعتقاد السلب واذا كان الامر كذلك فقد ينبغي ان
نبحث برأي اعتقاد هو الذي في الغاية من التضاد
والتباين للاعتقاد الصادق او الكاذب هل اعتقاد
ضده او اعتقاد سلبه ومثال ذلك اذا اعتقدنا
في شئ ما انه خير وكان ذلك عقدا صادقا مثل اعتقادنا
في الحيوة انها خير فيكون اذن بهذا عقدان كاذبان

مقابلان

فاي
مقابلان له احدهما انها شر والاخر انها ليست بخير
من هذين الاعتقادين الكاذبين في الحيوة هو الذي
في غاية المضادة في الذهن للاعتقاد الصادق الذي
هو قولنا الحيوة خير هل اعتقادنا انها شر او اعتقادنا
انها ليست بخير فنقول ان التضاد الموجود في الاعتقاد
الذي في غاية التباين فيه اشد التضاد الموجود
خارج النفس في المواد فهل يجب ان يكون ما كان من
الاشياء اكثر تضادا خارج النفس هو اشد تضادا
في الاعتقاد ام لا فنقول انه لما كان الشيئان اللذان
يتضادان خارج النفس متضادتين اقل تضادا في
الاعتقاد من الشيئين اللذين يتضادان بتضاده واحدة
او كانا مع ذلك غير متضادين في الاعتقاد بل الكثر
ذلك بهما متضادان متلازمان مثل اعتقادنا ان الحيوة
خير والموت شر فان هذين القولين متضادان بالجعل
والموضوع خارج النفس اذ لو كان سبيلهما لكان ما هو
اكثر مضادة خارج النفس احرى ان يكون متضادا
في الاعتقاد واذا كان ذلك كذلك فما كان متضادا
في الاعتقاد من قبل المواد فهو احرى ان لا يكون هو
المضاد باطلاق في الاعتقاد واما المتضاد الذي هو واحد
في الاعتقاد من قبل الايجاب والسلب فليس ذلك موجودا
فيه من قبل غيره بل من قبل ذاته احرى ان يكون متضادا

السوا
على

وقد يوجد في القوى المنفعل الغير الناطقة ما يقبل المتقابلين
واذا كان هذا هكذا فليس كل ممكن فهو ممكن لان يقبل
الاشيا المتقابلة ولا ايضا الممكن ما يقال هو الحوهري حتى
يكون نوعا واحدا بل اسم الممكن جميعا يقال بالاشتراك
الاسم وذلك انا قد نقول ممكن فيما هو موجود بالفعل
وقولنا فيه انه ممكن انما هو بمعنى ان هذه الحال الموجودة
له بالفعل قد كانت ممكنة له والامر ممكن لفعلها وهذا
قد قال وان لم يتقدم الامكان فيه الفعل وما زمان ان
وجد شيء هذه الصفة ومنه ما يقال فيه انه ممكن بمعنى
ان من شانه ان يوجد في المستقبل وهذا الامكان
انما يوجد في الاشيا المحركة وحدها فاسدة كانت
او غير فاسدة الا انه ما كان منه في الاشيا الغير
الفاسدة فحدوثه واجب مثل طلوع الشمس غدا و
ما كان منه في الاشيا الفاسدة فليس كونه واجبا
واما الصنف الثاني من الممكن فهو يوجد في الاشيا
الغير المتحركة وهذا الصنف من الممكن هو الذي يلزم
الواجب واما الصنف الاول فليس يلزم الواجب
وذلك ما كان منه في الاشيا الفاسدة لكن قد
يشبه ان يقال ان الممكن اذا كان اعم من الواجب
وذلك انه يقع على الواجب وغير الواجب فقد يجب
ان نحمل لازما عنه على جهة ما يلزم الاعم الاخص اعني

على ما يلزم

على ما يلزم الجنس الانسان فقط وذلك انه ممكن
فقد يجب ان يصح الفعل الذي يقع به المتقابلين في هذا
الوزم قولنا واجب ان يوجد ليس ويوجد
اذ كان هذا هو المبدأ لهذه كلها ثم من ما يلزم ذلك
من تلك القضايا الباقية وهذا شيء قد فعل في كتاب
القياس فليرجع الامر الى ذلك الموضع وانما كان
الواجب هو المبدأ لهذه لان الاشيا الواجبة هي
الازلية الموجودة بالفعل على ما سمر في علوم النظرية
ولما كانت الاشيا [illegible] الازلية اقدم وجب ان
تكون الاشيا التي هي بالفعل اقدم من الاشيا
التي هي بالفعل تاره وبالقوة اخرى ولذلك بعض
الموجودات يوجد بالفعل دون القوة مثل الموجود
الاول وبعضها بالفعل تاره وبالقوة تاره وهي
الاشيا الكائنة الفاسدة وبعض الاشياء
القوة فقط من غير ان يفارقها مثل المحركة وبالجملة
وجود الغير المتناهي من جهة ما هو غير متناه على ما بين
ايضا في العلم الطبيعي فهذه جملة ما نتكلم في القضايا
ذوات الجهات [illegible] وما كانت
الاقاويل المتقابلة اما متقابلة بالايجاب والسلب
واما متقابلة بان تكون احداها متضادة وهي الاقاويل
التي محمولاتها متضادة وكانت توجد في التي محمولاتها

المعدوم لكن هو جب الواجب البسيط او المعدوم ليس صدق
واحدة منهما مع الموجب الممكن وذلك ان ما هو ممكن ان
يوجد هو ممكن ان يوجد وان لا يوجد وما هو ممكن ان
يوجد وان لا يوجد فليس هو واجبا ان يوجد ولا واجبا
ان لا يوجد وذلك بين بنفسه فاذا كان واجبا ان
يلزم واحدة من قضايا الواجب لا يجب الممكن البسيط
وقد بين ان الثلثة منها ليس يلزم شيء منها فلم يبق ان يتعلق
اللازم لها الا قولنا ليس بواجب ان يوجد وهي ماهية
الواجب المعدوم وذلك واجب ايضا لانه لا يعرض
منه المحال العارض فيما تقدم من وضعنا ان غير الممكن يلزم
الواجب فانه قد يلزم قولنا واجب ان يوجد قولنا ليس
واجبا ان لا يوجد اذا كانا يصدقا معا على شيء واحد
لكن قد عرض شكا فيما بينا ان قولنا ممكن ان يوجد
يلزم عن قولنا واجب ان يوجد وذلك انه ان لم
يكن يلزمه فنقيضه يلزمه ونقيضه اما ان يكون قولنا
ليس ممكنا ان يوجد واما قولنا يمكن ان لا يوجد
لكن ان لزمه قولنا ليس ممكنا ان يوجد لزم المحال المتقدم
الذي فرغنا من ذكره وان لزمه قولنا ممكن ان لا
يوجد لزم ان يكون ما هو واجب ان يوجد يمكن ان
لا يوجد وذلك خلف لا يمكن فهذا القول يجب
منه ان يكون اللازم عن قولنا واجب ان يوجد قولنا

يمكن ان

يمكن ان يوجد
يمكن ان يوجد لكن اذا فرضنا ان اللازم عنه قولنا ممكن ان يوجد
وكان الشيء الذي يمكن فيه ان يوجد يمكن فيه ان لا يوجد فقد
يلزم ان يكون ما هو واجب ان يوجد ممكن ان لا يوجد و
ذلك خلف لا يمكن. واذ كان القول الاول يجب ان يتعلق
اللازم عن قولنا واجب ان يوجد قولنا ممكن ان يوجد
والثاني يبطل ان يكون الممكن يتبع الواجب ويلزم فتبين
ان يكون ما اثبت القول الاول من طبيعة الممكن انه
لازم عن الواجب عرى ما نفاه الثاني فالممكن اذن يقال
على ثلثة من واحد وذلك ايضا بالامين بالاستواء فانه
يظهر انه ليس كل ما يقال انه ممكن ان يفعل كذا او يقبل فيه
قوة على ان لا يفعل وذلك ان الاشياء التي نقول ان
فيها قوى فاعلة يوجد على ضربين اما قوى مقرونة بمنطق
مثل تسخين النار وتبريد الثلج فاما القوى المقرونة بالنطق
فان فيها قوة على ان يفعل الاضداد اعني ان يفعل وان لا
يفعل ومثال ذلك الشيء فان في الانسان قوة ان يمشي
وان لا يمشي على السواء واما القوى التي ليست مقرونة
بنطق فان فيها قوة على احد الاضداد فقط ومثال ذلك
النار فانها انما فيها قوة على ان تسخن فقط لا بالعرض
ذلك اما عند ما لا يكون موضوعا لفعل السخونة واما عند
ما يعوقها عائق عن الفعل الذي لها بالطبع في ذلك الموضع

وجب ان يلزمهما من الواجب ضد الواجب المعدوله
وهي الواجب البسيط الموجبه لكن اذا تعقب هذا
فقد يقض ان القال فيما يلزم الممكن من الواجب كالحال
فيما يلزم من الممتنع اعني ان النقيض منهما يلزم النقيض
لكن على غير الجهه الاولى وبيين وضعها فيكون اللازم
من قولنا يمكن ان يوجد قولنا ليس واجبا ان لا يوجد
الذي هو نقيض قولنا واجبا ان لا يوجد اللازم
من قولنا ليس يمكن ان يوجد لا قولنا ليس واجبا ان
يوجد وملزوم اللازم عن قولنا يمكن ان لا يوجد من
الواجب قولنا ليس واجبا ان يوجد لا قولنا ليس واجبا
ان لا يوجد كما فرضناه في الاول واما كيف يظهر ان
اللازم عن قولنا ممكن ان يوجد قولنا ليس واجبا ان
لا يوجد لا قولنا ليس واجبا ان يوجد فانه يترتب
على بيان ان قولنا ممكن ان يوجد هو لازم عن قولنا
واجب ان يوجد واما كيف بين هذا فيما قوله وذلك
ان قولنا واجب ان يوجد اما ان يصدق عليه ممكن ان
يوجد او قولنا ليس ممكنا ان يوجد لان قولنا ممكن ان
يوجد وليس ممكنا ان يوجد متناقضان والمتناقضان
يقتسمان الصدق والكذب على جميع الاشياء فان
لم يصدق عليه قولنا ممكن ان يوجد فيصدق عليه قولنا
ليس ممكن ان يوجد لكن ان صدق عليه قولنا ليس

ممكن ان

ممكن ان يوجد صدق عليه قولنا ممتنع ان يوجد اذ كان هذا
يلزم قولنا ليس ممكن ان يوجد واذا صدق عليه قولنا
ممتنع ان يوجد لزم عن ذلك ان يكون ما هو واجب
ان يوجد ممتنعا ان يوجد وذلك خلف لا يمكن فاذن
الصادق هو على قولنا واجب ان يوجد قولنا ممكن ان
يوجد لانه اذا كذب احد النقيضين صدق الاخر واذا تقرر
ان قولنا ممكن ان يوجد يلزم قولنا واجب ان يوجد فاقول
ان اللازم عن قولنا ممكن ان يوجد من مقدمات الواجب
هي السالبة المعدولة التي هي قولنا ليس واجبا ممكن ان
لا يوجد برهان ذلك انه لا يخلو ان يكون اللازم عن ذلك
اعني عن الممكنة البسيط الموجبة سالبة الواجب البسيط او
موجبة البسيط او موجبة المعدولة او سالبة الواجب المعدولة
فان كانت سالبة الواجب البسيط على ما وضعناه وهي
قولنا ليس واجبا ان يوجد وقد كانت الممكنة البسيط
الموجبة لازمة عن الموجبة الواجبة البسيط لزم ان يلزم عن
الواجب البسيط نقيضها وهي سالبة البسيط لانه مالي
القول بهذا اما كان واجبا ان يوجد ممكن ان يوجد فما هو
ممكن ان يوجد فليس واجبا ان يوجد فاذن ما كان واجبا
ان يوجد فليس واجبا ان يوجد هذا خلف لا يمكن فان النقيضين
لا يمكن فيهما ان يصدقا واذا لم يلزم عنها ان لا البسيط علم
بقي ان يلزم عنها الا موجبة الواجب البسيط او المعدولة او سالبة الواجب

قولنا
وهي
في هذا الفصل واما المتلازمة ما قولنا اما موجبة الممكنة البسيطة
يمكن ان يوجد فانه يلزمها اثنتان اللا به الممتنعة مثل
قولنا ليس ممتنعا ان يوجد وسالبة الواجب وهي
قولنا ليس واجبا ان يوجد واما الموجبة الممكنة المعدولة
مثل قولنا ممكن ان لا يوجد فانه يلزمها بحسب الاشهر
والاعرف اثنتان احديهما سالبة الواجب المعدولة
وهو قولنا ليس واجبا ان لا يوجد والثانية سالبة الممتنع
المعدولة وهي قولنا ليس ممتنعا ان لا يوجد واما سالبة
الممكن البسيطة وهي قولنا ليس ممكن ان يوجد فانه
يلزمها اثنتان ايضا احديهما موجبة الواجب المعدولة
وهو قولنا واجب ان لا يوجد والثانية موجبة الممتنع
البسيط وهو قولنا ممتنع ان يوجد واما سالبة الممكن
المعدولة مثل قولنا ليس ممكن ان لا يوجد فانه يلزمها
اثنتان احديهما موجبة الواجب البسيط وهي قولنا
واجب ان يوجد والثانية موجبة الممتنع المعدولة و
هي قولنا ممتنع ان لا يوجد فلنضع المتقابلات منها
في عرض الصفح والمتلازمات بعضها تحت بعض فيبقى
ذلك على هذا الرسم فاذا تاملنا هذا اللزوم المشهور
وتعقبناه وجدنا يصدق قولنا ممتنع وقولنا
ليس بممتنع يلزمان قولنا ممكن وليس بممكن اعني
ان النقيض منها يلزم النقيض اي الموجب منها

يلزم ان لا يب

ان لا يب من
يلزم ان لا يب الممكن الا ان ذلك على القلب اعني ان
الممتنع يلزم الموجب من الممكن والموجب من الممتنع يلزم
ان لا يب من الممكن فاما القضايا الواجبة فان اللازم
منها للممكنة ليس هو النقيض بل النقيض ضد هذا الموجبة
الواجبة وهي قولنا واجب ان لا يوجد وذلك ان
ليس سلب هذه المقدمة التي هي قولنا واجب ان لا يوجد
اللازم عن قولنا ليس ممكنا ان يوجد قولنا ليس واجبا
ان يوجد الذي هو اللازم عن قولنا ممكن ان يوجد على
ما وضع وذلك انها قد يمكن ان يصدق على شيء بعينه
فان ما هو واجب ان لا يوجد يصدق عليه ليس واجبا
ان يوجد بل قولنا واجب ان لا يوجد ضد قولنا واجب
ان يوجد الذي هو نقيض قولنا ليس واجبا ان يوجد
والسبب في ان لزم الممكنة ان لا به البسيط موجبة الواجب
المعدولة ولزم سالبة الممكنة المعدولة الموجبة الواجب
البسيط ان الممتنع هو ضد الواجب الوجود وان كانت
قولتها في الضرورة واحدة فلما كانت ان لا به الممكنة
البسيط يلزمها الممتنع الموجبة البسيط وكانت الممتنع
الموجبة البسيط ضد الموجبة الواجبة البسيط لزم ضرورة
ان يتبعها ضد الموجبة البسيط وهي الموجبة الواجبة المعدولة
ولما كانت ان لا به الممكنة المعدولة يلزمها الممتنع المعدولة
الموجبة وكانت الممتنع المعدولة الموجبة ضد الواجبة المعدولة

يوضع في القضايا الشخصية والثنائية مع الكلمة فقد بين
في القضايا ذوات الجهات هي هذه الحال فيكون
على هذا سلب قولنا في الشيء انه يمكن ان يوجد قولنا
انه يمكن ان لا يوجد فيظهر انه يصدق على
الشيء بعينه ان يقال فيه انه يمكن ان يوجد ويمكن ان
لا يوجد وشال ذلك ان ما يمكن ان ينقطع فهو يمكن
ان لا ينقطع وما هو يمكن ان يمشي فهو يمكن ان
لا يمشي وذلك ان الممكن هو ما ليس بضروري
الوجود ولذلك قد يمكن فيه ان يوجد وان لا يوجد
ولما كان المتقابلان ليس يمكن فيهما ان يجتمعا على
الصدق في شيء واحد من انه ليس سلب قولنا
يمكن ان يوجد قولنا يمكن ان لا يوجد واذ قد تبين
ان حرف السلب في هذه القضايا اعني ذوات
الجهات لا ينبغي ان يوضع لا مع المحمول ولا مع الكلمة
الوجودية فقد يجب ان يوضع مع الجهة فيكون سلب
قولنا في الشيء انه يمكن ان يوجد قولنا انه ليس يمكن
ان يوجد وهكذا الامر في جميع الجهات التي عددناها وهو
ذلك واجب فانه كما ان في القضايا التي ليست
بذات جهة انما كان يقترن حرف السلب بالشيء
الذي ينزل منزلة المادة وهو المحمول كذلك ههنا انما
يوضع حرف السلب في الشيء الذي ينزل من الكلمة الوجودية

منزلة الكلمة الوجودية في غير ذوات الجهات من المحمول وهي
ان الكلمة الوجودية اذا كانت في القضايا التي ليست ذات
جهة تدل كيفما كان المحمول من الموضوع صارت الكلمة
الوجودية نسبتها الى المحمول في هذه القضايا بالصورة
الى المادة واذا كانت هذه النسبة بعينها هي نسبة الجهة
الى الكلمة الوجودية وذلك انها قد تدل على كيفية وجود
المحمول للموضوع كانت نسبتها ايضا الى الكلمة الوجودية
نسبة الصورة [illegible] ة واذا كانت النسبة
واحدة وكان حرف السلب هناك يوضع مع الكلمة
فواجب ان يوضع هنا مع الجهة وبالجملة فهو ظاهر
ان سلب قولنا يمكن ان يوجد قولنا ليس يمكن ان
يوجد اذ كان هناك يقتسمان الصدق والكذب
دائما واما قولنا يمكن ان يوجد وان لا يوجد فليست
متناقضات بل متلازمات وكذلك سلب قولنا
يمكن ان لا يوجد وهي المعدولة الممكنة هو قولنا ليس
يمكن ان لا يوجد وسلب قولنا واجب ان يوجد
قولنا ليس واجب ان يوجد وسلب قولنا واجب
ان لا يوجد وهي المعدولة الواجبة قولنا ليس واجب
ان لا يوجد وكذلك سلب قولنا ممتنع ان يوجد قولنا
ليس ممتنع ان يوجد وسلب قولنا ممتنع ان لا يوجد
قولنا ليس بممتنع ان لا يوجد فهذه هي القضايا المتقابلة

ذلك ان لفظ قولنا موجود هو محمول على امر ما الغيس من جهة انه
متوهم او شاعر الاحما او لامر اجل ذاته اى باطلاق
وقولنا فيه انه موجود من جهة ما هو فى الذهن متوهما هو
قول صادق ولذلك امكن فيها اذا اخذت بهذه
الجهة لفظ الموجود اذا حملت على الشئ من اجل هذه
صدقت على الشئ الموجود وليس يصدق عليه انه
غير موجود باطلاق كما ليس على المعدوم انه موجود
باطلاق فاذن متى لم ينحصر فى الشرط او القيد مقابل
الشئ المقيد متى حمل على الشئ المقيد بحده او اسمه ولا
كان هناك محمولا من اجل هذه فانه واجب متى اورد
امثال هذه فى الحمل ان يصدق فرادى كما صدقت مجموعة
فى هذا الجنس اى هى وفى المتلازمة ايضا منها وذلك فى
المعدولة منها ايضا والبسيط وانما صارت الفاظ
الجهات جهتين لانه انما قصد بها ان تكون دلالتها مطابقة
للوجود والموجود قسمان اما بالقوة واما بالفعل والضرورى
يقال على ما بالفعل والممكن يقال على ما بالقوة فلينظر فى المتقابلة
منها اولا ثم فى المتلازمة فنقول انه يظهر فى بادئ الرأى
ان حرف السلب ينبغى ان يوضع فى امثال هذه القضايا
مع اللفظ الوجودية التى هى الرابط لا مع المحمول كما قلنا فى
القضايا غير ذوات الجهات وذلك ان سلب قولنا
الانسان يوجد عدلا هو قولنا الانسان ليس يوجد عدلا
لا قولنا الانسان يوجد لا عدلا وذلك انه لما كان الايجاب
والسلب يقتسمان الصدق والكذب على جميع الاشياء
فان وضعنا ان السلب لقولنا الانسان يوجد عدلا
قولنا الانسان يوجد لا عدلا وجب مثلا فى هذين القولين
ان يقتسما الصدق والكذب على جميع الاشياء
حتى يجب ان كان قولنا فى الخشبة مثلا انها توجد عدلا
[illegible] الصادق عليها انها توجد لا عدلا
[illegible] قولنا عدلا لا يوجد يقتسمان الصدق
[illegible] الانسان [illegible] يجب ان كان الصادق
يوجد لا عدلا ان يصدق عليها ان الخشبة ان لا عدلا
وذلك فى غاية الاستحالة واذا كان حرف السلب انما

فى هذا

ان يصدق عليه انه ابيض بمشي وانه انسان ان
وبمشي فيكون المحمولات الصادق عليه غير متناهية فقد
تبين من هذا انه ليس كل ما يصدق فرادى يصدق مجموعا
على ما كان يرى كثير من القدماء واذ قد تبين هذا فلنظر
متى كان من المعاني الكثيرة التي يحمل على معنى واحد ومن
المعنى الذي يحمل على معان كثيرة قضية واحدة وذلك
بان تكون المجتمع من تلك المعاني الكثيرة معنى واحدا او
صادقا ومتى لا تكون فنقول انه متى لم يمكن حمل تلك
المعاني الكثيرة على الموضوع حملا بالعرض ولا كان
احدها منطويا في الاخر ومخصرا فيه اعني ان يكون
الشرط مخصرا فيهما في المشروط فيه واحرى بذلك
ان تكون الشرط هو بعينه ذو الشرط مثل ان يقال ان
زيدا ابيض امشي لم يكن ذلك على جهة التاكيد فان
المجموع من تلك المعاني تكون معنى واحدا اخاصا متى
كان حملها بالعرض مثل قولنا زيد انه ابيض وانه يمشي
فانه ليس المجموع منها معنى واحدا ولذلك متى
كان الثاني محصورا في الاول لان الكلام حينئذ يكون افضل
من قولنا في زيد انه انسان ضاحك على جهة تقييد الانسان
بالضحك فان لفظ الانسان قد انطوى فيه الحي ولذلك
كان تقييدنا اياه بالحي هذا بخلاف تقييد الحيوان
بالفصل لمتى عريت المحمولات الكثيرة من ما بين الصفتين

اعني من الحمل

مخصرا في

اعني من الحمل الذي بالعرض ومن ان يكون احدهما انه
الاخر فالقضية تكون واحدة مثل قولنا في الانسان
حيوان وانه ذو رجلين واما الاشياء التي يصدق
مجموعها في الحمل على شيء ما اذا فقد بعضها بعض منها ما
يصدق اذا افرد ومنها ما ليس يصدق والصادقة
منها هي التي يجتمع فيها شيئان احدهما ان لا يخصر في
الشيء المشترط في القول شيء هو مقابل الشيء الذي
اشترط فيه وقيده وذلك مثل ان نحو افق من انا
المقابل الاربعة كان ظهور ذلك المقابل يكذب ما دل عليه
اسم مثل قولنا حيوان صيغ فان الميت ضد الحيوان
من جهة دلالة هذا الاسم عليه اعني اسم الحيوان او كان
ظهور ذلك المقابل يكذب ما دل عليه اسم مثل قولنا
لا من جهة دلالة هذا الاسم بل من جهة دلالة الحد او الرسم
مثل قولنا ان الميت فان الانسان انما يظهر انه مقابل
للميت من جهة حده الذي يقال فيه انه حيوان ناطق فمتى
انخصر المقابل في امثال هذه القيود كذب اذا افرد
فانه يصدق على الميت انه انسان وليس يصدق
عليه انه حيوان والشرط الثاني ان لا يكون الحمل المقيد على الموضوع
بالعرض على هذه الجهة كذب اذا افرد مثل قولنا امر القيس
موجود شاعرا او موجود صوتهما فانه اذا افرد هذا فقيل
امر القيس موجود كان كذبا اذ هو الان معدوم و

المجيب الجدلي بالمقدم المشترك اللفظ فلم يلزم المجيب اصلا جدلي
فوضع ان يلزم احد تلك المعاني مقدم برهوم ان ينتج
منها ما قصد ابطاله على المجيب كان للمجيب ح ان يقول
لم اسلم هذا المعنى وانما الذي سلمت معنى كذا ولذا اغلط
ينقطع ان يلزم ح تسليم المجيب له اصلا جدلي النقيض
واما السوال على طريق التعليم فقد يكون بالاسم المشترك
عليه ولذلك لا يكون هذا السوال سوالا صدليا لان هذا
النوع من السوال قد يقتضي تفصيل ما يدل عليه الاسم
المشترك مثل ان يسال ما هو العين فان المجيب
ان يقول انه يدل على معنى شمسي على الجارحة وعلى عين الماء
وعين الشمس وغير ذلك واما الجدلي فلما كان انما
سئل ان يلزم فيه تحري النقيض ليسلم احد هما مثل
ان يسال هل كذا كذا او ليس كذا فقد ينبغي ان يكون
السوال محدودا ليكون الجواب الذي يقع عليه محدودا
وذلك انما يكون بالاسم المتواطي ولما كانت المحمولات
الكثيرة التي يحمل على موضوع واحد توجد على اصناف اما
محمولات اذا افردت صدقت واذا جمعت صدقت
وكان المجتمع منها محمولا واحدا وهو الذي قلنا ان المجتمع
منها ليس يكون محمولا واحدا الا بالعرض واما محمولات
اذا افردت صدقت واذا جمعت كذبت فقد ينبغي
ان يعطى القانون الذي من هذه المحمولات بعضها من

بعض

بعض بعد ان ليس واجبا ان يكون ما يصدق
مفردا يصدق مجموعا من غير ان يتوخى في ذلك كذب
والافضل فنقول انه ليس يلزم ان يكون جميع المحمولات
التي يصدق كل واحد يصدق مجموعة من غير ان يكون الكلام
هذرا وفضلا وذلك بين من قبل المواد فانه قد
يصدق على زيد انه طيب ويصدق عليه انه بصري
حاذق وليس يلزم ان يصدق عليه الامران جميعا حتى
يقول انه طيب بصير واما الشيء التي يلحق من قال
ان كل ما يصدق فردا يصدق مجموعا من غير ان يلحق
القول هذرا فاحد هما انه ان كان قولنا في زيد انه انسان
حقا وانه ابيض حقا فيجب ان يكون القول مجموعهما حقا
اعني ان يكون زيد انسانا ابيض وان كان حملنا على الفرد
انه انسان ابيض وانه ابيض على انهما محمولان مفردان فقد
يجب عليه انه ان كان ابيض وكذلك اذا اضفنا هذا القول
بمنزلة محمول مفرد صدق عليه انه ان كان ابيض من غير ان
يكون في الكلام هذر ولا فصل وان مر الامر الى غير نهاية
وايضا فانه اذا حملت على مفردات كثيرة لزم ان
يصدق عليه جميع التراكيب التي يعرض من تلك المفردات
اعني اذا اركب بعضها الى بعض وهي غير متناهية فيصدق
على الموضوع الواحد اشياء كثيرة غير متناهية مثل انه
ان صدق عليه انه انسان وانه ابيض وانه ماشي فيجب

المجيب الجدلي بالمقدم المشترك اللفظ فلم يرد المجيب اصلا جدليا
فوضع ان يبين من احد تلك المعاني مقدم برهم ان ينتج
منها ما قصد ابطاله على المجيب كان للمجيب ح ان يقول
لم اسلم هذا المعنى وانما الذي سلمت معنى كذا ولذا اخطا
ينقطع ان بين ح تسليم المجيب له اصلا جدليا في النقض
واما السوال على طريق التعليم فقد يكون بالاسم المشترك
عليه ولذلك لا يكون هذا السوال سوالا جدليا لان هذا
النوع من السوال قد يقتضي تفصيل ما يدل عليه الاسم
المشترك مثل ان يسال سائل ما هو العين فان المجيب
ان يقول انه يدل على معنى شتى على الجارحة وعلى عين
وعين الشمس وغير ذلك واما الجدلي فلما كان انما
سئل السايل فيه ليحيي النقض ليسلم له احد هما مثل
ان يسال هل هذا كذا او ليس بكذا فقد ينبغي ان يكون
السوال محدودا لكون الجواب الذي يقع عليه محدودا
وذلك انما يكون بالاسم المتواطي ولما كانت المحمولات
الكثيرة التي تحمل على موضوع واحد توجد باربعة احوال اما
محمولات اذا افردت صدقت واذا اجمعت صدقت
وكان المجتمع منها محمولا واحدا وهو الذي قلنا ان المجتمع
منها ليس يكون محمولا واحدا الا بالعرض واما محمولات
اذا افردت صدقت واذا اجمعت كذبت فقد ينبغي
ان يعطى القانون الذي من هذه المحمولات بعضها من

بعض

بعض بعدان ليس واجبا ان يكون ما يصدق
مفردا يصدق مجموعا من غير ان ينطوي في ذلك كذب
والافضل فنقول انه ليس يلزم ان يكون جميع المحمولات
التي يصدق كل واحد يصدق مجموعة من غير ان يكون الكلام
هذرا وخطلا وذلك بين من قبل المواد فانه قد
يصدق على زيد انه طبيب ويصدق عليه انه بصير
حاذق وليس يلزم ان يصدق عليه الامران جميعا حتى
يقول انه طبيب بصير واما الشناعة التي تلحق من قال
ان كل ما يصدق فرادا يصدق مجموعا من غير ان تلحق
القول هذرا فاحدها انه ان كان قولنا في زيد انه انسان
ابيض وانه ابيض فاما ان يكون القول المجموع منهما
اعني ان يكون زيد انسانا ابيض وان كان حملنا عليه انه
انسان ابيض وانه ابيض فانهما محمولان مفردان فقد
يجب عليه انه انسان ابيض ولذلك اذا اخذنا هذا القول
بمنزلة محمول مفرد صدق عليه انه انسان ابيض من غير ان
يكون في الكلام هذر ولا فصل وان مر الامر الى غير نهاية
وايضا فانه اذا حملت عليه مفردات كثيرة لزم ان
يصدق عليه جميع التراكيب التي يعرض من تلك المفردات
اعني اذا اركب بعضها الى بعض وهي غير متناهية فيصدق
على الموضوع الواحد اشياء كثيرة غير متناهية مثل انه
ان يصدق عليه انه انسان وانه ابيض وانه ماش فيجب

ما قيل فيما سلف الا ان يكون تلك الاسماء الكثيرة تدل على معنى
واحد وذلك اما بان تكون تلك الاسماء الكثيرة مترادفة
وهي التي تدل كل واحد منها على معنى واحد او تكون تدل
عليه الاسماء الكثيرة اجزاء حد او رسم شيء واحد مثل
قولنا الانسان حيوان والانسان ناطق فان المجتمع
من هذين المحمولين هو حد الانسان وذلك ان الانسان
حيوان والانسان ذو رجلين فان المجتمع هو رسم
للانسان وهو انه حيوان ذو رجلين ولفظ الانسان
يدل دلالة مجملة على ما يدل عليه كل واحد من هذين القولين
مفصلا فاما ان كانت المحمولات الكثيرة ليس المجتمع
منها واحدا فليس الايجاب لها ايجابا واحدا ولا
السلب لها سلبا واحدا وكذلك ان كانت موضوعات
كثيرة يحمل عليها محمول واحد فليس ذلك ايجابا واحدا و
لا سلبا واحدا ومثال ذلك حمل على الانسان
ابيض وانه يمشي فان هذين اذا حملا محمولين على الانسان
فقيل الانسان ابيض يمشي لم يدل على معنى واحد
الا بالعرض والحال في هذه ايضا كالحال في المحمول الذي
هو لفظ مشترك يدل على اكثر من معنى واحد اذا
حمل على موضوع واحد كالموضوع الذي هو لفظ
مشترك اذا حمل عليه محمول واحد ليس يدل على معنى
واحد اعني انه كما ان القضية التي المحمول لها لفظ

مشترك ليست

هذه

مشترك ليست قضية واحدة ولا القضية التي فيها الموضوع
الصفة قضية واحدة كذلك الحال في القضية التي يوجب
فيها معان كثيرة باسماء متباينة لموضوع واحد والتي
يوجب فيها محمول واحد لموضوعات كثيرة يدل عليها
باسماء متباينة اذا لم يكن المجتمع من تلك المحمولات
او للموضوعات الكثيرة معنى واحدا والقضايا التي
محمولها او موضوعها اسم مشترك لما كانت قضايا
كثيرة لم يمكن ينبغي ان يكون السؤال الجدلي عنها سؤالا
واحدا ولا الجواب الجدلي جوابا واحدا وان كانت
جميع المعاني التي يدل عليها الاسم المشترك المحمول صادقة
على الموضوع الواحد اذ كانت المعاني الكثيرة هي المحمول
اذ كان لفظ المحمول والموضوع يدل كل واحد منهما
معان كثيرة الا ان جميع المعاني التي يدل عليها لفظ
المحمول صادقة على جميع المعاني التي يدل عليها لفظ الموضوع
على ما مر في كتاب الجدل فان المجيب على طريق الجدل
ليس عليه ان يصلح على اي سؤال ان يقع تلك
المعاني التي يقال عليها ذلك الاسم المشترك اذ كان
المجيب انما يسأل في مرتبة واحدة من مراتب السؤال الذي
فيه متناظران وانما قصد ان يسأل على طريق الجدل
ان يسلم من المجيب احد جزئي النقيض الذي يريد ان
يضع مقدمة مطلوبا وضع المجيب فمتى سئل ان يسأل

كال

اسم غير محصل وجد حال البسيط منها والمعدولة تلازم
البسيط والمعدول في القضايا التي موضوعها اسم
محصل وذلك ان قولنا الانسان يوجد لاعادلا وهي
الموجبة المعدولة في هذا المثال تلازم عادلا وهي السالبة
ليس يوجد شئ مما هو لا انسان عادلا وهي السالبة
وليس من هذا الصنف من القضايا اعني التي موضوعها
اسم غير محصل ومن الصنف من القضايا التي اعني
التي موضوعها اسم محصل تلازم ولا تقابل واذا تبدل
اسم المحمول او الموضوع او الكلام الرابط في القضايا الثلاثية
او اسم المحمول اعني الكلمة في الثنائية مثل ان يتقدم منها
حاشا ان نوفي متاخرا حاشا ان نوفي
متقدما وبالجملة ان يعبر تبعيتها ويقع المحمول فيها محمولا او
الموضوع موضوعا فان القضية تبقى واحدة بعينها
محفوظ الصدق ان كانت صادقة او الكذب ان كانت
كاذبة ومثال ذلك قولنا يوجد الانسان عدلا يوجد
عدلا الانسان فان هذه القضية هي واحدة بعينها
وكذلك قولنا زيد قائم وقائم زيد فانه لو لم يكن القضايا
التي لا اختلاف الا في ترتيب اجزائها في التقدم والتاخر
قضية واحدة لازم ان تكون قضية واحدة اكثر من
سالب واحد وقد بين ان ليس للموجب الواحد الا
سالب واحد وذلك انه ان لم يكن قولنا يوجد الانسان

عدلا

قضيتين مختلفتين

عدلا وقولنا يوجد عدلا الانسان قضية واحدة بل
المعنى وكان سلب قولنا يوجد الانسان عدلا قولنا ليس
يوجد الانسان عدلا وسلب قولنا يوجد عدلا الانسان
ليس يوجد عدلا الانسان وكان قولنا ايضا ليس يوجد عدلا
الانسان بين ان سلب لقولنا يوجد الانسان عدلا لازم
ان يوجد لقولنا يوجد الانسان عدلا سلبان احدهما قولنا
ليس يوجد الانسان عدلا والآخر ليس يوجد عدلا الانسان
وهو سلب القضية التي وضعنا انها مغايرة في المعنى لقولنا
يوجد الانسان عدلا وهو قولنا يوجد عدلا الانسان
فاذا عرف ان بين السلبين وهو سلب واحد
من اثنين الموجبين موجبة واحدة فقد بان من
الاسماء والكلم التي هي اجزاء القضايا متى غيرت منها
العقل عن العادة الجارية في ذلك الك اعني عن الترتيب الذي
الكل هو الاوضع وبقي المحمول محمولا او الموضوع موضوعا
انها تبقى تلك القضية بعينها واذا وجب اسم واحد اسماء
كثيرة او اوجبت اسماء كثيرة لاسم واحد او سلب اسم
واحد من اسماء كثيرة او سلبت اسماء كثيرة من اسم واحد
فليس يكون ذلك الا ايجاب ايجابا واحدا فلذلك السلب
سلب واحد كما انه اذا وجب اسم واحد لاسم واحد
او سلب عنه لا يكون ايجابا واحدا او سلبا واحدا
ما لم يكن المعنى الذي يدل ذلك اللفظ الواحد عليه واحدا تما

قولنا

ان بل كان قولنا انه ليس بعدل انه لا عدل فان قوة
هذا لا عدل هو قولنا ليس بعدل اذ كان قولنا ليس سقط
عدل او لا عادل اذا اتفق ان وجد فيه الشرطان المتقدمان
يقتسمان الصدق والكذب على مثل ما يقتسم قولنا
سقط عدل او ليس بعدل وقد بينا في هذا الموضع
كما يقول المفسرون اذا كان قصد ان يسلم
من الجيب مقدم موجبة فاجابه بان له ان يأخذ بدل
ان له بعدا ولها فينتفع بها اذا وضعها من القياس
في الموضع الذي انما ينتفع فيه بالموجبة لا بان له بدل
الصغرى من الشكل الاول فان الصغرى متى كانت
سالبة الشكل الاول لم ينتفع بها في الانتاج على ما
سنبين في كتاب القياس وقد ينتفع ان سئل بهذه
الوصية ايضا اذ اراد ان ينتج عن ان ليس شيء
متناقضا لكن بما فسرنا نحن به الموضع هو اليق بغرض
هذا الكتاب واما الموضع الذي لا يمكن فيه قوة حرف
العدل اذا قرن مع الكلم قوة حرف السلب في اقسام
الصدق والكذب فهي القضايا الكلية في هذه المادة
مثل ان يقال ليس كل انسان حكيما او ليس
بحكيم عجيب البدل فوكل ليس كل انسان حكيما
كل انسان لا حكيم وذلك ان الذي يقابل قولنا كل
انسان حكيم مقابل يقتسمان الصدق والكذب دائما

لها هو قولنا

لها هو قولنا ليس كل انسان حكيما لا قولنا كل انسان لا حكيم
اذ كان قولنا حكيم ولا حكيم قوته قوة المتضادتين وهو
قولنا كل انسان حكيم ولا انسان واحد حكيم والمتضادات
يكذبان في هذه المادة كما بين قبل والنقيض الاتي بين
الاسم المحصل والاسم غير المحصل والكلمة المحصلة والغير المحصلة
ليس هو من جنس مقابل الايجاب والسلب فانه ليس قولنا
الانسان مدل في الالسنة التي يستعمل لها امثال هذه
الاسماء على ما يدل عليه قولنا ليس بانسان فان قولنا
ليس بانسان يدل على موضوع سلب الانسانية فان
لم يصح به في هذا القول فهو لذلك قول مركب وكذلك
يدل على قولنا ليس يصيح واما قولنا الانسان ولا صحيح
فانه لا يدل دلالة السلب اذا قيل من غير ان يقترن به
ولا كلمة مصحة لها بل انما يدل قولنا الانسان على عدم
الانسان وقولنا لا صحيح على عدم الصحة وهو المعنى المفرد
الذي يدل قولنا مرض وبظاهر انه ليس دلالتها بدلالة
السلب من ان السلب يصدق او يكذب واما
قولنا لا انسان فليس هو لا صادق ولا كاذبا وذلك
انه اذا كان قولنا انسان ليس بصادق ولا كاذب
ما لم يقترن به جزء ما يدل على ملك وصورة موضوعه فاحرى
ان يكون قولنا لا انسان لا يدل على صدق او كذب
اذ كان ليس يدل كما وجه غير محصل والقضايا التي موضوعها

مثل ان يقول ليس كل انسان يوجد لما مدلولا وكذلك الحال في
الشاذة التي في هذا الجنس اعني في البسيط منها فانه قد
علمنا انه لا يوجد منها معدول بحسب دلالات الالسنة
المتعارفة فان حرف السلب في هذه ايضا ينبغي ان
يركب فيها مرتبتين مرة مع الموضوع ومرة مع السور
في ذوات الاسوار او مع الكلم نفسها في الشخصية
والمهملة ولا يكتفى باحدهما ايضا دون الثاني مثال
ذلك انكما ان السلب قولنا كل انسان ليس بميت وهي
التي موضوعها اسم محصل وهو قولنا كل انسان ان
يموت كذلك سلبه قولنا كل انسان ليس بميت قولنا
ليس كل انسان بميت لا قولنا ليس كل انسان
بميت ولا ليس كل انسان بميت ولا ليس كل انسان
لا يموت فان حرف السلب ليس يقوم مقام حرف العدل
ولا حرف العدل يقوم مقامه اذ كل واحد منهما يرفع من
القضية شيئا غير الذي يرفعه الاخر وذلك ان حرف
السلب في ذوات الاسوار انما يرفع الحكم الكلي
الذي تضمنته السور الخبرى واما حرف العدل فانها
يرفع الموضوع الكلي او المحمول الكلي لا الحكم الكلي وذلك
ان السور الكلي المقرون بالقضية ليس يدل حينئذ على المعنى
الموضوع كليا فيلزم ان رفعه رفعا للمعنى الكلي الموضوع
بل انما تدل حينئذ ان الحكم على المعنى الكلي كلي وذلك بين

في المهملات فانه ليس لكونها غير ذوات الاسوار مالا
يكون المعاني الموضوعة فيها كلية اذ كانت دلالات
الالفاظ عليها دلالة كلية مثل قولنا الانسان عادل الانسان
ليس بعادل فان لفظ الانسان يدل على معنى كلي وان
ان لم يقترن به لفظ كل ولو كانت لفظة كل هي التي
تدل على ان المعنى كلي لكانت لفظة الانسان لا تدل على
معنى كلي الا اذا اقترن بها كل وكذلك ما يجب ان يقول في
حرف السلب في القضايا المهملة التي موضوعاتها
اسماء غير محصلة متلازمة كانت وصامتة مع السور
ويعاد حرف السلب ثانية مع الموضوع فان كانت
معدولة اعيد ثالثة مع المحمول وان كانت غير معدولة
اكتفى باعادته مع الموضوع وقد بانى مواضع في
المادة الممكنة يكون فيها حرف العدل قوة قوة
حرف السلب اقام الصدق والكذب في
جميع المواد وبانى مواضع ليس يلزم ذلك فيها واما
المواضع الذي قوة حرف العدل فيه قوة حرف
السلب فهي القضايا الشخصية اذا اخذت موضوعاتها
موجودة في الوقت الذي يصير اليه من شأنها
ان يتصف بالملكة والعدم التقابل لها مثال ذلك انه
اذا سئل سائل هل سقراط حليم او ليس بحليم
فكان الجواب الصادق فيه انه ليس بحليم فاجاب

والمتضادة وما كانت المتضادة واما حال ما كان منها على
في صنف صنف فيختلف وذلك ان منها ما يمكن ان
يصدقا معا ومنها ما يمكن ان يكذبا معا وارسطو
لم يذكر من هذه الا التي ذكرنا ما وارضا الامر فيها الى
كتاب القياس والقانون العام في معرفة هذه المثلثات
ان كل مقدمتين من هذه ان اتفقتا في الكيف وهو السور
واختلفتا في الكيفية وهو السلب والايجاب فهي متلازمة
اعني ان الامر منها يلزم الاخر واما التي لا يتلازم فهي
المتقابلات على جهة التضاد وعلى جهة التناقض كما قيل
والقضايا الثلاثية اذا اخذ موضوعها باسم غير محصل
ومحمولها مرة باسم محصل ومرة باسم غير محصل حدث
في هذا الجنس بسيط ومعدولات موجبات وكالسوالب
غير التي سلفت فيكون البسيط فيها ما كان محمولها
اسما محصلا كما كان ذلك في الصنف الاول من البسيط
والمعدولات التي محمولها اسم غير محصل وذلك ان باعتبار
القضية في كونها بسيطا او معدولا هو من جهة المحمول
لا من جهة الموضوع فيكون البسيط الموجبة في هذا الجنس
مثل قولنا الانسان يوجد عادلا وسالبتها الانسان
ليس يوجد عادلا ويكون معدولها الموجبة قولنا لا
انسان يوجد لا عادلا وسالبتها الانسان ليس
يوجد لا عادلا وهو بين الحاجز المتقابلتين اللتين

يحدث في هذا الجنس من الثلثية اعني التي موضوعها اسم
غير المتقابلين البتة يحدث في الصنف من القضايا
التي موضوعها اسم محصل فان الموضوع هذه هو عدم
موضوع ملك وقد تحدث اصناف العدم الذي يدل
عليها الاسم الغير المحصل في غير هذا الموضع وهذا الصنف
من القضايا اذا [illegible] السلب فليس يقوم حرف
السلب مقام حرف العدل فيها ولا يحدث احدها عن
الآخر بل ينبغي ان يزيد حرف السلب فيها اما في
ذوات الاسوار مع السور كما حال في الصنف الاول
من القضايا الثلثية واما في المهملات والشخصية مع
الكلمة الوجودية واما حرف العدل فيقترن فيها ابدا
على الموضوع حتى يكون اما في القضايا البسيطة السالبة
من هذا الجنس فتوفى فيه بحرف السلب مرتين و
ذلك مع السور في القضايا المسورة ومع الموضوع
ومع الكلمة الوجودية مع الموضوع في المهملات و
الشخصيات واما في المعدولة فثلث مرات مرة مع
السور والكلمة الوجودية وثانية مع الموضوع وثالثة
مع المحمول وليس يحدث احد حرفي السلب لها عن الاخر
مثال ذلك السالبة قولنا كل انسان ليس يوجد عادلا
قولنا ليس كل انسان يوجد عادلا وذلك بان يأتي
في ذلك بحرف السلب في ثلثة مواضع لانا نأتي في موضعين

هي الان ليس يوجد لا عادلا الان يوجد لا عادلا وعلى هذا ضم

ب السالبة العدمية ومقابلها وهي الان ليس يوجد جايرا واذا تاملت هذه

القضايا على هذا الوضع وجدت التي على الاضلاع

منها في عرض الصفح لا يلازم لانها متقابلة وقد وقفت

في ما تقدم حالها من التقابل واذا تاملت التي على الاضلاع

منها في طول الصفح وجدت السالبة المعدولة تلزم في

الصدق عن الموجبة البسيط وليس ينعكس الامر فيها

وذلك انه اذا صدق قولنا الان يوجد عادلا

صدق قولنا الان ليس يوجد لا عادلا وليس

يلزم اذا صدق قولنا الان ليس يوجد لا عادلا

ان يصدق قولنا الان يوجد عادلا لان نقيض الان

ليس يوجد لا عادلا يصدق على الان العادل وعلى

الان الذي لا يتصف بالعدل ولا بالجور وهو الصغير

وعلى الان الذي ليس بعدل فاذن السالبة المعدولة

اعم صدقا من الموجبة البسيط لانها تصدق على كليهما والموجبة

البسيط على واحد واذا وجد العام ليس يلزم ان يوجد الخاص

كما يلزم عن وجود الخاص وجود العام مثال ذلك الحيوان

والانسان فانه اذا وجد الانسان وجد الحيوان وليس

يلزم اذا وجد الحيوان ان يوجد الانسان واما السالبة

البسيط مع الموجبة المعدولة فانها توجد في الصدق بعكس

قولنا

هذا يعني ان السالبة البسيط يلزم عن الموجبة المعدولة اذ كان ٢ وليس ينعكس

الان ليس يوجد ليس يصدق على الان يوجد الجايز وعلى الان ٢ يوجد عادلا

الذي ليس بجايز ولا عادل وهو الغير المدني وعلى الطفل

وقولنا الان ليس يوجد لا عادلا انما يصدق على الجايز

فقط لان قولنا لا عادل يدل على العدم والعدم هو رفع

الشيء عما من شانه ان يوجد فيه على ما حد قبل فالموجبة

المعدولة يصدق على واحد والسالبة البسيط على

ثلثة واما اذا نظرتها في الكذب فيوجد الامر بالعكس

هذا يعني ان الموجبة البسيط تلزم عن السالبة المعدولة

وذلك ان السالبة المعدولة اعم كذبا من الموجبة البسيط

لان قولنا الان يوجد عادلا اكذب على الجايز

وعلى الانسان الذي ليس بعادل ولا جايز وقولنا الان

ليس يوجد لا عادلا انما يكذب على الجايز فقط وكذلك

يلفى الحال في تلازم السالبة البسيط مع الموجبة المعدولة في

الكذب بعكس تلازمهما في الصدق اعني ان اللازم فيهما يعود

ملزوما عنه واذا تاملت العدمية مع البسيط في هذا التلازم

وجدت حالها في الصدق والكذب كحال المعدولة مع

البسيط واما التي على القطر منها وهي قطران فهي متضادة

من جهة المواد وستعرف حالها فيما يستقبل واذا وضعت

سايراصناف المتقابلات هذا الوضع وجدت حالها

في التلازم حالا واحدة اعني المتناقضات والشخصيات

من المتقابلات في السنة الازواج من المتقابلات المتقدمة
تكون المتقابلة في القضايا اثنتي عشرة والقضايا
اربعا وعشرين والان نكل واحدة من القضايا الثنتي
اما ان تكون الكلية فيها دالة على الزمان الماضي فاذا
خرجنا هذه الثلثة في الاربع والعشرين قضية تكون
القضايا الموجودة في هذا الجنس اثنتي وسبعين
قضية وستا وثلثين مقابلة فان خرجنا في المواد
الثلث الذي هو الممكن والضروري والممتنع كانت
القضايا المجتمعة من هذه ماية قضية وستة عشر
قضية واما القضايا الثلاثية فانها ضعف القضايا
الثنائية وهي مقابلاتها ضعف مقابلاتها وذلك انه
تبقى فيها الاصناف الاربعة من المتقابلات اعني الصنف
الذي تكون فيه اسم الموضوع واسم المحمول محصلا
وهي التي يعرف بالبسيط مثل قولنا الانسان يوجد
لاعدلا الانسان ليس يوجد لاعدلا والصنف الذي
تكون فيه اسماهما غير محصلين مثل قولنا اللانسان
يوجد لاعدلا اللانسان ليس يوجد لاعدلا والصنفان
الباقيان اعني الذي تكون احدهما محصلا والاخر
غير محصل وذلك اما الموضوع واما المحمول ومقابلاتها
فالقضايا الكلية التي موضوعها اسم محصل ومحمولها
اما اسم محصل واما اسم غير محصل اذا وضعت مع

المقابلة
مقابلاتها في شكل ذي اربعة اضلاع وقد وضعت
على الضلعين الذين في عرض الصفح والغير المقابلة
على الضلعين الذين في طول الصفح على ان تكون الموجبة
من البسيط مع السالبة من المعدول على ضلع واحد
ايضا وجدت حال القضايا المعدولة مع البسيط
في التلازم كحال القضايا المعدولة مع البسيط في
التلازم ايضا وليس حال العدميات من المعدول كحال
المعدول من البسيط وذلك في جميعه. صناف
المتقابلات الست واعني بالقضايا العدمية ههنا
القضايا التي دل اسم محمولها اما على العدم الذي
تقدم رسمه مثل قولنا الانسان جاهل واما على امر
يضاد ذلك مثل قولنا الانسان جائر فلنشترط من ذلك
اولا في القضايا التي نضعها في شكل ذي اربعة اضلاع
على ما شرط ونضع ايضا القضايا العدمية تحت المعدولة
وفي مقابلتها وضع المعدول مع البسيط وذلك ان
نضيف الى الشكل ذي الاربعة الاضلاع شكلا آخر
يشبه ذلك الشكل الاول في احد اضلاعه مثال ذلك
انا نضع شكلا آخر ونضع الشكل المتصل بالشكل
الاول ضلع الموجبة البسيط ومقابلتها
وهي ههنا الانسان يوجد عادلا الانسان ليس يوجد
عادلا وعلى ضلع السالبة المعدولة ومقابلتها و

نفس وان لم يحصل لنا معرفته وجهلنا تعريفه
في العادة فلا يمكننا في الامور المستقبلة خاصة يقين
ولا تكذيب وذلك انه واجب ان يوجد احد المتقابلين
فيما يستقبل بكل الاحوال على التحصيل في انفسهما بحيث لا يمنعهما
في جميعهما من حكم التحصيل مثل ما هما عندنا عليه وذلك
انه لا يمكن ان يحصل في هذا الجنس موجودا ذاكا ولا مرفي
نفس مجهول لكن جائز ان يكون من احد هذين على الاكثر لا على
التساوي فان احد المتقابلين فيه احرى بالصدق
من الثاني اذ كان وجوده احرى من لا وجوده في هذا
الجنس بحكم ان يحصل المعرفة بوجوده الحادثة فيها
قبل حدوثه اعني بحدوث شأنه ان يحدث على
الاكثر فجميع كل متقابلين من شأنهما ان يصدق
والكذب في الامور المستقبلة في المادة المعلومة لنا
التحصيل لكن في الممكن الذي على التساوي وليس
احد المتقابلين فيه احرى بالصدق من الاخر وما
كان على الاقل فان كذب احد المتقابلين فيها احرى
بالصدق من الثاني فقد تبين من هذا كيف اقتسام
المتقابلين الصدق والكذب في جميع الامور وذلك
فيما من شأنه هنا ان يقتسم الصدق والكذب
دايما وهي المناقضات والشرطيات والمكانات
القضايا ها هنا ثنائية وهي التي محمولها كلمة ومنها

ثنائية وهي التي محمولها اسم وانما سميت التي محمولها كلمة
ثنائية لانها مولفة من محمول وموضوع فقط وسميت
التي محمولها اسم ثنائية لانها مولفة من موضوع وكلمة
رابطة ومحمول فكان الاسم والكلمة التي يولف منها
القضايا اما ان يكونا محصلين او غير محصلين فقط
ان كل قضية ثنائية هي مولفة اما من اسم محصل و
كلمة محصلة مثل قولنا الانسان يوجد واما من اسم غير
محصل وكلمة غير محصلة مثل قولنا الانسان لا يوجد واما
من اسم محصل وكلمة غير محصلة مثل قولنا الانسان لا يوجد
واما من اسم غير محصل وكلمة محصلة مثل قولنا اللانسان
يوجد لكن انما اعني المحصل ها هنا في العادة باستقبالها
اشار هذه القضايا اعني الثنائية وذلك انه ليس يتم
فيها موضع حرف السلب من موضع حرف العدل
اذ كان موضع حرف السلب فيها هو بعينه موضع
حرف العدل فلذلك ليس يوجد في الالسنة التي يستعمل
فيها العدول قضية ثنائية تكون الكلمة فيها معدولة
ولذلك يسقط من اصناف هذه القضايا الاربعة
صنفان الصنف الذي اسم المحمول والموضوع فيه غير
محصل والصنف الذي اسم المحمول
فيه غير محصل ويبقى صنفان فليكن المتقابلات التي فيها
اثنين والمتقابلات اربع فاذا اخذت هذين الزوجين

ثنائية وهي

الاخرى

ضرورة ان يكون هو الموجود سواء روى احدهما في ابطاله
في وجوده او لم يرد احدهما في ذلك فانه يجب على هذا ان
لا يكون الارادة سببا لحدوث شئ من الاشياء بل يكون
جميع ما يجري مجاريها بالطبع وعلى ما لها من احد المتقابلين
وان لم يرد في ايجاد شئ من ذلك او ضع وجوده ويكون
حكم من روى في الشئ عشر الاف سنة حكم من روى
فيه زمانا يسيرا اي زمان كان بل يكون حكم من لم
يرو فيه اصلا وهذه الاشياء كلها في غاية الشناعة و
خلاف ما نظر ناعليه وذلك انا نرى ان ههنا اشياء
مبدأ حدوثها الروية واحد الامرين لها وقد يظهر ايضا في
الامور التي ليس فيها اشياء هي بطبعها معدة لان يكون عنها
الشئ او لا يكون على السواء وذلك من جهة القابل و
الفاعل معا ومثال ذلك ان الثوب قد يمكن ان يمزق
من قبل ان ينسج اليه البلى وقد يمكن ان لا يمزق بل
يبلى وذلك ان امكان هذين المتضادين في الثوب هو
على السواء من جهة الفاعل والقابل وكذلك يجري الامر
في جميع الامور الممكنة في هذه المادة التي فيها هذا النوع
من الامكان والقوة واذا كان هذا هكذا فاحفظ ان ليس
جميع الاشياء ضرورية بل يظهر ان الاشياء صنفان
احاضرورية واما ممكنة وان الممكنة ثلثة اصناف ممكنة
على السواء وهي التي لا يكون فيها وجود شئ احرى

الاشياء ٣

من هذه

الاكثر

من احد هذه واحد هذه احرى من وجه واما ممكنة على
وهي التي يكون فيها احد المتقابلين احرى من الثاني
بالوجود ويكون حدوث الثاني على الاقل وفي هذا
الجنس يوجد النوعان جميعا من الممكن اعني الذي على
الاكثر والذي على الاقل واما الضرورية فمنها ضرورية
بالاطلاق وهي الاشياء التي وجودها دايما او عدمها
دايما ومنها ضرورية لا بالاطلاق وهي الاشياء
التي وجودها ضروري في الوقت الذي هي فيه موجودة
او اشياء عدمها ضروري في الوقت الذي هي فيه
معدومة وبعض هذه اما اشياء محمولاتها ضرورية
اي بالجملة وهي التي موضوعاتها موجودة
مثل وجود النطق للانسان ما دام انسانا وكذلك الاشياء
او اشياء معدومة ما دامت موضوعاتها غير موجودة
واما اشياء موجودة ما دامت هي موجودة مثل وجود
الانسان ما دام موجودا واذا كانت هذه هي اقسام
الوجود كان واجبا ان نجعل اقسام السلب و
الايجاب للصدق والكذب صنفا ما عليه الوجود خارج
النفس فظاهر ان المتقابلين اللذين ينقسمان الصدق و
الكذب في جميع الموادهما قسمتها الصدق والكذب
في صناف الامور الضروريات على التحصيل في نفسها اعني
على ان الصدق منها والكاذب محصل في نفس خارج

منه بالايجاب ولا يصير كذلك من اجل ان موجبا اوجبه او
وجب على ان صار شيء من الاشياء ايضا في وقت من
الاوقات ان يكون القول فيه من قبل ان يصير ايضا انه
سيصير ايضا قولا صادقا وضروريا وكذلك يكون
القول في كل شيء ممكن قبل ان يكون انه سيكون قولا صادقا
وضروريا وكذلك يكون القول في كل شيء قبل ان يكون
كما كان فيه حين يكون ضي يكون صدق القول بانه موجود
في الوقت الحاضر لصدق القول بانه سيوجد في المستقبل
فاذا كان ذلك كذلك فليس يمكن في الشيء الممكن الذي
هو غير موجود الان ان يقال فيه سيوجد ان لا يوجد
وما كان لا يمكن ان لا يوجد فمن المحال ان لا يوجد والشيء
الذي من المحال ان لا يوجد فواجب ان يوجد وما هو واجب
فهو ضروري الوجود فجميع الاشياء اذن ضروري الوجود
واذا كان ذلك فليس هنا شيء يحدث بالاتفاق ولا
شيء هو معد ان يكون لان لا يكون وذلك ان ما يحدث
بالاتفاق وهو هذه الصفة اعني ان يكون ليس واجبا
ضروره كما ان ما يكون اولا يكون واجبا ضروره فليس
يحدث من الاتفاق دائما فانه ليس يجوز ان يقول ان
السلب والايجاب يجتمعان في الامور المستقبلة ضي يكونا
صادقين معا ولا يرتفعان عنها ضي يكون ما يكاذبين
معا مثل ان يكون قولنا في الشيء انه يمكن ان يكون ويمكن

ان لا يكون صادقين معا او كاذبين معا فانهما ان كانا
جميعا لزم عنه ان لا يكون المتناقضان يقتسمان الصدق و
الكذب في جميع المواد وذلك شيء قد تبين خلافه وكذلك
يلزم ان كانا صادقين معا ان يكون الشيء موجودا معدوما
وذلك محال مع انه يرتفع ايضا طبيعة الممكن. وان كانا كاذبين
ان يكون الشيء لا موجودا ولا معدوما فهذا ما يلزم من المحال
ان فرضنا المتناقضات التي يقتسم الصدق والكذب في
جميع المواد تقسيمها الى التحصيل في الامور المستقبلة اولا
تقسيمها بان يصدق احدهما او يكذب معا وموضوعه انه
يلزم شناعات كثيرة رفع طبيعة الممكن. وانا نبين ان الامور
المستقبلة كلها ضرورية اولا انها تبطل الروية والاستعداد
رفع شر موضوع اولنا هب ضيء يحصل فيكون خيرا ما راه الانسان
من انه ان فعل ما يجب كان ما يجب وان لم يفعل ما يجب
لم يكن ما يجب امرا باطلا واعتقادا فاسدا اعني انه
يلزم هذا من الشنعة من انه روي انسان ما فيحادث
وقطع على انه يحدث في عشرة آلاف سنة مثلا واخذ
في اعداد الاسباب الموجبة لحدوثه ليكون في هذه المدة
الطويلة لو عمرها انسان وروي في اخر هذه المدة بعينها
في منع حدوثه ونظر في جميع هذا الزمان في اعداد الاسباب
التي بها حدوثه لكان فعل كل واحد منها باطلا وعبثا
ورويته ساقطة اعني لها وذلك ان الصادق منهما يجب

ان لا يكون

والآخر
للصدق والكذب على ان يكون احدهما في نفسه هو الصادق
هو الكاذب سواء عرفنا الصادق من الكاذب او
لم نعرفه وذلك ان كون زيد موجودا الآن او غير موجود
من البين بنفسه ان احد هذين القولين ضرورة هو صادق
والآخر كاذب سواء كنا نحن الصادق من الكاذب
او لم نكن لان الصادق انما هو حصل الوجود في نفسه و
كذلك الامر في الاشياء الممكنة وفي الامور الضرورية
التي ليس بشرط في وجودها زمان واما الامور الموجودة
في الزمان المستقبل وهي الاشياء الممكنة فليس اقتضاؤها
الصدق والكذب على الحصول في انفسها وذلك ان
الامر في هذه المتقابلات في هذه المادة لا يخرج من اقسام
اما ان يكون منقسما للصدق والكذب ولا يكون
ثم ان كانت منقسمة للصدق والكذب فاما ان يكون
ذلك على التحصيل او على غير التحصيل وان كانت غير منقسمة
للصدق والكذب فاما ان يكون صادقين معا او
كاذبين معا او يوجد فيها الامران معا فان كان كل
الايجاب والسلب ينقسم الصدق والكذب على التحصيل
في نفسه فواجب كل شيء ان يكون اما موجودا واما غير
موجود فيجب على هذا متى قال انسان متى شئ من الاشياء
المستقبلة انه سيكون وقال الآخر انه لا يكون احد هذين
القولين هو الصادق والآخر هو الكاذب وذلك

انه لا يمكن

وانما
انه لا يمكن ان يوجد الامران معا اعني الكون واللاكون
كانت طبيعة الموجود تابعة للقول الصادق والقول الصادق
تابع لها لانه ان قال ان في شئ ما انه ابيض وكان صادقا
فواجب ان يكون خارج النفس ابيض وان قلنا انه غير
ابيض وكان صادقا فواجب ان يكون خارج النفس غير
ابيض وان كان كاذبا فواجب ان يكون خارج ابيض و
كذلك عكس هذا وهو انه ان كان الشئ خارج النفس ابيض
فواجب ان يكون القول الصادق فيه انه ابيض والكاذب
انه ليس بابيض وان كان خارج النفس غير ابيض فالقول
الصادق فيه انه ليس بابيض والكاذب انه ابيض فان
كان الايجاب والسلب المتقابلان يقتسمان الصدق
والكذب في الامور المستقبلة على ان احدهما حصل الوجود
في نفسه فالامور المستقبلة ضرورية في وجودها وليس
يمكن بهذا شئ يوجد بالاتفاق وهو غير سبب محصل ولا
يوجد شئ يقال فيه انه ممكن ان يكون وان لا يكون بل
يكون كون الشئ اولا كونه ضرورة وذلك واجب
لكون الصدق والكذب في احدهما المتقابلين محصل الوجود في
نفسه واذا لم يكن الصدق والكذب في المتقابلين محصل
الوجود في نفسه كان امكان كون الشئ ولا كونه على مثال واحد
لم يكن الصدق والكذب في المتقابلين المقولين عليه محصل
الوجود في نفسه ولكان الشئ بالايجاب اولى منه ولا بالسلب او

فواجب ان يكون كاذبا
ابيض وان كان
ان يكون خارج النفس غير

جزئي وموجب كلي شمل كل موضع مقابل قولنا انسان واحد
ان ما ابيض كل انسان ابيض دايما كان ذلك كذلك
لان السلب الواحد انما يكون سلبا للايجاب واحد وكذلك
الايجاب الواحد انما هو ايجاب بسلب واحد والدليل على
ذلك ان السلب انما يسلب معنى المحمول بعينه الذي اوجبه
الموجب على الشيء الموضوع بعينه الذي اوجبه له الموجب
سواء كان ذلك الموضوع من المعاني الكلية او من المعاني
الشخصية فان سور كلي او سور جزئي فانه ان كان
المحمول في الايجاب غير المحمول في السلب والموضوع فيهما
معنى واحد سواء كان الموضوع معنى جزئيا او كليا يقرن
بالمعنى الكلي سور كلي او لم يقرن به مثل قولنا كل انسان
ابيض ليس كل انسان ابيض لان انسانا ليس
بابيض اذا وضعنا الانسان والابيض يدلان على معنى
واحد فاما اذا كان لفظ الموضوع فيها او المحمول ليس
يدل على معنى واحد فليس الايجاب والسلب
واحدا من ذلك ان وضع واضع للانسان والفرس
اسما واحدا وهو ثوب مثلا فقال الثوب ابيض الثوب
ليس ابيض لم يكن هذا الايجاب ايجابا واحدا ولا هذا السلب
سلبا واحدا وذلك ان قولنا الثوب ابيض يدل
على ايجابين لانه يدل على ما يدل عليه قولنا الانسان
ابيض والفرس ابيض فهما قضيتان لا واحدة وكذلك

قولنا الثوب ليس بابيض يدل على ما يدل عليه قولنا
ليس بابيض والانسان ليس بابيض وانما كان كذلك لان
اللفظ المشترك الذي هو قولنا ثوب ولذلك القضية التي
يكون محمولها او موضوعها او كليهما اسما مشتركا ليست
واحدة بل قضايا كثيرة عدتها على عدة المعاني التي يدل عليها
الاسم المشترك واذا كان ذلك كذلك فالمقابلات
التي تحدث من امثال هذه القضايا المشترك الاسماء غير
المتناقضة والشخصية ليس يجب ان تكون احداهما صادقة
والاخرى كاذبة وسيقال فيما يستانف متى تكون القضايا
التي موضوعها او محمولها معان كثيرة قضية واحدة وحتى
لا يكون فيها ثلثة احوال ينبغي ان يشترط في المقابلات
وقع ووصف فيها المقابل على ما وصفنا احدها ان يكون
المحمول والموضوع فيهما واحدا من جميع الجهات لا ان يكون
ماخوذا في احدهما بجهة وفي الاخرى بغير تلك الجهة والثاني
ان يكون الايجاب فيهما واحدا والسلب واحدا والثالث
ان يكون المقابل للايجاب الواحد سلبا واحدا فقد تبين
من هذا متى تكون المتقابلة متقابلة وكم اصناف المتقابلات
وكيف احوالها مما تتقابل ونقول ان ما يقسم من هذه
المتقابلات الصدق والكذب دايما في جميع المواد هي
الشخصية والمتناقضة التي في الامور الموجودة في الزمان
الحاضر والموجودة فيما مضى فواجب ضرورة ان يكون احد منها

المتقابلات

مثل قولنا ان زيدا ابيض وان زيدا ليس بابيض فهذان اصنافان من
بالايجاب والسلب بشخصية ومهملة ومتناقضتان
صنفان من متضادة وملكة المتضادة وليس للقضايا
قسم من جهة اخر الا السور ما بموضوع ما عدا هذه الاسم
لان السور متى اقترن بالمحمول كان اما كذبا واما فصلا
اما الكذب ففي مثل قولنا كل انسان هو كل حيوان و
اما الفصل فمثل قولنا كل انسان هو بعض الحيوان
او كل انسان ليس هو كل فرس واذا تقررت اصناف
القضايا فنقول اما الشخصية فانها يعم الصدق و
الكذب دايما اعني انه متى كذب احديهما صدقت
الاخرى ومتى صدقت احديهما كذبت الاخرى وليس
يمكن ان يجتمعا معا على صدق ولا على كذب مثل قولنا
زيد يخرج زيد لم يخرج وذلك بين بنفسه عند التصفح
وكذلك المتناقضتان يعم الصدق والكذب في
جميع المواد واما المتضادة فيعم الصدق والكذب
في الضروري والممتنع ويكذبان معا في الممكن وليس يمكن
فيهما ان يصدقا معا بل متى صدقت احديهما كذبت
الاخرى واما ملكة المتضادة فيعم ان الصدق و
الكذب ايضا في الضروري والممتنع ويصدقان معا
في الممكن ومتى كذبت احديهما صدقت الاخرى ضرورة
مثال كذب المتضادين معا في الممكن قولنا كل انسان ز

المتضادة

ابيض فلا انسان واحد ابيض ومثال صدق ملكة
قولنا ان زيدا احمر ان زيدا ليس بابيض واما المهملة
فقد يمكن فيها ان يصدق معا في المادة الممكنة وقد يمكن
فيها ان يكون حكمها حكم المتضادة والسبب في ذلك
ان الالف واللام وما قام مقامهما في سائر الالسنة مرة
يدل بها ما يدل عليه الاسوار الكلية ومرة يدل بها ما يدل عليه الاسوار
الجزئية فاذا دلت على ما يدل عليه الاسوار الكلية كانت قوتها
قوة المتضادة ومتى دلت على ما يدل عليه الاسوار الجزئية كانت
فيها قوة ملكة المتضادة وذلك انه قد يمكن ان يصدق معا
قولنا الابيض الان ليس بابيض متى كان ما دل عليه
الالف واللام هو ما يدل عليه السور البعضي وقد يمكن ان
يكونا معا كاذبين متى كان ما يدل عليه الالف واللام هو ما
يدل عليه السور الكلي وانما يمكن ان يوجد اصناف هذه
المتقابلات بالاحوال التي وصفت من اقسام بعضها
الصدق والكذب معا وصدق بعضها معا وكذب بعضها
معا من يحفظ فيها بان يوخذ للايجاب الواحد سلب واحد
وللسلب الواحد ايجاب واحد مع سائر الشرايط التي
قيلت لامتى اخذ للايجاب الواحد اكثر من سالب واحد
مثال ان يوخذ للموجب الكلي سالب كلي وسالب جزئي
مثل ان يوخذ مقابل قولنا كل انسان ابيض لا انسان واحد
ابيض وليس كل انسان ابيض او يوخذ لسالب الكلي موجب

الحاضر او الماضي او المستقبل فقد يمكن في كل ما اوجبه موجب سلبه
سالب وفي كل ما سلبه سالب ان يوجبه موجب و
اذا كان ذلك كذلك فلكل ايجاب سلب يقابله و
لكل سلب ايجاب يقابله وذلك من حيث السلب و
الايجاب موجودان في النفس لا خارج النفس فانه ليس
يوجد الا شيا الموجبة من حيث هي خارج النفس سلب
يقابلها والا شيا السلوبة من حيث هي خارج النفس
ايجاب يقابلها لكن النظر في الايجاب والسلب هو من
حيث هما في النفس والسلب والايجاب اما ان يكونا متقابلين
في الحقيقة حتى كان المعنى المحمول فيهما واحدا من جميع الجهات
وكذا المعنى الموضوع واما ان لم يكن واحدا اما من
قبل اشتراك الاسم او من قبل سائر الا شيا التي
حفظ في تلك السفسطة فليس بالايجاب والسلب
متقابلين والمعاني صنفان اما كلية واما جزئية
اي شخصية واعني بالكلي الذي من شانه ان يحمل على اكثر من
واحد مثل حمل الحيوان على الانسان والفرس وسائر
انواع الحيوان وبالجزئي ما ليس ذلك من شانه مثل
زيد وعمرو والمشار اليه واذا كان الامر كذلك فواجب
ضرورة متى حكمنا بايجاب او سلب لشيء ان يكون
ذلك الحكم اما لمعنى من المعاني الشخصية اما لمعنى من المعاني
الكلية ثم اذا كان لمعنى من المعاني الكلية فلابد من ان يحمل

اما ماخوذا بغير سور واما ماخوذا بسور اعني بالسور لفظ كل و
بعض ثم اذا كان ماخوذا بسور فلابد ان يكون ماخوذا بسور
كلي او جزئي فالمقابل بالايجاب والسلب التي موضوعها
معنى من المعاني الشخصية يسمى الشخصية مثل قولنا زيد منطلق
زيد ليس بمنطلق والمقابلات التي موضوعها معنى كلي
ماخوذ بغير سور اي ليس يحمل على كل ذلك المعنى الكلي و
لا على بعضه بل يكون الحمل مطلقا يسمى المهملة مثل قولنا الانسان
ابيض الانسان ليس بابيض والمقابلة التي موضوعها
معنى كلي ماخوذ مع سور هي ثمانية اما ان يكون كل واحد
من المتقابلين يقترن به سور كلي واما ان يكون كل واحد
منهما يقترن به سور جزئي واما ان يكون يقترن باحدهما
سور جزئي وبالآخر سور كلي اما التي يقترن بكل واحد
منهما سور كلي فسمى المتضادة مثل قولنا كل انسان ابيض
وليس انسان واحد ابيض واما التي يقترن باحدهما سور
كلي وبالآخر سور جزئي فسمى المتناقضة وهذان صنفان
اما ان يكون الكلي مقرونا بالايجاب والجزئي مقرونا بالسلب
مثل قولنا كل انسان ابيض ليس كل انسان ابيض او بعض
الناس ليس ابيض او السلب الجزئي بعدهما بين العبارتين
واما ان يكون عكس هذا اعني ان يقترن السور الكلي
بالسلب والجزئي بالايجاب مثل قول القايل ان ما ابيض
وليس انسان واحد ابيض واما التي يقترن كل واحد منهما سور جزئي فسمى بالمتضادة

القايس الشرطيه والحمليه فان الشرطيه هي واصدة بارباط
هو حرف الشرط مثل قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود فان الفاء هي التي صيرت هذين القولين بسيطين
وهو قولنا الشمس طالعة والنهار موجود قولا واصدا
واما الحمليه فهي واصدة بارباط الذي هو الحد الاوسط
مثل قولنا الانسان حيوان والحيوان جسم على ما يأتي
بعد وان كان القول كثيرا فاما ان يحمل كثيرا من قبل
ان يحمل المحمول فيه او الموضوع او كليهما يدلان على
معان كثيرة واما من قبل ان ليس لها رباط يربطها و
كل قول جازم فلا بد فيه من اسم وكلم او ما يقوم مقام
الكلم رباط للمحمول بالموضوع وذلك ان قول الجازم الذي
الموضوع فيه اسم والمحمول فيه اسم لا بد فيه من كلم او
يقوم مقام الكلم ورباط فيه يدل على ارتباط المحمول بالموضوع
وذلك اما بالفعل ومصرح به كما يوجد الامر فيما عدا
لسان العرب فانه لما كان ههنا ثلثة معان موضوع و
محمول ونسبة يربط بين الموضوع والمحمول وجب
ضرورة ان يكون ههنا ثلثة الفاظ لفظ يدل على الموضوع
ولفظ يدل على المحمول ولفظ يدل على النسبة واللفظ الذي
يدل على ارتباط المحمول بالموضوع ربما دل على ارتباطه
الزمان الماضي او المستقبل او الحال كقولك زيد يوجد
الان عالما او زيد يوجد عالما او زيد سيوجد عالما

الضروري

وربما دل على ارتباط غير مقيد بزمان وهذا هو المحمل
وذلك مثل قول القايل المثلث موجود وراياه ساوية
لقايمتين. وليس في لسان العرب لفظ لفظ يدل على
هذا النحو من الارتباط وهو موجود في سايل الالسنة
واقوى الالفاظ شبها بها في لسان العرب هو لفظ
هو في مثل قولنا زيد هو حيوان او موجود في مثل قولنا
زيد موجود حيوانا والاسم والكلم ليس يصدق و
لا يكذب فاما القول فانه الذي يصدق او يكذب و
القول الذي يصدق او يكذب ويسمى الجازم ويسمى
الحكم والحكم البسيط منه موجود ومنه سالب الموجب
نسبة الايجاب منه حمل شيء على شيء والسلب انتزاع
شيء من شيء والمولف من هذا هو القول المركب و
قد يرسم ايضا الحكم البسيط بانه لفظ يدل على ان الشيء
موجود او غير موجود وذلك اما في الزمان الماضي واما
في المستقبل واما في الحاضر واعم باطلاق واما الاكثر
فانه الحكم باثبات شيء لشيء والسلب هو الحكم بنفي
شيء عن شيء ولما كان يمكن ان يحكم بالقول
من جهة ما هو في النفس على ما هو موجود خارج النفس انه
غير موجود وعلى ما ليس موجودا خارج النفس انه موجود
وعلى ما هو موجود انه موجود وعلى ما ليس بموجود انه موجود
وذلك اما حكما مطلقا واما في احد الازمنة الثلثة التي هي

ليس

اصنافها

التي سمي الوجوه فهذا ما قاله في حد الاسم والفعل معروفة و
الضرورية ههنا وهي التي تختلف الامم بها يا باختلافها واما
الحرف فهو مذكور في كتاب الشعر والقول هو
لفظ يقال على معنى الواحد من اجزائه الاول البسيط بدل
على انفراده على جهة الفهم والتصور لا على جهة الايجاب
والسلب على معنى مفرد مثل قولنا الانسان حيوان
فان لفظ الانسان الذي هو جزء اول منه يدل على شيء
على جهة التصور لا على جهة ان ذلك الشيء موجود او غير
موجود وكذلك لفظ الحيوان الذي هو الجزء الثاني
من هذا القول وهذا الذي اخذ في حد القول من ان الواحد
من اجزائه الاول يدل على انفراده على معنى مفرد هو الفصل
الذي يفارق القول الاسم وان البسيط ليس بدل
الجزء منه وهو المقطع على شيء اصلا والاسم المركب
ايضا ليس بدل الجزء منه على شيء الا بالعرض مثل ان يفرض
الانسان اسم عبد الملك ان يكون عبد الملك و
القول انما يدل بمواطاة التواطؤ لا بالطبع ولا على طريق
ان لكل معنى مركب لفظا مركبا يحاكيه بالطبع ويدل عليه
من غير ان توجد تلك الدلالة في لفظة اخرى منه كما الامر
في فعل الاله في غير الاله خلافا لمن يرون ان الالفاظ تدل
بالطبع من غير ان يكون لنا اختيار ابتداء لا اختيار
تركيب وضعي ولا اختيار تركيب طبيعي وسواء من

ومنه

ان ههنا تركيبا لالفاظ يدل بالطبع على معنى القول منه تام
غير تام والتام منه الجازم ومنه غير الجازم مثل الامر و
النهي والقصد ههنا انما هو التكلم في القول الجازم واما
ما عداه من الاقاويل التامة فهو متكلم فيها في كتاب الخطابة
والشعر كما ان اصناف الاقاويل الغير التامة وهي
الحدود والرسوم يتكلم فيها في كتاب البرهان والقول
الجازم هو الذي يتصف بالصدق والكذب وهو
صنفان بسيط ومركب والبسيط هو المركب من
محمول واحد وموضوع واحد او من محمول اكثر من واحد
وموضوع اكثر من واحد وهذان نوعان النوع الاول
المقدم الايجاب والثاني التالي السلب والمركب
هو المركب من قولين بسيطين والقول البسيط يكون
واحدا متى كان الموضوع فيه دالا على معنى واحد و
المحمول ويكون القول الجازم كثيرا متى كان المحمول فيه
على معان كثيرة او الموضوع او كلاهما والقول المركب
يكون واحدا برباط مربط ويكون كثيرا اذا لم يكن له
رباط مربط فذلك كل قول اما ان يكون واحدا او
كثيرا فان كان واحدا فاما ان يكون واحدا من قبل ان
الموضوع فيه والمحمول يدلان على معنى واحد واما ان
يكون واحدا من قبل الرباط الذي يربطها وهي الاقاويل
التي توجد فيها اكثر من موضوع واحد ومحمول واحد مثل

وهو اسم وعلى الزمان الحاضر او المستقبل الذي فيه الصبح
والكلام ايضا منها مفصل ومنها غير مفصل والمفصل هي التي
تدل على المعنى الذي يدل عليه الاسم المفصل وعلى زمان ذلك
المعنى والغير المفصل هي التي تدل على ما يدل عليه الاسم الغير
المفصل وعلى زمان ذلك المعنى وذلك هو عدم ما يدل
عليه الاسم المفصل اعني العدم الذي حد في كتاب المقولات
مثل قولنا لا صبح فانه يدل على ما يدل عليه قولنا اصبح وعلى
زمان ذلك المعنى والغير المفصل هي نوع من انواع الكلم
اذ كانت داخلة تحت الحد المتقدم للكلم اطلاق وموجودة
لها الخاصة المتقدمة للكلم وهو انها ابدا تدل على ما من
شانه ان يحمل على غيره اما حمل الشيء على الموضوع او
في الموضوع وانما سمي هذا الصنف كلما غير مفصل لانها
مشتقة من اسم غير مفصل وهذا النوع من الكلم غير موجود
في كل الالسن والكلم منها الكلم المصرف ومنها الغير
المصرف وهي التي يقال اسم الكلم عليها باطلاق والكلم
الغير المصرف هي التي تدل في اكثر من الامم على الزمان
الحاضر والمصرف هي التي تدل على الزمان الذي يوجد
كائنا دائما حمل الزمان الحاضر وهو الزمان الماضي والمستقبل
وليس للزمان الحاضر صيغة خاصة في لسان العرب
وانما الصيغة التي وجدت في كلام مشترك بين الحاضر
والمستقبل مثل قولنا يصبح ويمشي ولذلك قال بعضهم

كان الاسم الغير المفصل غير موجود عندهم

انهم اذا

او سوف

انهم اذا اراد وان يخلصوه للاستقبال ادخلوا عليها السين
فقالوا سيصبح او سيمشي والزمان الحاضر هو الزمان الذي ماخذ
الرجل موجودا بالفعل ومشارا اليه مثل قولنا هذه الساعة
وهذا الوقت ولذلك قيل اسم الزمان الحاضر هذا باطلاق اذ
كان هو الاعرف عند الجمهور وكان بالاضافة اليه يفهم
الزمان الماضي والمستقبل فان الماضي المتقدم لهذا الزمان
والمستقبل هو المتاخر عنه واما ما يتخيله الجمهور
من الزمان الحاضر هو موجود على نحو ما يحد او ليس
بموجود فذلك مما ليس يحتاج اليه في هذا الموضع والكلم
يشبه الاسم ويشاركه في انها اذا قيلت مفردة فهم
منها معنى يستقل بذاته كما يفهم ذلك من الاسم اذا قيل
مفردا بذاته ولذلك اذا سمعها السامع وقع بها الا
انه لا يفهم من المعنى المدرك منها ان الشيء بعد موجود
او غير موجود مثل قولنا كان او يكون هذا اذا كانت
هذه الكلم اخبارا بذاتها واما اذا كانت روابط فانه
لا يفهم منها معنى مستقل بنفسه كما في الحرف لانها انما
تدل على تركيب المحمول مع الموضوع والاسبيل الى
فهم التركيب دون فهم الاشياء المركبة وذلك يكون عند
التصريح بها مثل قولنا زيد يوجد عالما او ليس يوجد عالما
فيكون الكلم صنفان صنف يفهم بذاته وهي الكلم التي
يكون بذاتها خبرا وصنف لا يفهم بذاته وهي الكلم الروابط

انهم اذا

الالفاظ

يكون عبد الملك وانما زيد في حد الاسم متواطئون قيل ان
التي ينطق بها الناس ليست دالة بالطبع مثل كثير من
الاصوات التي ينطق بها الحيوان وهي الاصوات التي
لا يمكن ان الاصوات التي ينطق بها كثير من الحيوانات
مولفة من المقاطع التي يولف منها الاصوات التي ينطق
بها الانسان ومن مقاطعه مولفة من حروف يقارنها
في المخرج وهي دالة على معنى في نفسها اعني عند الحيوان
والاسم منه مفصل ومنه غير مفصل فاما المفصل فهو الاسم الدال
على الملكات مثل ان فرس واما غير المفصل فهو
الاسم الذي تركب من اسم الملك وحرف لا في الالسنة
التي يستعمل فيها هذا النوع من الاسماء مثل قولنا لا ان
والحيوان وهذا الصنف من الاسماء انما اسماء غير مفصل
لانه لا يستحق ان يسمى اسما بالاطلاق اذ كان لا يدل على
ملكة ولا هو ايضا قول سالم لان دلالته دلالة الاسم وان
كان مركبا ولذلك قد يلحقه انسلاخ كما يلحق الاسم المفصل
والاسم ايضا ان نصب وخفض وغير تغيرا اخر مما شبه
ذلك لم يقل فيه انه اسم باطلاق بل اسم مصرف فيكون
الاسماء منها ايضا مصرف ومنها غير مصرف والحد الذي يدل
الاسم ليس لها جميعا الا ان الفرق بين المصرف وغير
المصرف وهو المرفوع في كلام العرب انه اذا اضيف
الى الاسماء المصرفة وهي التي يسمى الملك ايضا متى كان

او يكون

او يكون او هو الا ان فقيل زيد كان با
بالحصر صدق ولم يكذب والاسم
المسمى بالمستقبل اذا اضيف اليه واحد من هذه كان صادقا
او كاذبا مثل قولنا زيد كان او زيد يصح بارفع فهذا
ما ذكره من حد الاسم واصنافه في الكلم والكلم التي
تسمى عند العرب الفعل هي لفظ دال على معنى وعلى زمان
ذلك المعنى المحصل باحد الازمنة الثلثة التي هي الماضي والمستقبل
والحاضر وليس واحد من اجزائه يدل ايضا على انفراده
وذلك بالذات وخاصة الكلم انها ابدا تكون ضد الاخبار عنها
ومحمولا لا موضوعا ولذلك يدل ابدا على معنى من شانه
ان يحمل على غيره وذلك اما ان يكون بصيغتها تدل على المعنى
المحمول وعلى ارتباط المحمول بالموضوع وذلك حيث يكون
خبرا منفصلا مثل قولك زيد يصح زيد يمشي واما ان يكون
بصيغتها تدل على ارتباط المحمول بالموضوع اذا كان المحمول
اسما من الاسماء مثل قولك زيد صحيح والمحمول الذي
يدل على ارتباط بالموضوع اما ان يكون مما يقال في موضوع
وذلك اذا كان عرضا في الموضوع واما ان يكون مما يقال
على موضوع وذلك اذا كان المحمول جزء من الموضوع و
ما زيد في حد الاسم من انها تدل مع دلالتها على المعنى على
زمان ذلك المعنى هو الفصل الذي به يفارق الكلم الاسم
وذلك ان قولنا يصح وهو كلمة تدل على ما تدل عليه قولنا صحة

بسم الله الرحمن الرحيم

الكلام

قال وينبغي ان نقول اولا ما هو الاسم وما هي
نقول بعد ذلك ما هو الايجاب والسلب فنقول ان الالفاظ الذي
الذي هو جنس الايجاب والسلب فنقول ان الالفاظ الذي
ينطق بها هي دالة على المعاني التي في النفس والحروف التي
تكتب دالة على هذه الالفاظ وكما ان الحروف المكتوبة ليست
الخط ليس هو واحدا بعينه لجميع الامم كذلك الالفاظ الذي عبر
بها عن المعاني ليست هي واحدة بعينها عند جميع الامم ولذلك
كانت دلالة هذين متواطئة لا بالطبع فاما المعاني التي في
النفس
فانها دالة عليها هي واحدة بالطبع للجميع ولكن العقل
في جهة دلالة المعاني التي في النفس على الموجودات خارج
النفس هو من جنس هذا العلم وقد تكلم عليه في كتاب النفس
والالفاظ بينة المعاني المعقولة في انه كما ان الشيء ربما كان
معقولا من غير ان يتصف بالصدق والكذب كذلك اللفظ
ربما كان مفهوما من غير ان يتصف بصدق ولا كذب
وكما انه ربما كان المعقول من الشيء يتصف بالصدق و
الكذب كذلك اللفظ قد يكون ما يفهم منه متصفا بالصدق
والكذب والصدق والكذب انما يلحق المعاني المعقولة
والالفاظ الدالة عليها متى ركب بعضها الى بعض او فصل
بعضها من بعض واما متى اخذت مفردة فانه ليس
يدل عليها صدق ولا على كذب والاسم والكلم شبيهان

المعاني

المعاني المفردة التي لا يصدق ولا يكذب وهي التي
من غير تركيب ولا تفصيل مثال ذلك قولنا انسان و
بياض فانه متى لم يقترن به وجود او ليس فليس بصادق
ولا كاذب فان انما يدل على الشيء الذي هو غير
ان يتصف ذلك الشيء بصدق ولا بكذب ولذلك كان
قولنا عزائيل وعنقاء مغرب ليس يتصف بصدق ولا
بكذب ما لم يقترن بذلك قولنا يوجد او ليس يوجد اما مطلقا
واما في زمان فنقول عزائيل موجود عزائيل غير موجود او
عزائيل يوجد او لا يوجد القول في الاسم والاسم هو لفظ دال
بتواطؤ على معنى مفرد مجرد من الزمان من غير ان يدل واحد
من اجزائه اذا افرد على جزء من ذلك المعنى سواء كان الاسم
المفرد بسيطا مثل زيد او عمرو او مركبا مثل عبد الملك
الذي هو اسم الرجل وذلك لان عبد الملك الذي هو اسم
رجل اذا افرد عنه عبد او الملك لم يدل حينئذ على المعنى
الذي دل عليه مجموعهما كما يدل عليه في قولنا عبد الملك اذا
اردنا انه عبد للملك وكذلك الملك يدل عليه المعنى المفرق
بين الاسماء البسيطة والاسماء المركبة مثل عبد قيس و
جلبكان الخ من الاسم البسيط وهو المقطع الواحد من
المقاطع التي ركبت منها ليس يدل على شيء اصلا بالذات
ولا بالعرض مثل الراي من زيد واما الجزء من المركب فليس
يدل اذا اخذ الا بالعرض مثل ان ينطق من اسم عبد الملك وان

السكون

حركة مثل التعرف للمكان يضاده السكون في المكان ومثل ان
يضاده الف والتعريض يضاد النقض وكذلك يشبه ان
يكون الحركة في المكان يضادها الحركة في المكان من جهة
تضاد الموضع الذي اليه تكون الحركة مثال ذلك ان الحركة
الى فوق تضاد الحركة الى اسفل اذ كان العمق يضاد الاصل
فاما الحركة الباقية من الحركات التي عددناها وهي الاستحالة
فليس يسهل ان يوجد لها ضد لا من جهة السكون ولا
من جهة الحركة وقد يشبه ان يكون لها ضد الا ان
يجعل جاعل في هذه ايضا السكون المقابل لها هو السكون
في الكيف والحركة المقابلة لها الحركة التي تكون في الكيف
المضادة للكيف التي فيها تلك الحركة كما جعل المقابل للحركة
في المكان السكون في المكان او التوجه الى ضد ذلك
المكان الذي كانت اليه الحركة الاخرى مثال ذلك ان
التغير الى السواد يضاده التغير الى البياض والسكون
ابيضا في البياض في زيد ويقال على انحاء
شتى احدها على طريق الملك والحال فانا نقول ان لزيد علما و
ان لزيد فضيلة والثاني على طريق الكم كما انه يقال ان لزيد مقدار طول
كذا وكذا والثالث على ما يشتمل على البدن اما على كل
مثل النقاب والطيلسان واما على جزء منه مثل الخاتم
في الاصبع والنعل في الرجل وهذا المعنى الثالث هو المخصوص
بقولنا عند الفرس والرابع على نسبة الكل الى الجزء

مثل قولنا يد ورجل والفاس حرث عادة العرب ما بين
وهو نسبة الشيء الى الوعاء الذي هو فيه مثل الخط في الثوب
والشراب في الدن فانهم كانت عادتهم ان يقولوا
الدن للشراب والثوب للخط وان كان كل واحد منهما قد يحل
زيد لمال وله زوجة وله بيت قال الان هذا المعنى من
معاني له وهو اكد هذه الوجوه التي يقال الشيء عليها قال فجولنا
بان للمرأة ليس بدل على شيء اكثر من المقارنة قال ولعله
قد يظهر لقولنا معنى اخر غير هذه التي عددناها الا ان المعاني
المشهورة من ذلك هي هذه التي عددناها وهي بحسب
هذه الجهة حسبوقاة انقضى تلخيص كتاب المقولات
والحمد لله الواهب العقل ويتلوه انشاء الله تلخيص
كتاب باري ارمنياس اي العبارة

وصلى الله على محمد
واله واصحابه
وسلم تسليما

للحيوان الذي هو جنسه وليس واحد منها منفكا على صاحبه
مفارقا وكذلك قد يقال في أمثال هذه انها معا بالطبع وقد
يمكن في كل واحد من هذه الانواع التي قسمنا ان يصير ايضا في
انواع اخر فيكون ايضا مالكا معا بالطبع مثل قولنا زيد
ما رجلين وانه ما رجل وانه ما رأس كثيرة وانه
لا رجل فاما اجناس هذه الانواع فهي متقدمة عليها بالتقدم
الذي بالطبع وذلك انها لا يمكن فيها في الوجود فانه متى وجد
الساج وجد الحي واذا كان الحي موجودا فليس يلزم ان
يكون الساج موجودا فالتي يقال انها معا بالطبع هما كما
كما قلنا صنفان احدهما الشيآن اللذان يمكنا فيهما
في لزوم وجود احدهما من اثنين من غير ان يكون واحد
منهما سبب الثاني والثاني الانواع التي هي قسمة
اي كل واحد منها قسيم لصاحبه والتي يقال انها معا على الاطلاق
هي التي يكونان فيها في زمان واحد في الحركة وانواع
الحركة الكون والفساد والنمو ومقابل النمو
والاستحالة والنقلة المكانية وهو المسمى في بعض نقلة
وجميع هذه الانواع السبعة من امرها انها تخالف بعضها بعضا
ما عدا الاستحالة فانه ليس يظن احد ان الكون فاسد
ولا النمو نقص ولا النقلة واحدة من هذه واما الاستحالة
فقد يظن بها انها وسائر الحركات التي عددنا ما شيء واحد
وانما الاستحالة موجودة في جميع الاجناس الكيفيات

الاربع التي عددنا ما شيء واحدا وفي اكثرها وليس كذلك شيء من
سائر الحركات ولا بد فيها فان المتحرك ما حد الكيفيات كيف
فيان بين ولان ينقض وذلك في سائر فيجب ان يكون
حركة الاستحالة غير واحدة من سائر الحركات فانها لو
كانت هي واحدى الحركات شيأ واحدا او كانت بعضها
احدى الحركات لفذكان يجب ان يكون ما استحال وقد نمى او
نقص او تغير بعض التغير من جوهر التغير وليس يوجد الامر
هكذا وكان يلزم ايضا على هذا وهو ان يكون ما نمى او تحرك
حركة اخرى فقد استحال وليس الامر كذلك فان المربع
اذا اضيف اليه في ضلعه الهندسة الشكل الذي يحدث السطح
المسمى مستطيلا فقد زاد الا انه لم يحدث فيه استحالة وكذلك في
سائر ما يجري في هذا المجرى فبين من ذلك ان يكون هذه
الحركات التي حددت ههنا تخالف بعضها بعضا وهذه الحركة
التي استعملها ههنا هي مقنعة فان اسم النمو ليس يقال على هذا
المعنى الا بالاستعارة وعلى الحقيقة فكما هو بين فقد استحال
وذلك كلما سكون واما الذي ليس يلزم ان يستحيل هو المتحرك
في المكان لكن كل غير بين في هذا الموضع فلذلك عدل الاقناع
في ذلك اذ لم يكن مقصده ان يبين الا ان الاستحالة
غير سائر الحركات قال والحركة على الاطلاق التي هي الجنس
ايضا والسكون على الاطلاق الذي هو الجنس ايضا للاشياء
التي كنه والحركات الجزئية يضادها السكون الجزئي والحركات

اشهر بالتقدم بالزمان بمنزلة ما نقول ان هذا احسن من هذه
واعتق من هذه الثاني المتقدم بالطبع وهو الذي اذا
وجد المتاخر وجد هو واذا ارتفع هو ارتفع المتاخر و
ليس بمكافي له في الوجود اعني انه اذا وجد المتقدم وجد المتاخر
بل متى ارتفع المتاخر يرتفع المتقدم مثل تقدم الواحد على
الاثنين فانه متى كان الاثنان وجد الواحد واذا كان الواحد
موجودا فليس يجب وجود الاثنين وكل ما كان يجب
بوجوده شيء آخر لا بوجود ذلك الشيء الاخر وجوده فيعرف
انه يقال فيه انه متقدم عليه والثالث المتقدم بالرتبة
كما يقال في العلوم والصنايع بان الحدود اول والرسوم
التي تصفها الهندسون للاشكال متقدمة في مرتبة
التعليم ظاهر بدوا ان ما هو عليه وفي الكتابة حروف
حروف المعجم متقدم لتعلم الكتابة وكذلك صدور
الاقاويل في الخطب عند العرض المقصود في الخطبة
والرابع المتقدم بالشرف والكمال فان الاشرف
بالطبع يتقدم فيه انه متقدم على الاقل شرفا وكذلك
نجد هذا الاعتقاد مشتركا للجميع مع ان هذا الوجه من
التقدم شديد المباينة للوجوه التي تقدمت وذلك
ان هذا النحو من التقدم هو اشرف من سائر انحاء
التقدم فلا يمكن ان يكون جميع الوجوه التي يقال عليها
التقدم بحسب ما دري راي هي هذه الاربعة لكن ههنا نحو

آخر

آخر من انحاء التقدم وهو المتقدم بانه سبب للشيء وهو
يكافيه في لزوم الوجود اعني انه متى وجد وجد المتقدم
الذي هو سبب وجود المتاخر ومتى وجد المتاخر وجد
المتقدم مثال ذلك ان وجود الانسان متقدم للاعتقاد
الصادق فيه انه موجود ومتى وجد الانسان وجد
هذا الاعتقاد ومتى وجد هذا الاعتقاد وجد الانسان
والانسان هو السبب في وجود هذا الاعتقاد والاعتقاد
في وجود الانسان وذلك ان سبب الصدق والكذب
في القول انما هو وجود الشيء موصوفا باحد المتقابلين
خارج النفس واذا كان هذا نحوا آخر من انحاء التقدم
فالمتقدم يقال على اوجه في صنف صنف
على وجوه احدها منها باطلاق هما الشيئان اللذان يمكن
ان يكونا في زمان واحد فانهما لم يمكن احدهما متقدما
للثاني بالزمان قيل انهما معا بالزمان والثاني مما يقال فيهما
انهما معا بالطبع وهذا على ضربين احدهما الشيئان
اللذان يتكافيان في لزوم الوجود اي متى وجد احدهما
وجد الثاني من غير ان يكون احدهما سببا لوجود صاحبه
مثل الضعف والنصف فانه متى وجد الضعف وجد
النصف وليس واحد منهما سببا للاخر والضرب الثاني
الانواع القسيم للجنس واحدا منى التي ينقسم بها الجنس قسمة
اولية مثل الطاير والمائي فان هذه انواع قسيمة

ذلك ان قولنا سقراط مريض سقراط صحيح لا يكون احدهما
صادقا والاخر كاذبا متى كان سقراط موجودا واما متى
لم يكن موجودا كان القولان جميعا كاذبين والاشياء
التي يتقابل على طريق العدم والملكة مثل قولنا زيد اعمى
وزيد بصير انما يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا بشرطين
احدهما ان يكون زيد موجودا وفي الوقت الذي حدثت
ان يوجد له البصر فان زيدا ان لم يكن موجودا كذب فيه
انه اعمى وانه بصير وكذلك يكذب عليه الامران في الوقت
الذي يوجد في الرحم فاما الموجبة والسالبة فان احدهما
ابدا يكون صادقا والاخر كاذبا كان الموضوع موجودا
او لم يكن فان قولنا سقراط مريض سقراط ليس بمريض
احدهما صادق ضرورة والاخر كاذب كان سقراط
موجودا او معدوما فهذه الخاصة يفارق المتقابلين على
طريق الايجاب والسلب من سائر القضايا المركبة من المتقابلات
الاخر [illegible] والشرور فان المضاد لليد
وذلك بين باستقراء اجزئيات الخير والشر فان الصحة
يضاد المرض والجود يضاد العدل والجبن يضاد الشجاعة
وكذلك في سائرها فاما المضاد للشر فربما كان بينهما
احدهما الخير والاخر الشر فان الجبن فهو شر يضاد التهور
وهو شر والشجاعة وهي يضاد الامرين جميعا وهذه
هي حال الخير المتوسط بين الاطراف التي هي شر

الا ان هذا انما يوجد في هذا الجنس في اليسير من الامور واما في
الخير هو المضاد للشر [illegible] قال وهي يلزم
المتضادين انه ليس واجبا ضرورة متى كان احدهما
موجودا ان يكون الاخر موجودا وذلك انه ان كان الجبان
كل صحيحا فان المرض ليس يكون موجودا وان كانت
الاشياء كلها بيضا فان السواد ليس يكون فيه موجودا واما
متى كان سقراط مريضا فليس يلزم ان يكون اخلاطه
صحيحا ولا يمكن ان يكون سقراط صحيحا ومريضا
قال وكل متضادين فمن شأنهما ان يكونا في موضوع
واحد مثل الصحة والمرض الموجودين في الجسم الحي والبياض
والسواد الموجودين في الجسم على الاطلاق والعدل و
الجور الموجودين في نفس الانسان [illegible]
وكل متضادين فاما ان يكونا في جنس واحد بعينه مثل
البياض والسواد اللذين جنسهما القريب اللون فاما
ان يكونا في جنسين متضادين مثل العدل والجور فان جنس
العدل الفضيلة وجنس الجور الرذيلة وهما متضادان
واما بان يكونا بانفسهما جنسان متضادان ليس فوقهما
جنس مثل الخير والشر اذا كان احدهما في مقولة والاخرى
في مقولة اخرى لانهما متى كانا في مقولة واحدة كانت
المقولة جنسا لهما القول في المتقدم والمتأخر قال
ويقال ان شيئا يتقدم شيئا على اربعة انحاء اولها و

ولا
الضدين فيهما موجودا ابدا اذ كان قد يخلو الموضوع من كليهما
ايضا يمكن ان نقول في العدم والملكة انهما من التي بينهما
وايا وسط واحد منهما موجود للموضوع واذا كان ذلك
كذلك فقد تبين ان المتقابلات على جهة العدم والملكة
ليست واحدة من اصناف المتقابلة على جهة المتضادة
وقد يفارق ايضا هذا الصنف من العدم الذي
قبل المتقابلات على جهة التضاد فان المتضادين
يمكن ان يقع كل واحد منهما بعد الى صاحبه عالم يكن احدهما
للموضوع بالطبع ودايما مثل الحرارة للنار وذلك ان
الابيض قد يصير اسود والاسود قد يصير ابيض والمرء
الصالح قد يمكن ان يكون طالحا والطالح قد يمكن ان
يكون صالحا وذلك اذا انتقل كما نقول ارسطو الى معاشرة
من هو على مذاهب فاضلة وسيرة جميلة فان معاشرة
الفضلاء تاخذ بالمرء في طريق الفضيلة ولو اخذ ايسيرا
واذا اخذ في الحركة الى الفضيلة وكلما طال الزمان بسهلت
عليه الحركة فهو اما ان يصل الى الفضيلة الى حد كثير واما ان
يصل منها الى التمام ان لم يعقه الزمان واما هذا الصنف
من العدم والملكة فالملكة هي التي يتغير الى العدم وليس يمكن
ان يتغير العدم الى الملكة اذ قد قلنا في تحديده من شانه ان
يمكن وجوده له في المستقبل فان الاعمى لا يمكن ان
يعود له البصر ولا الاصلع ذا جمة قال ومن

يعود

من

البين

البين ان التي تقابل على جهة الايجاب والسلب ليست واحدة
من اصناف المتقابلات الثلث فان الموجبة والسالبة
يخصهما من بين سائرهما انه يجب ضرورة ان تكون
احديهما صادقة والاخرى كاذبة وليس يلزم هذا في
واحد منهما مثال ذلك في المتضادات الصحة والمرض
ليس يقال في واحد منهما انه صادق ولا كاذب وكذلك
الحال في المتقابلات على طريق المضاف مثل الضعف
والنصف والتي على طريق العدم والملكة مثل العمى و
البصر وبالجملة لما كانت هذه الثلث انما يدل عليها بالفاظ
مفردة او مقرونة دلتها قوة اللفظ المفرد منتصف
شيء منها بالصدق ولا بالكذب فان قولنا حيوان
ليس بصدق ويكذب على تركيبه ثان فنقول
الان حيوان او ليس حيوان وقد يظن بالمتقابلات
على جهة التضاد والعدم والملكة انها تارك الموجبة
والسالبة اذا قيلت على غيرها اعني اذا دل عليها بلفظ
مركب تركيبا خبريا مثل قولنا سقراط مريض سقراط
صحيح فان هذين قولان متضادان ومثل قولنا زيد
اعمى زيد بصير لكن الفرق بين هذين القولين وبين
الموجبة والسالبة ان الاشياء التي تتقابل بهذه الجهة
على طريق المضادة ليس يكون احديهما ابدا صادقا و
كاذبا الا متى كان الموضوع المتصف باحديهما موجودا مثل

كذلك المتصف بهما بضد مقابل فانه ان كان العمى يقابل البصر
فالاعمى يقابل المبصر وذلك ان وجه التقابل فيهما واحد
قال وكذلك ليس الشئ الذى يوجب وليس
هو الموجب والا لم يكن الموجب اولى بان يوجب والا لزم
ما لا نهاية له وليس الشئ الذى يوجب او يسلب قولا بل هو
معنى يدل عليه لفظ مفرد او ما فى قوته دلالة دلالة المفرد
الشئ الذى يوجب ويسلب هو ايضا يقابل كتقابل الموجب
والسالب مثال ذلك كما يتقابل قولنا زيد جالس وزيد
ليس بجالس كذلك يتقابل الجلوس وعدم الجلوس
ويظهر ان تقابل العدم والملكة ليس شبيها بتقابل المضاف
من ان الاشياء التى يتقابل على طريق الملكة ليس يقال
فيها احدهما بالقياس الى الثانى كما يقال فيها الاشياء
التى تقابل على طريق الاضافة فانه ليس يقال ان البصر
للعمى ولا العمى للبصر وفرق اخر ايضا وذلك ان
مضافين كما قيل يرجع كل واحد منهما على صاحبه بالتكافو
وذلك انه ليس البصر للعمى ولا العمى للبصر الذى
هو الملكة ويظهر ايضا ان المتقابلين على طريق العدم
والملكة ليست هى المتقابلة على طريق التضاد من هذه
الاشياء وذلك ان كل متقابلين على طريق التضاد
فاما ان يكونا من المتضادين اللذين ليس بينهما وسط
وهذا الصنف من المتضادات يخص انه لا يخلو الموضوع

المنقوت

المنعوت بهما من احدهما كما قبل مثل الصحة والمرض اللذين
هما من احدهما بدن الحيوان واما ان يكونا من المتضادات
انه قد يخلو الموضوع من كليهما مالم يكن احدهما موجودا
له بالطبع مثل الحرارة الموجودة فى النار والبرودة فى
الثلج فان النار لا تخلو من الحرارة ولا الثلج عن البرودة
واذا كان ذلك كذلك فلا يخلو المتضادات التى بينهما وسط
من احد امرين اما ان يوجد احدهما للموضوع بحسب ما ينبغى
لا يفارقه اصلا واما انه قد يخلو الموضوع من كليهما فاما
العدم والملكة فليس يوجد فيهما شئ من هذه الخواص
التى وجدت لاصناف المتضادات وذلك ان المتقابلين
على طريق العدم والملكة ليس يجب دايما ان يوجد احدهما
فى القابل وانما يجب ذلك فى الوقت الذى من شانه
القابل ان يقبل احدهما مثال ذلك ان الذى من شانه
ان يبصر قد يخلو من كليهما مثل الاجر فانه ليس يقال
فيه اعمى ولا ابصر والمتضادات التى ليس بينهما وسط فليس
يخلو الموضوع من احدهما ولا فى وقت من الاوقات فاذن
ليس العدم والملكة من المتضادات التى ليس بينهما وسط
ولا احدهما ايضا من المتضادات التى بينهما وسط وذلك
انه يجب ان يكون احد المتقابلين على طريق الملكة والعدم
فى موضوعهما فى الوقت الذى من شانه ان يوجد الملكة
وليس يوجد هذا فى الصنف من المتوسطات التى ليس احد

طرد ما ذكر

قولك

ومثال العدم والملكة العمى والبصر ومثال الموجبة والسالبة

زيد جالس زيد ليس بجالس لفظ ل والفرق بين

المضافين والمتضادين ان اصد المضافين وان اتفق

منهما تقال ماهيته بالقياس الى صاحبه اما بذاته واما بای

حرف اتفق من حروف الف مثل الضعف الذی

يقال بالقياس الى النصف واما المتضادان فليس يقال

منهما احدهما بالقياس الى الثانی بل انما تقول ان منهما

احدهما يضاد منهما الثانی فانه ليس يقال ان الخير ضد

الشر بل مضاد له ولا الابيض ابيض للاسود بل مضاد

له فان هذان الصنفان من المتقابلات مختلفان ضرورة

وما كان من المضافات ليس يخلو الموضوع المتصف

بهما من احدهما فهما المتضادان اللذان ليس بينهما متوسط

مثل الصحة والمرض الذی لا يخلو الجسم المتصف من احدهما و

مثل الزوج والفرد الذی لا يخلو عدد من ان يتصف

باحدهما فان امثال هذه من المتضادات هی التی ليس بينها

متوسط واما ليس واجبا ان يوجد احد المتضادين

فی الموضوع لهما فهی المتضادات التی بينها متوسط مثال

ذلك السواد والبياض الموجودان فی الجسم فانه لما كان

ليس واجبا ان يكون كل جسم ملون اما ابيض واما اسود

بل قد يخلو الجسم من كليهما اذ كان بينهما متوسطات

وهی الاصفر والادكن وسائر الالوان التی هی بين

الابيض

الابيض والاسود وكذلك المحمود والمذموم لما كان ليس واجبا ان

يكون كل شیء اما محمودا واما مذموما وجدت بينهما ايضا

متوسطات وهو ليس محمود ولا مذموم مثل المتوسطات

فی بعض الامور لها اسماء مثل الادكن والاصفر وفی بعضها

ليس لها اسماء فيعبر عن الاوساط بسلب الطرفين مثل

قولنا لا جيد ولا ردی وللعدل ولا جور فاما العدم

والملكة فانما يوجدان فی شیء واحد بعينه مثال ذلك البصر و

العمی انما يوجدان فی العين وهذا الجنس من العدم والملكة هو

ان يفقد الموضوع الملكة التی شانها ان تكون فيه فی

الوقت الذی شانها ان تكون فيه من غير ان يعتبر وجودها

فی المستقبل فانه انما يقال اورد لمن لم يكن له اسنان

فی الوقت الذی من شانه ان توجد تكون له اسنان

واعمی لمن لم يكن له بصر فی الوقت الذی من شانه ان

تكون له بصر ولذلك لا يقال فيما يولد من الحيوان لا

باسنان ولا بصر مثل جرو الكلب اذا ورد واعمی فان

ليس الذی يعدم الملكة ويوجد فيه الملكة هو العدم والملكة

مثال ذلك ان البصر ملكة والعمی عدمها وليس ذو البصر

هو البصر ولا ذو العمی هو العمی ولو كان الموضوع للبصر

والبصر شیئا واحدا والموضوع للعمی والعمی شیئا واحدا

لصدق ان يحمل البصر على البصر والعمی على العمی فيقال الاعمی

اعمی والمبصر مبصر لكن بينا ان العدم والملكة متقابلان

ويفعل التضاد والاكثر والاقل بان يسخن مضاد ويبرد
يسخن ومضاد لان مضادا لان مضادا فيكون هذا الكبر
يقبل التضاد ويقبل الاقل والاكثر فان قولنا في الشئ
يسخن قد يكون اكثر واقل فان كان شئ قد يسخن اكثر
واقل وكذلك قولنا ذي اكثر واقل قال فهذا جميع ما
نقوله في هذه المقولة في هذا الموضع في مقولة
الوضع قال وقد ذكرت الاشياء ذوات الوضع
في باب المضاف وقبل انها الاشياء التي اسمائها
مشتقة من مقولة المضاف مثل المضطجع والمتكئ
قال الاضطجاع والاتكاء من المضاف والمضطجع و
المتكئ من هذه المقولة قال واما سائر المقولات التي
عددناها وهي مقولة متى ومقولة اين ومقولة فليس
يقال فيها ههنا شئ اكثر مما قلناه ثم في هذا الكتاب
في اول اذ كانت واضحة مثل قولنا ان زيدا على
المتعل والمتى واين مثل قولنا فلان في السوق
وسائر ما كمثل به فيها قال هذا القول في هذه الاجناس
كاف بحسب المقصود ههنا وهذا الجزء تقسيم
الى قسم من القسم الاول القول في المقابلات و
ما نتكلم به في هذا الباب ينحصر في احد عشر فصلا الاول
يحد فيه اصناف المقابلات ويعرف فيه واحدا واحدا
منها على طريق المثال الثاني يعطى الفرق بين المتقابلة

على جهة المضاف والمتقابل على طريق المضادة الثالث
الاشياء المضادة فيعان الرابع يعرف فيه طبيعة الاشياء
التي تقابل بحاجة العدم والملكة ويعرف فيه ان الاشياء
ذوات العدم والملكة ليست هي العدم بعينه والملكة و
ان هذه تقابل ايضا كما تقابل العدم والملكة الخامس
يعرف فيه ان الاشياء الموجبة والسلبية ليست
هي القضية الموجبة والسالبة وان هذه ايضا تقابل كما
تقابل وان السالبة ان دس يعرف فيه الفرق بين العدم
والملكة والصدر الثامن يعرف فيه الفرق بين الموجبة
والسالبة والتسعة الباقية اعني العدم والملكة والمضافين
والمتضادين وكل في ذلك شكايوض في المتضادات
في الفرق الذي اعطى في ذلك التاسع يعرف فيه ان قد يضاد
واحد لواحد وقد يضاد واحد لاثنين العاشر يعرف
فيه ان ليس يلزم في المتضادين متى وجد احدهما ان يكون
الآخر موجودا وهي الخاصة التي وجدت في المضاف
الحادي عشر يعرف فيه ان كل متضادين اما ان يكونا في جنس
واحد واما ان يكونا في جنسين متضادين واما ان
يكونا هما جنسين متضادين لا داخلين تحت جنس
العصر قال والمتقابلات اربعة اصناف المضافان
والمتضادان والعدم والملكة والموجبة والسالبة قال
المضاف الضعف والنصف ومثال المتضادين الخير والشر

كان ضد الجاور وكان العادل في الكيفية كان الجايز
لا يصح ان يقول الجايز الكم ولا في المضاف ولا في مقول
اخرى وكذلك الامر في سايز التضاد الموجوده في الكيف
الفصل التاسع قال وقد يقبل الاقل والاكثر فانه
قد يكون عادل اكثر من عادل وابيض اشد من ابيض
اذ موضوعات هذه الاشيا تقبل الاقل والاكثر لكن
ليس هذا في جميعها بل في بعضها وعايشك فيه انه اذا
اخذت هذه الكيفيات مجرده عن موضوعاتها لم تقبل
الاقل والاكثر فان قوما يارون في ذلك ويرون انه
ليست تكون عدالة اكثر من عدالة ولا صحة اكثر من صحة
وانما الذي يمكن ان يكون عادل اكثر من عادل وصحيح اكثر
من صحيح وكذلك في سايز هذا الجنس الذي هو الكيف و
اما المثلث والمربع وسايز الاشكال فليس يقبل الاقل
والاكثر فانه ليس مثلث ولا مربع اكثر من مربع فان كل
ما دخل تحت حد المثلث فهو مثلث على حد سواء وكذلك
ما دخل تحت حد المربع وحده فهو مربع على سواء وكل ما يدخل
تحت حد الشكل فليس يقال بالقياس اليه فانه ليس لاحد
ان يقول ان المربع اكثر دايرة من المستطيل بالجد انما يقع
القياس في الاشيا التي تحت حد واحد واذا كان
هذا هكذا فليس كل الكيفية يقبل الاقل والاكثر ولا شي من
هذه التي ذكرنا انما خاصة صفيته الكيفية

فاما

خاصتها [illegible] فانها لا تقبل الاقل والاكثر
وليس ينبغي ان نشكك على هذا القول فيقال انه قصد فيها
الى تعديد الكيفيات فعددت اشيا كثيرة من المضاف مثل
الملك والحال الذي عدد في الجنس الاول من هذه المقولة وهو
داخل في المضاف فان الملك انما هي ملك لشي وكذلك
الحال فانه انما يمكن ان يعد هذه من المضاف اضافها
لانواعها فان العلم وهو جنس النحو والفقه يقال بالاضافة
الى المعلوم واما النحو فليس يقال بالاضافة الى شي وكذلك
الفقه الا ان يقال بالاضافة من حيث جنسه اعني ان
النحو هو علم المعلوم الذي هو واحد بالكل واذا كانت
هذه الانواع ليست من المضاف وانما هي من الكيف
وانما صارت انواعا كيفية من قبل جنسها فهو بين ان
جنسها هو من الكيف وذلك النحو والفقه انما صار كل
واحد منهما موجودا من حيث العلم كيفية لكن عرض لجنسها
الذي هو العلم ان كان له اسم من حيث هو مضاف
ولم يكن له اسم من حيث هو كيفية بضد ما عرض للانواع التي
تحته اعني ان لها اسما من حيث هي كيفيات مثل النحو و
الفقه وليس لها اسما من حيث هي مضاف وليس يمكن
ان يكون الشي الواحد محدودة في مقولتين وضمن
لكن بجهتين لا بجهة واحدة فان ذلك هو من المستحيل

[illegible] في الفعل وينفعل قال وقد يفعل

والفصل والخاص فقد يظن ان هذين داخلان تحت هذا
الاسم لان الاسم يعتقد في هذين الجنسين انهما خارجان
عن هذا الجنس وذلك انه قد يظن ان كل واحد منهما
هو احرى ان يكون داخلا في معقولة الموضوع منه في
هذه المقولة وذلك ان المتخلل والمتكاثف انما يدلان
على وضع ما للاجزاء فانه انما يقال كيف لما اجزاؤه
متقاربة بعضها من بعض ومتخلل لما اجزاؤه متباعدة
بعضها من بعض وكذلك الاملس انما يقال فيما اجزاؤه
مستوية في سطح ليس بعضها افضل من بعض ويقال خشن
فيما اجزاؤه غير مستوية بل بعضها افضل من بعض فقال
ولعله قد يظن ان ههنا كيفيات اخر ليست هذه التي حددناها
ههنا من هذا الجنس صنع عددها هو هذا العدد يريد
ان تلك الكيفيات هي الكيفيات التي سئل عنها
بحرف كيف في الانواع وهي الاشياء التي هي صور
نوعية او تابعة للصور النوعية وهذه الكيفيات هي التي
سئل عنها في الاشخاص وهي الاحوال اللاحقة للصور من
قبل الهيولى والاشياء الهيولانية وذلك بين من الفرق
بين هذين النوعين من الكيفية [illegible] قال
وذوات الكيفيات هي المدلول عليها بالاسماء الدالة
على الكيفيات انفسها وهي المثل الاول وذلك على طريق الاستحقاق
في اكثرها بحسب اللسان اليوناني ومثل الابيض المشتق من

اسم البياض والبليغ المشتق من اسم البلاغة والعادل المشتق من
العدالة واما ما ثالث فمنها فانه ليس يوجد في كل لسان اليونانيين
الكيفيات المأخوذة مجردة من الموضوع اسما فيشتق منها
اسماء تلك الكيفيات من حيث هي في موضوع مثال ذلك
ان الاسماء الموضوعة عندهم للاشياء الداخلة فيما يقال
بقوة طبيعية او قوة طبيعية لم تكن مشتقة من شيء مثل
الحجر والشجر فان الاسماء الدالة على هذه المعاني عندهم
لم تكن مشتقة من شيء لا من الحجر ولا من الشجر كما في كلام
العرب وليس يبعد ان يوجد في تلك اللغات افعال ليس
لها مصادر وربما اتفق في لسان اليوناني ان يكون الشيء
من حيث هو [illegible] من الموضوع اسم [illegible] مثال
ذلك انهم كانوا يقولون من الفضل متفضل لا فاضل
لكن من قال قد يوجد في الكيفية تضاد مثال ذلك ان
العدل ضد الجور والبياض ضد السواد وكذلك يوجد
ايضا في الاشياء ذوات الكيفية مثال ذلك ان العادل
ضد الجائر والابيض ضد الاسود لكن ليس يوجد التضاد
في جميع هذه المقولة ولا في جميع ذوات الكيفيات فانه ليس
للاشقر ولا الاصفر ضد وبالجملة الكيفيات المتوسطة
ايضا فمتى كان احد المتضادين كيفيا فان الضد الثاني يكون
كيفيا وذلك ظاهر بالاستقراء مثال ذلك ان العادل الما

حدثت في الاشياء المتصفة بها عن انفعال ما من قبل انها تحدث
في حواسنا انفعالا اشبه ذلك ان الحلاوة في العسل و
المرارة في الصبر انما قيل فيها كيفيات انفعاليه لانه من قبل
ان انفعالا حدث في اللسان عند الحلاوة ولانه من قبل
انفعال في الصبر حدث عند المرارة بل من قبل انها يحدثان
انفعالا في اللسان وكذلك الامر في الحرارة والبرودة
مع حس اللمس واما النوع الثالث الذي هو الالوان فليس يقال
فيها كيفيات انفعاليه بهذه الجهة اذ كانت الالوان لا تحدث
انفعالا في البصر وانما قال في هذه كيفيات انفعاليه من قبل ان
وجودها في الشيء المتصف بها انما حدث عن انفعال و
ذلك انه لما كانت من البين ان حمرة الخجل وصفرة
الفزع انما يحدثان عن انفعال حال الدم والروح وجب
ان يعتقد من فطنة من اول امره وبالطبع محمرا او مصفرا
ان السبب في ذلك ان مزاجه في اول الخلقة قد انفعل هذا
النحو من الانفعال الذي تتبعه الحمرة في الخجل والصفرة في
الفزع وما كان من هذه العوارض ثابتا عند الزوال
فهو الذي يسمى كيفية انفعاليه وهي التي يسئل عنها بحرف
كيف في العتاد وما كان سريع الزوال من هذه فليس
يسمى انفعاليا ولا جرت العادة ان يسئل عنه
بحرف كيف ولذلك يجب ان نخص هذا الجنس باسم
الانفعال فقط لا باسم الكيفية الانفعاليه ومثال ذلك

فيما
ان الحمرة والصفرة اذا كانتا بالطبع وبالجبل قيل
في الشخص كيف هو وان كانت الحمرة عرضت من خجل
والصفرة من فزع لم يقل في الشخص بهما كيف هو وذلك
ان ليس يقال فيمن هذه حاله محمر ولا مصفر وانما يقال
احمر او اصفر فقط وباحمر الفعل فقط فيجب ان يسمى
مثل هذا انفعالا فقط وان كانت انما تختلف لطول البقاء
وقصره وعلى هذا المثال يقال في عوارض النفس كيفيات
انفعاليه لما كان منها بالطبع وثباتا وانفعالات لما
كان عارضا ولم يكن للانسان بالطبع والمزاج مثال
ذلك مثل العقل والغضب فانه من كان له هذان الامران
بالطبع قيل فيه انه غضوب وانه تام العقل ولذلك
يسمى امثال هذه كيفيات انفعاليه ومن عرض له الغضب
عن امر محرج طارئ عليه لم يقل فيه غضوب ولا تام العقل
وانما يقال فيه انه غضب وتاه عقله فيجب ان يقال في امثال
هذه انفعالا لا انفعاليا وذلك ان صيغة هذه الالفاظ طبيعي
ابدا بالشيء الثابت غير الزائل وهذا هو الجنس الرابع
وهو الشكل والخلقة الموجودان في واحد واحد من الاشياء
والاستقامة والانحناء وما شبه هذا فانه يقال في الشيء
اذا اتصف بواحد من هذه كيف هو وذلك انه قد يقال
في الشيء انه مثلث او مربع في جواب كيف وانه مستقيم
ومنحن وكذا الخلقة غير انه قد يقال اما المتخلخل والمتكاثف

ان الملك يقال من هذا الجنس على ما هو ابقى واطول زمانا
والحال على ما هو وشك الزوال ومثال ذلك العلوم والفضائل
فان العلم بالشيء اذا حصل صناعة يظن به انه من الامور
الثابتة العسرة الزوال وذلك قائم يظن على الانسان بفرقا
وجع من مرض او غير ذلك من الاشغال بالامور العارضة
التي تمنعه مساعدة طول الزمان لذهول الانسان عن
العلم ونسيانه فاما الحال فانها يقال من هذا الجنس
على الاشياء السريعة الحركة السهلة التغير مثل الصحة
والمرض والحرارة والبرودة التي هي اسباب الصحة
والمرض فان الصحيح يعود بسرعة مريضا والمريض صحيحا
ما لم يمكن منه فيصير زوالها عنه اذا كان الامر كذلك
كان الانسان ان سماها ملكة قال ما ليس ان اسم
الملكة انما يدل به في الانسان اليوناني على الاشياء التي
هي اطول زمانا في الثبوت واعسر حركة فانهم لا يقولون
فيمن كان غير متمسك بالعلم تمكا يعتد به ان له ملكة
على ان من كان بهذه الصفة فليس في العلم اما شريفة واما
خسيسة والملكات ايضا يجمع من الجهات حالات وليست
الحالات ملكات وايضا فان الملكات انما هي اولا حالات
ثم تصير ماخوذة ملكات وهذا الجنس كما قيل هو الهيات
الموجودة في النفس وفي المنتقل من جهة ما هو منتقل

الثاني فصل وجنس من الكيف وهو الذي به يقال من

الشيء ان له قوة طبيعية او لا قوة له طبيعية مثل قولنا مصباح ومراض
وذلك انه ليس يقال في الشيء انه مصباح او مراض وما اشبه
ذلك من قبل ان له صلاحا ما في النفس او في المنتقل لما هو منتقل
بل من قبل ان له قوة طبيعية او لا قوة طبيعية اعني بالقوة
الطبيعية ان ينفعل بعسر وان ينفعل بسهولة وبقوة طبيعية
ان ينفعل بسهولة ولا ينفعل الا بعسر مثال ذلك ان يقال
مصباح من قبل ان له قوة على ان لا ينفعل من الامراض
والآفات وينقال مي مرو مصارع من جهة ان له
قوة ينفعل بها بسهولة وينفعل بعسر وينقال مراض
من قبل ان لا قوة له طبيعية على ان لا ينفعل من الامراض
وكذلك الامر في الصلب واللين فانه يقال صلب من جهة
ان له قوة على ان لا ينفعل بسهولة خصائص رابع قال
وجنس ثالث من الكيف وهي التي يقال بها كيفيات انفعالية
وانفعالات وانواع ذلك مثل الحلاوة والمرارة و
الالوان مثل السواد والبياض والملوحات مثل الحرارة
والبرودة والرطوبة واليبوسة فان هذه كلها يقال
من اجل انها كيفيات او كان كل ما اتصف بشيء من هذه
لسئل عنه بأي كيف مثال ذلك انا نقول في كيف
هذا العسل في حلاوته وفي كيف هذا الثوب في بياضه
فيجاب بانه شديد الحلاوة والبياض او غير شديد بهما
واما قيل في امثال هذه كيفيات انفعاليات من قبل انها

وذلك
كانت معرفته بجاهد احد المضادين لا على ما هي عليه بل ظنا او غلطا
ايضا بين من قبل الاستقراء مثال ذلك ان من علم ان هذا ضعف
على التحصيل فقد علم الشئ الذي هو له ضعف على التحصيل
وكذلك من عرف ان هذا احمر فقد عرف الشئ الذي هو
احمر منه الان يلوح المعرفتين هما ايقنا فانه ان لم يعرف
الشئ الذي به قيل فيه انه احمر وقد يمكن ان لا يكون شئ
دون في الحس فيكون قولنا فيه انه احمر كذبا ومن هذا يظهر
ان الراس واليد ليسا من المضاف الحقيقي فانه قد
يعرف فيه كل واحد منهما من حيث هما في جوهره على
التحصيل من غير ان يعرف الشئ الذي هو له راس ولا
الشئ الذي هو له يد قال الان لنحد الحكم كما الحقيقة على ما هو
من الضاف من سائر المقولات وما ليس من المضاف
هو مما يصعب ما لم يتدبر مرارا كثيرة فاما الكيف فانها
فليس فيصعوبة عسر من القول في الكيف وما يقول في
هذا الباب منحصر في احد عشر فصلا الاول يحدد فيه هذه المقولة
ويعرف انها تنقسم الى اجناس اول الثاني يعرف فيه الجنس
السمي من هذه الاجناس باسم الملكة والحال ويعرف انها
تختص باسم الملكة وهو الذي يقال عليه الكيف في المشهور
وعانها تختص باسم الحال وانه ان قيل عليها كيف فلكونها
من طبيعة واحدة الثالث يعرف فيه الجنس الثالث من
اجناس هذه المقولة وهي الكيفية الانفعالية والانفعالات

ويعرف ما اسمت كيفية انفعالية ويعطى الفرق بين تلك
الانفعالية والتي تسمى انفعالات وان اسم الكيف في
المشهور انما يطلق على الانفعالية للمعنى الذي من قبله
يطلق على الملكة اكثر ذلك من اطلاقه على الحال الرابع
يعرف فيه الجنس الرابع من اجناس هذه المقولة وهي
الكيفية للوجوه في الكم بما هو كم الخامس يشكك فيه
في المتخلخل والمتكاثف والخشن والاملس وما شاكل هذه
تحت هذه المقولة ام تحت مقولة الوضع السابع يعرف
فيه ان الاشياء المتصفة بالكيفية هي التي تماثل باسمائها
متفقة في المثل الاول الدال على تلك الكيفية الثامن يعرف
فيه انه قد يوجد المضاد في الكيف الكثير من اصنافها وانه
اذا كان احد المتضادين في الكيف لزم ان يكون الضد
الاخر في الكيف التاسع يعرف فيه ان الكيف قد يقبل
الاشد والاكثر وان ذلك ليس في كل العشر يعرف فيه
ان الشبيه غير شبيه هي الخاصة التي تخص هذه المقولة
الحادي عشر يشكك فيه في اسماء كثيرة ذكرت في
الباب وذكرت اصنافه في الاضافة ويعطى من اجناسه الحصر
ذلك لها وان ذلك لها بكيفية
الكيفية الهيات التي بها يسمى في الاشياء
الكيفيات يقال على اجناس اول محمد الثاني
الجنس من الكيفية التي تسمى ملكة او

وصدق

المحسوس والمعلوم اما بالقوة واما بالفعل وحدا
فيهما تلك الخاصة وانما يلحق الشك اذا اخذ احدهما
والآخر بالفعل لكن لما كان الوجود الذي بالقوة غير مشهور
في وقته اضطر سقراط حل هذا الشك الى موضع اخر فقال
انما يتكلم هيناقي هذه الاشياء من جهة الشهرة اتباعا
وهيناقي موضع شك ان في الجواهر شيء مضاف من
جهة ما هو جوهر وهذا الشك انما يعرض بعض الجواهر الثواني
فاما في الاول فليس يعرض وذلك انه يظهر انه ليس
يقال في شيء منها انه من المضاف لا الكل ولا الجزء فانه
ليس يقال في هذا الانسان الذي اليه انه ابن ان
شيء ما وكذلك الحال في اجزاء الذي اليه انسان
فانه ليس يقال في يد ما اليها انها يد ان ما
او رأس مالك بقال يد ان او رأس وبالجملة انما
يضاف الى النوع لا الى شخص وبذلك يظهر الامر في اكثر
الجواهر الثواني فانه ليس يقال ان الانسان ان
شيء والثور شيء بما هو ثور اعني جوهر ابل ان كان
من جهة ما هو مالك لك واما في بعضها فقد يلحق في ذلك
هذا الشك وذلك ان الرأس يقال فيه انه رأس
شيء واليد يد شيء ولذلك ما شبه هذا وان الرأس
واليد انما يدل على الجوهر فيلزم على هذا قد يظن ان كثيرا
من الجواهر داخل في المضاف قال ان كان قد وهي يحدث

الاشياء

ماهيتها

الاشياء التي من المضاف حين قلنا ان المضاف هي الاشياء
يقال بالقياس الى غيرها وان كان الاسم الحقيقي للاشياء
التي من المضاف انها الاشياء التي لذاتها يقال كل واحد
منها بالقياس على صاحبه من حيث ان الوجود لتلك
الهيئة انها مضافة الى غيرها باي نوع اتفق من انواع
الاضافة فلشك مما يسهل قال التحديد الاول يلحق
كل هيئة اضافة شيء لا اضافة محضة وهو الذي ربما عد في
بادي الرأي مضافا وانما الاضافة احد ما تقدمت عدوانه
واما هذا التحديد فانما يلحق ما هو مضاف بالحقيقة لا في
بادي الرأي وانما اراد هذا فيما احسب ان الرأس ان
كان يدل على الجواهر فانما هو مضاف الى الانسان لا من
قبل الاضافة العرضية اعني التي ليست في جوهر الشيء
المضاف وهي التي تضمنها الرسم الاول اعني العرضي واما
التي الاضافة في جوهر كل واحد منهما فهي مثل العليل و
الكثير فان كل واحد منهما في جوهر صاحبه وهي التي تضمنها
الرسم الثاني الحقيقي الثامن قال وسمن من هذا الحد الحقيقي
للمضاف ان من خاصيتها انه متى عرف الانسان
احدهما على التحصيل عرف الآخر ضرورة فان الانسان
متى علم ان هذا الشيء مضاف وكانت هيئة احد
المضافين انما الوجود لها بالنسبة الى المضاف الثاني فبين
انه اذا عرف هيئة احد المضافين فقد عرف هيئة الآخر والا

معادل
غير

الصفات العارضة للمضافين التي بها يكون بينهما الاضافة
بحيث
لم يرتفع النسبتين المضافين وان رفعنا تلك الصفات
النسبة مثال ذلك ان العبد اذا قيل بالاضافة الى المولى و
رفعنا من المولى سائر الصفات التي يمكن ان تنسب العبد اليها
مثل انه انسان او ذو رجلين او غير ذلك ولم يرفع منه
المولى فان نسبة العبد اليه لا يرتفع ومتى اضفنا العبد الى
الانسان او ذو رجلين او غير ذلك ورفعنا انه مولى
ارتفعت هذه النسبة فانه ليس لمولى فاذن نسبة المعادل
هي الصفة التي يرتفع النسبة بارتفاعها ولا يرتفع بارتفاع
غيرها وهذا الذي ذكرناه هو كالقانون لتميز الصفة التي تكون
بها النسبة معادل قال ووجود هذه النسبة التي بها يكون
الاضافة معادل متى كان للمضافين اسم يدل عليهما من
حيث انهما بهذه هو سهل واما متى لم يكن لهما فقد يتعجب
ذلك لكن ينبغي ان يبسط تلك الصفة بهذا القانون
ويجمع للمضافين اسم يدل عليهما من حيث يوجد لهما النسبة
السادس قال وقد يظن ان من خواص المضافين انهما
يوجدان معا بالطبع وذلك ظاهر في اكثرها فان الضعف
والنصف موجودان معا لانه متى وجد احدهما وجد
الآخر الا انه قد يلحق في ذلك شك من قبل بعض الاسماء
المضافة فانه قد يظن ان المعلوم اقدم من العلم لان
العلم انما يقع بالشيء في كثير الاشياء المضافة بعد تقدم وجوده

لا يكون عبد مع

وامامع وجوده فاقل ذلك وان كان ذلك كذلك ولا معلوم
واحد البتة يكون وجوده والعلم به معا بالطبع وايضا قال
العلوم يظهر انه متقدم بالطبع على العلم وذلك انه اذا
ارتفع المعلوم ارتفع العلم وليس اذا ارتفع العلم ارتفع
المعلوم وهذا هو رسم المتقدم بالطبع على ما سيقال
بعد ومثال ذلك تربيع الدايرة التي فحص عنه من يقدم
من المهندسين فلم يبلغوه بعد فانه ان كان معلوما فعلم
لم يوجد بعد وان كان غير معلوم فليس يمكن ان يوجد
بعد وايضا قال الانسان اذا ارتفع ارتفع العلم وقد
يوجد المعلوم والانسان غير موجود وهذا الشك بعينه
يلحق في الحس والمحسوس فانه قد يظن ان الحس
اقدم من الحس لان المحسوس اذا فقد فقد الحس فاما
فليس يفقد مع المحسوس وانما يلزم اذا فقد المحسوس
ان يفقد الحس من جهة ما هو محسوس والحس لا يوجد الا في
جسم فاذا ارتفع المحسوس ارتفع الجسم واذا ارتفع الجسم
والحس واما الحس فليس يرتفع بارتفاعه يرتفع وايضا
فان الحس يصح وجوده الى قبل واما المحسوس فهو موجود
قبل وجوده فان الماء والنار وسائر الاسطقسات
منها قوام الحيوان وهي موجودة من قبل ان يوجد الحيوان
فهذا كله قد يظن ان الحيوان الحس المحسوس اقدم من وجود
الحس والمفروض يكون هذا الشك ما به اذا احد الحس و

الرئيس الى الجناح هي له من جهة ما هو ذو رئيس ولذلك لا يمكن
هذه الاضافة معادلة فاذا غير هذا واضيف الشيء معادله
فقيل ذو الجناح هو ذو جناح بالجناح رجع هذا بالتكافؤ
وهو ان الجناح جناح لذي الجناح او نقول ذو رئيس هو
ذو جناح رئيس والجناح بالرئيس هو جناح لذي الرئيس
ولذلك اذا لم يمكن الاضافة المعادلة لها اسم يدل عليها
من حيث هي معادلة وذلك اما لكلا المضافين او
لاحدهما فقد يضطر المضيف الى وضع لكليهما اسما او
لاحدهما من حيث يستعملها مضافين مثال ذلك ان
السكان انما اضيف الى الزورق لم يمكن اضافته معادله
لانه ليس من جهة ان الزورق زورق اضيف اليه السكان
اذ كان قد يوجد زورق لا سكان لها كما ان السكان انما
اضيف الى الزورق من جهة ما هو سكان فلذلك لا يرجع
بالتكافؤ فيقال ان الزورق زورق للسكان كما يقال
ان السكان سكان للزورق ولكن اذا اريد في مثل هذا
ان يكون الاضافة معادلة من الطرفين وماخوذة كما لهما واحدة
منهما مع ان يقال السكان سكان زورق ذي سكان وحق
يصدق ان الزورق ذي السكان زورق بالسكان
فانه كما ان السكان انما هو سكان بالزورق كذلك
الزورق الذي من شانه ان يكون له سكان هو زورق
بالسكان ومثال ذلك ايضا اذا اضيف الرئيس الى

ذي الرأس كانت اضافة معادلة ومتى اضيف الى الحكم
فان الحكم له رئيس من طريق ما هو حي اذ كان قد
يوجد من الحيوان ما لا رأس له فهذا هو الطريق الذي يعني
للمضيف ان يسلكها فيما ليس له اسم من المضاف اعني
ان يضع لها اسما تدل على المضافين من حيث يكون اضافتهما
معادلة مثل ما قلنا في الجناح والسكان واذا كان هذا
هكذا فكل المضاف اذا اضيفت على التعادل اي من طريق
ما هي مضافا لا من طريق ما هي تحت مقولة اخرى وجدت
لهما هذه الخاصة دائما وهو ان كل واحد منهما يرجع على
صاحبه بالتكافؤ واما اذا اضيف احدهما الى الاخر واحد
كل واحد منهما جزءا او باي صفة اتفقت من الصفات
الموجودة في المضافين الا ازمة للاضافة ولم يوضع لها اسم
التي بها هما مضافان ومنسوب كل واحد منهما الى الاخر
فليس يرجعان بالتكافؤ وان كان لهما اسما موضوعا من
حيث هما مضافان مثال ذلك ان العبد اذا لم يضف الى
المولى الذي هو اسم الاضافة لكن اضيف الى الانسان
او الى ذي الرجلين او ما اشبه ذلك من الاشياء الموجودة
فيهم رجع بالتكافؤ لان الانسان ليس هو انسان
بما هو عبد وانما هو صاحب بما هو مولى عبد فان اخذ المولى
بدل الانسان يرجعا بالتكافؤ الى مرد وكشف هذه الصفة
التي من قبلها كشفت نسب المضافين انه اذا ارتفعا سائر

بحال صيانتها وذواتها بالقياس الى شئ آخر فانها ذات انتهاء واما
حروف النسبة مثل الى وما اشبهها مثال ذلك ان الاكبر
منهما انما يقال بالقياس الى غيره فانه انما هو اكبر من شئ
وكذلك الضعف هو ضعف لشئ والملك والحال والحس
والعلم من المضاف فان جميع هذه صيانتها يقال بالقياس
الى شئ آخر وذلك الملك هو ملك الشئ والعلم للمعلوم و
الحس للمحسوس وكذلك الكبر والصغر فانهما يقالان بالاضافة
وكذلك الشبيه فانه انما هو شبيه لشئ والاضطجاع و
القيام والقعود هي من الوضع والوضع من المضاف
بجهة ما فانا نضطجع ونقوم ونجلس فليست هي من الوضع
بل من الاشياء التي لها الاسم من الوضع يعني التي من
مقولة الوضع وهي من مقولة ان يفعل وان ينفعل انتهى
وقد يلحق الامور المضاف ان يكون متضادة ومثال ذلك
ان الفضيل والرذيل من المضاف وكلاهما متضادان
وكذلك العلم والجهل كل واحد منهما من المضاف وهما
متضادان الا انه ليس يوجد هذا لكل الاشياء المضاف
فان الضعف ليس له ضد والثلثة الاضعاف ضد
الثالث وكذلك قد يقبل بعض المضافات الاقل والاكثر
فان الشبيه وغير الشبيه والماوي وغير الماوي
كل واحد منهما من المضاف وقد يكون شبيه اكثر
من شبيه واقل وكذلك غير الماوي كل واحد منها

كذلك
من المضاف وقد يكون شبيه اكثر من شبيه واقل و
غير الماوي وبعضها ليس يقبل ذلك فانه ليس ضعف
اقل ولا اكثر من ضعف ولا ثلث واكثر من ثلث والرابع
من خواص المضافين ان كل واحد منهما يرجع على صاحبه
في النسبة بالتكافؤ مثال ذلك العبد هو عبد للمولى والمولى
مولى للعبد والضعف ضعف للضعف والنصف
نصف للنصف وكذلك في سائرها وسواء كان
المضافين متغايرين مثل الضعف والنصف او كان
احدهما مستفادا من الثاني مثل العلم والمعلوم والحس و
المحسوس فان كل واحد من هذه يقال بالقياس الى قرينه
وقد يظن بهذه الخاصة غير موجودة للاكثر من الاشياء
المضاف متى اضعف حتم نصف الشئ الى قرينه اضافة
معادلة اي لا يصدق واحد منهما مضافا الى صاحبه من
طريق ما هو بل يكون اضافة احدهما الى الآخر طريق ما هو
والآخر بالعرض ويكون كل واحدة منهما لا من طريق ما هو
مثال ذلك ان اضيف الجناح الى ذي الريش فقيل ذو
الريش الجناح والجناح جناح لذي الريش لم يصدق
رجوع هذا بالتكافؤ وهو ان الجناح جناح لذي الريش
فانه ليس نسبة الجناح الى ذي الريش من طريق ما هو
ذو ريش اذ كان قد يوجد مال جناح وليس له ريش
فنسبة الجناح ليست لها من جهة ما هو ذو ريش ونسبة ذي

غير زمان اكثر من زمان آخر الان ما بين الخاصتين تشارك
الكم فيها الجوهر اعني في انه ليس له ضد وفي انه لا يقبل الاكثر
والاكثر الغير والشكل الذي هو اخص الخواص
بالكم هو المكاني وغير المكاني فان ما عدا الكم لا
يوصف بهذا مثال ذلك ان الكيف يقال فيه ضد و
لا غير ضد بل يقال مشبه وغير مشبه وذلك انا
نقول ان هذا البياض مشبه لهذا البياض او غير مشبه
ولا نقول ضد او غير ضد والا بالعرض فيقولون
على هذا اخص الخواص بالكم انه اما ضد او غير ضد
والقسم الثالث في مقولة الاضافة والذي يتكلم فيه
في هذه المقولة منحصر في فصول ثمانية الاول في رسم الاشياء
المضافة وتعديدها على جهة التمثيل الثاني انه قد يوجد التضاد
في المضاف الثالث في ان بعض المضاف يقبل الاقل
والاكثر والرابع في ان من خواص المضافين ان كل واحد
منهما يرجع الى صاحبه بالتكافؤ اذا اخذا باسمهما الدالين
عليهما من حيث هما مضافين ان كان لهما اسما او اضيف
لهما اسم متى لم يكن لهما اسم الخامس في ان المضافين
اذا اخذا باسمهما الدالين عليهما من حيث هما مضافان
وتكافيان فان الصفة التي بها صار كل واحد منهما مضافا
لصاحبه يتميز من سائر الصفات الموجودة في المضافين
وانه متى ارتفعت سائر الصفات وبقيت تلك

ارتفعت
الصفة ترتفع تلك النسبة التي من المضافين وفي
تلك الصفة ارتفعت النسبة اما اذا اخذ الامر حيث هما
متكافيان لم يلزم اذا ارتفعت سائر الاشياء التي في
المضافين وبقيت تلك الصفة التي ينسب بها الى
قرينه ان ترتفع النسبة السادس في ان من خواص
المضافين انهما يوجدان معا بالطبع ومتى ارتفعت
احدهما ان يرتفع الاخر ويدل بالعرض في ذلك السابع
في تقرير ما يمكن ان يشكك فيه من امر الخواص
هل يوجد فيها شيء من المضاف وصل ذلك الشك
بتعقب رسم المتقدم للمضاف واصلاحه بالشرط
الثاني الذي يتناول المضافين بالحقيقة اذا كان انما يركب
تارة بالراي والمشهور قصدا منه لاسهل في التعليم فان
نقل المتعلم من المشهور الى الامر اليقيني اسهل من ان ينقله
اولا الى الامر اليقيني والثاني في انه متى اشترط في رسم
المضافين الشرط الذي به يكون رسما خاصا بهما و
معها لزم بهما وحد الامر خواصهما انه متى عرف احدهما
عرف الاخر ضرورة وان ذلك ليس من الخواص
شيء يعد من المضاف ويعرف مع هذا صعوبة حل هذه
الشكوك في هذا الموضع مع سهولة التشكيك فيها في
هذا الموضع والسبب في ذلك ان نظرنا ههنا فيها انما هو بحسب
المشهور من القول الاقل قال والاشياء المضافة هي التي

الصف

بالكبر فهذا احد ما يظهر من ان الكم ليس له ضد لعني من جهة
هو من حيث هو كم وقد يظهر ان الصغر والكبر ليس
بضدين سواء وضعناهما من مقولة الكم او لم نضعها
وذلك لان الشيء الذي ليس بعقل بذاته وانما يعقل
بالقياس الى غيره ليس يمكن ان يكون له ضداد و
ذلك انما التضاد ان هما اللذان الوجود لكل واحد منهما
من صاحبه في غاية البعد والذي يقال بالقياس الى
غيره فليس يوجد له شيء هو منه في غاية البعد اذ كان
يقال بالقياس الى الاشياء غير متناهية وليس ثالث
ايضا ودلك انه لو كان الكبر ضد الصغر لوجد الشيء
الواحد بعينه قابلا للتضادا اعني ان الشيء الواحد بعينه
قد يوصف بانه كبير وصغير لكن بالاضافة الى شيئين
اثنين ولو وصف بذلك على طريق التضاد اعني
بذاته وعلى جهة ما يوصف الجسم بانه ابيض واسود
ويوجد الضدان فيه في موضوع واحد فكان يمكن ان
يكون الشيء ابيض واسود معا وذلك محال ولذلك
ليس يمكن في الضدين ان يكونا معا في موضوع واحد
ولا من جهتين كما يمكن ذلك في سائر المتقابلات
وايضا لو كان الكبر ضدا للصغر لكان الشيء يضاف
لان الشيء يوصف بانه صغير وكبير معا واذا وضعنا
انهما اضداد لزم ان يكون لهما ثالث الصفتين

كبرا و
قابلين بذات الشيء الواحد بعينه فيكون الشيء الواحد بعينه
صغيرا معا فيجب ان يكون الشيء يضاف نفسه وذلك في
غاية الاستحالة وقد تبين من هذا انه ليس الكبر والصغر
لا القليل ولا الكثير من المتضادات سواء سلمنا انهما اولم
نسلم ذلك قال واكثر ما يظن ان التضاد يلحق الكم في الكبر
منه الذي هو المكان لان المكان الاعلى هو مقعر الفلك
يظن به انه مضاد للمكان الاسفل الذي هو وسط العالم
اعني مكان الارض الذي هو مقعر الماء ومقعر بعض الهواء
وانما ذهبوا الى هذين المكانين متضادين لان المكان كل
واحد منهما في غاية البعد عن صاحبه حتى لا يوجد بعد ابعد
منه ولظهور هذا المعنى فيه اختلفوا الحد بالمتضادات
من هذا الاسم فقالوا في حد هما انهما اللذان البعد بينهما في
الوجوه غاية البعد وهما في جنس واحد الا انهم يعنون بهذا
البعد في الوجود لا البعد في الماهية قلت ولسنا نمنع ان يكون
يكون التضاد ههنا انما لحق الكم بما هو اين لا بما هو كم ولا
ايضا بما هو مضاف اعني فوق واسفل بل ذلك شيء عارض
للمضاف كما عرض للكم ولذلك ليس ينبغي من هذا ان
يعتقد انه يلحق المضاف التضاد فصاحب السر قال
ومن خواص الكم انه ليس يقبل الاقل والاكثر فانه ليس هذا الكم
الشارد ذا رامين الكم من هذا الاخير الذي هو ايضا ذا
ذراعين ولا ثلثة اكثر من ثلثة ولا يقال ايضا في زمان انه

ان يكون اي جزء منها اخذته وجدته في جهة محدودة من ذلك
الكم اما فوق واما سفل ومتصل بجزء محدود منه مثال
ذلك ان جميع اجزاء الخط اذا كانت موجودة معا فلها
وضع بعضها عند بعض وكل واحد منها في جهة محدودة
ومتصل بجزء محدود وهو الجزء الذي يليه وكذلك الحال
في اجزاء السطح واجزاء الجسم واجزاء المكان لان
اجزاء المكان موجودة على مثال ما هي عليه اجزاء الجسم
الذي يشغل المكان سواء كان هو الخلأ او السطح
المحيط بالجسم من خارج على ما براه ارسطو واما العدد
فليس يجد في اجزائه واحد من هذه الاحوال الثلثة
عن ان يجمع جميعا اعني ان يكون معا وان يعقل كل واحد
منها في جهة محدودة ومتصل بجزء محدود وكذلك
الحال في الزمان والقول اعني انه ليس يوجد اجزاؤها
معا اذ كانت اجزاء الزمان واجزاء القول ليس لها
ثبوت ولا يلحق المتاخر منها المتقدم بل انما يوجد اجزاء
العدد واجزاء الزمان ترتيبا فان بعض اجزاء الزمان
متقدم وبعضه متاخر وكذلك الحال في العدد فان الاثنين
قبل الثلثة فاما الزمان ففيه وضعا فلا الرابع وهذه الاجناس
الاول من اجناس الكم هي التي هي بالحقيقة واولا كم وما
عداها مما يلحقه بالكمية فانما يقال فيه انه كم بالعرض وثانيا
اعني بسيط واحد من هذه التي قلنا انها كم بالحقيقة

مثال ذلك انا نقول في هذا البياض الذي اليه انه اكثر من
بسيط اكثر وكذلك انا نقول في العمل انه طويل من اجل
انه يكون في زمان طويل وذلك يظهر من انه لو سال
احدكم هذا العمل لكان الجواب في ذلك عمل سنة وكقولنا
في هذا الابيض انه ثلثة اذرع او اربعة فيكون العمل انما
حدد وقدر بالزمان والابيض انما قدر بالمبلغ السطح
الذي هو ثلثة اذرع او اربعة وان كانت كما بذاتها لقدرت
بانفسها الحس من غير ان الكم انه لا مضاد له اصلا
سواء كان متصلا او منفصلا فان الخمسة والثلثة ليس
لهما ضد وكذلك الخط والسطح وليس يقابل بالعقل
الا الاكثر والاقل من الكم المنفصل وهما ضدان وكذلك
الكبر و[illegible] الكم المتصل وهما ضدان الا من ليس
احدهما انه ليس القليل والكثير ولا الكبر والصغر من الكم
بل من المضاف وذلك ان الكم موجود بذاته والكثير
والصغر والكبر والقليل انما يقالان بالقياس الى شيء
ولذلك امكن في الشيء الواحد بعينه ان يكون كبيرا وصغيرا
وقليلا وكثيرا وكبيرا بالاضافة الى شيء وصغيرا بالاضافة
الى شيء حتى انا نقول في الجبل انه صغير وفي السمكة انها
كبيرة مع صغر السمكة وعظم الجبل فلو كان الشيء صغيرا
بنفسه على انها قايم فيه بذاتها مثل البياض الذي يقوم
بالجسم كما وصف الجبل في حامل الاحوال بالصغر والسمكة

داخل تحت الانفصال وايها داخل تحت الاتصال الثا
يعرف فيه اي هذه الاجناس هو ايضا داخل تحته الرابع
يعرف فيه ان السبعة التي حددت من اجناس الكم
هي الاجناس الموجودة المشهورة كما بدانها وان بر
مايظن به انه كم فذلك امر لاحق له من جهة وجوده
هذه الاجناس مثل الحركة والثقل والخفة الذي عرف
فيه ان من خواص الكم انه ليس له ضد وكل الحركة
التي يظن من اجلها يوجد فيه الاضداد اسرعة
فيه ان من خواص الكم ايضا انه لا يقبل الاقل والاكثر
كالحال في الجواهر الرابع يعرف فيه ان خاصة الكم الحقيقية
التي لا يشركه فيها غيره هي التساوي واللاتساوي
في الكم قال واما الكم فمنه منفصل ومنه متصل ومنه
ما اجزاؤه لها وضع بعضها عند بعض ومنه ما ليس لها
وضع الثاني والمنفصل اثنان العدد والقول والمتصل
هو الخط والسطح والجسم وما يشتمل على الاجسام وبطن
وهو الزمان والمكان وانما كان العدد من الكم المنفصل
لان الكم المنفصل هو الذي ليس يمكن فيه ان يوجد حدا
مشتركا يتصل عنده اجزاء احدهما بالاخر بعضها ببعض
مثال ذلك ان العشرة ليس يتصل جزؤها الذي هو الخمسة
باحد الاثنين التي هي جزؤها الاخر بحد مشترك ولا النقطة
التي فيها بالسبع لكن جميع اجزائها منفصل بعضها من

بعض

بعض واما القول فظاهر ايضا من امره انه كم لانه يعد
وهو اقل ما يمكن ان ينطق به وذلك اما مقطع محدود
مثل لا واما مقصور مثل ل وهو ايضا من المنفصل
ليس يوجد لاجزائه حد مشترك يصل بعضها ببعض
وذلك ان المقطع منفصل بعضها عن بعض واما الخط و
البسيط والجسم والزمان والمكان فمن المتصل لان كل
واحد منها يمكن ان يوجد له حد مشترك او حدود
مشتركة يصل بعض اجزائه ببعض وهذا الحد اما في
الخط فهو النقطة واما في البسيط فالخط واما في
الجسم فالبسيط واما في الزمان فالآن وذلك
ان بالنقطة يتصل اجزاء الخط وبالخط يتصل اجزاء
البسيط وبالبسيط يتصل اجزاء الجسم وبالآن
يتصل اجزاء الزمان الذي هو الماضي والمستقبل
واما المكان فلما كانت اجزاء الجسم وكانت
يتصل بحد مشترك فواجب ان تكون اجزاء المكان
متصل بحد مشترك ايضا واذا كان ذلك كذلك
فهو من الكم المتصل الثالث واما الكم الذي فهو متقوم
من اجزاء لها وضع وكم بعضها عند بعض فهو الخط
والسطح والجسم والمكان ومعنى ان يكون للاجزاء بعضها
وضع عند بعض ان يكون جميع اجزائه موجودة معا لانها
اذا لم تكن جميعا لم يكن جزء منها وضع بعضها عند بعض

بل انما اعني انه لا يحمل النوع منها والجنس على شخص اكثر من حملها عليه
ولا يحمل عليه في وقت اكثر منه في وقت فان زيدا ليس
حيوانا صح اكثر من عمرو ولا زيد اليوم اكثر حيوانا من غد واما هذا الشيء
الابيض فقد يكون اشد بياضا من هذا الشيء الابيض
وقد يكون اليوم اشد بياضا منه امس الفصل ح
وقد يظن ان الاولى الجواهر بالجواهر هو ان الواحد منها بالعدد
هو بعينه القابل للمتضادات وذلك بين من قبل الاستقراء
فانه ليس يمكن ان يوجد شيء مشار اليه بالعدد وهو هذا
الجوهر هو قابل للمتضادات فانه لا اللون الواحد بالعدد
يوجد قابلا للابيض والاسود ولا الفصل الواحد بعينه
يقبل المدح والذم وكذلك يجري الامر في سائر المقولات
مما ليس بجوهر واما في الجواهر فان الواحد بعينه يوجد قابلا
للمتضادات مثال ذلك ان زيدا المشار اليه يكون جنبا مرة
وجنبا طالما وجنبا حارا وجنبا باردا وقد يلحق في هذا
الاستقراء شك ما من قبل القول والظن وذلك
انه قد يظن انها يقبلان الاضداد وذلك ان القول
والظن بان زيدا قائم اذا كان زيدا قائما هو صدق و
اذا كان قاعدا هو كذب فقد يوجد القول الواحد بعينه
يقبل الصدق والكذب وهما اضداد وهذا ان سلم
انه قبول للاضداد فبين القولين اختلاف وذلك

ان القابل للاضداد في الجواهر انما يقبلها بان يتغير هو
فيخلع احد الضدين ويقبل الاخر واما القول والظن
فليس انما يقبلان الصدق والكذب بان يتغير احد
لكن بان يتغير الشيء الذي يتعلق به الظن خارج الذهن
في نفس ذلك ان الظن بان زيدا جالس انما يقبل
الصدق اذا جلس زيد والكذب اذا قام زيد فيكون
خاصة الجوهر ان نسلم ان هذا قبول للمتضادات انه
الذي يقبل المتضادات بان يتغير في نفسه والاولى ان يقول
ان هذا ليس هو قبولا للاضداد وذلك ان القول والظن
اذا اتفقا بالصدق حينا والكذب حينا فليس يتفقان
بذلك على ان الصدق شيء حدث فيهما بداية في وقت
والكذب في وقت اخر كحدوث البياض في زيد في
وقت بداءته والسواد في وقت واما الصدق و
الكذب في القول والظن اضافة ما ونسبة تابعة لتغير الشيء
الذي فيه الظن والقول لا حدوث شيء بذاته واذا
كان ذلك كذلك فقد وجب ان يكون خاصة الجوهر
ان الواحد بالعدد منه قابل للمتضادات فهذا اصنع ما قاله
في الجوهر

تم القول في الكم وما يقوله في
هذه المقولة منحصر في فصول سبعة الاول يعرف فيه فصول
الكم العظمي وانها الاتصال والانفصال والوضع وعدم
الوضع الثاني يعرف اي الاجناس الكم المشهورة هي

وكنوع على الجوهر الاول الذي هو شخص وقد قيل
ان كل ما يقال على المقول على موضوع فهو مقول ايضا
على ذلك الموضوع وهذه حال الجنس مع كنوع
وشخص وكذلك تحمل حدود الفصول على الاشخاص
وكانواع كما تحمل الاسماء واذا كان هذا هكذا وكان
قد قيل ان الاشياء التي اسماؤها متواطئة هي التي
الاسم لها واحد والحد عام وواحد بعينه فواجب ان يكون
ما يختص كفصول والاشياء التي في هذه المقولة ان
حملها على جميع ما يحمل هو عليه على طريق حمل الاشياء
المتواطئة اسماؤها على طريق المتفقة اسماؤها
بانا وقد يظن ان كل جوهر فانه انما يدل على الجوهر
المشار اليه وهو شخص واما الجواهر الاول فانه يعرف فيها
بين من انها انما تدل على الاشخاص المشار اليها لان
ما يستدل من اسمائها عليها هو شيء واحد بالعدد
واما الجواهر الثواني فقد يوهم الاسماء الدالة عليها
لاشتباهها باسماء الاشخاص اولاستعمالها مواضع اسماء

الاشخاص

الاشخاص اذ كان للموضع لذلك الاسم ليس واحد بعينه
الذي يشكل على الجوهر الاول وذلك ان زيدا وعمرا وانما
يدل به انما يدل به على المشار اليه فقط واما الانسان
والحيوان وبالجملة الجنس والنوع فانما يدل به على كثيرين
وهي مع هذا يغيرا ولئك الكثيرين من غيرهم لا بمعنى انه يكون
علاه فقط بمنزلة ما يغير الابيض الشيء المتصف به بل
تغير في جوهر الشيء والنوع والجنس انما وضعا لنوع
الشيء في جوهره عن غيره الا ان الجنس اكثر حصرا من النوع
وذلك ان اسم الحيوان يحصر ما يدل عليه اسم الانسان
اذا كان الحيوان جنس الانسان

ومما
يخص مقولة الجوهر انه لا مضاد لها فانه ليس يوجد للانسان
ولا للحيوان مضاد لكن هذه الخاصة قد شاركها فيها غيرها
من المقولات مثال ذلك في الكم فانه ليس يوجد لذي
الاربعين ولا للعشرة ولا للشيء مما يجري هذا المجرى مضاد
الا ان يقول قائل ان القليل ضد الكثير والكبر ضد الصغر
لكن انواع الكم المنفصل بين من امرها انها غير متضادة مثل
الخمسة والثلثة والاربعة

ومما يخص
الجواهر انه لا يقبل الاشد والاكثر وليست اعني انه ليس
يكون جوهرا احق باسم الجوهر من جوهر فان ذلك شيء قد
وصفناه قبل ان اشخاص الجواهر اولى بالجوهرية من كليها

واجناسها الى ما عداها من سائر كليات المقولات وذلك انه كما ان
سائر الامور كلها اما محمولة على جواهر الاول او موجودة فيها على ما قلنا
كذلك سائر الكليات المقولات كلها هي موجودة في الجواهر الثواني
اعني ان كلياتها موجودة في كلياتها كما ان اشخاصها موجودة في
اشخاص الجواهر الاول مثال ذلك ان النمو موجود في الانسان
ودوا الذراعين في الجسم ح والذي يعم كل جوهر شخصيا
كان او كليا انه ليس يوجد في موضوع وذلك ان الجواهر صنفان
اول وثواني واما الاول كما قيل فليس في موضوع ولا على موضوع
واما الثواني فهي على موضوع وليس في موضوع فاذا الذي
يعم الصنفين انهما ليسا في موضوع ط وقد كنا قلنا ان
الذي يخص الجواهر الثواني ان يقال على موضوع لا في موضوع ولذلك
قد يحمل اسمها وحدها على الموضوع من جهة ما هي محمولة على موضوع
لا في موضوع وان الشيء في موضوع قد يتفق في بعضها ان يقال
اسمها على الموضوع فاما حدها فلا الا ان هذا الذي يوجد
من ذلك للجواهر الثواني ليس خاصا بها وان الفصل ايضا هو
مما يقال على موضوع وليس في موضوع مثال ذلك كما نقول فانه
يقال على الانسان لانه ان كان ليس هو موجودا فيه على جهة ما يوجد
البياض في الجسم فلذلك قد يوجد الفصل ايضا ان يصدق رسمه
وحده على الموضوع كما يوجد ذلك للجواهر الثواني وان الناطق
وحده الذي هو مدرك بفكر وروية يحمل على الانسان من طريق
ما هو وليس لقائل ان يغلطنا فيقول ان الناطق وبالجملة الفصل

موجودات في موضوع وهي الاشياء التي هي فصول لها
مثل وجود كناطق في الانسان كما ان الاعراض موجودات
في موضوع مثل وجود كبياض في الجسم فان كناطق انما
يوجد في موضوع اعني في الانسان على انه جزء منه
وليس الامر كذلك في البياض مع الجسم ولذلك ليس
ينبغي ان يفهم من قولنا في رسم الاعراض انها التي يقال
في موضوع انها فيه كجزء منه بل على ان الموضوع موجود لها
ع وما يختص بالجواهر الثواني والفصول ان جميع ما يحمل منها
فانما يحمل على نحو حمل الاشياء المتواطئة اسماؤها وذلك
ان كل شيء يحمل منها فاما ان يحمل على الاشخاص واما على الانواع
اذ كان ليس يحمل الجواهر الاول على شيء البتة واما الجنس
فيحمل على الشخص مثل الانسان على زيد واما الاجناس
فيحمل على الانواع والاشخاص في الجواهر الاول فقد
يجب ان تحمل عليها حدود انواعها واجناسها كما
تحمل عليها اسماؤها واما انواعها فذلك ظاهر
واما اجناسها فما تقدم وذلك ان الجنس يقال على نوع

حاجتهما الى الموضوع مثال ذلك ان الحي انما يصدق حمله على الانسان
من اجل صدقه على انسان ما مشار اليه فانه لو لم يصدق على واحد
من اشخاص الناس لما صدق حمله على الانسان الذي هو كنوع
وكذلك اللون انما يصدق على الجسم من اجل وجوده في جسم
ما مشار اليه فيجب ان يكون ما في الجواهر الاول اما ان يكون
بها اعليها او فيها اي على الجواهر الاول او فيها فاذا كان ذلك
كذلك فلو لم يوجد الجوهر الاول لم يكن سبيل على الجواهر الثواني
ولا من الاعراض ح والانواع من الثواني اولى بان تسمى جواهر
من الاجناس لانها اقرب الى الجواهر الاول من الاجناس وذلك
انه متى اجيب لكل واحد منهما في جواب ما هو هذا الشخص الذي
هو الجوهر الاول كان جوابا ملائما من جهة السؤال بما هو الا ان
الجواب بالنوع عند السؤال بما هو اكمل تعريفا للشخص المشار اليه
واشد ملاءمة من الجواب بجنسه مثال ذلك انا اذا اجاب مجيب
عند السؤال ما هو سقراط بانه انسان كان اكمل تعريفا لسقراط من
ان يجيب فيه بانه حيوان لان الانسانية لسقراط اخص من الحيوانية
وكذلك لو اجمع الاخص فيه احد ما يظهر منه ان الانواع احق
باسم الجوهرية من الاجناس ودليل اخر ايضا وذلك انه
لما كانت الجواهر الاول انما صارت باسم الجوهر وباسم الموجود
احق من الجواهر الثواني والاعراض لكون سائر الاشياء اما محمولة عليها
او فيها وكانت حال الاجناس عند الانواع هي حال جميع الاشياء
عند الجواهر الاول اعني ان الجواهر الاول موضوعة لسائر الامور

وجود شيء من

كان الانواع موضوعة للاجناس بان الاجناس تحمل على الانواع
كما تحمل سائر الامور على الجواهر وليس ينعكس الامر فتحمل الانواع على
الاجناس كما ليس ينعكس الامر في سائر الاشياء في الحمل مع جواهر الاول
اعني انه لا تحمل الجواهر عليها فلما كان الامر كذلك وجب ضرورة ان
يكون الانواع احق باسم الجوهر من الاجناس واما الانواع الجواهر
التي ليست اجناسا ليس بعضها احق باسم الجوهر من بعض اذ كان
ليس جوابك في زيد انه انسان اشد تعريفا من جوابك في هذا الفرس
المشار اليه انه فرس وكذلك الجواهر الاول ليس بعضها احق باسم
الجوهر به من بعض فانه ليس هذا الانسان المشار اليه احق باسم الجوهر
من هذا الفرس المشار اليه وانما صارت انواع الجواهر الاول واجناسها
يقال لها جواهر ثوان من اجل ان سائر الاشياء التي تحمل عليها من جهة انه
متى اجيب بواحد منها في جواب ما هو الجوهر الاول كان معرفا له وان كان
الجواب بالنوع اشد تعريفا واما متى اجيب في ذلك بما بعد هذا كان
جوابا غير لايق ولا مناسب للسؤال مثال ذلك انه ان اجاب انسان
في جواب ما هو زيد انه انسان كان اشد تعريفا منه انه حي فان كان
كلاهما معرفا ما هيته واما ان اجاب انه ابيض او انه ذو زرع عين
فقد اجاب بشيء غريب عنه وشيء خارج عن طبيعته فالواجب قبل
لهذه الجواهر ثوان دون غيرها من سائر المقولات فهذا احد ما يظهر
منه لماذا اختصت انواع الجواهر الاول واجناسها باسم الجوهر دون
سائر الاشياء المحمولة عليها وقد يظهر هذه الجهة ايضا وذلك
ان قياس الجوهر الاول على سائر الاشياء ملخص هو وقياس انواع الجواهر

يحرف وينقطع وكل واحد من هذه العشره اذا اخذت مفرده فليس يدل
عليها بايجاب ولا بسلب فاذا ركبت بعضها الى بعض فحينئذ تحدث
الموجبه والسالبه كقولنا هذا كم وهذا ليس بكم واذا احدثت الموجبه
وكان له دخلها الصدق والكذب فان المقولا المفرده ليس يدخلها
الصدق والكذب مثل قولك انسان على حده وابيض على حده الا
اذا ركبت فقيل انسان ابيض فانه قد يمكن ان يكون لهذا القول حالا
ويمكن ان يكون كاذبا فعند التركيب يحدث الامران جميعا اعني الايجاب
وسلب والصدق والكذب لجزء كتاب وهذا الجزء ينقسم الى ستة اقسام
القسم الاول منه يذكر فيه مقوله الجوهر الثاني مقولة الكيف الرابع مقولة
الاضافه الخامس مقولة ان يفعل وان ينفعل السادس مقولة وضع
ومتى وابن والاول القسم كاول وهذا القسم فيه اربعة عشر فصلا
الاول يعرف فيه ان الجوهر صنفان اول وثوان ويخرج كل واحد منهما
الثاني يعرف ماهية الجواهر الثواني الثالث يعرف فيه ان الجواهر صنفان
الثواني وهي التي يقال على موضوع بخصها انه يحمل اسمها وحدها
على موضوعها وانه ليس يوجد ذلك في شيء يقال في موضوع
وهي الاعراض ر يعرف فيه ان كل ما سوى الجواهر فانه مضطر في
وجوده الى الجواهر ر ول ح يعرف فيه ان النوع اليق بالجواهر الثواني
اول بان يكون جواهر الجنس والجواهر ر ول ق اشخاص الجواهر
اولى بذلك النوع وان العلة في ذلك متشابهة فان كان اشخاص احق
باسم الجوهر من نوع ونوع من الجنس ر يعرف فيه ان الجواهر الثواني
انما في مرتبة واحده ليس بعضها اولى بان يكون جوهرا من بعض ذلك
الاول به يعرف فيه الجهة التي بها استحقت الانواع الموجوده في هذه
المقوله والاجناس ان تسمى جواهر ثواني وهي المحموله على موضوع
دون المحموله في موضوع وهي الاعراض والجهة التي بها استحقت الاشخاص
ان تسمى جواهر اول ح يرسم فيه الجواهر على الاطلاق سواء كان نخبيا
او كليا او يعرفني فيه بالخواص معرفة بين الجواهر الثواني وبين العرض

الثاني مقولة الكم

باطلاق

باطلاق يعرف فيه ان هذه الخواص التي تفارق بها الجواهر الثواني الاعراض
تشاركها فيها الفصول ر يعرف فيه ان جميع الجواهر الثواني والفصول
هي المتواطئه اسماؤها ما يميز فيه الشبهه التي توهم التباس الجواهر الثواني
بالاول وانها من نوع واحد ر يعرف فيه ان من خواص هذه المقوله
انه لا مضاد لها وانها خاصة قد شاركها فيها غيرها من المقولات
ح يعرف فيه ان من خواص هذه المقوله انها لا تقبل الاقل والاكثر وان
سائر المقولات يقبلها ر يعرف فيه ان اولى الخواص بمقوله الجواهر
انها القابله للمتضادات ويحتج لذلك ويحل شبهه تعرض في ذلك
الفصل الاول القول في الجواهر قال الجواهر صنفان اول وثوان فاما الجوهر
الموصوف بانه اول وهو المقول جوهرا بالتحقيق والتقدم فهو شخص
الجوهر الذي نقدم رسمه اعني الذي لا يقال على موضوع ولا هو في موضوع
مثل هذا الانسان المشار اليه والفرس المشار اليه الثاني واما التي يقال
فيها انها جواهر ثوان فهي الانواع التي يوجد فيها الاشخاص على جهه
شبيهة بوجود الجزء في الكل واجناس هذه الانواع ايضا مثال ذلك ان
زيدا المشار اليه هو نوع الانسان والانسان جنسه الذي هو الحيوان
زيد المشار اليه هو الجوهر الاول والانسان المحمول عليه والحيوان هو الجوهر الثواني
الثالث وبين قبل في صدر هذا الكتاب ان التي يقال على موضوع وهي
الجواهر الثواني فقد يجب ضرورة ان يحمل اسمها وحدها على ذلك الموضوع
مثال ذلك ان اسم الانسان يحمل على زيد المشار اليه وكذلك حده فانا نقول في
زيد انه انسان ونقول فيه انه حيوان ناطق الذي هو حد الانسان
فاما التي يقال في موضوع وهي الاعراض فهي الاكثر لا يعطى الموضوع
لا اسمه ولا حده مثل قولنا زيد ابيض اذا دللنا بقولنا ابيض على الكيفيه
في زيد وهي الدلاله الغالبه بان الابيض ليس باسم زيد ولا حد له فاما
اذا دللنا بالاسم المشتق على موضوع الكيفيه على جهة التعريف له بانه قد
يكون اسما له وح نقول ان المحمول يعطى اسم الموضوع فاما الحد فلا يمكن
في حال من الاحوال فانه لا يمكن ح ان يكون البياض جزء زيد ر وكل ما
سوى الجواهر ر ول الخ هي الاشخاص فاما ان يكون مما يقال على موضوع واما
ان يكون مما يقال في موضوع وذلك ظاهر بالتصفح والاستقراء انتهى

خارجا عن جوهره وهذا هو الجوهر مثل الحيوان والانسان فانهما
اذا حملا على شئ عرفا منه جوهره وذاته لا شيئا خارجا عن ذاته وتهما
في العرض ما هوية موضوع اي ليس جزء منه ولا يمكن ان يكون قوامه من غير
الموضوع وليس يحمل على موضوع البتة اي من طريق ما هو وهذا هو
شخص العرض المشار اليه مثل هذا السواد المشار اليه وهذا البياض
المشار اليه الموجود في الجسم المشار اليه اذ كل لون في جسم ومنها
في العرض العام ما يحمل على موضوع وهو ايضا في موضوع اي يحمل على شئ يعرف منه
احدهما ماهيته ولا يعرف منه الآخر ماهيته من جهة انه جزء جوهر من الذي
يعرف ماهيته وليس بجزء جوهر من الذي لا يعرف ماهيته بل قوامه بالموضوع
وهذا هو العرض العام مثل حملنا العلم على النفس وعلى الكتابة فانا
نقول الكتابة علم والعلم في النفس فاذا حملنا العلم على الكتابة عرف
جوهرها اذ كان جنسا لها يليق ان يعطى في جواب ما هي الكتابة به
واذا حمل على النفس فقيل النفس عالمة عرف منها شيئا خارجا عن جوهرها
عن ذاتها ومنها ما يحمل على موضوع اي حملا يعرف جوهره ولا هو موضوع
اي ليس يحمل على موضوع يعرف منه شيئا خارجا عن جوهره وهذا
هو شخص الجوهر المشار اليه مثل زيد وعمرو فانه ليس يحمل على شئ على المجرى
المجرى الطبيعي له حملا معرفا لجوهر الموضوع ولا حمل غيره يعرف له
فالجوهر بالجملة سواء كان نوعا او شخصا هو الذي ليس في موضوع اصلا
والعرض بالجملة سواء كان عاما او شخصا هو الذي يقال على موضوع والعام
بالجملة سواء كان جوهرا او عرضا هو الذي يقال على موضوع وشخص
بالجملة سواء كان جوهرا او عرضا هو الذي لا يقال على موضوع ثم ينفصل
كلي الجوهر من شخصه بان كلية يقال على موضوع وشخصه لا يقال كلية على موضوع
وينفصل شخص العرض من كليته بان الكلي يقال على موضوع وشخص
لا يقال على موضوع ج قال ومتى حمل شئ على موضوع حملا يعرف جوهره

ثم حمل على ذلك المحمول محمولا آخر يعرف ايضا جوهره فانه ايضا يعرف جوهر
ذلك الموضوع الذي عرفه المحمول الاول مثال ذلك ان الانسان لو احمل
على زيد وعمرو وعرف جوهرهما واذا حمل على الناس محمولا ان يعرف جوهر
مثل الحيوان لزم ضرورة ان يعرف هو جوهر زيد وعمرو الذي يعرفهما لانسان
د قال في الاجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتبا تحت بعض اي ليس
بعضها داخلا تحت بعض فان فصولها مختلفة في اكثر مثال ذلك
ان الفصول التي بها ينقسم الحيوان مثل المشاء والكاتب والكاتب غير الفصول
التي ينقسم بها العلم اذا كان الحيوان داخلا تحت جنس الجوهر والعلم داخلا
تحت جنس الكيفية والكيفية والجوهر جنسان عاليان ليس بعضها داخلا
تحت بعض واما الاجناس التي بعضها داخل تحت بعض فليس يمتنع ان
نظن انه قد يكون فصولها من نوع واحد مثال ذلك ان الحيوان قد ينقسم
بالماشي والبري وينقسم بهما المتعدي والحيوان مرتب بحسب المتعدي
والسبب في ذلك ان الفصول التي ينقسم بها الجنس الاعلى هي محمولة ولا
بد على الاجناس التي تحته لانه يحمل على كل واحد من تلك الاجناس
التي تحته فاذا كان تلك الفصول التي ينقسم بها الجنس الاعلى غير مقومة
للاجناس التي تحته انقسمت بها تلك الاجناس كما ينقسم الجنس الاعلى
لانها اذا حملت ولم تكن مقومة كانت مقسمة ق قال والعاني المفردة
التي يدل عليها بالفاظ مفردة هي عشر وهي دالة على عشرة اشياء اما
على جوهر واما على كم واما على كيف واما على اضافة واما على اين واما
على متى واما على وضع واما على ان له واما على ان ينفعل واما على ان ينفعل
فالجواب على طريق المثال هو مثل انسان وفرس والكم مثل قولك
ذو ذراعين وثلثة اذرع والكيف مثل قولك ابيض وكاتب
والاضافة مثل ضعف والنصف وابن مثل قولك زيد في البيت
ومتى مثل قولك عام اول وامس وضع مثل متكئ وجالس وله مثل
قولك متفعل ومسلح وينعل كقولك يحرث ويقتل وينتعل كقولك

burhan

م ج

بسم الله الرحمن الرحيم

الغرض من هذا القول تلخيص المعاني التي تضمنتها كتب ارسطوطاليس في صناعة المنطق
وتحصيلها بحسب طاقتنا وذلك بما عادتنا في سائر كتبنا ولنبدأ اولا
من كتبه في هذه الصناعة وهو كتاب المقولات فنقول ان هذا الكتاب
ينقسم الى ثلثة اجزاء الجزء الاول يعبر بالصدر بما يريد ان يقول
في هذا الكتاب وذلك انه يشتمل على الامور التي يجري بها ويدل
بقوله في هذا الكتاب مجرى قولنا في هذا الكتاب الاصوات
الموضوعة والحدود الجزء الثاني يذكر فيه المقولات العشر بقوله
ويرسم كل واحد منها برسما الخاص بها وقسمها الى انواعها
والجزء الثالث فانه يعرف فيه الواحق خاصة والاعراض المشتركة
التي تلحق جميع المقولات او اكثرها او ما على مقولات اجزاء
هذا الجزء خمس فصول الاول يعرف فيه باحوال الموجودات من جهة دلالات
الالفاظ عليها الثاني يعرف فيه ما هو الجوهر والعرض بحسب هذه الصناعة
اعني كلي الجوهر وخصه وكلي العرض وخصه الثالث يعرف فيه ان
المحمول الذي حمل على الموضوع حملا يعرف جوهره وحمل على ذلك المحمول
محمول آخر يعرف جوهره فان ذلك المحمول الآخر يعرف ايضا
جوهر ذلك الشيء الموضوع الاول الرابع يعرف فيه اي الاجناس
يمكن ان يشترك في الفصول القاسمة وايها لا يمكن ذلك فيها الى

باب في تقسيمه الموجودات المفردة الى المقولات العشر على جهة
المثال ويعرف فيه ان الايجاب والسلب ليس يلحق الموجودات
المفردة التي يدل عليها بالفاظ مفردة وانما يلحق المركبة من جهة ما يدل
عليها بالفاظ مركبة فاقول ان الاشياء التي اسماؤها متفقة اي مشتركة
بين الاشياء التي ليس يوجد لها شيء واحد عام ومشتركة الا الاسم
فقط واما حد كل واحد منها المفهم جوهره بحسب ما يدل عليه ذلك
الاسم المشترك فيخالف الحد الآخر ويخاصه بمحدوده ومثال ذلك
اسم الحيوان المقول على الانسان المصور والانسان الناطق فان حد كل واحد منهما
مختلفان وليس يلفي لهما شيء عام ومشترك الا الاسم فقط وهو
قولنا فيهما جميعا حيوان واما الاشياء التي اسماؤها متواطئة
فهي التي الاسم لها ايضا واحد بعينه وهو مشترك والحد المعطي
جوهرها بحسب دلالة ذلك الاسم ايضا واحد بعينه ومثال
ذلك اسم الحيوان المقول على الانسان وعلى الفرس فان اسم الحيوان
عام لهما ويدل منهما على جوهر واحد وهو قولنا جسم متغذ حساس
الذي هو حد الحيوان واما المشتقة اسماؤها في التي تسمى باسم معنى
غير ان اسماءها مخالف لاسم ذلك المعنى في التصريف لتضمنها
لموضوع ذلك المعنى مع المعنى مثل تسمية الشجاع من اسم الشجاعة
والفصيح من اسم الفصاحة والمعاني المدلول عليها بالفاظ منها
مفردة يدل عليها بالفاظ مفردة مثل انسان وفرس ومنها مركبة يدل عليها
بالفاظ مركبة مثل قولنا الانسان حيوان والفرس يجري ب قال
والموجودات منها ما يحمل على موضوع وليست في موضوع لبي منها ما يعرف
من جميع ما يحمل عليه جوهره وماهيته ولا يعرف من موضوع اصم شيئا

MS 3769

مسمی بابر خان

۳ ـ ۳ ـ عدد

مرآۃ مطول ارسطو

۳ ـ

برھان ارسطو

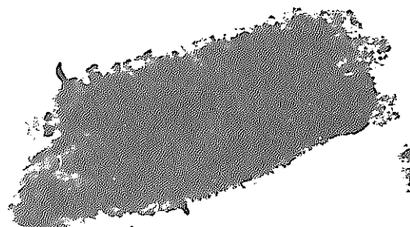

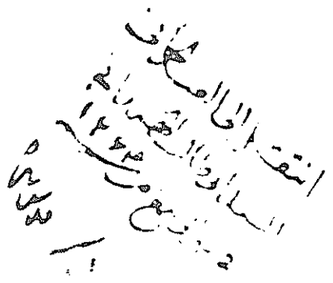

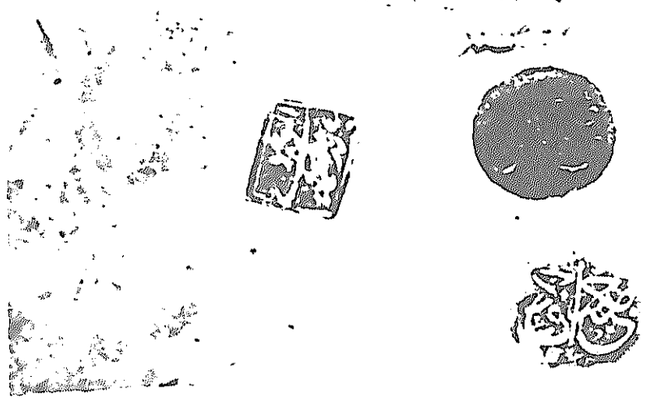

AL-QIYĀS.

[The *Analytica Priora* of ARISTOTLE, translated by THEODORUS.]

Foll. 275. 19·3 × 10·3 cm. Cursive scholar's taʿlīq.

Undated, 10/16th century.

See Brockelmann, Suppl. i. 370.

PIETERSE DAVISON
INTERNATIONAL Ltd
microfilm service

Chester Beatty

Library

MS